مؤلف
د. حمزة الحسن

الوطنية

مواجهة الوحدة والانفصال في السعودية

مؤسسة
التاريخ العربي

مؤلفات
د. حمزة الحسن

الوطنية

هواجس الوحدة والانفصال في السعودية

ويليه

وجهاء الشيعة الجدد

نقد للمسيرة والرؤية السياسية

مؤسسة المؤرخ العربي

جميع الحقوق محفوظة للناشر

الفهرس

المقدّمة 5

الفصل الأول: أزمة الهوية الوطنية 9

الفصل الثاني: مضادّات الوحدة 77

الفصل الثالث: نخب غير وطنية 135

الفصل الرابع: سيرورة وشرعنة الإنفصال 176

المقدّمة

يبحث هذا الكتاب جوهر السلطة في السعودية، ويناقش أهم قضية تتهدد بنيان الدولة السعودية نفسها، وتنذر بتفككها. لطالما هددت السعودية بأنها دولة حديثة عهد (غير تاريخية) وتالياً هي دولة سهلة التفكيك الى مكوناتها التاريخية. فهل لهذه التهديدات رصيد من الواقع، وهل الدولة السعودية هشّة حقاً، وإذا كان الجواب بالإيجاب: لماذا؟

هذا الكتاب يقدّم توصيفاً مختلفاً للدولة السعودية ونشأتها الإمبراطورية ونقاط ضعفها، كما يقدّم توصيفاً للمجتمع السعودي المتنوّع مذهبياً ومناطقياً وثقافياً وسياسياً، ويبين أن الدولة السعودية - رغم مظاهر القوة التي تبديها - تحمل في طياتها بذور فنائها. والسبب أنها دولة تقوم بكل فعل نقيض لما هو وحدوي و(وطني)، ولأنها تحولت الى (دولة الخاصة) التي تفيض بالمغنم على أقليّة من السكان. دولة تحكمها أقليّة، وتسيطر على كل أجهزتها الفئوية. دولة لا تؤمن بـ (وحدة وطنية) ولا (هوية وطنية) ولا (دمج وطني) ولا مصالح وطنية مشتركة بين المواطنين.

في الفصل الأول، تمت مناقشة غياب الهوية الوطنية الجامعة، ما أطلق سراح الهويات المناطقية والمذهبية لتبلور مشاعر انفصال المناطق. الحكومة السعودية قدّمت هويّة فئوية جهوية مذهبية لتحتل

مقعد الهوية الوطنية، فرفضها أكثر الشعب، وبالتالي لا يوجد جامع بين الجمهور السعودي سوى خيط رفيع من الإحساس المشترك، لا يكاد يفي ببقاء الدولة موحدة. لا تريد العائلة المالكة هوية وطنية ولا ثقافة وطنية، لأنهما تؤسسان الى سواسية تقطع احتكار السلطة، وتعيد شرعنة الحكم على قاعدة مختلفة. وحين تغيب الهوية الوطنية، ويوضع مكانها الهوية الوهابية أو النجدية أو وجههما الآخر: السعودية، فإن حلقات الترابط بين المناطق والمركز تصبح ضعيفة، كما أن العلاقات بين المواطنين في أصقاع الدولة مع سكان المركز – المسيطر عليه بقوى طائفية فئوية – تصبح عدائية.

غياب الهوية الوطنية هو ما جعل الدولة السعودية غير وطنية، وهو ما وضعها في صراع مع المناطق التي كانت في يوم ما مستقلة.

يقدم **الفصل الثاني** قراءة لدوافع تفكيك الدولة السعودية.. إقتصادية وديمغرافية وجغرافية وثقافية وسياسية وتاريخية. في غياب العدالة والتوازن في توزيع الثروة والخدمات، واحتكارها بيد فئة قليلة، وحين تكون المناطق متباعدة جغرافياً يفصلها عن بعضها البعض مئات الأميال، وحين تكون لكل منطقة تاريخها السياسي الخاص بها، ومذهبها الخاص، وعاداتها وتقاليدها ومناخها وتطلعاتها الخاصة، وحين تنهج الدولة سياسة العزل والتهميش فتبقي السكان في مناطقهم غير متفاعلين مع بعضهم البعض، فإن كل مواد الخام الإنفصالية تكون جاهزة.

أما **الفصل الثالث** فيشير بوضوح لكيفية عمل النخبة الحاكمة،

وسيطرتها على مفاصل الدولة، وكيف أن النخب (المحلية) في المملكة منتج طائفي ومناطقي، لأن عملية التحديث وبدل أن تقضي على الإنتماءات الخاصة وتسمو بالمتعلمين باتجاه قضايا وطنية كلية، فإنها - بسبب المناهج التعليمية - وطبيعة الصراع على مغانم التحديث، أججت من الفواصل بين المناطق والجماعات، خاصة مع المركز النجدي المحتكر، وبالتالي عززت مشاعر الإنفصال وضرورته. النخب الحاكمة والمحكومة هي نخب انفصالية في ممارستها أو في استهدافاتها أو في الإثنين معاً.

أما **الفصل الأخير**، فيتحدث عن سيرورة الحركة الإنفصالية. كيف تشرعن نفسها في محيطها المحلي، وكيف تحصل على شرعنة خارجية إقليمية ودولية، وكيف يكون خطابها تجاه جمهورها، وما هي الخطوات التي تقودها باتجاه تحقيق ما تصبو اليه. إن أدوات الإنفصال في مجملها قد تكون حاضرة في بلد مثل السعودية. وإذا كانت مبررات الإنفصال واضحه، فإن مستقبله غير معلوم، فهذا يعتمد على طريقة معالجة العائلة المالكة للأزمات السياسية والإقتصادية والثقافية المحلية. إن سياسات الدولة - حتى الآن - تمنح وقوداً كافياً للنزعات الإنفصالية لكي تنمو وتتطور.

الفصل الأول: أزمة الهوية الوطنية

ما هي هذه الهوية التي يتحدث عنها العنوان. . ماذا تعني، ما توصيفها، وما هي أهميتها وما هي مكوّناتها؟ هل هذه الهوية (الوطنية) كائن موجود؟

وإذا كان الجواب بالإيجاب، فهل هذا الكائن قوي؟ هل هو قابل للصناعة والخلق إن لم يكن موجوداً، ما هي الأمور التي تضعفه، أو تقوّيه؟ هل هذه الهوية متناقضة مع غيرها من الهويات الدينية/ المذهبية، والقبلية، والمناطقية؟

هل هي في أزمة حقاً، وما هي ملامح هذه الأزمة إن كان الأمر كذلك؟

الحديث عن الهويّة الوطنيّة في المملكة ذو شجون، وهي - من وجهة نظري - ليس أهمّ قضية تواجه المملكة منذ نشأتها فحسب، بل تكاد تكون جذراً عريضاً لطيف واسع من المشكلات التي تواجهها المملكة في شتى النواحي الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والنفسية. وهذا الفصل يستهدف تقديم تصوّر عام عنها، والتعريف بحدودها بالشكل الذي يوفّر مسحاً عاماً للمواضيع التي تتعلق بها، وبقدر الإمكان الإجابة السريعة على الأسئلة المذكورة أعلاه.

المقصود بالهوية الوطنيّة في معناها العام، ذلك الشعور الجمعي المشترك والشامل لمواطنين في دولة ما، الذي يقرّبهم من بعضهم البعض، ويولّد لديهم حسّاً بالإنتماء للأرض التي يعيشون عليها، ويعزّز الحاجة المشتركة للتعايش معاً الى حدّ ربطهم بمصير واحد. إنه شعور يولّد في أدنى درجاته إحساساً بالإختلاف عن الشعوب الأخرى، وفي أعلاه، رابطة قويّة أقوى من عوامل التمزّق والإختلاف مهما تعدّدت أصنافه، سواء كانت عرقية أو دينية أو قبلية أو غيرها.

إن ضمور أو ضعف أو غياب هذا الشعور وتلك الروابط المتفرعة عنه، وفي أي بلد كان، يعكس حقيقة عدم القدرة على التعايش بين الجماعات المختلفة في ذلك البلد، وفي بعض الأحيان يؤدي الى تقاتلها واشتعال الحروب الأهلية. كما أن غياب القيم والمشاعر الجمعية الوطنيّة تقود الدولة نفسها الى الإنحلال والتمزّق، فتكون أشبه ما يكون (مخلوقاً) غير مرغوب فيه، أو غير جدير بالبقاء ولا بالدفاع عنه أمام خطر الإنقسام، أو خطر الإنتقاص أمام العدو الخارجي.

إن كلّ الدول التي تعيش حروباً أهليّة، أو تتعرّض لإنقسامات مجتمعية حادّة على أسس دينية أو عرقية أو لغوية، فقدت حصانتها الداخلية بسبب ضعف الإنتماء، أو بسبب الفشل في خلقه وتعزيزه، سواء لعامة السكان أو لمجموعات محدّدة فيه لم تقتنع بالمشروع الوطني إن وجد، أو لم تُعامل على أسس ما يترتب عليه ذلك

الإنتماء الواحد والهوية الواحدة، ولم تستثمر في مجال (الدمج الوطني) للمختلف عنصراً أو إقليماً أو ديناً أو مذهباً، ولا في مجال ترقية (الثقافة الوطنية) التي توفّر الحدود الدنيا لنمو المصالح والأحاسيس المشتركة.

وبعبارة أخرى، فإن تقوية الإنتماء الوطني ضرورة حتمية لبقاء كيان الدولة، ودعامة لإستقرارها الأمني والسياسي.

إن الهويّة الوطنيّة لا تنشأ من فراغ، ولا هي بالقضيّة الهيّنة التي يمكن التفريط فيها، أو إلقاء مسؤولية بنائها وتعزيزه على جهة مجهولة، فهي تدخل في صميم عمل أي حكومة (وطنية) وفي مقدمة أجندتها.. تلحظه في سياساتها التعليمية والإقتصادية وخدماتها الإجتماعية وفي إعلامها وجهاز التوظيف لديها، وفي كل قراراتها. وإذا ما فشلت حكومة ما في تعزيز الإنتماء الوطني، وظهرت الإنشقاقات السياسية والدينية على السطح، وزادت وتائر العنف، وارتفعت أصوات المطالبين بالإنفصال، لا يُلقى باللائمة السياسية حينها على (العنصر الخارجي) ولا على (الإنفصاليين) بقدر ما يُلقى على الحكومة القائمة التي فشلت في تهيئة الأرضية اللازمة لبروزها.

فيما يتعلّق بالسعودية، فشأنها شأن عدد غير قليل من دول العالم الثالث، معرضة لمخاطر الإنقسام الداخلي نتيجة المخزون غير العادي من العصبيات، ونتيجة غياب الهوية الوطنية إمّا بسبب عدم الإعتناء بها، أو لأنه نُظر الى وجودها كخطر على الطبقة الحاكمة،

أو نتيجة السياسات المنتهجة منذ قيام الدولة وحتى الآن والتي ليس فقط لا تخدم عملية الدمج والتقريب، بل تجعل من أي مشروع وطني فيما لو عرض غير قابل للنمو بالنظر الى البيئة العامة المريضة القادرة على قتل المشروع الوطني، وليس فقط إضعاف التفاعل معه.

من بين المشاكل الأوليّة التي تعترض البحث في هذه المسألة الحساسّة، غياب الإدراك الواقعي لحجم المشكلة لدى المقامات العليا الى حدّ تجاهلها بشكل شبه مطلق، وإذا ما تمّ الإقتراب منها فعلى خلفية أمنيّة بحتة، ولفترة مؤقتة، فهي ليست مشروعاً يحظى بالإهتمام والإثارة إلاّ في حالة تفجّره ومن ثمّ معالجته بصورة سطحية.

هناك أيضاً مشكلة حقيقية تكمن في عدم اعتراف شريحة من النخبة - بتعريفها الواسع - بأن المملكة بلد غير متجانس، رغم أن الأمر ليس معيباً، فالدول المتجانسة في العالم، أي تلك التي لا توجد فيها فوارق عرقية أو دينية أو ثقافية أو ما أشبه لا يصل عددها الى عشر دول. ويبدو أن الشريحة المشار إليها لا تعترف بأن المملكة بلدٌ متعدد في ثقافته وعاداته وتقاليده ومذاهبه ومناطقه ومناخه وتاريخه بل وبشكل ضئيل في أعراقه.

وعدم الإعتراف بهذه الحقيقة الساطعة - لا جهلاً بها أو بوجودها وإن قيل ذلك - يجعل من مجرد طرح المشكلة للنقاش أشبه ما يكون بـ (مؤامرة) تستهدف إختلاق المشاكل أو إثارة ما هو مسكوت

عنه وتضخيمه. والحال هو أن المملكة تتسم بصفات الإمبراطورية في تأسيسها وفي سياساتها القائمة، وهي تتكون من (أقليّات) مناطقية مدعّمة بخصائص ثقافية ودينية، لا يصل حجم أكبرها وفي أحسن الفروض الى 30% من حجم السكان الكلي، وقد كانت هذه المناطق في زمن ما غير بعيد دولاً وإمارات مستقلّة.

من المهم قبل الحديث عن الهوية الوطنية، أن نتحدث بلمحة قصيرة عن تشكيل الدولة نفسها، كي نفهم الأسباب التي جعلتها تواجه مأزق الهوية.

في نظري أن هناك ثلاث مواصفات للدولة السعودية جعلت أزمة الهوية الوطنية لصيقة بها منذ نشأتها وهي:

1 - إنها دولة اتخذت صفة (الإمبراطورية) من حيث أنها قامت على أساس الحرب والتوسع باحتلال مناطق وإمارات مستقلة مختلفة في خصائصها الثقافية والسياسية والتاريخية والجغرافية والإقتصادية، فأضيفت الى المركز - نجد - وأُلحقت به. فالوحدة السياسية لم تنشأ من رغبة - ربما كان مستحيلاً أن تنشأ من رغبة - واتخذت طابع الإحتلال أكثر من شكل التوحد. ربما من الصحيح القول ظاهرياً أن الإمبراطورية تحوّلت الى دولة قومية Nation-State ولكن هذا مجرّد توصيف غير دقيق، فمن الناحية الفعلية، لاتزال صفة الإمبراطورية لصيقة بها، والإمبراطوريات تفشل عادة في بناء الأمّة Nation Building، بعد بناء الدولة State Building.

2 - **وثانياً**، وجود سلالة ملكية حاكمة على هرم الدولة - الإمبراطورية Dynastic Empire وهذا شأن معظم إن لم نقل كل الإمبراطوريات التي قامت في التاريخ قديمه وحديثه (مثال ذلك اليابان وبريطانيا والعثمانيين والصين وروسيا القيصرية والإمبراطورية النمساوية الهنغارية والرومانية، وإمبراطوريات أفريقيا وغيرها). وفي كثير من الأحيان، كانت تلك الإمبراطوريات رهينة في بقائها وتوحّدها ببقاء العوائل المالكة فيها. ومشكلة المملكة أنها دون غيرها من الإمبراطوريات أخذت إسم صانعيها، بشكل لم نجد له مثيلاً إلا لدى العثمانيين، وقد ارتبط هذا الأمر بموضوع الولاء للدولة أم للعائلة، وأيهما مقدّم على الآخر. هل الولاء لله، ثم المليك ثم الوطن؟ أم يكون الوطن مقدّم على العائلة المالكة؟ هل يكفي الإنتماء الى الدولة، بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي القائم فيها، في الحفاظ عليها موحّدة؟

3 - إن الدولة السعودية - الإمبراطورية، قامت على أساس عصبيّة دينيّة ومذهبيّة ومناطقية. وهذه العصبيّة لم يتم التخلّي عنها لصالح عصبيّة أكبر (وطنيّة) بعد أن قامت الدولة، بل جرى ترسيخها رسمياً. الأمر الذي خلق من الناحية العملية علاقات هيمنة بين الجماعات السكانية التي تتشكّل منها المملكة، كما خلق مراتب في مسألة (المواطنة) وأيضاً جعل بناء هويّة وطنيّة أمراً في غاية الصعوبة والتعقيد. حتى أمراء العائلة المالكة، لم يقتفوا إثر نظرائهم العثمانيين مثلاً، بمعنى أنهم لم يخرجوا من شرنقة الإنتماءات التي

جاؤوا منها، وإحساسهم بالحاجة الى العصبية الدينية المناطقية التي جاؤوا على أكتافها للسلطة كمنطلق أيديولوجي عمّق أزمة الهوية، وأضعف الإهتمام بها.

هذا بدوره أدّى الى جعل الدولة القائمة - وليس الحكومة فقط - مهتزة الشرعية Illegitimate State وصنع حاجزاً نفسياً وعملياً لتلاقي المناطق والمجاميع السكانية المختلفة، لغياب الشعور بالمساواة عند السيد والمسود، ولتعمّق الإحساس بأن منطقة المركز تمارس ما اصطلح عليه (الإستعمار الداخلي Internal Colonialism). أي قيام منطقة بالتوسع فتحكم المناطق الأخرى وتفرض ثقافتها ورجالها وسياستها على كل مناحي الدولة، من منطلق الغلَبَة (أخذناها بالسيف، كما يقول بعض الأمراء) أو الرسالة الدينية (مسلمون وكفار، أي إعادة أسلمة المواطنين)[1]، أو الحق التاريخي (ملك الآباء والأجداد).

---

(1) Christine Moss Helms, The Cohesion of Saudi Arabia: Evolution of Political Identity, (London 1981), p 70.

يدافع جلال كشك عن سياسة التكفير بالقول انه لولاه (أكان يقوم جيش الإخوان أو تتحرر وتقوم مملكة ابن سعود)؟ ونقل نصّاً للملك عبد العزيز يوضح ما اعتبره ظاهرة شذّة الوهابيين على المسلمين وتسامحه مع المسيحيين يقول فيه لفيلبي (إذا قدّمت أنت الإنجليزي ابنتك لي كزوجة، سأتزوجها ولكني لا أتزوج ابنة الشريف، ولا بنات أهل مكّة ولا غيرهم من المسلمين الذين نعتبرهم مشركين. آكل اللحم الذي ذبحه المسيحيون دون تردد، ولكن المشرك الذي يعبد مع الله إلهاً آخر فهذا هو ما نبغضه). . انظر السعوديون والحل الإسلامي، أميركا 1982، ص 607/ 608.

إن عصبية الأيديولوجيا (الوهابية) التي قامت عليها الدولة فوحّدتها فأضحت (مظهرها المتميز)[1] تحوّلت اليوم الى عبء على كاهلها، وبدون إزاحة هذا العبء، فإن الأيديولوجيا نفسها تلعب دور المفتّت للدولة من جديد، وهي نفسها التي تنقض شرعية النظام بعد أن أكّدته.

هناك دولة / State إسمها المملكة العربية السعودية، ولكن لا يشكّل شعبها ما يطلق عليه (أمّة / Nation)، وهي لهذا تسمّى تجاوزاً (دولة قوميّة/ قطرية) شأن دول عديدة في الشرق الأوسط والعالم الثالث، ذلك أن تأسيس الدولة لم يساهم في تحويل الولاءات ما قبل الدولة وخصوصاً الولاءات القبلية وكذلك الهويات المختلفة الى هوية وطنية[2]. والأمّة كمفهوم وطني - وليس كمفهوم ديني - لم يجرِ استخدامه في المملكة إلاّ في حالات نادرة، وربما كان الأمر كذلك في أكثر البلدان العربية أيضاً، التي تعتبر نفسها جزءً من أمّة أكبر (عربية أو إسلامية). ولكن الأمّة بالمفهوم القطري كما بالمفهوم الديني (جميع المواطنين عرباً أو مسلمين) لا ينطبق على المملكة، فهناك من لا يعترف بإسلام الآخر، والمملكة في

(1) H B. Sharabi, Government and Politics of the Middle East in the Twentieth Century (London 1962), p. 225.

(2) Bassam Tibi,'The Simultaneity of the Unsimultaneous: Old Tribes and Imposed Nation-States in the Modern Middle East', in eds., Philip S. Khoury & Joseph Kostiner, Tribes and State Formation in the Middle East (London, 1991), p. 132.

الجانب الآخر ليست مجتمعاً متجانساً، ومختلف التعريفات لا تنطبق عليه.

فالأمّة عند ماكس ويبر مثلاً، هي المجتمع (المؤسس تاريخياً، والمجتمع المستقر في أفراده، والذي أُسّس على لغة وأرض وحياة إقتصادية واحدة، إضافة الى التشكل النفسي الذي يتمظهر في ثقافة مشتركة)[1]. والأمّة عند آخر هي (مجتمع الشعور الذي يتمظهر في دولة خاصة به)[2]. وعند آخرين متسامحين، الأمّة: مجموعة من الناس تعيش على أرض واحدة، بروابط مشتركة في الثقافة - كديانة مثلاً - ومشاعر متقاربة؛ فهم لا يشترطون العنصر المشترك ولا لغة مشتركة ولا التأسيس التاريخي لكيان الدولة. المهم أن يتوفّر قدرٌ معقول من روح التضامن بين السكان، وقدرٌ معقول من الشعور بالتقارب المشترك، وأهمية المصالح المشتركة. والأمّة عند علماء السياسة المتأخرين (ذلك المجتمع الذي يحكم نفسه اليوم، أو الذي حكم نفسه من قبل، أو الذي تكون مدعياته في حكم ذاته معقولة في المستقبل غير البعيد)[3]. وأحسب أن كلّ مناطق المملكة ينطبق عليها واحد من الأوصاف الثلاثة، فهي أشبه ما تكون بأمم أو

(1) Max Weber,'The Nation', in eds., John Hutchinson & Anthony D. Smith, Nationalism, (Oxford 1994), p. 25.

(2) Joseph Stalin,'The Nation', in eds., John Hutchinson & Anthony D. Smith, op. cit., p. 20.

(3) Anthony H. Birch, Nationalism and National Integration (London 1989), p. 6.

مجتمعات متعددة، يضغط إرثها الإستقلالي الكبير باتجاه تمييز نفسها وعدم الإنصهار في بوتقة الدولة الجديدة.

من الناحية التاريخية، فإن المملكة بلد مؤسس حديثاً (سبتمبر 1932) تكون من أربع وحدات سياسيّة مستقلة، في الغرب الحجاز - المنطقة الغربية، وفي الجنوب عسير ونجران وجيزان - المنطقة الجنوبية، وفي الشرق الأحساء والقطيف - المنطقة الشرقية، وفي المركز/ الوسط هناك نجد - المنطقة الوسطى. أدّت حداثة التأسيس الى ضعف في (الإنسجام الوطني على المستويين السياسي والإجتماعي)[1]، والى صعوبة في التغلّب على الفوارق المناطقية خاصة بين الحجاز ونجد بشكل (أعاقت تطور الهوية الوطنية[2].

وهناك فوارق جوهرية لاحظها الباحثون ديمغرافياً وسياسياً ودينياً وثقافياً وتقاليد؛ وقد كانت عزلة كل منطقة عن الأخرى وتراثها الإستقلالي مدعومة بالتباعد الجغرافي سبباً مباشراً في ترسّخ الهويات المناطقية[3]. فكل منطقة لها أهمية من نوع ما، فالحجاز بأماكنه المقدسة ونخبه التجارية، ونجد مسيطرة سياسياً وعسكرياً، والأحساء تحتضن موارد الدولة حيث حقول النفط، في حين يحتل

(1) Helen Lackner, A House Built on Sand: a political economy of Saudi Arabia (London, 1978), p. 106.

(2) Fatina Amin Shaker, Modernization of the Developing Nations: The Case of Saudi Arabia, Purdue University (USA), PhD.,,1972 p. 190.

(3) Helen Lackner, op.cit, p. 106.

الجنوب أهمية في الجوانب الزراعية[1].

ومقابل هذا التنوّع الفريد، هناك انقسامات حادّة، على صعيد المذاهب الدينية، والأصول الأثنية، والعادات والقيم الإجتماعية. عامل اللغة يوحّد بدرجة ما، وعامل الدين يفترض أن يكون موحّداً فالجميع مسلمون، ولكن لأن الدولة في الأساس قامت - كما أشرنا - على عصبية دينية/ مذهبية، فاعتبرت الآخر كافراً وأحلّت دمه واحتلال أرضه من أجل إعادة أسلمته، نشأ هذا الإنشقاق، واستمرّ حتى بعد قيام الوحدة السياسية، وكلّ ما تغيّر حتى الآن، هو التخفيف من تكفير الحجازيين مثلاً الى اعتبار قسم منهم (أو كلهم) مشركون، وليس لهم ولا لغيرهم أيّة مشاركة في المؤسسة الدينية فهي نجدية سلفية خالصة، باستثناء وجود واحد في هيئة كبار العلماء وهو الدكتور عبدالوهاب ابو سليمان. أمّا الشيعة فهم قبل قيام الدولة وبعدها غير مسلمين، ويمكن إما اعتبارهم مذهباً مختلفاً أو (ديناً) آخر، حسب الموقف الرسمي الديني. ولذا فإن الدين - وفق الطرح هذا - يلعب دوراً فاعلاً في بلورة الشخصية المناطقية لكل السكان، وهو بهذا الحال عنصر تمزيق حادّ في المجتمع السعودي.

ويضاف الى هذه الإنقسامات على قاعدة دينية: الإنقسامات

(1) Manfred W. Wenner,'Saudi Arabia: Survival of Traditional Elites', in ed., Frank Tachau, Political Elites and Political Development (Cambridge, 1975), p.162.

والإنتماءات القبليّة، وهي شديدة التعقيد، عميقة الجذور، وهي غالبة لدى البعض على الهوية الوطنية والمناطقية والمذهبية مجتمعة. ولا يبدو أن قيام الدولة السعودية قد ساهم في إضعاف هذه الهويات المختلفة، وإن بدا أنه قد قمعها أو حدّ من تمظهراتها العنيفة، بل يمكن القول أن الذاكرة التاريخية للسكان تتعامل مع الدولة كعنصر إضافي في استمرار الصراع والعداوة القديمة، أكثر من كونها موحّداً من الناحية الفعلية.

ولذا فإن قيام هويّة وطنيّة في مجتمع كهذا بالغ الصعوبة، ويمكن المجازفة بالقول أنه لولا عنصر القوة الضاغط، فلربما اختار السكان عدم التعايش مع بعضهم البعض. فهل تبقى الوحدة السياسية رهينة القوة التي صنعتها والى متى؟ الى أيّ حدّ يمكن معه القول أن الهوية الوطنية ولنسمها السعودية Saudism أمرٌ مرغوب فيه لدى صانعي الدولة الحديثة - العائلة المالكة أولاً، ولدى المجموعات السكانية التي يقيمون على أرضها ثانياً؟ وما هو التنازل المطلوب منهم جميعاً كشرط مسبق لقيامها، أو لتثبيتها إن كانت قائمة بالفعل؟.

مكوّنات الهويّة الوطنية

ما هي تلك العناصر والروابط التي تشدّ مجموعة من الناس الى بعضها البعض، وتخلق حسّاً جمعياً مشتركاً: هل هي رابطة الدم، العنصر، اللغة، الدين، المذهب، الثقافة والتقاليد والعادات المشتركة؟ هل هي المصالح الإقتصادية، هل هي رابطة الأرض التي

يعيشون عليها، الحكومة التي تتولى شؤون أمرهم، الذاكرة التاريخية وما تتضمنه من أمجاد وعظمة ومآسٍ وأتراح؟

هي كل هذه العناصر، ولكنّ تشكيلة نِسَبِها تختلف من مجتمع لآخر، ودولة لأخرى.

وهي ذات العناصر التي تؤدّي الى عدم الألفة وتمزيق المجتمعات والدول، والى خلق الحروب الأهلية، والى صناعة محفّزات الإنفصال والتقسيم في حال أُسيء استخدامها، وفشلت كيمياء نسبها.

ما لذي يدعو الأكراد للحرب والمطالبة بالإنفصال عن العرب والترك والفرس جميعاً؟ والتاميل عن السنهاليين؟ والقبارصة الأتراك عن اليونانيين؟ وسكان كيوبك عن الكنديين؟ والكروات والألبان والبوسنيين وغيرهم عن يوغسلافيا؟ ما الذي أشعل حروب الإنفصال في أسبانيا (الباسك)، وشمال إيرلندا وكورسيكا وآسام وكشمير الهند وعدد من مناطق أندونيسيا (جزر الملوك، وآتشي، وتيمور)؟ ما لذي فكّك إمبراطورية آل عثمان، والإمبراطورية السوفياتية، وتشيكوسلوفاكيا، ويوغسلافيا؟ وما لذي أبقى دولاً أخرى تتمتع بذات الموزاييك الإجتماعي موحّدة رغم كل مبررات التقسيم (بلجيكا والنمسا وغيرهما)؟ لماذا يخشى على العراق والسودان من التقسيم ولا يخشى على مصر مثلاً؟ لماذا يتوحّد اليمنان ويتوحّد الألمان ولا تتوحّد الكوريّتان حتى الآن؟

قائمة الأسئلة طويلة لا تنتهي، ولكن الإجابة عليها مختصرة أن عوامل التقسيم والنزاع بين الجماعات المختلفة والتي لا يخلو منها مجتمع سياسي قد تكون في بعض البلدان أقوى من عوامل التوحيد فتنزلق في حروب إنفصالية وصراعات داخلية، وإذا ما أُتيح المناخ الإقليمي والدولي الملائم لها ظهرت على السطح.

المملكة حالها لا يختلف عن غيرها: بالإمكان إستخدام الدين/ المذهب للتوحيد أو للإنفصال، وبالإمكان أن يساهم النظام السياسي الواحد في فتنة التمزيق أو العكس؟ والمصالح الإقتصادية خاصة الثروة النفطية، قد تلعب دور اللاحم الإجتماعي والسياسي، وقد تؤدي المنافسة عليها والإستئثار بها فتشعل فتيل الإنقسام. وحدود الدولة ذات المليوني كيلو متر مربع، قد لا تعني الشيء الكثير بقدر ما تعنيه خارطة المنطقة والإقليم.. وهكذا.

من طبيعة الهوية الوطنيّة أنها هويّة (جامعة) أي أننا نتحدث عن هويّة (مشتركة)، أو بتعبير آخر فإننا حين نتحدث عن صناعة هويّة وطنية فإننا نتحدث عن (القواسم) الثقافية والدينية والتاريخية والمصلحية المشتركة التي يتفق عليها ويقبل بها غالبية المواطنين (السعوديين). هذا المشترك هو ما نتحدث والذي يفترض في أي دولة أن تقوم بترسيخه، أمّا المختلف عليه، فهو (الهويّة الخاصة) بالجماعة المذهبية أو المناطقية أو القبلية (التعددية في إطار الوحدة). وإذا ما تمّ فرض عناصر الهويّة الجهويّة الخاصة لتحتل مقعد الهويّة الجامعة، فنحن لا نتحدث حينئذٍ عن هويّة وطنيّة؛

وهذا الفرض قد ينجح في بعض الدول وقد يفشل، وفي كلا الحالين فإن كلفته الإنسانية عالية.

والسؤال: ما هي مكوّنات الهويّة السعوديّة؟

بعض الأكاديميين حاول الإجابة عليها مقترحاً أمرين: الإسلام - حسب التفسير الوهّابي - والولاء للعائلة المالكة[1]. مما لا شكّ فيه أن الحدود/ الأرض صنعت إحساساً عاماً بالإنتماء الى رقعة من الأرض إسمها (السعودية)، وأدخلت في المخيال الشعبي العام أن هذه الأرض تختلف عمّا جاورها من أراض، من حيث التسمية وطبيعة الحكم فيها. سأحاول هنا مناقشة (عمودي الهوية) السعودية هذه من الناحيتين النظرية والتطبيقية، فحولهما تدور مسألة قضية الهوية الوطنية والإنتماء الوطني بشكل عام.

الهويتان الدينية والوطنية

ابتداءاً: ما هي علاقة الهويّة الوطنية بالهويّة الدينية؟

هناك ثلاثة أنماط من العلاقة: إمّا أن تكون الهويتان الدينيّة والوطنية متناقضتين متصادمتين فيستدعي الأمر إزاحة أحدهما لحساب الآخر. وإمّا أن تكون بينهما علاقة إخضاع، فتكون واحدة

(1) James Piscatori,'The Formation of the Saudi Identity: A Case Study of the Utility of Transnationalism', in ed., John F. Stack jr, Ethnic Identities in A Transnational World (U.S.A, 1981), pp 105- 118.

منهما أعلى من الأخرى، وإما أن تكون العلاقة فيما بينهما علاقة تعايش وتعاضد بحيث لا تنفكان عن بعضهما البعض.

ويعود السؤال بشكل مختلف: هل الهويّتان تختلفان في تطبيقاتهما ومكوّناتهما عن بعضهما البعض؟

نعم، قد تختلفان في أربع مسائل جوهرية:

أوّلها: الإختلاف بين الروابط الطبيعية والروابط القانونية. فالهويّة الوطنية تؤسس لعلاقة (قانونية) بين الدولة والأفراد بغض النظر عن أثنياتهم، ودياناتهم، وثقافاتهم. في حين أن الهويّة الدينية تفرض نفسها على أسس روابط فطرية طبيعية أضيق تنشأ مع ولادة الإنسان بحيث لا اختيار له فيها، وهي بهذا محصورة بين أتباعها ولا تشمل كل المواطنين. كل مذهب ودين يربط بين أتباعه برابطة ما، وفي حال كان كلّ السكّان من أتباع دين واحد، فإنّه لا غنى عن الرابطة القانونية، التي قد يوفّرها - أو جزء منها - الدين أيضاً، أي تؤسس على قاعدة دينية؛ والإسلام - وليس أي دين - قادر على السمو فوق العصبيات القبلية والمناطقية والعرقية. بيد أن هناك مشكلة في موضوع الرابطة الدينية، فهي تحلّ المؤسسة الدينية محلّ الدولة في العلاقة مع الأفراد. وبالرغم من أن الرابطة الدينية أقوى من غيرها في كثير من البلدان، إلاّ أنه من الصعب تخيّل كيف يمكن للدين توفير الرابطة القانونية في البلاد ذات التعدد الديني أو حتى المذهبي الحاد.

ثانيها: الدين الإسلامي هو دين عالمي، وهو بهذا يستحيل

ضبطه ضمن حدود الدولة القطرية، كما هو واضح رغم المحاولات الفاشلة للنخب العربية الحاكمة لتدجينه. إذا كان الأمر كذلك، فالإسلام ليس عنصراً مشتركاً فقط بين السعوديين وحدهم بحيث يتميّزون به عمّن سواهم، حتى المذاهب، وأولها السلفي/ الوهابي نفسه، فرغم أنه أكثر مذهب معروف من جهة الإرتباط بالخصوصية المناطقية (المقصود أنه مذهب نجدي المنشأ والظروف/ والدعوة نجدية كما تسمّى/ وقيادته نجديّة على الدوام وأتباعه في أكثرهم من نجد).. إلاّ أن له أتباعاً خارج الحدود، فهل يتحوّل هؤلاء الى مواطنين سعوديين، أو هل يكونوا أقرب الى الحكومة السعودية، والى المؤسسة الرسميّة فيها منهم الى السعوديين الحجازيين والجنوبيين والأحسائيين والقطيفيين المختلفين معهم في المذهب؟

إن أولى خطوات بناء الهويّة الوطنيّة لأي جماعة كانت هي: (التمييز) بينها وبين ما عداها. ولذا فهي تعمل ضمن الحدود المرسومة للدولة، ومن لا يعترف بالدولة القطرية، ويبحث عن وحدة عربية أو إسلامية، فإن حديث الهويّة الوطنيّة لا يعنيه بشيء، اللهم إلاّ في حالة اعتبرها خطوة أولى نحو هدفه الكبير، رغم عدم خلو الأمر من تناقض ما. وعلى كل حال، فإن الهوية الوطنية تعمل داخل الحدود وثابتة مكانياً، أما الهوية الدينية أو المذهبية فتعتمد الأفكار والعقائد ولا تعمل بالضرورة داخلها - إن لم تكن متناقضة معها في الصميم، لأن من طبيعتها الإنتشار والتوسّع بقدر ما توسّعت الدعوة وتكاثر الأتباع.

ثالثها: من حيث المحتوى الثقافي لكلتيهما، فإن الهويّة الوطنية تولي أهميّة أكبر للثقافة الوطنية السياسية، أما الأخرى فتركّز على المحتوى الديني الذي قد لا يتناقض بالضرورة مع الهوية الوطنية، بل قد يدعمها ويؤازرها. الثقافة الوطنية يمكن أن نصفها بـ (الإنتقائية والإبتداع) بغرض تحصيل الإجماع الداخلي والتمثيل العام للشرائح جميعاً. في حين أن الدينية، خاصة في الوضع السعودي حيث التطرّف المذهبي والمناطقي والقبلي، فهي في أفضل الظروف أقل حرصاً على الإنتقائية في الأفكار والمعتقدات، إن لم تكن حريصة على إثبات ما هو مختلف عليه تعزيزاً للهوية الخاصة، وهي بهذا أقلّ مرونة وجمعاً لما هو مشترك.

من المؤسف القول أن الإسلام الذي جاء موحّداً متسامياً على الأعراق والقوميات واللغات والفواصل الحدودية والجغرافية وغيرها، جرّد بسبب الفهم المتخلّف لأتباعه من أهم عناصر حيويته ليظهر بمظهر العاجز عن إيجاد الحلول لمشاكل السياسة الوطنيّة.. لدرجة أن المناسبات الوطنية رغم ندرتها صارت من المحرمات الدينية (كالإحتفال بالعيد/ اليوم الوطني)، وأضحى النشيد الوطني مجرد مسخرة يتلهّى بها التلاميذ في طوابير الصباح، والعملة الوطنية يتلاعب بصورها لأنها هي الأخرى محرّمة، أو لا تمثّل قيمة رمزيّة يعتدّ بها، وأصبحت الفواصل الجغرافية بين المناطق حدوداً دوليّة بسبب المراكز الأمنيّة ومهووسو التفتيش عند مداخلها؛ واللباس الوطني، وجد من يطالب بعض المواطنين - تحديداً الشيعة - عدم

السماح لهم بلبسه حتى يتمّ التعرّف عليهم كأتباع (دين مختلف)، في حين توجد بالفعل مجاميع غير قليلة - خاصة في الحجاز - هي في الأساس زاهدة في هذا اللباس الوطني، وتعتبره لباساً نجدياً، أو هو على الأقل غير عملي. ولولا الشهادتين على العلم كرمز وطني، لتعرّض هو الآخر للنقض، بأكثر من القول أن السيف لحصد الرؤوس، والنخلة توفّر عصي الجلد.

رابعها: هناك اختلاف - وليس تناقضاً - في الوظائف التي تؤديها الهويتان الوطنية والدينية يمكن حصرهما في أربع نقاط:

1 - في توفيرهما الشرعية للدولة والحكومة.

2 - وفي قدرتهما على حشد الجمهور.

3 - وفي قدرتهما على تسهيل العلاقة بين الجماعات والأفراد الذين يتشكّل منهم المجتمع.

4 - وأخيراً في مدى طاقة واستجابة الهويتين كأداتين للدمج الإجتماعي.

الهويتان الدينية والوطنية وتوفير أسس الشرعية

ابتداءً يجب التفريق بين الدولة (الشرعية) والحكومة (الشرعية). الأخيرة تشير الى الحق في الحكم: من وكيف يحكم. أما شرعية الدولة فتشير الى وجود الدولة من أصله، هل هو كيان شرعي مقبول فيبقى، أم غير شرعي فتنتهي الدولة. ولأن شرعية الدولة تهتم بالسيادة على الأرض وعلى القاطنين فوقها، فهي أكثر أهميّة -

بالمقارنة - وأكثر خطورة. فنقض شرعية الحكومة فحسب، قد يفضي الى تغييرها عبر انقلاب أو ثورة أو عصيان مدني، يحصل نتيجته تغيير في النظام السياسي. أما نقض شرعية الدولة فينخر عميقاً ليهدد كيانها بالتشظّر والإنقسام والتفكّك.

أيضاً يمكن رسم حدود (مائعة) بين الشرعية (الدينية) والشرعية (السياسية) رغم ما يبدو من صعوبة بالغة. ومن الناحية النظرية فإن الهويتين الدينية والوطنية قادرتان على توفير قدر من الشرعية للحكم، أي توفير القبول المستند على قناعة فكرية بحق فرد أو جماعة بأن تمارس الحكم. بيد أنه في المجتمعات المتعددة ثقافياً أو دينياً، تبرز مشكلة شرعية الحكم إذا ما اعتمدت على الدين/ المذهب كما هو واضح الآن في السعودية؛ فيُشار مثلاً الى أن المواطنين الشيعة - شرقاً وغرباً وجنوباً - لا يعترفون بشرعية الحكم القائم من الناحية الدينية.

إن تحصيل الشرعية الدينية في مجتمع متعدد دينياً أمر صعب، أولاً، لأن لكل دين أو مذهب رؤيته الخاصة وفهمه الخاص لموضوع الشرعية، وللحكومة الشرعية، وهي ترتبط بفهم النصّ الديني، والمثال التاريخي. وثانياً، لأن لكلّ دين ومذهب هيكلية قيادية خاصة به، وتحصيل موافقة كلّ هؤلاء صعب حتى داخل المؤسسة الواحدة، فما بالك إذا كانت المؤسسة الدينية الرسمية المعتمدة لا تمثّل - كما هو الحال في المملكة - إلاّ فريقاً واحداً؟ وثالثاً، بالرغم أنه ليس مستحيلاً من الناحية النظرية على الدولة عدم

التطرّق لدينها أو مذهبها الرسمي - اللغة يستحيل إغفالها - فإنها كما في المملكة ودول أخرى لا تفعل ذلك في كثير من الأحيان، كما لا تستطيع القضاء الكلي - في حال أرادت - على التمييز ضد (والمحسوبية لصالح) أتباع مذهب أو ديانة. وأخيراً، فإن الشرعية الدينية بهذا الإعتبار ضيّقة (غير شاملة لكل المواطنين)، وهي رغم الإصرار عليها، من قبل الحكام والمحكومين على السواء مختلف في تعريفها وتطبيقها (مثلاً: هل حُكم الغلَبة/ المتغلّب شرعي؟).

يمكن للقيادات الدينية المختلفة، كما المواطنين الأفراد، تقديم ولائهم وموافقتهم للدولة أو الحكومة، ولكن هذا لا يساوي(؟) بالضرورة - وبالنظر للتفسيرات المختلفة - شرعية دينيّة. هي كذلك بالفعل عند البعض، وهي عند آخرين تدخل ضمن مسمّى (الشرعية السياسية) أو (الشرعية الوطنية). فالقبول الشعبي بالحاكم قد يكون واحداً من مصاديق الشرعية الدينية، وتبقى عناصر أخرى ضمن القائمة الثلاثية: من يحكم - أي مواصفات الحاكم، وكيف يصل الى الحكم - الوسيلة، وكيف يستخدم السلطة السياسية في تحقيق الأهداف المشروعة. وعلى أساس هذه القواعد الثلاث تدور النقاشات والإختلافات.

أما الشرعية السياسية، فهي لا تتناقض بالضرورة مع الشرعية الدينية، بل قد تكون الأخيرة جزءً منها أو العكس. في بعض الدول (العلمانية) تتخذ السلطة الدينية طابعاً تشريفياً، ولا شرعية لتلك السلطة لغير الشرعية السياسية التي تستقي روحها من اختيار

الجمهور. وفي قليل من دول العالم المحافظة والتقليدية، تحتل الشرعية الدينية الواجهة وتعتبر السلطة مشرعنة دينياً، بحيث لا تشعر معها بالحاجة كثيراً الى الروح الوطنية كرابط بين أفرادها، ولا يعار ما عداها أهمية كبرى. كما أن الكثير من دول العالم الإسلامي، وللخاصية التي يتمتع بها الإسلام وإشرافه على مناحي الحياة الإجتماعية، تحاول المزاوجة بين الشرعيتين والهويتين حتى بين أكثر الأنظمة عداءً للإسلام. هناك دول شرعنت نفسها دينياً بشكل قوي، ثم حاولت أن تمتدّ الى الجزء الوطني كي تصل الى (المختلف) في الدين أو المذهب، كما حاولت المزج بين شرعية السماء، وشرعية الإنتخاب (إيران نموذجاً).

في نموذج المملكة، لم تعدّ الشرعية الدينية المستندة على رؤية مذهبية محدّدة/ وهابية كافية لشرعنة النظام، أي تأسيس قبول عام للحكم القائم، على أساس ديني. والحقيقة أن المختلف دينياً/ مذهبياً لا تنظر إليه السياسة الرسمية كمساهم في الشرعيتين الوطنية والسياسية. فالمواطن الشيعي او الحجازي (الكافر أو المشرك) لا يمكنه أن يضفي على النظام القائم المزيد من الشرعية الدينية، إن لم تكن العلاقة معه مصدر نقض لتلك الشرعية كما دلّت الأحداث، إذ يتمّ الطعن في شرعية النظام لأنه لم يضع حدّاً فاصلاً بينه وبين مواطنيه، بحيث أصبح تطبيع العلاقة بين النظام وبين مواطنيه المختلفين في المذهب أو الدين تهمة توجّه للعائلة المالكة التي لم

تقمع بما فيه الكفاية مواطنيها، فوظّفتهم في مؤسساتها وسمحت لهم بأداء فريضة الحج، وأخذت منهم الزكاة. وعلى هذه الخلفية اعتبر جهيمان والسلفيون الجدد الحكومة كافرة[1].

ومحصلة الأمر، أصبح النظام السعودي - حتى في شرعيته الدينية الناقصة - أسيراً لها ولمانحيها، كما هو أسير نتائجها السلبية، فهو إن حصّلها من جهة فقدها عند جهة أخرى. وكلّما زاد التصاقه بها، انتقص من شرعيته الوطنيّة/ السياسية، وفقد الولاء من الجماعات المذهبيّة الأخرى، وعمّق الحواجز بين المواطنين على قاعدة تلك الولاءات، حيث تعمد كل جماعة الى تمييز نفسها عن غيرها، وتحاول إحاطة أتباعها فكرياً وإعلاميا وتحرّضهم ضدّ الآخر، فيضعف الإتصال بين المواطنين وتتعمّق الإنقسامات.

لماذا تحتاج دولة ما الى تعزيز الهوية الدينية واعتماد الولاء الديني/ المذهبي لها قبل الوطني؟

هناك حالات مختلفة، فإذا كانت أكثرية السكان أو كلّهم

---

(1) يقول جهيمان العتيبي في رسالة (بيان الشرك وخطره): (لماذا لا يكفر اليوم من يدعو علياً وفاطمة رضي الله عنهما، وكذلك من يدعو الرسول صلى الله عليه وسلم من دون الله؟.. ولماذا تُرك العمل بقوله تعالى: ﴿إنّما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا﴾؟ بل نرى المشركين الشيعة وأمثالهم يملؤون مكة والمدينة ويجاهرون بشركهم؟! ثم نتساءل: هل وجد في دين الإسلام من يأخذ الزكاة من الروافض، ويعطيهم الإعانات، ويعتبرهم من رعاياه، كما يعامل اليوم رافضة الجنوب - جنوب المملكة - والأحساء).

يشتركون في معتقد واحد، فإن الهوية الدينية تخدم الهوية الوطنيّة وتعزّز الشرعية السياسية، وتوحّد الجمهور. الهوية الإسلامية العامّة تفعل ذلك بكفاءة، بشرط أن لا تتغلّب الفروع على الأصول، ويصبح المذهب هو الدين، والهويّة المذهبية هي التي يجري التقاتل عليها، وبشرط أن لا يلغي المذهب ما هو مشترك بين بقية المواطنين (هويّة الإسلام نفسه). حتى مع اختلاف المذاهب، والإقرار بمذهب رسمي للدولة، يمكن أن تُحفظ وحدة الشعب، شرط أن لا يتمّ إغفال حقوق الأقليّات المذهبية، وأن توضع الحدود الضابطة التي لا تتجاوز الخطوط الحمر التي يمكن أن تُشعل فتنة بين المواطنين.

وفي حالة المملكة فإن القضية أعقد، ذلك أن ثنائية (الأكثرية العددية والمذهبية مقابل الأقليّة) غير موجودة، فالمذهب الرسمي هو في الأساس مذهب أقليّة، مما يجعل مقارنة المختلف معه على قاعدة الحقوق السياسية والتعبير الديني مجحفة. وفي حال غياب الهوية الوطنية أو تغييبها بشكل متعمّد، تصبح الأخيرة غير قادرة على تجاوز السقطات والإختلافات التي تقع على خلفية طائفية، وغير قادرة على احتضان النظام السياسي ومدّه بأسباب المنعة والصمود (الشرعية الوطنية).

من هنا جادل عدد من الباحثين بأن (الإسلام - في السعودية - لم يكن أبداً يعني شيئاً واحداً لكل المواطنين، وهذا التنوّع في الفهم

سبب مآزق إجتماعية وسياسية)[1]، وأنه (لم يكن قوة موحدة بعكس ما يفترضه المرء، إذ أن المجتمع - السعودي - مقسّم بين مذاهب متنافسة، تحمل أفكاراً مختلفة فيما يتعلّق بمن يجب أن يمسك بالسلطة السياسية وكيف يجب أن تستخدم[2]. وقد سبب التفسير الوهابي، حسب رأي الباحثينن وكما هو الواقع (أزمة مع كل التفسيرات الإسلامية المتنوعة، وكانت المواجهة عنيفة خاصة مع الرؤية الإسلامية للشيعة) بحيث خلق منذ البداية (حواجز قاهرة في طريق التعايش، فضلاً عن التصالح)[3]، في حين جادل آخرون بعكس ذلك، وقالوا بأن الإسلام (واحد من القوى الحاسمة الموحدة بين السعوديين)[4]، فهو يتضمن قيماً عابرة/ Transnational Values (ساعدت في عملية دمج القبائل وشجعت قيام هوية فوق قبلية)[5].

---

(1) Michel G. Nehm.'Saudi Arabia 0591-0891: Between nationalism and Religion', Middle Eastern Studies, Vol.,30 No.,4,1994 p. 938.

(2) Robert W. Stookey (ed.), The Arabian Peninsula (Stanford, California, 1984), p. viii.

(3) Madawi Al-Rasheed and Loulouwa Al-Rasheed,'The Politics of Encapsulation: Saudi Policy Towards Tribal and Religious Opposition', Middle Eastern Studies, Vol.,32 No.,1,1996 p. 109.

(4) Abdullah Saleh Al-Banyan, Saudi Students in the United States, A Study of Cross Cultural Education and Attitude Change (London 1980), p. 31.

(5) James Piscatori, op. cit., p. 105.

بلحاظ الوضع في نجد لا شك أن الوهابية أطلقت طاقة هائلة بيد آل سعود (للقضاء على الخصوصيات القبليّة والمنافسين المدينيين من أجل تأسيس سلطتها العليا)[1]، ولكن من الخطأ جداً اعتبار الوهابية مساوياً (=) في قيمها لقيم الإسلام، ومنطقة نجد مساوياً في أوضاعها وخصوصياتها خصائص مناطق السعودية جميعاً، وبالتالي فإن ما يمكن أن تلعبه الوهابية على صعيد الهوية الوطنية يبقى محدوداً برقعة جغرافية.

بالطبع فإن هذا وحده لا يفسّر تماماً سبب الإصرار على الهوية والشرعية الدينية، بشكلها المتناقض مع الهوية الوطنية. فالقيم الوطنية مؤسسّة على قيم ومعايير مختلفة تجدها صارخة الوضوح حين التطبيق. فالمواطنة والمساواة وفكرة السيادة والوحدة والدمج الإجتماعي، لا تجد اتفاقاً - على الأقل في المملكة - حول أولوياتها وكيفية الوصول إليها، لأن التفسير الديني الرسمي (السلفي/ الوهابي) له رؤية مختلفة تتناقض مع المعطيات والمعايير الوطنية بشأنها.

والسبب الأكثر أهمية بنظرنا، أن الطاقم الحاكم قد يفقد بعض امتيازاته إن حاول (شرعنة) نفسه على قاعدة الثقافة الوطنية، فهو قد يكون أكثر ثباتاً هنا، ولكنه من جهة ثانية ملزم بتقديم كثير أو قليل من التنازلات للمواطنين. بينما في الوقت الحالي، حيث الشرعنة الدينية الضيّقة، وغياب الهوية الوطنية، فإنه لا يجد نفسه ملزماً

(1) Christine Moss Helms, op. cit., p.78.

بتقديم أي تنازل للمواطنين بشأن حقوقهم الأساسية التي أقرتها المواثيق الدولية، لأن التحاكم يتمّ على قاعدة دينية بتفسير ضيّق. وهو إن قدّم تنازلاً ما، فلمانحي الشرعية الدينية، وليس الجمهور ولا القوى الدينية والمجتمعية الأخرى (غير الوهابية).

ولذا، التفت بعض الباحثين مبكراً، الى حقيقة أن الطاقم الحاكم في المملكة لا يريد في الأصل - ولا يعمل بالتالي من أجل- خلق هوية وطنية. بل هناك رفض لكل التعبيرات الوطنية (الجمعية) حتى ولو كانت في خدمة السلطة السياسية القائمة في بادئ الأمر، إذ تخشى تلك السلطة أن ينقلب الحسّ الجمعي ضدها فيلزمها بما لا تريد؛ وإن الإعتماد على الهوية الوطنية وتقويتها كمصدر رئيسي للشرعية يستدعي تغييراً للقاعدة الثقافية التي يستند عليها نظام الحكم.

إن التعبير عن الولاء للحكم عبر التظاهرات أمرٌ ممنوع، وكذا تأييد سياساته، بل يرفض استثمار أي ظرف سياسي في تعزيز الشعور المشترك الداخلي حتى في الظروف الإستثنائية (أزمة احتلال الكويت).. ناهيك عن المناسبات العامّة والظروف الإيجابية (حتى في حال الإنتصارات الكرويّة!). ولذلك يعتقد على نطاق واسع، أن الهويّة الوطنيّة نفسها، ليست خيار الطاقم الحاكم، وهي على الأرجح - كما توقع ريتشارد نولت في بداية الستينات - ستكون إن تحققت مفروضة عليه وليست بسببه[1].

(1) James Piscatori, op. cit., p. 133.

الهوية والحشد الجماهيري

واحدة من أهم وظائف الهوية الوطنية: قدرتها على الحشد الجماهيري وراء النظام السياسي - سواء كان منتخباً أم غير منتخب - دفاعاً عن الوطن الذي يمثل كرامة الشعب. وظيفة الحشد هذه يمكن للدين والهوية الدينية أن يقوما بها، كما أثبتت تجارب التاريخ في العالم الإسلامي في مقاومته للإستعمار.

يرى البعض أن الهوية الدينية القوية تضعف الهوية الوطنية، والعكس صحيح، وهذا رأي يتبنّاه النظام السياسي في المملكة والمؤسسة الدينية الرسمية الوهابية. فهذان يتبنّيان الرأي القائل بأن الوطنية نقيض للدين، وأنها تضعف المؤسستين السياسة والدينية الحاكمتين الآن، لأن الروح الوطنية قادرة على إنتاج ثقافة مختلفة تشرعن الإختلاف، وتدعو للتنافس السياسي، وتحصيص السلطة، أي أنها تُدخل لاعبين جدداً يقتطعون حصتهم من الطرفين: آل سعود ومشايخ الوهابية.

الرأي الآخر يقول بأن الوطنيّة كهوية وروح قادرة على الحشد في المجتمعات ذات التعدد الديني (مسيحيين ومسلمين كما في لبنان ومصر والسودان مثلاً). . فهي قادرة على التسامي على التباينات الدينية، في حين تلعب الهوية الدينية هنا دوراً تمزيقياً للنسيج الإجتماعي.

الرأي الثالث يعتقد بأن الدين مكوّن أساس للهوية الوطنية، فهو

قادر في المجتمعات الإسلامية على تجسير الفجوات الأثنية لو أُحسن الرجوع الى مبادئه، سواء بين الأكراد والعرب كما في العراق، والبربر والعرب كما في الجزائر والمغرب وهكذا. وهو - أي الإسلام - قادر على أن يكون في أُلفة مع الأديان الأخرى إن وجدت، عبر احترامه لها واعترافه بها كمكوّن للهوية الوطنية أيضاً.

المشكلة التي تواجه المملكة ليست محصورة فقط في تغليبها لخيار الهوية الدينية بشكلها المتعصّب والحادّ ضد الهوية الوطنية وعدم قدرة المذهب الرسمي (الوهابية) على التصالح معها أو اعتبارها ذات قيمة في الأساس. بل أيضاً - وهذا أهم - أن الوهابية لا تستطيع أن تحشد الجمهور في المملكة في مواجهة الأخطار التي تواجه الدولة، كما لا تستطيع توفير الحماية للنظام من الأعداء الداخليين عبر شرعنته، مادام مذهباً لا يمثل أكثرية السكان، ومادام مذهباً متصادماً بحدّة مع مذاهب أخرى قائمة وثابتة لا يعترف بها.

لهذا السبب، يفقد الإسلام - بطبعته الوهابية - القدرة على تحشيد الشارع السعودي، بل هو أداة لتمزيقه كما هو واضح اليوم. ولخصائص المذهب الرسمي المناطقية (في قيادته وأفكاره ورموزه ونشأته وتراثه العدائي) فإنه لم يستطع - ولن يستطيع - حشد الشارع في المناطق الأخرى خارج نفوذه وبيئته.

المملكة اليوم تعيش بشعب غير منسجم في واقعه، إن لم نقل ممزّق، فالهوية الوطنية لا تكاد تكفي بالحدود الدنيا لحاجة الدولة للبقاء موحدة في ظروف السلم والهدوء والرخاء، وفي حال تغير

ذلك لا تستطيع هذه الهوية أن تقدّم شيئاً كثيراً. أما الهوية الدينية فلأنها تحوّلت الى هويّة مذهبيّة طائفية شمولية.. لم تعد ذات قيمة، إن لم تكن معول هدم، بدل أن تكون أداة تحشيد وانسجام.

الهويّة الوطنية لم تعطَ مطلقاً فرصة حقيقية للنمو والإنتعاش، فلا الطبقة الحاكمة ولا المحكومون بشكل مجمل اهتموا، بها فضلاً عن ان يساهموا في بنائها وبلورتها؛ كما لا توجد سياسة رسمية لتعزيزها وتطويرها. الرأي الآخر قبالة هذا يرى أن (ترقية الهوية الوطنية اعتمدت كسياسة رسمية وعمليّة، وهي تعكس محاولات النظام لترسيخ موقفه وشرعيته)[1] وهذا رأي ضعيف.

إن تتبع مراحل هذه الهويّة وتطورها لا يبعث على التفاؤل؛ ففي أواخر الخمسينات الماضية شدّد أحد الباحثين على أن (فكرة أرض الآباء السعودية ربما تتجذّر، ولكنها اليوم - في الأغلب - مجرد فكرة أوّلية تجدها بين الجيل الصاعد) والذي لا يمثل سوى (أقليّة صغيرة من السكان)[2]. وفي منتصف الستينات الميلادية الماضية كان الشعور الوطني (لازال محدوداً في مجموعة صغيرة من السكان الذين تلقوا بعض التعليم الحديث)، والتغيير الوحيد الذي طرأ هو أن هناك (إدراكاً متزايداً بوجود دولة سعودية وبالقدرة على التمييز بينها وبين الدول العربية وغير العربية الأخرى) بسبب تطور

(1) J. Joseph Nevo,'Religion and National Identity in Saudi Arabia', Middle Eastern Studies, Vol.,34 No.,3,1998 p. 34.

(2) George A. Lipsky, Saudi Arabia, Its People, Its Society, Its Culture (New Haven, USA, 1959), p. 311.

الإتصالات والتعليم[1]. وفي نفس الفترة - أواسط الستينات - شدّد أحد الباحثين على أن الملك السعودي (قد أهمل كلياً تقريباً خطورة مهمة تعزيز المشاعر الوطنية بين السعوديين). . ولذلك - يستنتج - بأن السكان أبعد ما يكونوا عن (إدراك وجود دولة موحّدة ووعي سعودي وطني)[2]. وكتب م. و. ونر في منتصف السبعينات الميلادية أن غالبية السكان كان (ينتابهم إحساس غامض بالإنتماء الى مجتمع أكبر. ولكن يبقى من غير الصحيح مطلقاً الإعتقاد بأن الولاء السياسي الحديث قد نما أو تطوّر، بالرغم من التوقع الغربي الذي يربط نشأة الوطنية بوجود حكم قائم على أرض محددة)[3].

وحتى نهاية السبعينات، فإن المملكة، حسب هيلين لاكنر كانت لاتزال تعاني من (نقص في الإنسجام الوطني على المستويين السياسي والإجتماعي)[4]. وأخيراً خلال عقدي الثمانينات والتسعينات، شهدت المملكة أسوء (كارثة) على صعيد الهويّة الوطنية. فخلالهما تسارعت الخطوات باتجاه (تنجيد) جهاز الدولة بشكل لم يسبق له مثيل، وترافق ذلك مع إزاحة الحجازيين عن مواقعهم، ومع انفجار في الهويات الفرعية القبلية والمناطقية

(1) The American University, Area Handbook for Saudi Arabia (The American University, Washington, 1971), p.201.

(2) Joseph J. Malone,'Saudi Arabia', The Muslim World, No.,56,1966 pp. 294-295.

(3) Manfred W. Wenner, op.cit., pp. 165-166.

(4) Helen Lackner, op.cit, p. 106.

والمذهبية سواء لدى الشيعة أو السلفيين، يعزّزها في ذلك المشاعر الطائفية الصارخة، وإزاحة المختلف بحجج أمنية عن الأعمال والوظائف، وجاء التراجع الإقتصادي ليزيد الأمور سوءً على سوء، بحيث أصبحت معه المشاعر الوطنيّة في أدنى مستوياتها من حيث التمظهر الإيجابي والجاذبية.

ربما يجادل البعض، بأن شعور الحاجة لخلق أو تعزيز الهوية الوطنية خلال السنوات القليلة الماضية تضاعف بسبب سحب بساط الشرعية الدينية والذي تمّ بشكل جزئي عن النخبة الحاكِمة، من قبل أفراد وجماعات سلفية متزايدة العدد؛ وأن هذا الشعور (الأوّلي) قابل للتطوير، حتى وإن جاء على خلفية أزمة الدولة والمجتمع وفي أوضاع استثنائية. ولكن لا يستبعد أن يضمحلّ هذا الشعور الضعيف، وقد اضمحلّ فعلاً، بعد أن تغيّر المناخ السياسي الضاغط، خاصة وأنّ خطوات واضحة وجديّة لم تتخذ على أرض الواقع.

يبقى أن نشير، الى أن الطاقم الحاكم ليس وحده من يستشعر الخوف من وجود هويّة وطنيّة، بل هناك فئات في المجتمع ترى فيها خطراً مماثلاً. فحين يكون جهاز الدولة في مجمله حقّ محتكر من قبل فئة دينية ومناطقية تشرعن ذلك على أُسس طائفية وغيرها (النجديون)، تصبح الهوية الوطنية مصدر تهديد لذلك الإحتكار، لأن مضامينها المساواتية في المواطنة - في الحقوق والواجبات - تهدّد المحتكرين للسلطة وامتيازاتها في الصميم. ولهذا السبب

أيضاً، فإن الإصلاحات السياسية في المملكة، ليس فقط لا تلقى صدىً لدى الطاقم السياسي، والمؤسسة الدينية، بل ولدى النخب الطائفية والمناطقية النجدية المنتفعة من الوضع القائم أيضاً.

ولربما يمكن القول بقليل من التردّد، أن ما يُسعى إليه بالفعل لا يعدو إبقاء خيط رفيع للغاية من الحسّ الجمعي الذي يبقي الدولة في مظهرها متماسكة، يوفرها جواز سفر، وعملة، وبطاقة شخصية، وخضوع مشترك لنظام سياسي واحد، يقول أحد الباحثين، أنه يولد (وعياً بهويّة مشتركة)[1]! . ما تحت هذا المستوى (الوطني!) يكون الهمّ السياسي العام مسألة داخلية للجماعة المسيطرة، وتكون الهويّة المذهبية المناطقية هي المسيطرة على مقادير الدولة، وتصبح الشرعية الدينية ضرورة لسيطرة الجماعة الصغيرة، أي يكون على أساسها (الإقصاء) كما وتصبح الشرعية الدينية حافظاً لوحدتها، وسدّاً مانعاً أمام ممارسة اللعبة السياسية على قاعدة وطنيّة.

الهويتان السعودية Saudism والنجدية Najdism

تستعصى أزمة الهوية الوطنية في السعودية في أحيان كثيرة على التفكيك والتحليل، وتالياً الفهم.

السؤال المباشر الذي يواجه الباحث هو: هل هناك هوية وطنية في السعودية؟

(1) James Piscatori, op.cit., p 118.

والجواب قد يكون احتجاجياً: وهل يمكن أن لا تكون هناك هويّة وطنيّة في عصر الدولة القطرية.. عصر الحدود والإنتماءات القطرية؟!

غير أن هذه الإجابة أبعد ما تكون عن توضيح المشكلة. فأزمة الهويّة في المملكة لها خصوصيتها، والمملكة دائماً تتحدث عن خصوصية من نوع ما في كلّ شأن من الشؤون! هذه الخصوصية تستلزم قراءة أكثر عمقاً، تستحضر فيها شتّى القضايا والمؤثرات المتعلقة بتلك الهوية.

سأجادل ابتداءً بأن ليس هناك هوية وطنيّة في المملكة، وليست هناك ثقافة وطنية، ولا قيادة وطنيّة، ولا دين وطني (بمعنى عقيدة جامعة لمواطني المملكة). وقد يمتدّ الجدل الى أبعد من هذا، فأقول بأن الهويّة الوطنيّة في المملكة ليست مرغوبة من العائلة المالكة، ولا من المؤسسة الدينية، ولا من القوى المناطقية المنتفعة بغنيمة السلطة، بل وقد أزيد بأن عدداً غير قليل من المواطنين لا يعرفون كنه الهوية الوطنية، ولا يعيرونها بالاً.

الهوية السائدة في المملكة اليوم هوية جزئيّة جهويّة مناطقية، هي هويّة المنطقة الغالبة، والمذهب الغالب، والطاقم السياسي الحاكم وتراثه.

ليست المسألة محسومة تماماً بين هويّة دينيّة تمثّلها (الوهابيّة) وأخرى وطنيّة غير موجودة وتُعطى مسمّى الهويّة السعوديّة.

الواضح أن هناك ثلاث هويّات (نجديّات) متداخلة فيما بينها،

متعاونة، متنافسة، متشابكة في العناصر، متّحدة بقدرٍ كبير في الغايات والوسائل. هذه الهويّات الفرعية الثلاث هي مكوّنات ما يزعم أنه هويّة وطنيّة سعودية.

الهويّة الأولى: الهوية السعودية/ Saudism، وهي تعني تحديداً نسبة الشعب الى العائلة المالكة، التي منحته هويتها واسمها، وهذه الهويّة تربط المواطن بالعائلة المالكة قبل أن تربطه بالإنتماء الى أرض أو إقليم مشترك بين السكان. وهذه الهوية السعوديّة تحاول أن تكون الأولى بين الهويات الثلاث، وأن تكون لها الأسبقية، لكنها هويّة بدون مضمون ثقافي، إذ لا يكفي خضوع المواطنين الى نظام سياسي واحد، او الى عائلة مالكة بَنَت دولة، أن يشكل هوية وطنيّة، خاصة إذا ما كانت العائلة المالكة تطرح الإنتماء اليها قبل الدولة إن لم يكن في مقابلها.

الخواء الداخلي للهوية السعودية، هو الذي جعلها مجرد إطار فارغ، جاءت الهويتان الأخريان (الوهابية والنجدية) فملأتاه. ولهذا عدّت الهوية السعودية وجهاً آخر للهوية الوهابية أو النجدية أو لكلتيهما. قد لا ينزعج مواطنون من انتمائهم لوطن وعائلة مالكة، إن حمل ذلك الإنتماء مضمون ثقافة وطنية عامّة مساواتية، ولكنهم في أكثرهم يرفضون الهوية السعودية إن كانت مجرد إسماً، ومحتواها يؤكد الثقافة الجزئية والإنحياز المناطقي.

الهوية الثانية: الهوية الوهابية/ Wahhabism، وهي هوية تسعى لأن تسود نجد أولاً، ومن ثم الإنطلاق منها الى بقية المواطنين.

هذه الهوية دينية وتعتمد تعاليم الشيخ محمد بن عبد الوهاب. ورغم أن لها ارتباطاً محلياً قوياً بحكم المنشأ والجذور والقيادة، إلا أنها تعتقد بأنها يجب أن تسود وتعلو كل الهويات الأخرى، وعلى الإنتماءات الضيّقة القبلية وغيرها. ولكنها لأسباب عديدة غير قادرة على التوسع والتحول الى عقيدة وطنية، أي الى مذهب وطني، بمعنى شموليته لكل المواطنين. فالوهابية أقل إغراءً للمواطنين، ولا يساعد مظهرها الخشن على القبول بها، وهي بدل أن تجسّر العلاقة مع الآخرين في محاولة لامتصاصهم مذهبياً أو ثقافياً، فإنها باعدت بين ذاتها وبين الآخرين.

في محيط نجد فإن الهوية السعودية أو الهوية النجدية يحدّان من تغلغل الهوية الوهابية وسيادتها على كامل الإقليم، أي أن هناك من يعتبر الوهابية جزءً من هويته، ولكنه لا يمارسها ولا يقبل بأن تكون موجّهة للمجتمع المحلي المناطقي النجدي.

الهوية الفرعية الثالثة: هي الهوية النجدية/ Najdism التي تشير الى منطقة محددة، والى ثقافة محددة، والى مجموعة سكانية محددة. وهذه الهوية أعمّ من نظيرتيها، فهي تمتلك مخزوناً ثقافياً، وترى أن كل الإنجازات التي حققتها الهويتان السابقتان من قيام الدولة والإستفراد بمغنمها تعود الى (أهالي نجد) قاطبة والى (الشعور الجمعي النجدي). وتفترض هذه الهوية تقليصاً لدور المؤسسة الدينية، ودور العائلة المالكة، دون إلغائهما، بل تنشيط بعض عناصرهما لخدمة الحسّ الجمعي.

هذه الهويات الثلاث غير متعارضة، وإن كانت متنافسة، فالهوية السعودية في محتواها نجدي صرف، والهوية الدينية نجدية صرفة، عززت وحدة الإقليم النجدي ورسّخت هويّته المناطقية، في حين أن الهوية النجدية تمثل جماع كل ذلك، فمحتواها الثقافي يقوم على التميّز النجدي ديناً وفكراً ورموزاً سياسية وعادات وتقاليد وغير ذلك.

لا تسعى الهويتان النجدية والوهابية الى إلغاء الهويّة السعودية، فالإنتماء الى العائلة المالكة مطلوب، وهي رمز لوحدة نجد وزعامتها. أيضاً فإن الهوية الدينية (الوهابية) ليست نقيضاً للنجدية، والعكس صحيح. فالمسألة لا تعدو أولويات لم تحسم بعد، وإن كانت المسحة الظاهرية للهوية تشير الى انتصار (الهوية النجدية) على ما عداها، كونها أكثر اتساعاً في المنظور الثقافي، وأكثر قدرة على تعزيز العنصر النجدي في الهوية.

يمكن للهوية السعودية، أي الإنتماء الى عائلة مالكة، والى أرض مشتركة، أن تفرض نوعاً من المساواتية بين المواطنين، بمعنى أن كل المواطنين متساوون من حيث الإنتماء الى أرض الدولة والى رأسها السياسي. ويمكن لها أن تتطور الى (هوية وطنية) حقيقية في حال تخلّت عن المحتوى الثقافي الجزئي النجدي (تاريخاً وثقافة ومذهباً). أي إذا رسمت الهوية السعودية فاصلاً بينها وبين الهويتين الأخريين، وأدخلت المحتوى الوطني الثقافي العام الذي يؤطر كل مناطق المملكة، بحيث تتحول الى ما يشبه (قدر الصهر) للتراث المناطقي للمملكة كلّه.

لذلك كلّه، فإن المجادلة بعدم وجود هويّة وطنيّة في المملكة له ما يبرره.

هذا الأمر يطرح مشكلة الجدل القائم حول عناصر الهوية الوطنية في المملكة. هذه العناصر مستلّة في واقع الأمر من هذه الهويات الفرعية الثلاث:

1 - العائلة المالكة كعنصر مكوّن من عناصر الهوية. فالإنتماء الى نظام سياسي، والخضوع الى نظام قضائي وتعليمي، واحد قد يشيع - حسب الباحثين - نوعاً من الشعور الجمعي، مضافاً إليه حمل المسمّى الواحد (الإنتماء لدولة سعودية) وحمل جواز سفر واحد، وغير ذلك.

لكن حقيقة الأمر ليست كذلك في بلد مثل المملكة. فالعائلة المالكة متهمة بالمحاباة وعدم المساواة بين مواطنيها، وعدم احترام خصوصياتهم. ولمنشئها النجدي، وطبيعة علاقاتها التاريخية بالوهابية، ظهرت العائلة المالكة الممثلة للهوية (السعودية) في طرف المعادي، وحدث الإختلاف عليها وحولها أمراً مشهوداً، شأنها شأن القضايا الأخرى المتعلقة بالهوية. فهي، أي العائلة المالكة، وبالنسبة للبعض، ليست إلاّ تفرّعاً من الهوية النجدية، أو نتاجاً للوهابية المتطرفة.

2 - الوهابية كمذهب وعنصر ثقافي مكوّن للهوية، وهذا المذهب وما يقدّمه من ثقافة حادّة صارمة وعدائية، جعلها مكوّن هويّة لنجد، لا للهويّة الوطنيّة. فالوهابية مذهب أقليّة حتى الآن،

وبإمكانها المساهمة في الهوية الوطنية ولكن على قدم المساواة مع المذاهب والثقافات الأخرى. ولذلك فإن الوهابية ليست في وضعها الحالي عنصر توحيد ومكوّن للهوية الوطنية في المملكة، مهما بالغ البعض في تضخيم دورها. ولعلّ تضخمّها سبب في (غياب) الهوية الوطنيّة.

3 - الإشتراك في أرض واحدة (هوية الإقليم أو الأرض / Territorial Identity) حيث يشار دائماً الى أن حسّاً جمعياً يمكن أن يخلق وأن يُبنى على أساسه هوية وطنيّة، قائم على حقيقة انتماء سكان بلد ما لأرض واحدة محددة المعالم والحدود. هذا أمر لا شكّ في صحته من الناحية النظرية، ولكن لطبيعة نشأة الدولة السعودية، حيث التقاتل بين المناطق والمذاهب، وبسبب استمرار الصراع القديم قبل قيام الدولة وامتداده الى الوقت الحالي، وكذلك بسبب السياسات الحكومية غير المتوازنة تجاه الفئات السكانية المختلفة وغياب المساواة في الخدمات الإجتماعية وفي حقوق المواطنة.. فإن الشعور العام يطغى عليه الإنتماء الى المنطقة لا الى الدولة كإقليم ترابي، وقد لا تعني حدود الدولة شيئاً، إذا ما انتهكت من قبل عدو خارجي، فالمهم هو حدود المنطقة الخاصة، وحدود المصالح المتشكلة على ضفافها.

هذه هي العناصر الثلاثة العامّة التي تناقش دائماً، وهناك عناصر أخرى كثيرة تأتي في المرتبة الثانية، ولكن كما هو ملاحظ، فإن أزمة الهوية الوطنية في المملكة أعمق مما يتخيّل المرء، وتعزيزها

قد لا يكون في صالح الهويات الفرعية النجدية الثلاث التي اختطفت الهوية الوطنية.

لمقاربة هذا الموضوع، يجدر بنا توضيح عناصر الهويّة النجديّة، وهي تشير من وجهة نظري الى ثلاثة أمور:

أولها: الإقليم أي المساحة الجغرافية التي يطلق عليها (نجد)؛

وثانيها: الثقافة المشتركة، حيث يشكّل المذهب الوهّابي العنصر الأبرز والموحّد فيها؛

وثالثها: القيادة السياسية المحددة في العائلة المالكة السعوديّة والمنحدرة من هذا الإقليم والمتبنية للمذهب وترويجه، والمشرعنة نفسها ضمن بوتقته. أما الهوية الوطنيّة السعوديّة المقصودة (أو المتصوّرة) فهي تفترض الإشتراك مع نجد في موضوع القيادة السياسية، التي أسّست الدولة وأقامتها، ضمن حدود معيّنة تحددها قدرة تلك القيادة في الخروج من شرنقة الإنتماء المناطقي والمذهبي، كما وتحددها السياسات التي تنتهجها وقدرتها على إقناع الجمهور خارج الإقليم النجدي بأنها تمثّل وطناً بأكمله وليس مجرد منطقة بعينها[1]. كما أن الهويّة الوطنيّة تشير الى رقعة أوسع من الإقليم، الى أكثر من مليوني كيلومتر مربع، والى عمق ثقافي وطني مشترك يجمع المناطق، ويتعالى على المذاهب، تساهم فيه كل

(1) ترى فاتنة أمين شاكر في رسالتها للدكتوراة، أن حكم السعوديين (اعتبر حكماً أجنبياً من وجهة نظر الحجازيين) ترى الى أي حدّ يصدق هذا الشعور اليوم في مناطق المملكة المختلفة؟ انظر:

Fatina Amin Shaker, op.cit, p 125.

المناطق بحيث يبدو وكأنه مخلوق ثقافي جديد.

إن الهويّات المناطقية في المملكة متعمّقة الجذور، فقد استكملت نجد بناء هويتها الخاصة التي أشرنا إليها في حدود عام 1915م، حين اكتملت عناصر الصهر للقبائل ضمن مشروع (الإخوانيّة) الديني/ العسكري، وتمّ اكتساح القوى السياسية المتناثرة، فقضي على التصدّع وصار بإمكان الجيش النجدي - معتمداً على العصبية المناطقية والمذهبية - القيام بمهمّة التوسّع خارج حدود نجد. أما الهويّات الفرعيّة الأخرى خاصة في الحجاز والشرق، فهي قد سبقت نجد بزمن طويل من حيث اكتمالها، ولكنها لم تستطع الصمود أمام العصبية النجدية، التي قدّر لها النجاح والسيطرة، ومن ثمّ قيام الدولة.

يفترض أن يساهم قيام الدولة بحدودها المعروفة، في خلق الهويّة الوطنية، خاصة مع انتهاء مرحلة الحروب والتشرذم الداخلي، وإعادة أسلمة الكفّار (خارج نجد!) على المستوى النظري في الأقل. هنا حدث أمران مهمّان جعلا أمر قيام الهويّة الوطنيّة معقّداً. الأول، إصرار العصبيّة الغالبة عسكرياً على فرض مصالحها وهويّتها لتكون هي الهويّة الوطنية السائدة، دون أن يكون لها من الناحية الواقعية القدر الكافي من القوة لصهر عناصر تميّز الهويات في المناطق الأخرى. والثاني - وهو نتيجة لما سَلَف - فشل سياسة (الدمج الوطني) لأنها لم تكن مطلوبة في الأصل، وقام مكانها سياسة (تنجيد) جهاز الدولة Najdi'ization في مختلف المجالات

بصورة فاقعة، مع إبقاء بعض (الديكور) أحياناً ليخدم أغراضه المحليّة. وهذا بدوره قاد الى أمرٍ خطير آخر، وهو تحول المؤسسات الحكومية الى مؤسسات خاصة، بمعنى تحولها - أو بعضها على الأقل - الى مؤسسات نفع خاص. ومع الإصرار على قمع الهويّات الفرعيّة رسمياً، لم تبق إلا واحدة منها سائدة مسيطرة، أمّا المقموعة فقد تعمّقت عمودياً ولم تُلغ حتى على السطح[1]. وبذا صارت المملكة مجتمعات متجاورة تفتقد الإنسجام، وتتحاسد فيما بينها، ويتّهم ويخشى بعضها بعضاً.

ما هو سائد الآن لا علاقة له بهويّة وطنيّة من قريب أو بعيد، إلا من الزاوية السلبية. من يمسك بزمام السلطة معروف، ولا نحتاج الى أرقام أو أسماء، بل صار إعلان ذلك أمراً اعتيادياً، كما قال أحد المسؤولين - الأمير سلطان: (نحن نفخر بأن أكثر موظفي الدولة هم من القصيم)[2]، وكذلك الجيش والحرس الوطني، والجهاز المالي، ومجلس الشورى، ومجالس المناطق وأمرائها، والمذهب الرسمي، والثقافة والإعلام.. السيطرة في كل هذا تشير

---

(1) هناك من يرى أن (العائلة المالكة لم تحاول أن تلغي هذه الهويات «الفرعية» وإنما حاولت خلق ولاء أعلى على أرضية إجتماعية مشتركة ومجتمع ديني مشترك). انظر:

Eleanor A. Doumato,'Gender, Monarchy, and National Identity in Saudi Arabia', British Journal of Middle Eastern Studies, vol.,91 No.,1 2991. p 36.

(2) تصريح للأمير سلطان بن عبد العزيز، وزير الدفاع والطيران، أثناء =

الى هوية مناطقية محدّدة؛ وعلى حد تعبير غسان سلامة (كل واحد يعرف أن السلطة الحالية هي بشكل أساسي سلطة نجديّة)[1]. وبالتالي فإن الولاء للدولة أولاً، وللحكومة ثانياً لا بدّ أن يتضعضع، وتصبح المشاعر زاهدة في ما هو وطني، وتنحو باتجاه الهويات الخاصة التي يتم عبر تعزيزها التمهيد للإنفصال، أو التهديد به، او تحصيل أكبر قدر من (الغنيمة) للجماعة الثقافية أو الأثنية - إن صحّت هذه الصفة الأخيرة.

من الطبيعي جداً، ونحن نتحدث عن اشتراك جهاز الدولة ومسؤوليها الكبار في المعارك الصامتة على أسس غير وطنية، أن يكونوا هم بذاتهم ضحايا لها. بمعنى انسحاب الولاء عنهم، واعتبارهم جزءً من الخصم المنافس. ومشكلة الولاء السياسي - حين تطرح لإقصاء جماعة ما من المواطنين - أنها ارتبطت بعناصر الهويّة الفرعيّة. فمشكلة الولاء السياسي لا تنحصر بالدولة فحسب، من زاوية أن المواطنين جميعاً ينتمون لمذاهبهم ومناطقهم بأكثر وأقوى من انتمائهم لها، وأنهم بمن فيهم النجديين يتمتعون بقابلية التضحية بالدولة إذا ما تعارض ذلك مع خصوصياتهم الضاربة في الأرض. ليس هذا فحسب، بل أن الولاء للنخبة الحاكمة ارتبط أشدّ

= زيارته للقصيم في يوليو 1996. الجدير ذكره، أن القصيم تقع وسط نجد، وهي لا تمثل كلّ نجد، بل هي واحدة من ثلاث مجموعات: شمال نجد وتمثله حائل، وجنوب نجد وتمثله الرياض وما يقع جنوبها.

(1) Ghassan Salamé, op.cit., p. 80.

الإرتباط بالولاء للمذهب/ الوهابية. وهذا أكبر خطأ وتحدٍ في نفس الوقت تمارسه تلك النخبة.

فالولاء السياسي المدمج بالولاء الديني، أو المؤسس على قاعدة دينية، يخرج غير النجديين عن تصنيف (الموالين) و(المؤتمنين). حدث في مقاطع التاريخ أن الولاء للمذهب أثناء عملية التوسع في أطراف نجد - الخرمة وتربة مثالاً - سبق الولاء السياسي لآل سعود، أو كان مقدمة للولاء لهم؛ وربما قادهم هذا الى الإعتقاد بأن تعزيز المذهب وسيادته سيؤدي الى تطوير الولاء لهم بين (غير النجديين). الذي يحدث هو عكس ذلك تماماً. فلا المذهب كسب أتباعاً جدداً يعتدّ بهم، ولا تطور الولاء السياسي، بل انتقص بسبب محاولات الإكراه وتحميل الطاقم السياسي مسؤولية انتقاص وقمع خصائص الآخرين الدينية والثقافية.

ويقف الذهن الشعبي مشدوهاً أمام ألغاز محيّرة. فالكثير من المواطنين يرون النخبة الحاكمة مجرد قيادة (نجدية وهّابية). أي أن الهويّة الوطنيّة تتمثل مشكلتها في غياب القيادة (الوطنية). والهويّة السعودية من وجهة النظر هذه، هي هويّة غير وطنية، بل ناتجاً من الهويّة الدينية الوهابية. بعض آخر يرى أن الهويتين السعودية والوهابية وجهان لعملة واحدة، وهناك من يؤمن بأن الهويّة السعودية هي هوية وطنية (ناقصة)، ولكنها تختلف عن الوهابية السياسية (الهوية النجدية أو/ Political Wahhabism) التي يرفضها. بمعنى وجود تضادّ بين الهويّتين والولائين، وأن سيادة الهويّة النجديّة

والولاء لمعتقدها الديني، جاء على حساب الهويّة السعودية.

يظهر في بعض الأحيان، أن النخبة الحاكمة والمتعلمة في نجد، ترى أن (الوهابية) كمذهب، عنصر مهم من عناصر الهويّة النجدية، إلا انه يمكن أن يكون عنصراً فاعلاً في الهويّة الوطنيّة. وحسب منطق هؤلاء، إذا كانت الوهابية قادرة على تصليب القاعدة الوحدوية في نجد، فلم لا تلعب نفس الدور على صعيد المملكة نفسها؟ هذا التساؤل هو الذي قاد بعض الباحثين الى اعتبار الوهابية عنصراً توحيدياً مهماً في صنع الهويّة الوطنيّة السعودية، في حين وجدها آخرون عنصر تمزيق وسبباً لمعارضة النخبة الحاكمة، يقول أحدهم: (يبدو على الأرجح أن المنشقين سيوجهون سخطهم باتجاه الوهابية التي لا يتحمسون لها، وهي التي فرضها النجديون المحتلون عليهم كمذهب رسمي للدولة)[1]. إن تكرار تجربة التوحيد الفكري والسياسي للقاعدة النجدية، وتطبيقها على بقيّة المناطق دون الإلتفات الى محليتها وظروفها الموضوعية الخاصّة بها، هو من السقطات الكبرى في فهم المناطق.

هناك ثلاثة أسباب جوهرية تجعل من (الوهابية) غير قادرة على تكرار التجربة التوحيدية على الصعيد الوطني وهي:

الأول - ويتعلق بقدرتها الخاصة من حيث المنشأ والمعتقد والجاذبية والتجديد والقابلية على هضم المختلف وغيرها. وهنا لا نأت بشيء جديد، حين نقول بأن المذهب الوهابي له قدرة محدودة

(1) Ghassan Salamé, op.cit., p 80.

على الدمج المذهبي، لعداوته التقليدية للمذاهب الإسلامية الأخرى[1]، ولكونه المذهب المغلق الذي لا يستقطب سكان المدن المنفتحة. وأيضاً لكونه مذهباً (محلياً). فهو مذهب نجدي، نشأ في نجد وترعرع فيها، ولا يقبل السيادة من خارجها، وجاء استجابة لحاجة نجد السياسية، ولدعم السياسة فيها، لذا لا يستطيع أن يتحمّل رأساً غير نجدي، ولا يقبل أتباعه بأقل من الرئاسة فيه، ولا يعامل المنتمون اليه بعيداً عن مناطقهم وبلدانهم وعنصرياتهم. وهذا واحد من أسرار عدم قدرة المذهب الوهابي على استقطاب فئات ذات وزن ودمجها في المذهب، لأن أصحابه أيضاً يخافون أن يأتي آخرون ويستخدمونه للسيطرة عليهم. المذهب الوهابي مذهب محلي، والدعوة السلفية الوهابية هي (الدعوة النجدية)، وجعل الدعوة عامة والمذهب (قومياً/ وطنيّاً) يحتاج الى: قطع احتكار النجديين له ولتمثيله، وإذا ما أرادوا نشره في الخارج فهم قادرون

(1) هامش: ليس فقط الشيعة الذين (يرفضون كلياً القيادة الوهابية الدينية، وبدورهم لا يُعاملون كمسلمين صالحين من قبل الحكام).. ولكن (حتى الحجازيين السنة ينظرون الى الوهابيين كمتعصبي صحراء أكثر من ممثلين حقيقيين للإسلام). انظر:

George A. Lipsky, op.cit., p 309.

من المدهش أن هناك مجموعات سلفية صغيرة في الحجاز لا يشاركون الوهابيين فهمهم للدين ولا يعترفون بعلماء نجد. انظر:

Joseph Kostiner,'State, Islam and oppsition in Saudi Arabia: The post-Desert Storm Phase', in eds., Bruce Maddy Weitzman and Efraim Inbar, Religion Radicalism in the Greater Middle East (Portland, Oregon, 1997), p 84.

بغير المال، شرط أن يتخلّوا عن عنصر السيادة فيه وعبره. هذا لو تمّ فسيحدث تغييرات عميقة داخل المذهب من الناحية الفكرية، لأن المنتمين الجدد سيؤثرون فيه، ويطعمونه بالأفكار والرؤى الجديدة، ويجعلونه أكثر حيويّة وتماشياً مع الواقع.. أكثر اعتدالاً، أو قلْ: أقلّ تشدداً.

إن واحداً من أهم أسباب جمود المذهب الوهابي، هو عدم تطعيمه بدماء جديدة من خارج نجد، أي من خارج البيئة المتشددة المغلقة والمحاطة بالعنف والخشونة التي نشأ فيها، وهو يعكس الآن ثقافة نجد والتنوع القبلي والعائلي فيها، كما يعكس مطامحها بأكثر مما يعكس روح الإسلام وقيمه. ومهما بلغ التأييد للمذهب من قبل منتمين جدد يدافعون عنه، فإنهم لن يصلوا إلى سلّم المراتب العليا، ما لم يكونوا نجديين. فالمذهب مناطقي، قبلي، وهذا ما يجعل المتعاطفين أو حتى المقتنعين به لا يجدون مكاناً لهم إن كانوا من خارج المحيط، بل يعاملون كأتباع صغار.

والمذهب الوهابي يريد أتباعاً خارجيين من غير نجد، تكون مهمتهم احتلال مواقع التنفيذ والتبشير والدعاية له.. ولكنه لا يحبّذ - بل ربما لا يسعى أو لا يقدر - على استقطاب زعامات إسلامية كبرى.. جلّ ما يريده أن تكون تلك الزعامات محايدة، توفّر غطاءً للنظام السياسي، وقبولاً صامتاً بالمذهب وعدم نقده. وإذا كان التفاضل بين المواطنين قائم على أساس القرب من

المذهب الرسمي والمنطقة التي نشأ فيها، فقد لا يراد له بالضرورة التوسّع، لأن في توسّعه إشراك لآخرين في المصلحة الخاصة، وإدخال (مفاسد!) من خارجه إليه.

الثاني - ويتعلق بدرجة المقاومة الدينية/ المذهبية لسياسات الصهر الثقافي في البوتقة الوهابية. فالأخيرة نجحت في نجد وخاصة بين القبائل لسببين، أولهما: أن هذه القبائل لم تكن تشكّل تحدياً فكرياً، وإنّما كانت متلقية للفكر، بمعنى أن هناك فراغاً (مذهبياً دينياً) جاءت الوهابية فملأته، وهذا لا ينطبق عن المناطق الحضرية في الشرق والغرب والجنوب وحتى الشمال، حيث تعدد وترسّخ المدارس الفكرية. وثانيهما: استخدام العنف وشرعنته ضد المختلف مناطقياً أو مذهبياً، وهذا لم يكن ليشمل القبائل بالضرورة وإن عارضت الوهابية، فكسلطة لا كدين. وحين أخضعت القبائل تحول غزوها القبلي الى جهاد، ونهبها الى غنائم يعطى الإمام خمسها. ولذا نرى أن المذهب الرسمي أقدر ما يكون على النفوذ في مناطق القبائل والبادية، حيث يغيب التنافس الفكري والتعدد الثقافي.

لا أحد يدّعي أن الحجاز او الجنوب أو الشرق تحوّل مذهبياً، فالقناعات مترسّخة والفوائد المرتجاة من التحوّل المذهبي قليلة، والقضية أكبر من تغيير مذهب، بل تغيير منظومة ثقافية وهويّة. ليست المسألة أيّهما أحقّ أو أصحّ: المذهب الوهابي أو المذهب الشافعي أو المالكي، وإنّما الخطير فيما يتعلق بتغيير الهويّة، هو

ذلك الجزء الذي يرتبط بالذاكرة التاريخية، والخصائص المناطقية. قد لا تكون الفوارق كبيرة بين هذه المذاهب، ولكن لا تستطيع أن تمحي من ذاكرة الحجازي، أن هذا المذهب الذي يروج له، والمطلوب منه أن يستبدله، هو الذي قاد الى قتل آبائه وأجداده (الكفرة)، وهو الذي جعله مواطناً من الدرجة الثانية، وهو الذي سحب منه الزعامة الدينية من مكة الى بريدة. ضمن هذا الوعاء هو يرفض المذهب الرسمي. من هنا يمكن أن ندرك أهم أسباب فشل التبشير المذهبي داخل المملكة. وإذا كان قد حدث استقطاب قبلي للجنوب وبادية الحجاز على أسس تبدو في ظاهرها مصلحية للطرفين، فهذه المصلحة المختلّة لحساب الطرف الأقوى قابلة للتبدّد.. وهناك دعوات عديدة لن يكون آخرها دعوة (ناصر العمر) إلى فرض (الإسلام والعقيدة الصحيحة) على المواطنين وبوسائل عنفية دموية شبيهة بما مورس قبل قيام الدولة[1].

الثالث - ويتعلق بالوسائل المستخدمة في التطويع - الصهر - الديني والثقافي. وهي في مجملها وسائل حادّة عنيفة، بدأت قبل قيام الدولة بالقتل للكفار، واستمرت على منهج التكفير بعدها دون القتل، ولكن عبر وسائل الضغط الإقتصادي والتمييز الطائفي، ودرجات عنف أدنى من القتل، إضافة الى القمع الرسمي

(1) انظر مذكرة ناصر العمر: (واقع الرافضة في بلاد التوحيد) وهو حين يقدم مقترحاته في نهاية المذكرة لا يقصد الشيعة فحسب بل جميع مناطق المملكة التي لم تصبح بعد مسلمة بما فيها الكفاية، تجد المذكرة في:
http://www.alsunnah.com/rafidah/1.htm.

للخصوصيات المحلية. ولأن القتل والتهجير كما حدث في بداية تأسيس الدولة غير قابل للتكرار، وإن كان هناك إلحاح شديد لتجربته مع المواطنين الشيعة، فلم تبق - إذن - إلا أدوات السلطة في هذا المجال. وقد أدى التوسع في استخدامها الى تعميق الثقافة الخاصة مقابل الثقافة الرسمية، وليس الى انحلالها. فحين تعدم وسائل الإقناع، لا يبدو أن وسائل الجبر الثقافي في هذا الزمن ممكنة[1]. والجبر في فرض المذهب يعكس حقيقة أن النجديين لا يشكّلون أكثرية عددية، بحيث تستطيع أن تذيب الأكثرية في ثقافتها الخاصة. في أفضل الظروف يمكن القول أن لديها قدرة (محدودة) في الإمتصاص والتذويب، خاصة وأنّ تراث نجد الثقافي والفكري يقع في مجمله ضمن التراث الخصامي المذهبي غير الجامع.

لهذا كلّه، لا تستطيع الوهابية أن تكون عنصراً مكوّناً للهويّة الوطنية، إلا إذا تخلّصت من جمودها وتطرّفها، فكيف بها أن تحتل هي بقضّها وقضيضها مقعد الهويّة الوطنية؟. إنها، كما يشدّد ونر، تجعل قيام الهوية الوطنية السعودية (حرفياً مستحيلة)[2]. وهذا ليس بسبب أن الإسلام لا يتواءم مع الوطنيّة، أو لأنه في النموذج

---

(1) هناك من يرى أن (الأصولية الوهابية وفرت نموذجاً في التعبير العربي الإسلامي في تأكيد الهوية) الدينية؟ انظر:

Lucien S. Vandenbroucke,'Why Allah's Zealots? A Study of the Causes of Islamic Fundamentalism in Egypt and Saudi Arabia', Middle East Journal, Vol. xvi, No.,1,1983 p.36.

(2) Manfred W. Wenner, op.cit., p. 162.

السعودي/ الوهابي (تفادى النظام الحاجة الى حملة وطنية مكثفة ربما كانت ستخدم خلق شعور وطني بين الفئات الإجتماعية العريضة من السكان)[1].. بل باختصار، لأن خصائص الوهابية شديدة التطرّف.

وحتى مفهوم الأمّة، لا تستطيع الوهابية خدمته، إن كان على أرضية الإسلام بتفسيرها، أو على أرضية وطنية بتحليلها الخاص. إن (استمرار سلطة عتاة المحافظين من العلماء الوهابيين يمنع تطور مفهوم الأمّة؛ ونتيجة لذلك - وحتى بين أقلية السكان التي لديها الوعي بوجود أمّة سعوديّة - قليل منهم فقط طوروا شعوراً وطنياً مقارنةً بنظرائهم في معظم الدول حديثة النشأة)[2].. ولذلك اتخذ الشعور الوطني رغم محدودية انتشاره، معنى أقرب ما يكون الى الرغبة في التحديث، على أمل أن يجد (الوطنيون السعوديون) موقع قدم في الجهاز السياسي شبيه لما حدث لنظرائهم في البلدان العربية[3].

بيد أن هناك أسباباً واقعية تجعل النخبة الحاكمة غير قادرة على تجاهل فوائد النزعة المذهبية والمناطقية النجدية وتعزيزها. ربما ينتاب تلك النخب شعور بأن الولاء لها خارج حدود نجد غير مضمون أو هو (مؤقّت) أو غير عميق، ولا يمكنها والحال هذه أن تضحّي بعصفور في اليد مقابل عشرة على الشجرة.

---

(1) he American University, Area Handbook for Saudi Arabia, p. 201.

(2) Ibid., p. 202.

(3) Ibid., p. 202.

وثانياً، فإن المذهب وروافده ومؤسساته قوّة حقيقية على الأرض. هو جزء كبير من جهاز الدولة القضائي والتعليمي والإعلامي، وهو فوق هذا عامل قوي في توحيد نجد، وفي منح الشرعية للحكم. إن الوهابية - حسب تعبير ج. نيفو - خلقت نوعاً من (الإقليمية النجديّة الوليدة) عبر تحويلها عشرات من السلطات الصغيرة الى بناء يتجاوز البيوتات الصغيرة الحاكمة ويسمو فوق القبلية[1].

وثالثاً، فإن المذهب (عامل يوحّد النجديين خلف السلالة السعودية)[2] على أسس دينية، ولكن (لا يمكن - حسب سلامة - استخدامه بشكل كبير في شرعنة السلطة الراهنة)[3]

إن الإلتصاق بين المذهب والعائلة المالكة قويّ، فكلّ منهما يشرعن الآخر ويدعم وجوده، وإن إضعاف أحدهما هو إضعاف للآخر؛ أي أن هناك مصالح مشتركة[4]. إن الوهابية وآل سعود (ومن الناحية العملية لا ينفصلان؛ فإضعاف أو تشويه أحدهما يؤدي الى فقدان شرعية الآخر. وإن تقوية النظام للمذهب هو تعزيز للذات وحقها في الحكم)[5]. ولذا لم تأت رعاية المذهب، كمذهب

(1) J. Nevo, op.cit., 37.
(2) Ibid., P. 38.
(3) Ghassan Salamé, op.cit., p. 81.
(4) Daniel E. Price, Islamic Political Culture, Democracy and Human Rights (London, 1999), p. 97.
(5) J. Nevo, op.cit., 37.

للدولة، وكممارسة دينية فحسب، ولكن (كمكوّن جمعي للهوية الوطنية) أيضاً[1]. وبدون العائلة المالكة المرتبطة بالسلطة الدينية الرسمية، فإن تفكك الدولة الى أجزائها التاريخية سيحدث[2].

أيضاً فإن الوهابية (لا يتوقع لها الإستمرار ككينونة مستقلة منتعشة، بدون البيت السعودي)[3]، وإن خضوعها له لا يغير من حقيقة أن (سيطرتها ومقامها المتميّز في المملكة مضموناً)[4]. لذلك كلّه لا يتوقع أن يتخذ البيت الحاكم دور (المتراس ضد النخب الدينية) كما توقع أحد الباحثين[5]؛ ولا يتوقع انحداراً سريعاً لدورها في الحكومة والمجتمع؛ وأخيراً لا يتوقع في غياب ضغط وطني حقيقي داخلي حدوث أزمة خطيرة بين الطرفين (آل سعود ومشايخ الوهابية) تدفعهما للتضارب والمواجهة. على العكس من ذلك، إن الشعور المشترك بالخطر يضغط باتجاه المزيد من التلاحم، والمزيد من الانغماس في سياسة (تنجيد) و(توهيب / Wahhabi-ization) الدولة في شتى الأبعاد الثقافية والسياسية والإقتصادية والعسكرية. إن اللغة التصالحية هي التي سادت بينهما (مجملاً) وستسود على الأرجح مستقبلاً في حال حدوث أي مشكلة (داخلية).

(1) Ibid., p. 46.

(2) Manfred W. Wenner, op.cit., p.182.

(3) J. Nevo, op.cit., 46.

(4) Mordechai Abir, Saudi Arabia in the Oil Era, Regime and Elite; Conflict and Collaboration (London, 1988), p. 6.

(5) D. Price, op.cit., p. 182.

قادت أحداث الثمانينات والتسعينات بعض الباحثين الى الإعتقاد بأن الحكومة ستحاول استخدام الهويّة الوطنيّة لتحلّ محل الهويّة النجديّة، وأنها ستقلّص من حجم القوّة الذي أُعطي للسلفيين خلال تلك الفترة. لا توجد مؤشرات على هذا الإعتقاد، ربما كان هناك تلويح مؤقّت بعصا وطنية لم تطبّق على أرض الواقع. الذي حدث عكس ذلك تماماً، فقد تمّ توسيع دور المؤسسة الدينية خلال نفس الفترة (لأسباب داخلية وخارجية) ومنحت المزيد من السلطات (قادت الى تعزيز نشاطها في فرض قوانين الوهابية وتقاليدها في الحجاز والمنطقة الشرقية)[1]. وخلال نفس الفترة بذلت العائلة المالكة (جهداً حثيثاً لجعل الوهابية مذهب الدولة والمساهم الرئيس في الهوية السعودية الوطنية)[2].

متوازياً مع هذا المسعى، تسارعت عملية تنجيد الدولة في الثمانينيات على كل المستويات البيروقراطية مفضلة (التكنوقراط وموظفي الدولة النجديين على النخب الحجازية البرجوازية الأكثر تطوراً سياسياً ووعياً واللبراليين دينياً)[3]، مما أثار سخطاً غير عادي لاتزال أصداؤه تتردّد الى الآن. لقد أجبر الحجازيون التكنوقراط على الإستقالة أو (طردوا أو همّشوا سياسياً. وفي أكثر الحالات

(1) M. Abir, op.cit., pp. 91-92.
(2) J. Nevo, op.cit., p.41.
(3) Abir, op.cit., p. 91.

عيّن في مواقعهم تكنوقراطيون نجديون)[1]. وعدّت النخبة الحجازية الإطاحة بأحمد زكي يماني وزير النفط الأسبق، ومن بعده هشام ناظر (علامة أخرى على تآكل وضع الحجازيين وعلى تنجيد الدولة في مجالي الحكومة والإقتصاد)[2]، وسبقها الأمر ذاته في إقصاء قيادات الجيش النظامي من الحجازيين.

التحليل المتوفر لهذه العقد المتداخلة يفترض أن قيام الهوية الوطنية، سينزع مخالب الهويات المناطقية جميعاً، وفي المقدمة: النجدية منها، بالشكل الذي يضعف القبضة على مفاصل القرار الوطني، ويفسح الطريق لاحقاً لظهور مطالب على قاعدة ثقافة وطنية. فكيف يمكن الإستمرار في احتكار السلطة وتسويد الهوية النجدية من جهة، وإبقاء البلاد موّحدة في غياب الهويّة الوطنية من جهة أخرى؟

الرؤية العامة للنخبة الحاكمة تميل الى الإعتقاد بأن (وحدة نجد) مرادفة لـ (وحدة الدولة)، ربما مقدّمة عليها، وشرط لضمان استمرارها. فبها يمكن مكافحة أية إنشقاقات عنفية بما في ذلك الإنفصالي منها إذا ما تطوّر، ولأنّ بقوة عصبية نجد تمت صناعة (الدولة) وبنفس القوة تمسك نجد بخيوط السلطة والقوة فيها، فهي الأقدر (طالما هي متماسكة) في المحافظة عليها، خاصة وهي تمسك كل أجهزة الدولة وفي المقدمة الأمنية والعسكرية والإقتصادية منها.

(1) Ibid., p. 114. Also D. Price, op.cit., p. 100.
(2) M. Abir, op.cit., p. 119.

يتضح من هذا كلّه، أن الفلسفة تتجه لتعزيز الهوية النجدية لتكون هي الهوية الوطنية، إن لم يكن الآن فمع الزمن تصبح كذلك. ووفق هذا التحليل، لا تستطيع العائلة المالكة إلاّ أن تكون ممثّلة لمنطقة من الناحية السياسية، والمذهب لا يمكنه إلا أن يكون مذهباً محليّا يقاس به الولاء السياسي وتقدّر وفق معاييره معاني المواطنة والعدالة والحقوق البديهية للأفراد. أما الهويّة الوطنيّة فمؤجّلة في رحم الغيب.

العائلة المالكة.. الولاء والمواطنة

هناك قضايا عديدة بحاجة الى نقاش تتعلّق بموضوع الهوية الوطنية، نحاول هنا التعرّض إلى اثنتين منها بقدر من التفصيل والتحليل.

الأولى، وتتصل بعلاقة العائلة المالكة بالدولة. وفي هذا الصدد لا بدّ من التنبيه الى أن العائلة المالكة وأياً كانت أغراضها الخاصة، هي التي قامت بالجهد الأساسي في صناعة الدولة الحالية، وهذه ميزة تعطى لها، مع الأخذ بعين الإعتبار أن الدولة قامت على أنقاض دول وإمارات مستقلّة، وما يعدّ ميزة من وجهة نظر (وحدوية) قد يكون (مذمّة) من وجهة نظر (إنفصالية)، أي لدى أولئك الذين يشعرون بأن العائلة المالكة ليس فقط قوّضت سلطانهم السياسي الإستقلالي الخاص، وإنما فرضت عليهم خياراً سياسياً وثقافياً لا يرغبون فيه أيضاً. ولأن القوة كانت العامل الوحيد في

عملية التوحيد السياسي، فإن العائلة المالكة أصبحت عنصراً مانعاً في تصليب الأرضية التي قامت عليها الدولة، وولّدت عمليّة التوسّع العسكري تحديات على أساس افتراض أن السكان في المناطق المحتلّة (غير موالين للسعوديين)[1]. بعبارة أخرى، ليست هناك وسائل ديمقراطية تثبت وجود - أو يمكن القياس من خلالها درجة - الولاء، في ظل دولة (ولدت بالسيف وليس بالإجماع الشعبي أو الإنتخاب الديمقراطي) على حد قول بعضهم[2].

المسألة الأخرى، وتتعلّق بإسم الدولة نفسها، وليس في طبيعة الوحدة وآثارها على الولاء السياسي فحسب. فبانتهاء احتلال الحجاز في يناير 1926، وإنهاء دولة الأشراف فيها، وحين بدا أن ليس بالإمكان التوسّع في كل الإتجاهات، تزايدت الحاجة الى وضع إسم يعبّر عن هويّة (الممتلكات) الجديدة، في ظل بروز أنوية الدولة القطرية تحت مظلّة الإحتلال الأجنبي سواء في العراق والأردن أو بلاد الشام ومصر وغيرها.

لم تكن تلك (الممتلكات!) قد وحّدت من قبل، ولا يوجد لها إسمٌ تاريخي جامع، وإنّما مجموعة من الأسماء منفصلة تعبّر عن

---

(1) Joseph Kostiner,'Transforming Dualities: Tribe and State Formation in Saudi Arabia', in eds., Philip S. Khoury and Joseph Kostiner, Tribe and State Formation in the Middle East (Berkeley, USA, 1990) p. 232.

(2) Anders Jerichow, Saudi Arabia Outside Global Law and Order (Surrey, 1997) p. 2.

خصائصها التاريخية. قبل هذا التاريخ كان يمكن التجاوز والقبول بالتسمية: (نجد) ثم (نجد وملحقاته: الأحساء والقطيف والجبيل!)، ثم (سلطنة نجد وملحقاتها)، ثم (مملكة الحجاز وسلطنة نجد وملحقاتها)، ثم (مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها)، وهي كلها أسماء غير قابلة للديمومة، خاصة وهي تحمل بذور الإختلاف الحادّ بينها.

قُرّر منذ البدء أن تكون البلاد مملكة، تماشياً مع النهج البريطاني في تسمية الأقطار العربية (كان الحجاز مملكة في عهد الأشراف، وكذلك أصبح العراق مملكة، ومصر، وأخيراً الأردن). وقد فكّر مستشارو الملك عبدالعزيز أن لا يتضمن إسم الدولة التسميات القديمة للمناطق التي يتكون منها، وأن يحتوي كلمات تدلّ على موقع العائلة المالكة فيها، وأن تؤكّد عروبة الدولة، خاصة وأن حروباً عديدة قامت للتخلّص من الحكم العثماني، والنقمة الوهابية على العثمانيين لا تحتاج الى تذكير. وبهذا اهتدي الى إسم: المملكة العربية السعودية، الذي حلّ إشكالاً، وصنع إشكالات أخرى فيما يتعلق بالهوية الوطنية (السعودية):

هل كلمة (سعودي) تُنسَبْ الى العائلة المالكة أم إلى الأرض، الدولة؟ تقول: هذا مواطن سعودي، نسبة الى الدولة، وهذا أمير سعودي، نسبة الى العائلة المالكة السعودية. والسعوديون هل هم الأمراء أم المواطنون؟ إذ في كثير من الأحيان يجري الخلط بينهما، ولا يفهم المقصود في سياق الحديث أو الكتابة: إنجليزية كانت أو عربية. والجنسية السعودية التي يفترض أنها تتعلق بالدولة، تخلط

بين مفهومي المواطنة والرعية؛ وأيضاً فإن نسبة الدولة للعائلة المالكة قد تعني (تملّكاً) وتعني (توصيفاً) لها أيضاً، وهناك شواهد على الأمرين. وإزاء هذه الحيرة، هناك من يرفض تسمية الدولة الحالي، إمّا على قاعدة رفضه للنظام السياسي فيها، أو على قاعدة أنه من غير اللائق نسبة شعب الى عائلة مالكة مع قبول بموقعها السياسي، أو على قاعدة رفضه للدولة بأكملها وبقيادتها ومذهبها.

من الناحية العمليّة، فإن إزاحة كلمة (السعودية) من الإسم، أمر غير ممكن، فبدونها لا معنى له. والبدائل التي طرحها المعارضون: شبه الجزيرة العربية، الجزيرة العربية، الحجاز، إمّا تزيد أو تقصر، فالمملكة ليست كلّ هذا من حيث الجغرافيا والأصل التاريخي. لقد كان هناك ما يشبه الفراغ في التسمية، فجاءت كلمة (سعودية) لتحتلّه. العقدة الحقيقية تكمن في أن ربط هوية الدولة بالعائلة المالكة وإن قُصد منه شرعنة الأخيرة[1]، فإنه خلق معوّقاً جديداً للهويّة الوطنية.

وبدل المجادلة بأن (مستقبل الهوية السعودية قد رُبط طبيعياً بمستقبل الملكية السعودية)[2]. من الصحيح أكثر القول بأن درجة النجاح في بناء الهويّة الوطنية (السعودية) هو المحدد الرئيسي لمستقبل العائلة المالكة. نعم، فإن الربط آنف الذكر حجب الهوية

(1) James Piscatori, op.cit., p. 123.
(2) James Piscatori, op.cit., p. 138.

الوطنية، والولاء للدولة أصبح أقلّ أهميّة من الولاء لآل سعود؛ ومن الصحيح أيضاً أن الموقف من الدولة، سلباً أو إيجاباً، يتأثّر كثيراً بالموقف من حكامها، بمعنى أن الفاصل من حيث الأهمية بين (الدولة) و(الحكومة) مائع للغاية، رغم ما تعارف عليه الخطاب الشعبي من أن الحكومة تعني (العائلة المالكة).

هناك مشكلة حقيقية أن تكون (الوطنية السعودية) (هوية حتمية التوقّع على أساس الولاء لسلالة معيّنة)، فـ (أنا سعودي) طالما وجدت هذه العائلة، وطالما بقي ولائي لها. بهذا التحليل ووفق هذه الشروط يصحّ الزعم بأن العائلة المالكة (قادرة على تشكيل هويّة وطنية.. وأن الهويّة السعودية ليست بذلك الحدّ من التفرّع عن القومية العربية إن لم تكن ردّة فعل عليها)[1].

ليس دقيقاً القول بأن الإسم يعني فقط (ذلك الجزء من الجزيرة العربية الذي يسيطر عليه القادة من آل سعود)[2]. إنه يذهب بعيداً، بالنسبة للنخب الحاكمة، الى حدّ اعتبار الولاء للدولة غير متخيّل بدون وجود العائلة المالكة، وأن الدولة ليست لها قابلية الإستمرار مستقلّة موحّدة بدون تلك العائلة. إنّ الدولة تستمدّ عنصر وجودها من آل سعود، فهم مؤسسوها، ولا يكفي بالتالي ولاءً مستقلاً لها ليمنع تفكّكها، ولا يكون الولاء لها ذا معنى - من وجهة النظر

(1) Ibid., pp. 133- 134.

(2) George A. Lipsky, op.cit., p. 308.

هذه - بدون الولاء لمؤسسيها. هذا الربط (العضوي) بين الدولة وآل سعود يحوي قدراً غير قليل من الحقيقة، وهو مؤشّر حيّ على تعقيدات أزمة الهويّة الوطنية.

المسألة الثانية، والتي تتعلّق بالمواطنة، فإنها تشير الى كل من يولد على أرض المملكة من أب سعودي الجنسية، وتفرض المواطنة حقوقاً وواجبات متساوية، على الأقل من الناحية النظرية. والفارق بين المواطن Citizen والرعية Subject، تتصل بالحقوق القانونية وحجمها، هي في أدناها من جهة الحقوق: الحماية الشخصية، وأعلاها حق المشاركة السياسية. وبهذا التمييز يمكن القول أن كل المواطنين هم في حقيقة الأمر (رعايا)، فالذي لا يتمتع بحريته في التعبير والمشاركة السياسية هو (رعية)، يتحمّل واجبات لا تتناسب من حيث الحجم مع الحقوق.

أمّا مبدأ السواسية، فمن الناحيتين النظرية والعملية يمكن القول وبدون تحفّظ إن السكان ليسوا متساوين في الواجبات والحقوق - فيما هو متوفّر منها طبعاً، فهناك تمييز على أُسس قبلية ومناطقية وعشائرية وطائفية، حتى داخل المركز نفسه. على هذه الأسس والمعايير غير الوطنية تقاس المواطنة وتقدّر (الحقوق) كما ذكرنا، وهي ترجع الى جذور ثقافية وسياسية بدأت مع قيام الدولة الى اليوم. ليس كل المواطنين يقبلون بالمساواة فيما بينهم على أرضية الإنتماء للدولة، فهذا غير مقبول خاصة من قبل النخب الحاكمة،

لأنه يؤدي حتماً الى تغيير تدريجي لـ (صفة الدولة السعودية - الوهابية)[1].

هناك عمليّات تصفيّة/ نخل Filtration مستمرّة ومتعدّدة لمواطني الدرجة الأولى والثانية والثالثة والرابعة، حسب المنطقة، وحسب مفتاح الهاتف!، وحسب المذهب. وداخل كل دائرة يأتي الأكثر ولاءً، فإذا تساوى الولاء، فالعشيرة والبلدة والقبيلة، في عملية لا تنتهي وتبعث على الإشمئزاز. إلا أن التصنيف العام يقول أن الأقرب الى المركز (منطقة، وولاء سياسياً ثم ولاءً دينياً) هو مواطن الدرجة الأولى.

أحد الكتاب وصل الى نتيجة مرّة تفيد بأن النجديين يرون أنفسهم في الصف الأول، يليهم سنّة الخليج، ثم الحجازيين، ثم الهنود المسلمين، ثم الإيرانيين السنّة في الخليج، ثم الشيعة الذين يصنفون في أدنى السلّم الإجتماعي[2]. وجوهر المشكلة، أنه ما عدا النجديين، فإن سكان جميع المناطق شمالها وجنوبها وشرقها وغربها يرون أنهم يعاملون كمواطنين من درجة أدنى، وهذا الإعتقاد مؤشّر خطير له مساس بأسس الدولة ومستقبلها، وله صلة وثقى بمستقبل الهويّة الوطنية، وهو دليل على ضعف التعلّق بها. هذا لا

(1) M. Abir, op.cit., p 114.

(2) مايكل فيلد، التجار «لندن 1986»، ص 63، 69. وانظر أيضاً:
George A. Lipsky, op.cit., p 63.

ينبغي أن ينسينا أن النجديين أنفسهم لا يعاملون أيضاً ضمن مرتبة واحدة، فهناك تمييز بين القبائل والبلدات والعوائل، الأمر الذي يجعل التفتّت عميقاً عمودياً كما هو أُفقياً. ولا بدّ أنه معلوم بالضرورة أن اختلال ميزان (المواطنة) يؤثّر في تفاصيل حياة الأفراد.. في تعليمهم وتوظيفهم ومشاعرهم، وينعكس على وضعهم القانوني وأمام القضاء، ونصيبهم من الخدمات العامّة كالصحة والإسكان وغيرها.

بقدر اختلال المواطنة، يكون اختلال الولاء السياسي ودرجة التعلّق بالدولة والحكومة، خاصة في الدول الريعية حيث الولاء بقدر العطاء، أو بقدر ما يستقطع من الدولة من منافع[1]. ويجب التفريق دائماً بين الولاء/ Loyalty، والخضوع/ Subjection, Subjugation فالولاء الحقيقي ليس صفقة اقتصادية تحسب فيه الأرباح والخسائر، إذ ثبت في كثير من مفاصل التاريخ القديم والحديث، أن الأكثر انتفاعاً ينقلبون حين تلمّ الضائقة بالدولة ونظام الحكم فيها، وفي الغالب يجدّدون ولاءاتهم حسبما تقودهم منافعهم.

والخضوع في الطرف الآخر، لا ينتج ولاءً ولا محبّة، وإنما

(1) يرى حازم ببلاوي، ان المواطنة في الدولة الريعية تصبح مصدراً مالياً. انظر:

Hazem Beblawi,'The Rentier State in the Arab World', in ed., G. Luciani, The Arab State (London, 1990) p 89.

سلبيّة وانزواءً وصمتاً مؤقّتاً[1]؛ إنه ليس بديلاً مضموناً للولاء، فالتقلبات السياسية كفيلة بإتاحة الفرصة للإنتقام، وتفعيل الغضب الداخلي الى عمل ثأري. ولعلّ بين النخبة الحاكمة من يكتفي بإخضاع المواطنين وسلبيتهم، ولا يقدّر قيمة وأهميّة الولاء والحب للدولة أو الحكومة، وقد يفسّر خطأً ذلك الصمت وتلك السلبية وغياب الإضطراب الإجتماعي السياسي العنيف، على أنّه مؤشر قبول وتسليم، والى حدّ ما ولاءً من نوع ما.

حقاً، فإن سلطان القوة قاهر - وهو لا يحتاج الى شرعية - ولكن ليس للأبد، فالقبائل قد تكون مهيضة الجناح، والمناطق تمور تحت الرماد بمشاعر مختلطة من الخوف والتحدّي، ولكن إلى متى يبقى السيف مرفوعاً، وأي استقرار منشود لدى الحاكم كما المحكوم والخوف المتبادل ضارب أطنابه، وأي حلّ ممكن غير التهديد بالجيش والحرس والحرق لمنع البلاد من الإنزلاق نحو التفكك؟

من جهة أخرى، هناك فرق بين مفهومي الولاء والطاعة في بعدهما السياسي الحديث. أن تطيع النظام السياسي والقوانين التي تصدر عنه، وتلتزم بالضوابط التي تضعها الدولة كضرورة لتسيير

---

(1) ترى مضاوي ولؤلؤة الرشيد أن (العنف الجسدي المنظّم لمدّة طويلة من الزمن ساهم في عزل مجتمع الشيعة في المملكة وفي عملية حصرهم في الغيتو الخاص بهم). . انظر:

Madawi Al-Rasheed and Loulouwa Al-Rasheed, op. cit., p. 109

حياة الناس أمرٌ. . وأن تشعر بالولاء والإنتماء للنظام السياسي وأنه يمثل إرادة الشعب، ويحرص على قضاياه ومصالحه. . أمرٌ آخر.

في الحالة الأولى، أي الطاعة، فإنها محدودة بالمصلحة الخاصة، أي الطاعة من أجل تحقيق المصلحة، الذي لا يتضمن ولاءً واعترافاً بفضل الطاقم السياسي. أما في الحالة الثانية، فإن الولاء يستبطن الطاعة من أجل مصلحة أعم، ويقدّر بأن الطاقم السياسي مخوّل من الجمهور في إقرار ما يجري التعارف على تسميته بـ (المصلحة العامّة)، كما تستبطن استعداداً للدفاع عن خيار الجماهير في من يحكمها ويقرر شؤونها أمام أي اعتداء أو فرض خارجي أو داخلي.

ومفهوم الطاعة بالنسبة للمسؤولين في المملكة، ينحصر في قضية حساسة واحدة، وهي السلبية التي تفضي الى (الأمن)، وعدم الإعتراض على نظام الحكم وتصرفاته، وعادة ما يجري التعبير عن ذلك وفق عبارات مطاطة مثل: وحدة القيادة والقاعدة، أو: المسؤولون والمواطنون في إطار واحد! الطاعة هنا تأخذ صفة محدودة، وهي لا تطلب من المواطن الدفاع عن عرض أو كرامة أو مصلحة الدولة، بل تقبل بالحدود الدنيا، وهي السكوت. فالمسائل السياسية والواجبات العليا لا يهتم بها عادة، بل لا يراد لأحد أن يتعاطاها، فالمواطن لا يسمح له حتى بالدفاع عن وطنه، ولا بتسييسه بالطريقة التي تجعله وثّاباً مدافعاً عن مصالحه ووفق رؤيته. الولاء شعور عميق، يفترض الطاعة ضمن حدود، ويفترض الإلتحام

الوطني وفق شروط مختلفة غير مطروحة حالياً، ويستدعي الإستعداد للتضحية بالنفس والنفيس عن خيارات الشعب.

إن تحويل الطاعة الى ولاء يتطلّب تنازلاً سياسياً من هرم السلطة بالدرجة الأولى، وهذا يقود الى الإشارة لأهمية الإصلاحات السياسية، فبدونها لا تتحقق مواطنة ولا ينبع ولاء للنظام السياسي ولا للوطن.

من جانب ثان، هناك ظاهرة غير عادية في المملكة، وهي أن معظم السكان يشعرون بأنهم مضطهدون على أسس غير وطنية، أي بسبب انتماءاتهم القبلية والمناطقية والدينية. وإزاء هذا الشعور المتعاظم، لا بدّ أن الأمور قد تخطّت الأطر الوطنية بمراحل، وأن درجة الخطر تعدّت هي الأخرى الخطوط الحمراء. في الشمال هناك مطالب صريحة بالإنفصال يروّج لها عبر المنشورات المعارضة، يعمّقها الشعور بالغبن والإهمال الحكومي، والحجازيون لم يعودوا يخفون تشبّثهم بهويّتهم الخاصة، وتلوّح النخب في الحجاز بعدم قدرتها على التعايش مع النجديين والعقلية النجديّة، وأنه آن الأوان لتفكيك الدولة. أقلّ أو مثل هذا ظهر في الجنوب ولدى الشيعة في المنطقة الشرقية، فالأنفصال ينظر اليه كأحد الخيارات الممكنة أو المفيدة.

ولأن كلّ باحث يرى الأمور من زاوية معيّنة، فإنك تجد انعكاساً للشعور بالإضطهاد في مختلف المصادر التي كتبت عن المملكة. فأحدهم يرى أن عسير هي الأكثر كثافة سكانياً وهي (أكثر المناطق

تهميشاً من الناحية السياسية)[1]. آخرون عدّوا الشيعة (كعب أخيل المملكة السعودية[2]، و(أقلية متمرّدة مهمّشة)[3] يجري التمييز ضدّها رسمياً مما قادها الى الإحباط، وتقبّل الأيديولوجية الأصولية واليسارية الراديكالية، كما قادت نزعة التطرف عدداً من الشيعة للإنجذاب الى القومية العربية المعادية للغرب، أملاً في المساواة السياسية والإجتماعية[4]. والمسألة من وجهة نظر أخرى نسبيّة، ففي حين كان الحجازيون محظوظين نسبياً حين احتلّ السعوديون مناطقهم، بسبب استقطاب الحجاز لأنظار العالم الإسلامي، كان الأحسائيون (سيئي الحظ، فمن يعرف بمعاناتهم في الخارج يعدّون على الأصابع)[5]. والقبائل هي الأخرى كما المناطق تعيد انتاج تاريخها ورجالها كتباً ومنشورات ومقالات، وأهم القبائل هي تلك التي يتوافر لديها تاريخ سياسي حي ومكتوب، كالخوالد وآل الرشيد (شمّر) التي يظهر قادة هذه الأخيرة من المنفى إشارات حول التمييز ضدّ أفرادها، وضدّ سكان حائل تحديداً[6].

---

(1) Kiren Aziz Chaudhry, The Price of Wealth, Economies and Institutions in the Middle East (USA 1997), p. 48.

(2) Rosemarie Said Zahlan, The Making of the Modern Gulf States (London 1989), p. 131.

(3) Robert W. Stookey, op.cit., p. xviii.

(4) M. Abir, op.cit., pp.,40,50, 72.

(5) J. B. Kelly, Arabia, The Gulf and the West (London 1980), pp. 237- 238.

(6) Joseph Kostiner, op.cit., p 239.

إلى أيّ حدّ تستطيع هذه الهويّات عميقة الجذور تدمير بنية الدولة؟ لماذا لم ينجح التحديث في قتلها أو إضعافها، أو البناء عليها هوية وطنية جامعة؟ وما هي الخلفية الثقافية والسياسية والدينية وراء إعادة الحياة للهويات الفرعية، وما هي الأشكال التي تتخذها؟ هل لهذا علاقة بتراجع الدولة الريعية وضعفها عن الدفع، أم بشعور الأقليّة القاطن في أعماق كل المناطق والجماعات حاكمة ومحكومة؟ وأين موقع النخب المتعلّمة من هذا كلّه؟ كيف تنظر هذه النخب الى المسألة الوطنية؟ هل هي حقاً نخباً وطنية أم طائفية مناطقية، وما هو دورها في إشعال فتيل الهويّات الحالي ولماذا؟ كيف يرى الأفراد بعضهم بعضاً والمناطق بعضها بعضاً، ما هي المشاعر التي تحكمهم، بمعنى ما هي صورة الآخر في المخيال المناطقي الديني الجمعي؟ أسئلة تحتاج الى مساحات واسعة من الكتابة، نتمنى أن نجد من يتناولها بالإستقصاء والبحث والكتابة.

الفصل الثاني: مضادّات الوحدة

هناك نزوع متزايد لدى مجاميع من سكان المملكة تجاه تنشيط الولاءات القديمة التقليدية، يقودها مجموعة من المثقفين ورجال الدين في عدد من مناطق البلاد. ورغم أن وجود الولاءات المتعددة للقبيلة أو المنطقة أو المذهب، ليس بالضرورة متناقضاً مع الولاء للوطن والمجتمع.. إلاّ أن النزوع الحالي والجماعي، يعدّ من أخطر الظواهر التي شهدتها البلاد منذ تأسيسها، لأن القوى الدافعة والمشجّعة على تأكيد هذه الولاءات تحمل في طياتها دعوات الى الإنفصال عن جسد الدولة، وإن تأكيد الخصوصيات الذاتية وتأييدها وتبجيلها والدعوة إليها، لا يستهدف مجرد الإحتماء من جور النظام السياسي، وإنمّا يتمّ اليوم توظيفها في الصراع السياسي، ليصار في مرحلة لاحقة الى تأطير الوضع المحلي كقوة سياسيّة تتجه نحو الإنفصال.

خلافاً لدول عربية عديدة، فإن الحديث عن تقسيم المملكة ليس جديداً، بل هو حديث متكرر منذ سنين ولادتها الأولى، وكان الحجاز تحديداً المحور الأساس في الموضوع، كون العائلة الهاشمية التي كانت تحكمه قد طُردت من موطنها الأصلي، وأصبحت تحكم بلدين: العراق والأردن. في العراق لم تنته

المطالبة باستعادة الحجاز والحلم بالعودة إليه حتى سقوط عرش الملكية هناك عام 1958م، ويمكن لمن يبحث عن التفاصيل أن يراجع كتاب وزير العراق المفوض في السعودية في منتصف الخمسينيات، أمين المميّز: (المملكة العربية السعودية كما عرفتها).

وقد أُثير موضوع إمكانية تفكك السعودية مراراً والملك المؤسس لازال على قيد الحياة، وكشفت الوثائق البريطانية عن احتمالية انفصال الأحساء والقطيف في عمية يلعب فيها الدور الأساس أميرها آنئذ ابن جلوي ذي النزعة الإستقلالية، كما يقول الدبلوماسيون البريطانيون المعتمدون في جدة. وكان السفراء الغربيون قد أبدوا خشيتهم مراراً من أن تؤدي وفاة الملك المؤسس الى انفصال الحجاز وتفكك المُلك السعودي، وقد بقي الشعور البريطاني قائماً باحتمالية وقوع ذلك الخطر حتى أواخر الخمسينيات الميلادية الماضية.

والمعلوم أن حساسية الحكام السعوديين تجاه هذا الموضوع شديدة، فهم يدركون الى حدّ كبير أنهم يحكمون بلداً متعدداً، وأنهم يستندون الى أقليّة والى حكم القوة، كما ويدركون ما أدركه الغربيون بأن المملكة تعاني من انفصام حاد بين مناطقها وشعبها، وأن مشاعر الوطنية والثقافة الوطنية غائبة، وأن بلداً بهذه المواصفات لا يمكن حمايته من التفكك في أية مواجهات مع الخارج. ومن هنا كانت أهمية توفير مظلة حماية غربية (بريطانية أولاً وأميركية ثانياً) تمنع تمدّد المشاكل الإقليمية من أن تنعكس على

الوضع السعودي المحلّي فتشطّره.

وحين احتلّ صدام حسين الكويت عام 1990م، دبّ الفزع مما قيل وأعلن يومها بأن السعودية استهدفت بمشروع تقسيمي، بحيث يعود الحجاز الى الأردن والهاشميين، وتنضم المنطقة الشرقية الى العراق، والجنوب يعود الى حضن اليمن كما كان يطالب في الماضي. وحين وقعت أحداث سبتمبر (11/ 9/ 2001) ظهرت تهديدات صريحة من مراكز بحثية وشخصيات سياسية تطالب بالإنتقام وتقسيم السعودية، ما جعل آل سعود يشعرون بالرعب حين بدا لهم أن هناك احتمالية في انقلاب الحامي الأميركي الى مهدد لوحدة الدولة.

وإذا كان بدا أن السعودية قد تجاوزت المنطقة الحرجة في علاقاتها مع أميركا بعد جهد جهيد وتنازلات سياسية واقتصادية شهدناها خلال السنوات الماضية التي أعقبت أحداث سبتمبر، فمن يضمن أن لا تأتي إدارة أميركية جديدة وتنقلب على الأوضاع وتضع المملكة في دائرة الإستهداف؟ بل من يضمن أن لا يقوم المتطرفون الوهابيون الذين تغذّيهم الحكومة بالقيام بأعمال شبيهة لأحداث سبتمبر فتستدعي العامل الخارجي لتفتيت الداخل؟ وحين تواجه الحكومة السعودية تحديات الخارج المهددة، من يضمن - أيضاً وايضاً - أن يقف الى جانبها الجمهور الأكبر من مواطنيها، وهو جمهور غير وهابي، وغير نجدي، ويشعر بأنه حرم من أبسط حقوقه؟!

غير أن ما يجب الإعتراف به، هو أنه حتى ولو وجدت إرادة تمزيق لوحدة المملكة من الخارج (أميركية، أو أردنية وربما خليجية) فإن تلك الإرادة لا تكفي لإنجاح مثل هذا النوع من المخططات، ما لم تتوفر إرادة محليّة من أطراف وجماعات داخل المملكة ليست راغبة في ديمومة الوحدة، وهذا هو أخطر من التهديد الخارجي نفسه. العديد من النخب المناطقية (السعودية!) لم تعد تنظر اليوم الى موضوع الإنفصال وتفكيك المملكة النجدية وكأنّه شرّ مقيت.. فالوحدة السياسية القائمة لا تستثير - بنظر البعض - رغبة أطراف عديدين في ديمومتها، باعتبارها من مخلفات عصر الهزيمة على أيدي القوات الوهابية - النجدية، وقد فرضت في ظروف مختلفة تماماً عن الظروف الحالية، وكأنهم هنا يريدون تقويض هذه الوحدة، أو في أفضل الظروف إعادة تشكيلها بصورة مختلفة، استكمالاً للصراع الذي دار في الجزيرة العربية في العقدين الثاني والثالث من القرن الميلادي الماضي، والذي توّج بانتصار عصبيّة نجدية مذهبيّة غالبة.

كانت هذه مقدمة عامّة لقراءة موضوع الإنفصال والتقسيم من خلال مقاربة مختلفة.

لقد أصبحت (الإنفصالية) تهمة تطلق وتخوّف بها الشعوب بشكل لم تعهده من قبل، وكأنها قاب قوسين أو أدنى من الحدوث، وكأن كارثة كبيرة ماحقة تقف على الأبواب. معظم من يتحدث في هذا الشأن، يستخدم عبارة (الإنفصال) بغرض الإبقاء على الوضع

السياسي على ما هو عليه، والإصطفاف وراء النظام السياسي كصمام أمان لعدم حدوث التقسيم، كما وتستخدم العبارة من أجل بث الرعب في الجمهور حيناً بتضخيم الخطر الخارجي - الأميركي بنحو خاص - الذي يريد أن ينتج سايكس بيكو ثانية، تزيد من تمزيق البلاد العربية، كما أن هناك أطيافاً أخرى سياسية محليّة تستخدم العبارة للتهديد من أجل تحصيل المزيد من كعكة السلطة أو المشاركة فيها أو التأثير على صناعة القرار، وهي تعلم أن الإنفصال أمرٌ صعب الوقوع، وإن لم يكن مستحيلاً.

الإستخدامات العشوائية لعبارتي (التقسيم) و(الإنفصال) في المملكة، تظهر فريقاً سياسياً حكومياً رابحاً وكأنه مدافعٌ عن الوحدة، كقيمة دينية وسياسية، بينما يحاول ذلك الفريق - في الواقع - الدفاع عن مصالحه، بوصم أعدائه بأنهم إنفصاليون خونة، في حين أنه يمثل الوحدة بأرقى معانيها. والحال هي غير هذه، فرافعو يافطة التخويف من وقوع الإنفصال والتقسيم في المملكة، لا يستطيعون الإدّعاء بأنهم - وهم على رأس الحكم اليوم - يمثلون الوحدة، في حين تميل معظم سياساتهم الى الفئوية والتمييز على أسس غير وطنية، والتي سببت شروخاً بالغة الخطورة في النسيج الإجتماعي لم تعرفه الجزيرة العربية في تاريخها القديم والحديث.

القضية هي أن أنظمة وفئات إجتماعية تحاول الإبقاء على الأوضاع الفاسدة وأن تختطف مفهوم (الوحدة) لتعزيز مواقعها في الحكم، وأن ترهب الجمهور وتكبحه من القيام بأي حراك سياسي

إصلاحي، وأن تشهر سلاحاً بوجه أعدائها السياسيين، أو من يعتقد أنهم كذلك، والإستفادة من مقالة هنا أو تصريح هناك، لإشاعة أجواء مرعبة، تبرر سياسات خاطئة كما تبرر وتغطي المصالح الفئوية الدفينة أو المكشوفة على حدّ سواء.

ربما يكون هنالك جهل في استخدام عبارات مثل (التقسيم والإنفصال) في غير مواقعها. فالإنفصالية ليست مجرد مشاعر أو رغبة يكفي لتحقيقها توفرهما. إنها آليات وطرق تُبصّر الباحث إن كان التهديد بالتقسيم أو الإنفصالية أمراً ممكناً، وما إذا كانت شروطة قد توافرت. لقد أصبح الموضوع علماً، ولم يعد يدور في محيط التخرّصات. ونظراً للجهل أحياناً بذلك، والبعد عن العلمية، تتضخم المخاطر في ذهن صانع القرار، فيحسب أنه أمام كارثة جديدة، هذا اذا افترضنا أنه يعيش الوحدة ويقدّسها. والحال، ليس بهذه الصورة بالضرورة!

ليس العرب وحدهم من يتحدث عن أن الحدود رسمها الإستعمار، وأنها حدود مصطنعة، أو القول بأن القوى الإستعمارية قد قسمت الكثير من الأمم بين دول عديدة، سواء كانت في آسيا أو أفريقيا.. وسواء كانت قوميات عربية أو كردية، قبلية كانت أم عرقية، دينية كانت أم أثنية.. ليس العرب وحدهم من يشكو من ذلك، ولكن (مزاعم الوحدة) المفقودة، وأحياناً (المنجزة) كما في المملكة.. لا ترتبط في كثير من الأحيان مع الموقف من تلك الحدود، ومن الموقف الأخلاقي والديني. فالأنظمة العربية ترفع

شعارات الوحدة، في حين أن المواطن العربي يراها أكبر معوق لتحققها، وهي التي تحمي حدودها وثرواتها عن (الأغراب) الآخرين (نظرائهم العرب والمسلمين).

التخلص من الإستعمار لم يقوّض حدود الدولة القطرية العربية، وغير العربية، بل عزّزها وقوّاها. فالأنظمة التي ترفع الراية الوطنية كانت ولازالت أكثر حرصاً من المحتلّ على إبقاء تلك الحدود، وكانت ولا تزال أقلّ التفاتاً الى طبيعة النسيج الإجتماعي المتعدد في كل بلد عربي، حاول بعضها تسويره بتخليق وطنية (قطرية) تحمل صفات الإستعلاء على الآخر (العربي الخارجي) إما لتمايز في الثروة أو المحتد أو المذهب، ولا نريد أن نضرب الأمثلة هنا، لأنها تبعدنا عن صلب الموضوع.

ما نودّ التأكيد عليه، هو أن العرب والمسلمين في فورة الحرب ضد الإستعمار، أو كأحد نتائجه، عززوا فكرة الوحدة، ولكن الإنتصار على الإستعمار لم يولّد آليّة نحو التوحّد لا على صعيد العالم العربي، ولا على صعيد الدولة القطرية نفسها، فأصبحت نتائج سايكس بيكو مقدّسة للزعماء وربما للمواطنين العرب الذين يلعنون تلك الإتفاقيات، ولربما لا يريد الكثير منهم اليوم - إن جدّ الجدّ - التخلّص منها. ولقد أدّى تعزيز الحدود القطرية في جانب منه، الى تعطيل مفاعيل الوحدة الوطنية الداخلية، عكس ما كان يفترض أن يحدث.

فالإلتفات الى الحدود والأحلام المبتورة بدولة عربية واحدة،

أدّى في جانب منه الى تجاهل النسيج الداخلي، فتفجرت البلاد العربية أو بعضها من الداخل، كما في لبنان، وكما في العراق، في حين يعاني السودان حروباً أهلية، ويعاني عدد من دول شمال أفريقيا من عقدة (البربر)، وفي مصر برزت في السنوات الأخيرة مشكلة الأقباط، وفي السعودية - الدولة المثال - التي تعتبر نفسها خارج التصنيف السايكس بيكوي كونها حققت شرائط توحيد سياسي (إجتماع سياسي) عاكس التيار التقسيمي الذي كان سائداً في البلاد العربية. . هذه الدولة التي كانت تفاخر بإنجازها الوحدوي، تشعر اليوم بأنها مهددة بالتقسيم والعودة الى كياناتها التاريخية القديمة. لقد صحا العالم العربي بل العالم أجمع وبينهم المواطن السعودي نفسه على حجم التعدد الكبير في المملكة، الثقافي والسياسي والتاريخي، وقد كان يراها بالأمس ذات هوية أحادية، وذات لون واحد غير مختلط ثقافياً وسياسياً وتاريخياً.

وإذا كان تجاهل مكونات المجتمعات العربية المتعمّد قد بدا وكأنه امتداد للديكتاتورية والفئوية السياسية الحاكمة، ورغم أن ذلك التجاهل بدا وكأنه مجرد خطيئة صغيرة محدودة وضرورة آنيّة، إلا أنه كان خطأ مميتاً كونه أدى الى تعويق التحول السياسي الطبيعي في البلدان العربية، وكونه قد عزّز الإنشقاقات المجتمعية بشكل غير مسبوق وغير معهود في مرحلة ما قبل قيام الدولة القطرية.

وحين تفجّرت الأخطاء والخطايا على شكل أحاسيس ودعوات انفصالية، لم يشأ النظام العربي العودة الى نفسه ومراجعة سياساته،

بل استخدم المزيد من العنف والمذابح والتهميش، وإلصاق التهم بالعمالة، وتجييش الشارع المحلي والخارجي ضدّ الفئات المضطهدة، الأمر الذي عمّق الروح الإنفصالية والهوية الفرعية المضادة، كمخرج لبعض أزمات الدولة القطرية، وأزمات القاطنين فيها.

من المؤكد أن بعض الحركات الإنفصالية في البلاد العربية قد شكلت ظاهرة منذ بداية الدولة القطرية، حيث ظهرت بعض تلك الحركات بمجرد قيام الدولة، كما هو الحال في كردستان العراق، وجنوب السودان، والحجاز في المملكة العربية السعودية، لكن بعض الحركات الإنفصالية قد تطوّرت بعد قيام الدولة نتيجة الإحباط المتراكم والأزمات المستمرة وغياب البرامج الوطنية والعدالة الإجتماعية.. بعبارة أخرى، بسبب فشل الدولة القطرية كما هو واضح اليوم. أي أن سبب نشوء الحركات الإنفصالية لا يعود الى (التآمر) مع (الأجنبي) كما توحي الإتهامات الرخيصة التي تطلقها بعض الأنظمة وربما الشارع العربي، بل لأسباب سياسية محليّة، لها علاقة بالسلطة السياسية، أو لخلل في العلاقة بين الأثنيات والجماعات المكونّة لسكان الدولة.

بدهي، أن ليس كل تلك الحركات الإنفصالية نجحت في مسعاها. في الحقيقة فإن القليل منها نجح، على مستوى العالم الثالث بل العالم أجمع. وإذا كانت النشأة تحددها الأسباب المحلية، فإن النجاح أو الفشل يعود بالدرجة الأساس الى موقف

المجتمع الدولي والسياسات الدولية والإقليمية ومصالحها التي تتمدد خارج حدود الدولة المعنية، إضافة الى وضع الجماعة الإنفصالية وقوتها. هذا ما يفسّر وقوف المجتمع الدولي الى جانب فئة انفصالية وإحجامه أو عدائه لأخرى. ولقد كانت ظروف الحرب الباردة قد غطّت هي الأخرى على النزعات الإنفصالية التي لم تجد لها متنفساً حقيقياً للتعبير عن ذاتها، إذ أن كلا المعسكرين سعى لتوحيد جبهته وجبهة حلفائه الداخلية في مواجهة الآخر، ولكن الظروف الدولية اليوم قد تحلحلت بعض الشيء، ففرخت الكثير من الدول الجديدة، ونشطت الحركة الإنفصالية على مستوى العالم.

(مجتمعات) متمايثة

لتجاوز إشكال استخدام صفة الجمع (مجتمعات) في التعريف بالواقع الإجتماعي والديمغرافي في المملكة، أودّ ابتداءً القول بأن صفة الجمع هي أقرب الى الدقّة من اعتبار المملكة مجتمعاً واحداً منسجماً. حيث تميل الحكومات بشكل عام الى اعتبار مواطنيها نسيجاً اجتماعياً واحداً، وكأنها تريد أن تقول بأن مواطنيها أصبحوا (مجتمعاً سياسياً) يمتلك خاصية السمو على العلاقات القرابية والدينية والعرقية والجهوية الأخرى. والغرض من ادّعاء وحدة النسيج الإجتماعي هو القول بأن الدولة أو الحكومة استطاعت ديمومة الوحدة، أو صناعتها، وأنها قضت على مبررات الإنفلاش أو الإقتتال أو الإختلاف الداخلي المنذر بتفتت عصبية الدولة.

كأن (وحدة النسيج الإجتماعي) تطرح هنا ك- (إنجاز) للسلطة، بغض النظر عن صدق الإدعاء، ووسائل تحقيق ذلك الإنجاز المدّعى، وبغض النظر أيضاً عن (فائدة) المنجز نفسه، كونه ينطوي على توحيد ما لا يجب أن يتوحّد، أو ما لا يمكن أن يتوحّد. والفارق بين وجود مجتمعات متعددة في بلد ما، وبين اعتبار تلك المجتمعات سياسية كبير، ولا يوجد تعارض بالضرورة بينهما.

فـ(المجتمع السياسي) هو ذلك المجتمع القادر على تخليق مشتركات ثقافية وطنية تتجاوز - دون أن تلغي بالضرورة - ثقافة المجتمع الصغير؛ وهو المجتمع القادر على إيجاد هوية وطنية راسخة، واهتمامات ومصالح وطنية تشمل كل أفراد المجتمع؛ وهو المجتمع الذي يولد حراكاً سياسياً داخلياً ويقحم أفراده في ماكنة النشاط السياسية والعملية السياسية. المجتمع السياسي باختصار، يسمو على الإنتماء الى الأثنيات والقوميات والأديان المشكّلة للمجتمع، دون أن يلغيها بالضرورة، وإنما يولّد روابط وتجسيرات إضافية تجمع كل المكونات المجتمعية على قاعدة المصالح المشتركة والتفاعل الإيجابي، والإحترام المتبادل بين تلك المكونات، خدمة لمصالح أعم، تنعكس بالضرورة على مصالح المنتمين - إجتماعياً - الى فئات وجهات مختلفة.

لهذا السبب، استخدمتُ كلمة (مجتمعات) سعودية، وليس (المجتمع) السعودي. وقد قصدتُ بهذا في الأساس، الإشارة الى أن هذه المجتمعات بقيت على حالها وانتماءاتها الضيّقة، ولم تشكل

بعد روابط فوقية تلمّ الشمل، وتقلل الإختلاف، وتقدّم المصالح على الإنتماءات الفرعية. بعبارة أخرى: المواطنون في المملكة لا يشكلون (مجتمعاً سياسياً) وإنما (إجتماعاً سياسياً).. أي أن تلك المجتمعات المتعددة قد (أُطّرت) سياسياً في دولة واحدة، ولا يعني تأطيرها السياسي ذاك، أنها أصبحت بالضرورة (مجتمعاً سياسياً) ما لم تتخلّق روابط وثقافة وانتماء ومصالح ومشاركة سياسية وطنية.

المجتمعات في المملكة رغم تأطيرها في (الإجتماع السياسي/ الدولة) لاتزال تعيش (متجاورة) غير متفاعلة فيما بينها، أو ضعيفة التفاعل على الصعد الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والنفسية (الزواج المختلط مثلاً، او العلاقات الشخصية، الإنتقال في السكن من منطقة لأخرى بشكل دائم، الشراكات الإقتصادية، اللقاءات الثقافية والدينية.. الخ). بل يمكن المجادلة اليوم بأن مجتمعات المملكة قد رفعت الأسوار فيما بينها عالياً، وقد نحتت العقود الثلاثة الأخيرة - بنحو خاص - الكثير مما تبقّى من أواصر وروابط كانت متوافرة حتى السبعينيات الميلادية؛ الى حدّ يمكن معه القول، أن ما كان منتظراً من ثمرات التحديث وثورة الإتصالات والتعليم قد ضاعت، بل آتت ثماراً عكسية فيما يتعلق بعلاقات المكونات الإجتماعية للدولة السعودية.

الهوّة التي تفصل بين المجتمعات السعودية معقدة، نتجت في جانب منها عن موروثات ثقافية وتاريخية، وقد عززتها السلطة السياسية في العقود الثلاثة الماضية بشكل فاضح، بحيث دمّرت أسس التآخي بين المواطنين، وأصبحت المشكلة في جانب منها

(نفسي) إضافة الى العوامل الثقافية والسياسية والتاريخية، حيث العودة الحادّة الى (الذات) وهي بعد لم تبرح (ذاتها) وإعادة اكتشافها من جديد، وكذلك إعادة ترتيب المصالح، والتطلع الى المستقبل بعقلية منفردة انفصالية تبحث عن أحلام تتمنّى أن تتحقق في لحظة عطب تاريخي.. وكأن جريمة قد ارتكبت في الماضي تنتاب المواطنين حين كانوا يشهدون إرهاصات (تواصل) خنق في حينه بأدوات السياسة السعودية والدين الوهابي!

بعد قيام الدولة السعودية الحديثة، كان من المفترض أن تكون نجد نواة الوحدة الوطنيّة، وقاعدة التوحيد السياسي والإجتماعي، والعنصر الفاعل في إرساء قاعدة التفاهم والمشاركة بين الوحدات السياسية والمجتمعية التي يمثلها البناء الحديث للمملكة. غير أن الذي تم هو إقرار حكم الأقلية الذي أرسى علاقة المنطقة السيّدة المنتصرة/ نجد بالمناطق الأخرى المهزومة في ميدان المعركة، كما اعتمد سياسات الإستتباع بدل الشراكة، فأسقط من الأذهان ما يمكن أن يتبقى من معان للوحدة السياسية، وصار ينظر إلى المنتصر النجدي كمحتل، والى توابعه السياسية كأدوات احتلال.

بهذا أصبحت الدولة في مجملها (نجدية) عدا بعض المظاهر القليلة، ألغاها الملك فهد باعتماده سياسة (تنجيد وتوهيب) الدولة بقضّها وقضيضها. وهكذا أصبحت الوحدة السياسية القائمة رهينة العصبة المنتصرة ووسائلها وسياساتها ومصالحها. وتعمدت بشكل واضح لا لبس فيه (دولة الخاصة) التي تحقق مصالح جماعة سكانية

محدّدة، وتتبنّى سياسات تراعي فيها مصلحة فئة إجتماعية تعيش في نطاق جغرافي محدد. . دولة ذات صفات محليّة مناطقية مذهبية طاغية. وبالطبع فإن دولة كهذه قامت على أساس وحدة قسرية لن تنال الرضا في النهاية.

قاد هذا كلّه (الفئات المهمشة المنهزمة في ميدان المعارك العسكرية) الى الحنين والإنشداد نحو الماضي ودولة الإقليم الخاصة التي كانت قائمة قبل عمليّة الضمّ والإحتلال النجدي، واعتبار تلك الدولة النموذج الذي يجب أن يُعاد وأن تُنفخ فيه الروح من جديد. . فجرى التأكيد أكثر فأكثر على الإنتماءات المحليّة، وتسييس العلاقات الاجتماعية والقرابية من أجل توظيفها في مشاريع سياسيّة: تبدأ بحماية الذات من جور السلطات، ولا تنتهي إلاّ بالدعوة الصريحة للإنفصال.

إن مجمل السياسات المنتهجة في أعقاب توحيد المملكة عام 1932، تدفع باتجاه قسري نحو الإنفصال بدل الوحدة. وكانت عناصر سياسة الضمّ والإستتباع النجدية يجرّ بعضها بعضاً في عمليّة متسارعة. . ففي البداية لم يكن الهدف الخاص سوى الضمّ والسيطرة، وتبعه بعد ذلك مباشرة، سياسة التنجيد لحفظ المكتسبات. وفي الوقت نفسه لم يكن التنجيد ممكناً إلاّ بتذويب الخصائص المجتمعية للأقاليم/ المناطق المفتوحة، وتذويب خصائص الأقاليم كان يعني فيما يعنيه (إفقاد العدو!) من قواه الحيّة التي يمكن أن يستثمرها في الصراع، وكان يعني أيضاً (الإحتفاظ)

بالخصوصيات النجدية والتركيز عليها وتسويدها، والتعامل على أساسها باعتبارها قوّة تضاف لعناصر السيطرة والتمكين، فالتمسّك بها وتمتين اللحمة النجدية عنصر تفوق في الصراع.

دور المصالح في تحديد الوجهة الإنفصالية

(المصالح) والشعور بـ(القدرة على التعايش) يحددان بوجه خاص توجه المجتمعات المسعودة نحو الإنفصالية من عدمه، فالحركة الإنفصالية في معظم الحالات تبدو وكأنها حركة عقلائية، تقيس الأرباح والخسائر، خاصة الأرباح المادية. فحين اكتشف النفط في بحر الشمال، تصاعدت حمّى الإنفصالية في (اسكتلندا)، وهو ذات الأمر الذي أعطى زخماً أكبر للحركة الإنفصالية في السودان أيضاً.

لكن المصلحة المادية لا تبدو وحدها المنظورة، فكثيراً ما يجري التضحية بالمصالح الإقتصادية لحساب المصالح المعنوية، كما حدث في بعض الجمهوريات السوفياتية السابقة والتي كان من مصلحة بعضها إقتصادياً أن تبقى ضمن الإتحاد الروسي، لكنها فضلت الإنفصال. عكس ذلك، وفي بلدان عربية وإسلامية، فإن البعض يضحّي بمصالحه الإقتصادية عبر البقاء ضمن بوتقة الوحدة، استناداً الى خلفية دينية أو أيديولوجية، في حين قد يكون في إنفصاله رفاهيةً أكبر.

كذلك فإن (القدرة على التعايش) بين الجماعات المكونة للدولة مهمة الى جانب المصالح، فالمصلحة وحدها قد لا تكون المحدد

الوحيد أو الدافع الوحيد لجماعة ما نحو الإنفصال، فالشعور بإمكانية التعايش بين الجماعات المشكلة للنسيج الإجتماعي قد يلعب دوراً معاكساً فيحيّد جانب المصلحة - أو يضعفه - في تقرير عملية الإنفصال.

الموروث الثقافي للجماعة يلعب دوراً مهماً، وقد يتبلور في مطالب حكم ذاتي، أو نوع من الخصوصية الإستقلالية المحدودة مناطقياً، وهو أقل من الإستقلال. وهذا ما يعرض عادة على الجماعات لتنأى بنفسها عن الإنفصال وتشكيل دولة مستقلة، بحيث يُنظر في الأسس التي توزع على أساسها الثروة، وتمنح المناطق المرشحة للإنفصال نوعاً من الحكم الذاتي الذي يراعي الخصوصية الثقافية والتاريخية لتعبر عن نفسها ضمن البوتقة الوطنية.

لكن هذا قد لا يكفي، فأمامنا على سبيل المثال جماعتا الباسك والكاتلان، الأولى سياسية نزعت الى المطالبة بالإستقلال التام عن أسبانيا عبر الكفاح المسلّح، والثانية ثقافية لم ترد سوى الإستقلال المناطقي والحصول على امتيازات اقتصادية ضمن إطار الدولة الأسبانية. ورغم أن الأولى بدت وكأنها قد اختطفت القرار الشعبي، إلا أن تحسّن الأوضاع باتجاه الديمقراطية، وإعادة توزيع السلطة والثروة الذي جرى خلال العقود الأخيرة، أدى بصورة تلقائية الى خمود الباسك، وتوسّع الكاتلان أفقياً وعمودياً في الوجدان الشعبي.

اليوم تشهد المملكة حراكاً سياسياً (يميل الى الغموض) باتجاه الإنفصال.

تجد تجليات (المصلحة) في التعبير كدافع نحو الإنفصال. إن جئت الى الحجاز، ستسمع وبوضوح لا لبس فيه بأن انفصال الحجاز سيكون في صالح أبنائه، عبر مداخيل الحج والسياحة الدينية وعبر النفط الذي اكتشف في الستينيات الميلادية ولم يستخرج بعد، إضافة الى المعادن الأخرى كالذهب والنحاس وغيرهما. يضاف الى ذلك سيدرك الباحث القريب أن الشعور الحجازي كما نظيره في المنطقة الشرقية/ الأحساء والقطيف يميل الى الإقرار بأن إمكانية التعايش مع سكان المركز النجدي غير ممكنة، بسبب المذهبية الطاغية، والإستئثار البالغ بالسلطة والثروة. ويبدو أن الفاصلة النفسية كبيرة وتتسع لتشمل حتى النخب التي تعتبر نفسها ليبرالية.

وفي المنطقة الشرقية ستسمع في المجالس العامة أحاديث تنمّ عن رغبة دفينة باتجاه الإنفصال. قد تسمع نقداً لاذعاً لأولئك الذين سلّموا للملك عبد العزيز بالحكم في الأحساء والقطيف عام 1913، وهم رجال دين ووجهاء رفضوا دعوات البريطانيين لتكوين إمارة خاصة بالشيعة على غرار الكويت.. وهم يتساءلون: كيف هو حالنا لو حدث ذلك ونحن نعيش على بحيرة نفط كأغنى دولة في العالم؟ وكيف سيكون وضع المنطقة وأبنائها الذين ينتجون الثروة من تحت أقدامهم وهم اليوم تنخر فيهم البطالة وتهالك الخدمات الحكومية؟

وفي بعض الأحيان يُطرح الإحتجاج على هذا النحو: إذا كنا لا نستطيع أن نتحمّل الظلم المذهبي والتمييز الطائفي من الدولة ومؤسستها الدينية، وإذا كنا غير قادرين على تغيير النظام السياسي أو إقناعه بتغيير سياساته.. فليس أمامنا - والحال هذه - إلاّ أن نطالب بالإنفصال وأن ندفع الثمن لتحقيقه.

هذا الشعور المتزايد، لا يخفي حقيقة أن هناك اعتراضاً على القائلين به. وإذ لا يختلف المعترضون في تحليل للوضع المتردّي وإنما في طبيعة الإستجابة له، ويشعر المعترضون بحرج من طرح موضوع المطالبة بالإنفصال. وفي حين يأمل أولئك (بالإنفصال) عن الدولة، يتمنّى هؤلاء ويأملون أن يأتيَ يومٌ تعزّز فيه الإصلاحات وتتخفّف الحكومة المركزية من أثقالها، وتمنح المناطق دوراً واسعاً في إدارة ذاتها، ويفسح المجال للتعبيرات الثقافية الخاصة بأن تكشف عن نفسها بعيداً عن الثقافة الواحدية، وثقافة الهيمنة والإستعلاء النجديين.

إن استجابة الحكومة السعودية المركزية لهذه الأمنيات هي التي تحدّد وجهة ومستقبل الدولة والحركة الإنفصالية معاً. فترك الأمور على حالها دونما معالجة أو إصلاح يزيد المشاعر الإنفصالية رسوخاً. وخوف الدولة من تقديم التنازل - لأنه قد يفضي الى المزيد من التدهور - ليس دقيقاً، ذلك أن المطالب قد تتقلب من اللامركزية الى الفيدرالية الى الحكم الذاتي الى الإستقلال والعكس. بمعنى أن المطالب الإنفصالية ليست ثابتة بالضرورة، وهي قابلة

للمساومة السياسية، خاصة في بدايات طرحها؛ وهي تعتمد على رؤية الحكومة والداعين الى الإنفصالية الى الحدود التي يمكن لهما التنازل أو التوقف عندها.

وفي حين لا توجد في السعودية حتى الآن (حركة إنفصالية) مشخّصة وواضحة المعالم، مع أنها واضحة الأهداف والإتجاه وحتى الأشخاص، فإن من المؤكد أن المشاعر الإنفصالية موجودة، ومن شبه المؤكد أنها ستفرز حركتها السياسية في المستقبل، حسب توافر المناخ السياسي المحلي والدولي والإقليمي.

فإذا ما استمرّ العنف مثلاً، وفشلت الدولة في كبحه، وإذا ما توسّع الى مناطق أخرى وأخذ صفة مذهبية أو مناطقية وهو أمرٌ غير مستبعد؛ وإذا ما فشلت الحكومة المركزية في تبنّي خيارات الإصلاح السياسي والإقتصادي والإجتماعي، كما هو واضح اليوم؛ وإذا ما ترافق ذلك مع مناخ سياسي موائم: إقليمي خليجي وعربي ودولي (الموقف الغربي الذي قد يستثار إذا ما حدث فشل في حماية النفط) فإن كل هذا سيفرز حركة إنفصالية قد تلقى ليس القبول المحلّي فحسب، بل والقبول الدولي والإقليمي أيضاً.

هذا كله يعتمد على ردّة فعل السلطة السعودية، وعلى قدرتها في قراءة الوضع الداخلي بشكل صحيح، أي القراءة التي لا تنحصر في الذات وفي قدرتها الأمنية والمادية الباطشة، فهي لاعب قوي ولكنها ليست اللاعب الوحيد.

آليات الإنفصال: الفوارق الإقتصادية والوظيفية

لا تكفي المشاعر والخلفية الثقافية والتاريخية والسياسية والدينية المختلفة عن الآخر، ولا تضارب المصالح، لتصنع انفصالاً وتقسيماً وتالياً دولة جديدة. فهذا هو قاعدة الإنطلاق، وليس نهايته. والذين (يحسبون كل صيحة عليهم) تتضخم لديهم المقدمات فيوصلونها بالنتائج، ولا يدركون آليات تحول تلك المشاعر الى حقائق إنفصالية على الأرض. بل أنهم قد يسرّعون العملية الإنفصالية بانتهاج سياسات خاطئة وبالتحريض المغالى فيه، وكذلك الخطر المبالغ فيه أيضاً، الأمر الذي يحفّز المعنيين بالعملية الإنفصالية لتسريع الخطى لتكون في مستوى الموضوع (المدّعى)، والخطر الذي يزعم أنها تمثله.

واحدة من القراءات التي يمكن الركون إليها نسبياً في تفسير التقسيم، هو أن المناطق الغنيّة تقود عملية الإنفصال في حال حُرمت من الثروة، بالرغم من أن حوادث إنطلاق الإنفصال من المناطق الفقيرة على مستوى العالم أكبر بكثير من المناطق الغنيّة بالموارد. لهذا، قد تتهدّد المملكة من حركتي إنفصال تبرزان من الحجاز ومن المنطقة الشرقية، وليس بالضرورة من الجنوب الفقير بالموارد أو الشمال (الجوف). وخطر انفصال المناطق الغنيّة على الدولة، أية دولة وليس المملكة فحسب، هو أكبر بكثير من خسارة المناطق الفقيرة، بالرغم من أن الأخيرة فشلت في مناطق متعددة من العالم (على سبيل المثال شمال تشاد، وجنوب الفلبين - مورو،

وكذلك جنوب تايلاند - فطاني). أما المنطقة المرفهة، أو التي تحظى بالحدّ الأقصى من الرعاية (نجد - منطقتي القصيم والرياض بشكل خاص وليس حائل) فهي بكل تأكيد لا تريد الإنفصال، لأنه يحرمها من كل موارد الثروة والسلطة، وهذا حساب مصلحي لا علاقة له بالضرورة بنوازع وحدوية أو وطنية أو دينية.

في المملكة لا يُلتفت عادة الى النوازع الإنفصالية في المناطق الفقيرة، كالجنوب مثلاً، التي تحوي تجمعات سكانية متباينة. والفكرة الأساس تقوم - وفق ما جاء في تعبيرات دونالد هرويتز في كتابه Ethnic Minorities in Conflict - على اعتبار أن معظم النزعات الإنفصالية أكثر ما توجد في المناطق الفقيرة بالموارد، والمتأخرة في مستوى الأفراد تعليمياً واجتماعياً واقتصادياً Backward Groups in Backward Regions، بحيث أن هذه المناطق تحاول الإنفصال بشكل مبكر حين تشعر بأن حصتها من منافع الدولة ستكون أو هي بالفعل صغيرة. وعادة ما تخشى المناطق الفقيرة من نظيراتها الأكثر تقدماً وتعليماً. وحين تشعر بأن الإنفصال غير ممكن في البداية، فإنها تبحث عن تمثيل سياسي وعن خدمات عامة لأعضاء الجماعة. وبمجرد أن تفشل في الحصول على مبتغاها، وترى أن هناك فئات منافسة تسيطر على الدولة ولا تريد التخلي عن امتيازاتها أو بعض من تلك الإمتيازات، فإنها تنكفئ مجدداً على ذاتها وتطالب بالإنفصال.

وفي المملكة، شهدنا شيئاً من هذا النوع، بالنسبة للمنطقتين

الشمالية والجنوبية، وفي غيرهما أيضاً، فقد سعى الشماليون والجنوبيون الى الحصول على موطئ قدم في الدولة وأجهزتها والحصول على بعض منافعها، ولكن خيبة الأمل كانت - فيما يبدو كبيرة - فظهرت إرهاصات التميّز للجماعة والإنحياز إليها فتبلورت أجنّة الإنفصال، وظهرت مناشير - في الجوف مثلاً - تدعو الى ذلك، كما ظهر ارتداد واضح عن الدولة وأجهزتها.

وهناك أمرٌ يعتقد به المسؤولون السعوديون، وهو أن المناطق الفقيرة تعيش من الناحية العملية على تمويل الدولة ومعوناتها، ويظنّ هؤلاء بأن نخبة تلك المناطق لا تملك خيارات الإنفصال ولا إمكاناته، فالفقر من جهة، والطموح لتحسين الأوضاع اعتماداً على المركز، يجعل من المشروع الإنفصالي مختنقاً قبل أن يولد.

لكن هذا الحساب ليس دقيقاً بالضرورة. فقرار الإنفصال قد لا يأخذ في الحساب الخسائر الإقتصادية المترتبة عليه، وقد يُؤخذ بعين النظر - في بداية الأمر - هذا العامل الربحي، ولكن إذا ما تطوّر اليأس والإحباط لدى الجماعة، وشعرت بأنها مجرد كمّ مهمل على هامش الحياة السياسية والإقتصادية، فإن رؤية أخرى تتطور باتجاه الإنفصال وإيجاد تعليل بأن هناك موارد لم تكتشف بعد في المنطقة المعنية، أو أن إدارتها المستقبلية ستجد مخارج للأزمة الإقتصادية المتوقعة، كتحسين الإدارة مثلاً، أو استثمار الإمكانات المتوفرة على نحو أفضل - السياحة مثلاً - أو عبر تنشيط العلاقات السياسية المتوقعة مع دول مجاورة، وهكذا. ومع تقدم النزعة

الإنفصالية يصبح الحديث عن الخسائر أمراً مرفوضاً ولا يناقش كثيراً، فالشعور الإنفصالي يكون جارفاً لا يحاكم المصلحة، بقدر ما يحاكم العاطفة الموتورة التي تريد الإنتقام لذاتها والإستقلال بذاتها.

فالنخبة في المناطق فقيرة الموارد، تسعى الى التأكيد على مقارنة نسبة سكان المنطقة في الدولة، مع نسبة ما تحصل عليه من خدمات. وهذا ملاحظ في المنطقة الجنوبية على نحو خاص، حيث تشكل نحو 30% من سكان البلاد، في حين تحظى بأقل من 10% وفق بعض التقديرات من إنفاق الدولة. ومن المقارنات التي توضع قيد التحفيز والتحريض على الإنفصال، كما هو ظاهر اليوم في كل مناطق المملكة، وليس الجنوبية فحسب، هو مدى حصول كل منطقة على تمثيل سياسي في صناعة القرار، أو في إدارة أجهزة الدولة - في الوزارات والمرتبات الممتازة والخامسة عشرة والرابعة عشرة - وفي بعض الأحيان يتوسع الأمر الى تمثيلها في الإعلام ومدى تغطيته لأخبار وأوضاع المناطق التي تعتبر نفسها مهملة أو مسقطة من (ذاكرة الدولة)، والى التجارة والأعمال ومدى مساهمة المناطق فيها، وكذلك تمثيلها في القضاء والمؤسسة الدينية والجيش والشرطة وغيرها، وهي كلها تشير الى غمط لحقوق المناطق بشكل عام لحساب منطقة لا تمثل أكثر من 25% من السكان (نجد).

هذا الإقصاء يشكل عاملاً خطيراً في بلورة الشعور الإنفصالي، وكأن سكان المناطق الفقيرة وغيرها يشعرون بأنهم إزاء احتلال من نوع جديد، لا يجد في المملكة من يتحدث عنه، رغم تكرر

الشكاوى منه. لقد أحسن صنعاً أن قام الدكتور محمد بن صنيتان بنشر أطروحته للدكتوراة حول النخبة السعودية حيث وجد أنها مناطقية طائفية، وأن نجد تحوز أكثر من ثلاثة أرباع الوظائف والمراتب العليا في الدولة.

ولنضرب مثالاً يبين مدى تأثير هذا النوع من المقارنة في تزويد المشاعر بشحنات ومسوغات انفصالية.

لقد وجد الباحثون مثلاً أن نسبة تمثيل جنوب السودان في جهاز الخدمة المدنية منتصف الستينيات - والذي يمثل نحو ربع السكان - هي 1: 300، وتمثيلاً في اللجان المناطقية بنسبة 3: 43، و3% في الجيش، و 4% في الشرطة. ذات المشكلة «التهميش» وجدت لدى أكراد العراق، ولدى كثير من الجماعات التي تشكل بؤر انفصال شديدة التوتر.

لإستئثار النجدي المناطقي بالسلطة والثروة

في المملكة، يقرّ الدكتور محمد صنيتان، وهو إذ يواجه مشكلة أوسع من منطقة بعينها، بل تعاني منها معظم مناطق المملكة التي تشهد نزعة تتبلور باتجاه الإنفصال، أن نجد تستحوذ على (59%) من عدد مسؤولي الدولة الحائزين على المرتبة الخامسة عشرة، في حين حصلت بقية المناطق - عدا الحجاز - على (2%) وهي حصة المناطق الشرقية والجنوبية والشمالية!

وفي مراتب الدرجة الممتازة، حصلت نجد على (77%) منها،

في حين حصلت بقية المناطق الثلاث آنفة الذكر على أقل من (1%).

وفي مجال تعيين أفراد بمرتبة وزراء خارج إطار مجلس الوزراء، حصلت نجد على (78%) وحصلت المناطق الثلاث على (5%)، أما بالنسبة للوزراء الأعضاء في مجلس الوزراء (لم يحتسب الأمراء كجزء من نجد رغم أنهم كذلك)، فحصلت نجد على (78%) في حين حصلت المناطق الثلاث على (7%).

وفي مجلس الشورى حصلت نجد على (50%) من الأعضاء، وحصل الجنوب على (7%)، والشرقية (10%) والحجاز (29%).

أما التمثيل في الجهاز القضائي والديني والعسكري فمحتكر بشكل شبه كامل لمنطقة نجد، ولهذا استنتج الصنيتان أن النخبة الحاكمة أصبحت أسيرة إقليميتها وأنها منغلقة طائفياً وبيروقراطياً.

وفي بحثي لرسالة الدكتوراة، وجدتُ أن نجد (عام 2005) تتمتع بحصة الأسد من المنافع يمكن تعدادها على النحو التالي:

68% من مجموع المستشارين للملك وولي عهده نجديون.

100% من الموظفين الكبار في الديوان الملكي وديوان ولي العهد نجديون.

69% من الوزارات يسيطر عليها النجديون، وهي أهم الوزارات على أية حال.

- 84% من حاملي مرتبة وزير - خارج إطار مجلس الوزراء -

هم نجديون.

- وحصل النجديون على 83،6% من مجموع حاملي المرتبة الممتازة، وعلى 54% من حاملي المرتبة الخامسة عشرة، و48% من أعضاء مجلس الشورى المعيّن، و 58% من رئاسة لجان المجلس، و53% من نواب رؤساء اللجان.

- وحصة نجد من السفراء 50،7% و 80% من كبار موظفي وزارة الخارجية.

- وحصتها من إمارات المناطق ونيابتها 90،9%.

- وفي وزارة الداخلية يحظى النجديون بأهم مفاصل الوزارة ويشكلون 79% من أكبر وأهم الوظائف فيها.

- وتحظى نجد بـ 80،8% من أعلى وظائف وزارة الدفاع.

- وأكثر من هذا، فإن مجالس المناطق التي يفترض أن يشغلها أبناء المناطق أنفسهم استحوذ عليها النجديون (مثلاً، 66،6% من أعضاء مجلس المنطقة الشرقية نجديون).

في المجال الديني، فإن كل المفتين هم من نجد، و88% من أعضاء هيئة كبار العلماء نجديون، وكل وزراء وزارتي الأوقاف والشؤون الإسلامية والعدل - ومنذ إنشائهما - جاؤوا من نجد أو/ ومن أتباع مذهب واحد معروف. زد على ذلك كل أعضاء مجلس القضاء الأعلى (100%) نجديون.

وفي التعليم هناك 70% من مدراء الجامعات نجديون، و 50%

منهم يشغلون نواب المدراء، كما أن 81% من أعلى موظفي وزارة التعليم بمن فيهم الوزير ونائبه ووكلائه السبعة هم نجديون.

- وفي منتجات التعليم، يلحظ الخلل من جهة الإبتعاث وحملة الشهادات، فـ 6،61% من حملة الدكتوراة، و48% من مجموع حملة الماجستير في المملكة هم نجديون. ولربما كان النتيجة هذه سببها التحيّز والإستئثار والسيطرة، فالموظفون في المراتب العليا في وزارة التعليم العالي المعنية بالإبتعاث هم 100% نجديون، بمن فيهم وزير التعليم العالي، وكل وكلاء الوزارة، وكل المدراء العامون في الوزارة.

ويسيطر النجديون على 100% من أعلى مراتب موظفي وزارة المالية، كما يسيطرون بنسبة 100% على مؤسسة النقد (ساما) وعلى 76% من أعلى موظفي الهيئة العامة للإستثمار، وعلى 9،76% من موظفي أعلى مراتب المجلس الأعلى للإقتصاد، وعلى 7،72% من أعلى مراتب المجلس الأعلى للنفط؛ وعلى 7،85% من أعلى موظفي وزارة النفط.

- ثم أنه (عام 2005) هناك 70% من مجموع أعضاء مجالس إدارة البنوك القائمة هم من النجديين. كما يستحوذ النجديون في الشركات المدرجة بسوق الأسهم - عام 2005 - على 63% من مجموع مدراء الشركات في القطاع الصناعي، وعلى 90% من مدراء القطاع البنكي، وعلى 50% من مدراء شركات قطاع الإتصالات، وعلى 100% من مدراء شركات قطاع التأمين، وعلى

72% من مدراء شركات القطاع الزراعي، وعلى 100% من مدراء شركات قطاع الإسمنت.

وفوق هذا كلّه فإن النجديين يمتلكون 72% من أكبر خمسين شركة في السعودية، و 68% من أكبر 100 شركة سعودية.

وغير هذا هناك مواضيع أخرى كثيرة توضح مدى خطورة استئثار فئة محدودة بخيرات البلاد ومراكزها. ونحن هنا حين نتحدث عن نجد، فإننا لا نتحدث عن كل نجد، وإنما المقصود بالتحديد: (القصيم والرياض) لأن منطقة حائل خرجت من المعادلة مبكراً باعتبارها عدو لآل سعود منذ احتلالها عام 1921م.

إزاء وضع غير عادل كهذا، خاصة إذا كانت اللعبة السياسية مكشوفة لدى الجميع، فإن المشاعر تتجه الى إتهام الدولة بأنها (تحابي) منطقة بعينها، وأنها تتعمّد الإساءة والتقليل من حجم المناطق الأخرى، بلا مبررات معقولة دينياً أو وطنياً. ومن البديهي أن يتقدّم المتضررون بشكاوى الى رؤوس الحكم منددين بهذه السياسات (انظر مثلاً الوثائق الواردة في كتاب حمزة الحسن - الشيعة في المملكة العربية السعودية، الجزء الثاني).

بل لا تعدم الوثائق الوطنية المطالبة بالإصلاح الى الإشارة الى التنمية المتوازية بعيداً عن التمييز الطائفي والمناطقي حفاظاً على وحدة الدولة (مثلاً، وثيقة الرؤية، والعريضة الدستورية، وكذلك العريضة التي تقدم بها الشيعة في الشرقية: شركاء في الوطن،

والأخرى التي تقدم بها الإسماعيليون في نجران - المنطقة الجنوبية). ولأن هكذا نوع من الشكاوى مضى عليه عقود طويلة فلم يصلح، بل زاد سوءً، من خلال قمع الخصوصيات المناطقية والثقافية، والإستمرار في فرض التجانس المذهبي Homogenization وإجبار المواطنين للتحول نحو الوهابية، ومن خلال العقاب المادي والوظيفي للمناطق (المشاغبة)، أضحى التطلع الى الإنفصال عند عدد من الشرائح الإجتماعية أملا وحيداً أمامهم.

كان يفترض أن تؤدي التنمية الى تقليص الهوّة بين الجماعات المختلفة المتصارعة أو المتنافسة وتضعف بالتالي الروابط التقليدية، القبلية والمناطقية والدينية، ويتهيّأ مناخ لقيام هوية وطنية، وتشيع حالة من الرخاء الإقتصادي والسلم الإجتماعي، فتصبح الجماعات أقلّ ميلاً الى الإختلاف والعنف، أي تضعف لديها النزعات الإنقسامية من خلال شعور بالخوف وليد يتكون لدى الأفراد يفيد بأن رفاههم وأمنهم قد يتعرضان للخطر في حال استمرّ الصراع والإنقسام الداخلي.

كما كان يفترض في التنمية أن تلعب دوراً مهماً في تقريب الأفراد المختلفين من بعضهم البعض من خلال وسائل الإتصال الحديثة، وبالتالي تعزّز حالة من التفاهم والفهم للآخر المختلف، وتقلّل من نسبّة التنميط والتعميم تجاه الآخر. لكن التنمية السعودية العرجاء حولت صراع الهويات الى تنافس بين الجماعات وخلقت حقلاً

إضافياً للصراع بين الجماعات داخل الدولة، وهو الإشتباك في ميدان الإقتصاد، والتنافس على الخدمات والمواقع في أجهزة الدولة، ولهذا ظهرت التنمية غير متوازنة من جهة توزيع المنافع والخدمات بين فئات المجتمع وتقسيماته المناطقية وغيرها، سواء لأسباب لها علاقة بالحكومة أو برامجها أو لأسباب تتعلق بالجماعات نفسها وقدرتها على الإفادة من أجواء وفرص التنمية. وفي المحصلة النهائية أدّت عملية التنمية التي وُضعت في إطار المفاهيم والرؤى التجزيئية ووفق الأيديولوجيا العصبوية التي قام بنيان الدولة على أساسها.. أدت الى شحن المواطنين ضد بعضهم البعض، والى تحاسدهم وزيادة الشعور لديهم بالظلم وأن النظام لا يمثلهم.

والمسألة هنا لا تتعلق بالإنتفاع من التحديث في إطاره العام، إذ لا شك أن الجميع ينتفع بصورة من الصور، إنما عمق المسألة يكمن في حجم المنفعة. ولا يقارن المختلفون عادة بين أوضاعهم الحالية والسابقة لعملية التنمية وما كسبوا منها، بقدر ما تتم المقارنة مع الآخر المنافس، حيث يتسابق الجميع للحصول على الأفضلية مسجلاً نقاطاً في مرمى الخصم، تماماً كما شهدناه في الماضي ونشهده اليوم واضحاً ومؤلماً في نفس الوقت. وهكذا، فإن الفرضية القائلة بأن الثروة أرضت الجميع، وشجعت على الولاء للحكومة والدولة وعززت الوحدة الوطنية لا مصداقية كبيرة له.

غير أن عدم التوازن في الحصول على المنافع بين المناطق لا تعود أسبابه الى عوامل مجتمعية لا علاقة للدولة بها بالضرورة، بل قد تساهم الحكومات في تعزيز الفوارق في توزيع الثروة والوظائف والخدمات عن عمد وسابق إصرار.

الحكومة، كما هي في المملكة، منحازة لفئة من الفئات أو جماعة من الجماعات أو منطقة من المناطق، فتقوم بتقليص الخدمة وحجب الوظائف عن جماعات لا تريدها، أو تريد تركيعها ومعاقبتها، قبيلة كانت أو جماعة مذهبية - الشيعة مثلاً. فكل الوظائف البيروقراطية العليا والوسيطة، المدنية والعسكرية والأمنية والدينية والإقتصادية والتعليمية لا يمكن للأخيرين الوصول اليها، لمجرد الشك في الولاء السياسي، وبذا يكون الإقصاء الحادّ من هذا النوع وسيلة أمنيّة احترازية أو استباقية، وعقاباً جماعياً حاداً لمجاميع سكانية غير قليلة. كذلك يعد تقليص الخدمات التعليمية والصحيّة وغيرها وسيلة أمنية - عقابية استباقية إضافية، ينتج عنها غليانٌ إجتماعي وتفاوت طبقي واضطراب أمني - كما حدث مراراً وتكراراً - وانقسامات حادّة تصل الى التهديد بالقتل بين شرائح إجتماعية مختلفة، كما تصل الى التلويح بالإنفصال.

إن (الخلل) في تقسيم المصالح بين الفئات الدينية والمناطقية، سواء كانت تلك المصالح (سلطة سياسية) أو (إمكانات إقتصادية) أو (إمتيازات ثقافية ودينية ومناطقية) يؤشر ليس فقط الى اضطراب

سياسي محتمل، كما في بلدان كثيرة من العالم، بل قد يؤشر- في السعودية - الى انحلال للدولة نفسها. وكلما كان توزيع المصالح أقرب إلى تحقيق العدالة، كلما كانت الصراعات أخفّ وطأة، وكان الميل إلى حفظ ما في اليد واستخدام وسائل ضغط سلميّة أقرب إلى التحقق. أما اذا استأثرت فئة أو منطقة بالخير كل الخير، وحرمت نظرائها منها، وسواء كانت تلك الفئة المسيطرة أقليّة أم أكثرية، فإنها لا تترك خياراً للطرف الآخر إلا أن يعمل على تغيير المعادلة بصورة أو بأخرى.

فالسلطة السياسية قد تهيئ - أحياناً - بطبيعة سلوكها أفضل الفرص للإستقلال عنها.

وتلعب الظروف الإقتصادية والسياسية الخاصة بالجماعة دوراً في تنشيط أو تخفيض مفاعيل الإنقسام والإنشطار، كما تلعب قدرة النظام السياسي على استيعاب المشكلة وتهدئتها دوراً مهماً في إبقائها تحت السيطرة، فالمطالب العليا الكبيرة يمكن التعاطي معها قبل أن تتفاقم بالإستجابة للمتطلبات الصغيرة.

على سبيل المثال، نشطت في الثمانينيات حركة السيخ المنادية بالإستقلال وإقامة دولة كخالستان، ولكن تلك الدعوات خمدت الى حدّ ما الآن. والسبب يعود الى عدم تعمّق الروح الإنفصالية، ويرجع الفضل في ذلك الى طبيعة النظام السياسي الهندي الذي لم يكتف بخلق هويّة وطنية قويّة (هندية) فحسب، بل أنه اعتمد مبدأ

الإحتواء والإشراك لكل القوى وفي كل الأقاليم في الحكومات المحلية والوطنية، ولذا عدّت الهند أكبر دولة ديمقراطية في العالم، والى حدّ الآن فإن التجربة الهندية تعدّ ناجحة، رغم التنوّع اللغوي والعرقي والديني العظيم.

وهناك مثال آخر من الهند أيضاً، فقد تمرّدت ولاية آسام التي تعد ولاية غنيّة نظراً لوجود النفط ومنشآته، وكان سكانها قبل أن تتطور لديهم فكرة الإنفصال يحتجون ضد حقيقة أن الثروة التي تنتج لديهم لا يحظون منها بنصيب معقول، ولا يحظى سكانها بأولوية في التوظيف. هم لم يطلبوا الإستئثار بالثروة وإنما بنصيب منها. وبسبب تلكؤ السلطات المركزية، تطور الأمر الى دعوة انفصالية حادّة. هنا التفّت الحكومة على تلك المطالب بسرعة وأعطت الأولوية لسكان الولاية في الإستفادة من الموارد النفطية، ونزعت فتيل الإنفصالية، وحقق المواطنون في الولاية واحداً من أهم أهدافهم.

هناك مبررات حقيقية للإنفصال عن الدولة النجدية/ السعودية القائمة، ويفترض أن تعالج تلك المبررات، بدل الإنشغال بإثبات صحة المواقف الخاطئة نفسها، كالقول: (انظروا إلى الحجازيين أو الى الشيعة كيف يدعون الى تشكيل دولة خاصة بهم، وكيف يتآمرون علينا مع الأجنبي! كنّا على حقّ حين منعناهم من الوصول الى السلطة أو الحصول على حصّة حقيقية فيها، كنّا على حقّ حين

استخدمنا سياسات حاسمة ضدهم!).

إن سياسة العزل والحرمان والتهميش هي التي تحفز الى الانفصال، والخطأ بالدرجة الأولى ليس خطأ الحجازيين أو الشيعة أو أهل الجنوب والشمال، واللحن الإنفصالي لازال حتى الآن يعزف بشكل هادئ وربما خجول، بالرغم من أن ألحانه شجيّة يطرب لها الجمهور.. الخطأ هو خطأ الفئة الحاكمة المستأثرة التي تدفعهم بهذا الإتجاه. ومن المجحف بحقّ كل المواطنين غير النجديين أن يطلب منهم الحفاظ على (وحدة سياسية) لم يحترمها سادة نجد وأباطرة المذهب فيها، والذين هم المستفيد الأكبر منها.

مشكلة مناطق المملكة مع المركز، أن نخبه تتحرك وفق المنظور المناطقي وتطالب نظيراتها أن تكون وطنية (سعودية). وفي حين تتحرك نخبة المركز باعتبارها ممثلاً وحيداً للمملكة في الخارج، تحاول في نفس الوقت أن تنفي وجود أي تنوّع فكري أو ثقافي أو مذهبي فيها. إن الكثير من أعضائها يشعرون بالإمتعاض الشديد إذا ما سُئلوا عن المواطنين الآخرين أو عن تمثيلهم. فهم وحدهم يمثلون وجه البلد الخارجي (كسعوديين) ولا أحد سعودي غيرهم. وفي الداخل هم فوق السعودة: مناطقيون، لأن السعودة لا تخدمهم، فهي تجعلهم سواسية مع غيرهم بدون تمييز.

إن مقولة: كلنا مواطنون متساوون، لا تقال إلا لماماً

وللإستهلاك، خصوصاً في الخارج، ولكنها في حقيقتها لا تحمل وزناً من المصداقية. ذلك أن الفئة الغالبة تعتبر نفسها أسمى عرقاً وأصلاً، وأعلى مقاماً وهيبة، وأنظف فكراً وثقافة وأصحّ مذهباً. هي الأقوى والأعلى، وهي من صنع الدولة وانتصر على الجماعات الأخرى، فكيف تقبل بأن يتساوى أفرادها مع الكافر أو المشرك أو وضيع المحتد سواء كان حجازياً أو جنوبياً أو شمالياً أو شيعياً؟

مناطق محرومة وأخرى منعّمة

يوصّف وضع (نجد) كمنطقة وكجماعة مذهبية، بأنها (الجماعة المتقدمة) التي تنتفع بفرص التعليم والتوظيف، والتي لها تمثيل يفوق حجمها العددي في التجارة والأعمال والجهاز البيروقراطي والوظائف الراقية، والتي يتمتع الفرد فيها بدخل أكبر من المناطق الأخرى. وفي الغالب ينظر الى الجماعة المتقدمة، من الناحية النظرية، على أنها تلك الجماعة التي ينظر أفرادها إلى أنفسهم، وينظر الآخرون إليهم، على أنهم شديدي التطلع والطموح والديناميكية والثقافة. وبهذا تولّد الجماعة النجدية لنفسها مبررات السيطرة والإستئثار بالثروة والسلطة.

أما المناطق الأخرى في المملكة، ومع أخذ النظر بالمستويات العامة، فينظر اليها - نجدياً على الأقل - بأنها جماعات أقلّ تقدما، أو متأخرة، وأنها جديرة بأن تُحكم من الخارج، ولا تتوافر لأفرادها الفرص التعليمية الكافية، ولا يتمتعون برواتب ومداخيل كبيرة،

وهي مناطق عرضة - في الغالب - الى التنميط بأنها (متخلّفة وغبيّة وجاهلة، وأنها قليلة الإنجاز) فضلاً عن الزعم بأنها ضعيفة الإيمان، أو أن مذهبها لا يرقى الى مذهب الصفوة (الوهابية).

بالطبع فإن هذا التوصيف النجدي غير دقيق، إذ أن المقاييس تضيع أحياناً، أو غير متوفرة في أحايين أخرى. وإذا كان من غير المجادل فيه بأن نجد هي المنطقة الأكثر حظوة ورعاية في المجالات الإجتماعية كافة، وأنها الأكثر حظوة من الناحية الدينية ومن الناحية السياسية، وأنها أكثر تمثيلاً في بيروقراطية الدولة.. فإن تحديد الموقع يتطلب إضافة الى ذلك، معرفة معدل دخل الفرد في كل منطقة. ولقياس مؤشر الإحباط وطبيعة العلاقة بين المناطق واحتمالية الإنفصال، يجب أن يقارن ما ذكر مع مساهمة كل منطقة في الناتج القومي، وكذلك مقارنة مستوى الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها بين المناطق مع ملاحظة عدد السكان في كل منها.

المنطقة التي (تأخذ أكثر مما تساهم) في الدخل القومي، لا يحتمل أن تتطوّر فيها حركة إنفصالية قويّة، وهذا ينطبق بالدرجة الأولى على منطقة نجد، وربما على المنطقة الجنوبية.

أما المنطقة التي تساهم في الدخل القومي وتحظى بنسبة مجحفة نسبياً من الدخل ومن الخدمات، فإن الحركة باتجاه الإنفصال تبقى محدودة ما لم تعزّز بقضايا أخرى أكثر تأثيراً من البعد الإقتصادي المجرد، مثل وجود دوافع معنوية وسياسية ودينية وتاريخية وثقافية

تدفع باتجاه طلب الإستقلال، ومثل هذه المناطق تتمتع في الغالب بتراث استقلالي كبير، كما في الحجاز.

يأتي الدور على المنطقة التي (تساهم في الدخل القومي ولا تحظى برعاية تتناسب مع تلك المساهمة)، بل أن الإختلال فيها شديد، فإنها تطور حركة انفصالية أسرع من غيرها، خاصة إذا ما تظافرت معها عوامل سياسية وثقافية ودينية.

هذا ينطبق بشكل صارخ على المنطقة الشرقية الغنية بالنفط والتي يأتي منها معظم دخل المملكة، كما هو الحال بالنسبة للكاتلان والباسك في أسبانيا.. حيث كانت منطقة كاتلونيا تجود بما نسبته 31% من مجموع الضرائب، في حين لا تتحصل إلا على 13% من النفقات الحكومية؛ أما الباسك فكانت تقدم 13% ويأتيها مجرد 5%. والغريب أن التشابه في التعبير الشعبي عن هذه الحالة في بلد مثل السعودية كما في أسبانيا يكاد يكون واحداً.

ففي السعودية، يقول الشيعة بأن البقرة تأكل من الشرق ويحلبها رجل في الغرب ليقدم الحليب الى رجل كسول في الوسط ليشربه! وفي الباسك يقولون بأن البقرة تأكل من الباسك، وتحلب في مدريد! وفي السعودية أيضاً يقول المواطنون الشيعة بأن البقرة تلتهم من الشرق، ويذهب الروث الى الغرب، ويحتكر الحليب في الوسط. وفي المطالب تتمحور حول أمرين متشابهين ايضاً: الإستفادة القصوى من المداخيل المحلية، والتحكّم بحركة

المهاجرين للعمل الذين يزاحمون أبناء المنطقة في الوظائف.

ومن الأمور التي لها صلة بالحالة الإنفصالية، أنه لوحظ بأن المناطق المرشحة للإنفصال هي في الغالب منكفئة على نفسها، حيث لا يوجد من أعضائها أو من نخبها من يعيش خارجها (الباسك مثلاً)، وفي بعض الأحيان تشتدّ الأوضاع سوءً للجماعة فلا تجد الحماية والرعاية إلا في مناطقها، فتزحف الى حيث موطنها الأصلي، كما حدث لدى التاميل بعد بزوغ الهيمنة السنهالية.

وفي المنطقة الغربية من المملكة، هناك ملاحظة شديدة البروز، وهي أن النخب الحجازية التي كانت منتشرة في كل أنحاء المملكة خاصة المركز، الرياض، انكفأت بسبب التمييز ضدها وعادت الى موطنها الأصلي. وفي وقت يحاول فيه المسؤولون اجبار المواطنين عامة على التداخل - في مجال التعليم تحديداً - حيث يجبر الكثيرون على الخدمة خارج مناطقهم، فإنهم في الحقيقة يعتبرونها خدمة إجبارية، لا تعني شيئاً كثيراً، بل أن هذا الإصرار غير المترافق مع سياسات وطنية اعتبر نوعاً من العقاب أكثر من كونه وسيلة من وسائل الدمج.

من الصعب بالطبع أن تكون الرعاية الحكومية متوازية مع قدر المساهمة، في منطقة مثل الشرقية، كون ثروة البلاد لا يمكن أن ترتهن لمنطقة واحدة، ولكن في مثل هذه الحالات، عادة ما تقوم الدول بوضع المناطق الغنية التي يأتي منها الدخل في قائمة المناطق الأكثر رعاية، لتخفيف النزعة الإنفصالية. خطأ الحكومة السعودية

لم يكن بسبب عدم موازاة الدخل بالإهتمام الحكومي، بل هو أكثر من ذلك، إذ تعمدت حرمان مناطق النفط، ومنتجي الثروة، كعقاب لوجود الإختلاف المذهبي/ السياسي. . وهذا أدّى الى تكوّن أجنّة الإنفصال على خلفية إقتصادية تدعم التمايز الثقافي والإرث السياسي المختلف، والفشل المدمّر في ضعف الهوية الوطنية وسياسات الدمج الإجتماعي.

يقال أن الجماعة المتقدمة، وإن قطنت منطقة تعمّد النظام السياسي جعلها متخلّفة عبر الإهمال والتمييز، فإنها لا تسعى الى الإنفصال إلا بشكل متأخر، بعد أن تجرّب حلولاً أخرى، فإذا ما وصلت الى مرحلة اليأس تقلب سياساتها. فمثل هذه الجماعات، كما في الشرقية والغربية، والتي ترى في نفسها كفاءة ثقافية وتعليمية وانفتاحاً وتسامحاً وفهماً دينياً أوسع، تسعى أول ما تسعى الى (المساواة) في المواطنة.

كان هذا شعور الحجازيين حين احتلّه عبد العزيز في العشرينيات من القرن الماضي، حيث كان الأمل بتشكيل دولة (وطنية) والمساهمة فيها شغل النخبة الحجازية الشاغل. وكان هذا هو الهمّ الأول لدى النخبة الشيعية في الشرق، بأن تقوم دولة لا تميّز بين مواطنيها على أسس طائفية. وقد اكتشف الشيعة مبكراً أن تحقق هذا الطلب او الهدف شبه مستحيل، في حين اكتشف الحجازيون ذلك بشكل متأخر في الثمانينيات من القرن الماضي الميلادي. وفي حين لم يكن تنقل المسؤولين الإداريين من منطقة لأخرى يثير مشكلة،

فقد أصبح اليوم هنالك إصراراً على أن تكون كل منطقة مسؤولة عن ذاتها وتدار برجالها، وهذا مؤشر على تحوّل لم يكن موجوداً فيما مضى.

وعلى عكس المناطق الفقيرة، فإن نخب المناطق الغنية بالموارد أو المتقدمة في الوعي تميل الى حساب الخسائر والأرباح من الإنفصال، فإذا ما كان الإنفصال مربحاً تمّ التقدّم نحوه، وإذا كان مضرّاً تمّ تجنّبه. هذه المعادلة واضحة اليوم بين النخب الحجازية، التي يشير بعضها أحياناً الى ذلك بالقول: حين تنضب أموال النفط، وحين لا نحصل على الحصّة المناسبة، وحين تتوفر لنا الموارد الخاصة بنا، فإننا لن نبقى ضمن الوحدة السياسية القائمة، بل سنقيم دولة الحجاز. أما الشيعة، فواضح ان الحسابات الإقتصادية من حيث الخسارة والربح تميل الى الإنفصال.

وحين يصبح الحكم المركزي تحت الضغط، إما لمصادمته لهذه الجماعات المتقدمة في مناطقها، أو بسبب تصاعد المشاعر المناطقية والطائفية، تقوم السلطات كما هي العادة في استدعاء الحسّ الوحدوي، والتأكيد على وحدة الدولة التي تخدم مصالح الجميع بشكل أفضل. وهناك أمثلة تبين أن بعض الجماعات المتقدمة لم تتبنى خيار الإنفصال إلا بعد مضي سنين عديدة وبعد فشل الحلول السياسية، كالتاميل في سيريلانكا مثلاً، الذي صبروا منذ الخمسينيات وحتى عام 1976، وحين فشل التاميليون من تعديل الدستور، وفشلت المظاهرات السلمية، وفشلوا في منع إلغاء اللغة التاميلية كلغة رسمية للدولة، وتمّ عوضاً عن ذلك إحياء السنهالية،

حينها فقط تفجر العنف والدعوة الى الإنفصال، ومن ثمّ الحرب الأهليّة.

صحيح أن الفوارق الإقتصادية المناطقية ليست الدافع الوحيد، ولكنها بكل تأكيد دافع حقيقي وأصيل، ومندمج في حسابات دعاة الإنفصال والتقسيم. هناك من يعتقد - على سبيل المثال - بأن الدوافع الإقتصادية تأتي في المرتبة الأولى بالنسبة للحجاز، تليها الفوارق الثقافية المعمّدة بسياسات الدولة، في حين تلعب الفوارق الثقافية والمذهبية وحالة الإغتراب والإحباط (عن ومن) الدولة في المنطقة الشرقية المحفّز الأول للإنفصال، وتليه في الأهمية الدوافع الإقتصادية. من هذا يتبين أن مطالب المجتمعات المختلفة في مناطق المملكة تختلف هي الأخرى من حيث الأهمية في تشكيل وبلورة الشعور الإنفصالي. كذلك الحال بالنسبة لأثر الأحداث ومدى تأثير سياسات الدولة في تطوير ذلك الشعور وتوقيت تفجّره.

التباعد الجغرافي

لم تكن الفوارق الإقتصادية بين مناطق المملكة ناشئة بشكل طبيعي، كأن تكون نتيجة تركيز النشاط الإقتصادي والسياسي في المركز، أو بسبب صعوبة التفاعل مع مناطق بعيدة عن ذلك المركز؛ فاختلال توزيع الثروة والسلطة، وعدم توازن التنمية الإقتصادية والإجتماعية بين المناطق، جاء متساوقاً مع (أو نتيجة لـ) الإختلال السياسي بين المركز المسيطر عليه بعناصر نجدية، وبين

تلك المناطق التي لا تشارك في العملية السياسية الا بشكل محدود للغاية، وفي بعض الأحيان لا توجد أي مشاركة. هذا الإختلال تعمّد في الناحية الإقتصادية، وتأكد بقرارات الدولة التي راعت مصالح المسيطر سياسياً وعسكرياً ودينياً، ونعني به المركز النجدي. الأمر الذي أدّى الى ما هو متوقّع: أن تحوز المنطقة المسيطرة سياسياً على معظم الكعكة الإقتصادية والخدمية، وأن تحرم المناطق الأخرى حتى من الحدود الدنيا لما يعتقد أنه حقها، حتى تلك المناطق المنتجة لثروة البلاد الرئيسية (النفط).

المسألة التي تتمتع بأهمية كبيرة هنا، هو أن هناك عاملاً آخر يعزز الفوارق بين مناطق المملكة، ويساهم في تأجيج العزلة المناطقية المفضية الى ترسيخ الشعور الإنفصالي. إن العزلة الجغرافية التي تعيشها مناطق المملكة توفر مناخاً صعباً للتواصل الإجتماعي، والتخفيف من النمطية التي تحملها كل منطقة عن الأخرى، وتجعل من قدرة السلطة في السيطرة على أطراف الدولة البعيدة محفوفةً بالمصاعب، كما بدا واضحاً في المنطقتين الجنوبية والشمالية.

لهذا السبب رأينا الكثير من الحركات الإنفصالية تنشأ وتنمو في المناطق البعيدة عن مركز السلطة، أي في المناطق الطرفية، حيث تضعف سلطة الدولة، وتغيب فاعلية أجهزتها. وبإمكان المرء استحضار الكثير من الأمثلة. لكن ما يهمنا هنا، هو ان ابتعاد المناطق عن المركز بمئات الأميال، ووجود حدود جغرافية معلومة

لتلك المناطق، ما يوفّر بعضاً من المناخ النفسي للإبتعاد العملي عن مركز صناعة القرار والإنفراد بالذات، وتكريس حالة الخصوصية والهوية الفرعية. وبالرغم من أن التباعد الجغرافي يحسب في كثير من الأحيان أحد العوامل الثانوية في العملية الإنفصالية، لكنه في المملكة يعدّ مؤطراً غاية في الأهمية للعوامل السياسية والثقافية، الى حد يمكن اعتباره العنصر الأكثر بلورة لشخصية المنطقة التي تسعى الى الإنفصال.

أمران مهمّان آخران لهما علاقة بالوضع الديمغرافي للمناطق المرشحة للإنفصال، يلعبان دورين متناقضين. أحدهما حين تشعر الجماعة المعنية بأنها مهددة في هويتها عبر سياسات تستهدف إفقادها خصائصها. والثاني حين تشعر الجماعة بأن مناطقها مهددة بسياسات الحكومة لتغيير ديمغرافيتها. كلا الأمرين ينطبقان على المنطقة الشرقية السعودية والحجاز. فقد سعت الحكومة السعودية لتغيير ديمغرافية المنطقتين عبر الهجرة المنهجية، وليس لأسباب إقتصادية محضة، الأمر الذي أشعر الحجازيين والشيعة بأنهم قد يصبحون أقليات في مناطقهم. جاء ذلك مترافقاً مع هجرة نجدية الى الشرق والغرب، وهو مجرد انتشار له أسباب سياسية واقتصادية، في حين تعتبر هجرة أهل الجنوب اقتصادية محضة. ولكن هذه السياسة لم تغير من حقيقة ان حجم المناطق السكاني لا يغير من واقع تقسيم الدولة. أي أن حجم كل منطقة بقي على حاله وإن تغير الإنتشار. والملاحظ هنا، أن منطقتين جمدتا في مواقعهما

السكانية (الحجاز والشرقية)، وهناك منطقتان تحركتا لدوافع اقتصادية أو سياسية أو كليهما (نجد والجنوب).

الشعور بالتهديد الثقافي للهوية أو التهديد الديمغرافي، ينظر اليه رسمياً على أنه دمج مفتعل وإجباري في مجمله، وهو دمج من طرف واحد، أي فئة مهاجرة وفئة حاضنة، يستهدف منه رسمياً إضعاف الخصم (المناطق المرشحة للإنفصال). . ولكنه قد يكون محفّزاً له في الوقت نفسه كرد فعل على سياسات الدولة. ولا يمكن التخفيف من هذه الحالة إلا بتشجيع الهجرة المتكافئة، وما لم يتحول المركز الى حاضن لكل تشكلات المجتمع، وهذا لا يأتي إلا عبر الدمج الحقيقي السياسي (أي تمثيل المناطق في المركز) مقابل وجود (المركز في المناطق)؛ وكذلك عبر الإغراءات الإقتصادية التي تشجع تكسير حالة (الإقليمية) بحيث تخرج النخب الحجازية والشيعية من مناطقها الى أفق أوسع على مستوى الدولة.

التمايز الثقافي والأسنان السياسية

يجب الإعتراف ابتداءاً بأن قمع التعبير عن الهويات الفرعية، يعزّز الإنفصال ولا يمنعه، بعكس ما يعتقده المسؤولون السعوديون وحلفاؤهم الدينيون. كما أن تسويد هوية فرعية وجعلها هوية وطنية، يختصر المسافة نحو الإنفصال، ويعطي الدعوات الثقافية الإعتيادية أسناناً سياسية قابلة للإستخدام في معركة تشطير المملكة

وتفتيتها.

يرى رالف برمداس، في بحثه عن طبيعة (الحركة الإنفصالية) والذي حمل عنوان Secessionist Movements in Comparative : Perspective والمنشور في لندن عام 1990، أن الحركة التي تسعى للحصول على اعتراف بقيمها الثقافية، ليست (حركة إنفصالية). وكذلك شأن الحركة التي تسعى الى تمييز مناطقي بينها وبين الأقاليم المكونة للدولة بحيث تكون الحدود الأرضية مميّزة حادّة الوضوح، وبحيث يكون الإنفصال على مستوى الأرض أو حسب ما اصطلح عليه بـ Separate Territory مؤكداً عليه، ولكن هذه الحركة صاحبة هذا النوع من الدعوات إذا لم تستهدف حكماً مستقلاً، فإنها أيضاً لا تعدّ حركة انفصالية من وجهة نظر المؤلف.

الحركة الإنفصالية حسب رالف برمداس، تتميّز عن غيرها بأنها حركة تقوم على النضال المنظم، وقد تجد منافساً لها ضمن إقليمها في تمثيل (روح الجماعة)، وهي حركة تميل في الغالب الى التعصب، وكلما كان النضال طويلاً تراكم المخزون الثقافي والإسطوري لتصبح مادة إضافية في سبيل تحقيق مطالبها. كما تتميز الحركة الإنفصالية من جهة استهدافها، فهي تؤكد الحدود بينها وبين الآخرين على مختلف المستويات السياسية والثقافية، أي رسم الحدود بين شعبها وباقي السكان الذين ينضوون تحت سلطة مركزية واحدة.

فتأكيد مبدأ (نحن - هم) على أسس ثقافية أو عرقية أو دينية أو

قبلية يستتبعه في الغالب إقحام عامل (الأرض - الإقليم) الذي تقيم عليه الحركة الإنفصالية من أجل المطالبة بالحكم الذاتي. وهنا تدور التساؤلات حول حجم السلطة التي يمكن ان تتمتع بها المناطق والأقاليم، وهل تكون تلبية المطالب المناطقية حلاً استباقياً ومانعاً لمطالب الإنسلاخ والتقسيم - كما في سكوتلاندا وويلز ببريطانيا - أم هي مقدّمة لإستقواء الحركة الإنفصالية لتصل الى هدف الإستقلال التام؟.

يرى برمداس أن (الحد الأدنى) من الإستقلال الذي يجب أن تتمتع به المناطق يتمحور حول (الشؤون الثقافية والشؤون المحلية).. فالحفاظ على تميّز المناطق والأقاليم ثقافياً مهم، وإن مجابهة الدولة لهذه الخصائص يعدّ بمثابة مذبحة ثقافية - حسب تعبيره. كما أن منح المناطق سلطة إدارة شؤونها المحلية والبلدية، هو الثمن الذي تدفعه الحكومات لسحب فتائل النزعات الإنفصالية، وبدونه لا يوجد إغراء آخر يمكنه الحدّ من التطلّع نحو الإنفصال.

وحين يصبح كلّ من (الشعب/ الجمهور) المستهدف بالحركة الإنفصالية وكذلك (الإقليم) المراد فصله وتفكيكه عن الدولة، مميّزين بما فيه الكفاية وقابلين للإنفصال، تأتي المطالبة بالإستقلال، مستمدّة قوتها وفاعليتها من استكمال شخصيتي الإقليم والمجتمع، ونضجهما معاً لقيام حكم مستقلّ فيهما.

بيد أن (الحق في الإنفصال) اعتماداً على مبدأ (الحق المقدس في تقرير المصير) قابلٌ للنقاش، فالدولة - من وجهة نظره - لها

حق مقدّس معاكس يخوّلها حق المحافظة على سيادتها ووحدة أراضيها وفق قوانين الأمم المتحدة ومواثيقها. فالحركات الإنفصالية تؤكد حقها في تقرير المصير كحق إلهي وطبيعي. ولكن هذا المبدأ لا يُعترف به ضمن إطلاق واسع، وإلاّ لقامت دولٌ إنفصالية كثيرة في كل بلدان العالم.

وأخيراً يعتقد برمداس أن الإنتماءات الطبيعية/ الفطرية، إضافة إلى عوامل ثانوية تسهّل وتيسّر الإنفصال، ليست عوامل الدين واللغة والأصل إلا إنتماءات مدّعاة وليست أصيلة حسب برمداس. ولكن العوامل الأخرى تكتسب أهمية بالغة بالنسبة للحركة الإنفصالية، وهي: (تعرّض الجماعة الأثنية الى التمييز، أو التجاهل، أو القمع، أو السيطرة). فهذه العوامل تزيد من زخم الحركة الإنفصالية، وهي بالتآزر مع العوامل الفطرية يمكن الإنطلاق منها نحو المطالبة بالإنفصال.

والسؤال هو: هل أن ما نشاهده في السعودية من علامات انفجار في الهويات ثقافياً، يشير الى تسييسها وبداية لتحولها الى روافع إنفصال؟

ما قامت مملكة آل سعود إلاّ على أنقاض الخصوصيات المناطقية والإقليمية والمذهبية في المناطق المفتوحة، وأبقت خصوصية مناطقية واحدة مذهبية وسياسية في نجد لتسود الباقيات. ولكن الخصوصية المفروضة/ السيّدة كانت من حيث الحجم أقلّ إغراءاً وقدرة على استيعاب وامتصاص التعدد. ولقد كان النضال السياسي

في وجه منه يحمل خاصية ثقافية. فالأحادية المذهبية والثقافية والمناطقية التي صبغت المملكة منذ نشأتها ما كان لها إلا أن تفرز ما أفرزته اليوم: (سقوط في وحل التطرف والعنف، واستبداد سياسي طاغٍ بمقاييس الدول المحافظة المشابهة في الخليج، وعجز شامل في إصلاح ما فسد، ونزعات طاغية تبحث عن متنفس للتعبير عن نفسها).

بعد نحو قرن اكتشف البعض أن المملكة متعددة ثقافياً! وأن فيها شيعة إثنا عشرية، وإسماعيلية، وفيها كل المذاهب السنيّة، والزيدية، والصوفية، وبالتالي لم تكن الوهابية إلاّ الغطاء المذهبي المفروض على الجميع. بعد هذه المدة تمّ الإعتراف بـ (وجود) هؤلاء جميعاً، دون أن يسمح لهم بحقّ التعبير القانوني عن خصوصياتهم الثقافية والدينية.

كل الجماعات السياسية والإجتماعية في المملكة، تبدأ مطالبها بحفظ الهويّة وحفظ الخصائص الثقافية وإعطاءها الفرصة للتعبير عن ذاتها في محيط آمن، بعد عقود من القمع المستديم الذي عمّقها ما تحت السطح ومنعها القانون فوقياً. هذا الإعتراف بشرعنة التعبير - وليس مجرد الوجود - مرفوض حتى الآن من قبل النخبة الوهابية الدينية كما النخبة السياسية النجدية. النزر القليل قبل على مضض الإعتراف بوجود المختلف، ولم يقبل حتى الآن بشرعنة حتى الحريات الدينية ضمن الإطار القانوني للدولة نفسها.

وإذا كانت الخصائص المناطقية عموماً أوسع من أن تكون مذهبية

بحتة، فإن كل المناطق في المملكة تتحدث عن القمع العمودي ضد الهويات الخاصة - أو الفرعية. وحتى الآن، هناك ضعف في التمييز بين المطالب الثقافية والمطالب السياسية، أي بين المطالب المتعلّقة بالهوية: اللباس الخاص، والمعتقد الخاص، واللهجة، والعادات، والفلوكلور وغيره، وبين المطالب المتعلقة بالسياسة: الحكم الذاتي، الإنفصال، تسليم الإدارة المحلية لأبناء المناطق، أو العدل في تحصيص السلطتين السياسية والإقتصادية.. الخ.

حين تبرز ظاهرة حجازية باتجاه تعزيز الزيّ الحجازي، يستشفّ ممثلو النخبة المناطقية الحاكمة من ذلك أن النزعة الحجازية بدأت بالتصاعد. وحين تتزايد المناسبات الدينية في الحجاز وفي المنطقة الشرقية، ويتزايد الإصرار عليها، كالموالد، والإحتفالات الدينية في شهر محرم وغيره، تشير أصابع الإتهام النجدية فتربط بين (الممارسة الدينية) المختلفة للآخر وبين (رغبته في الإنفصال بمنطقته) عن الدولة القائمة. بل حتى التواصل الطبيعي بين المواطنين المختلفين سواء كان لهدف اقتصادي أو علمي أو ثقافي، يمكن أن يتحول - بسبب الحساسية الفائقة لدى محتكري السلطة - الى تآمر وإدانة وتخطيط أجنبي لتمزيق الوحدة السياسية القائمة!

وللحق فإنه ينبغي التمييز بين هدفين متلاحقين:

1 - تحقيق التعبير عن الذات وعن الهوية الخاصة، وهذا شأن ثقافي في المجمل، قد يفسد إن تمّ التعاطي معه بحسابات سياسية صارمة. وان منع التعبيرات الثقافية/ الدينية الخاصة قد يكون نابعاً

من خشية سياسية، ولكنه يؤدي في المحصلة الى أزمة سياسية ولا يحلّ أيّ منها. وفي الغالب فإن منع الهويات الخاصة من التمظهر على السطح لا يعني اختفاؤها، بل هي تمارس تحت الأرض الى أن يأتي الوقت لكي تعلن عن نفسها في حالة تحدّ صارخة. وجدنا أمثلة فاقعة لها في المنطقة الشرقية بين الشيعة، حيث المبالغة أحياناً في استظهار الهوية الخاصة إعلاناً للتحدّي، وكسراً للعرف الرسمي القائم على المنع والإنكار والسخرية. كذلك فإن الكثير من الممارسات الدينية واحتفالات استنطاق الهوية في الحجاز - والتي كانت تجري تحت الأرض - استعلنت على نحو مكشوف.

ومع أنه لا ينكر أبداً بأن قمع الهويات الخاصة في المملكة جاء على خلفية سياسية، ولتحقيق أهداف سياسية بالدرجة الأولى، أقلّها إضعاف الخصم، وإفقاده أدوات المقاومة للسياسات الدونية التي اتبعتها الفئة الغالبة؛ وأعلاها: تعزيز وحدة الجماعة المنتصرة، وشحذها بعناصر التغليب والتمكين والإستئثار.. رغم هذا، فإن الربط السياسي القوي بين استعلان الهوية - غير النجدية وغير الوهابية - وبين العداء للدولة، أو محاولة الإطاحة بنظام الحكم، أو التآمر لتقسيم الدولة - وهو الهاجس المتأصّل لدى النخبة الحاكمة، يجعل من صراع الهويّات الفرعية بين بعضها البعض أمراً مستحكماً، كما ويجعل من استظهار هوية وطنيّة مشروعاً حالماً غير قابل للتحقيق.

إن قمع التعبير عن الهويات الفرعية في الشرق والغرب والشمال

والجنوب، عدا المركز بالطبع، لم يكن خدمة لهوية وطنية، بقدر ما كان خشية من إضعاف الهوية النجدية المناطقية الأقلوية المفروضة على الآخرين، وبالتالي إضعاف الفئوية الحاكمة، ديناً وسياسة.

ومن هنا، أدّى منع التعبيرات الذاتية بشكل قانوني الى مشكلتين أساسيتين: الأولى، تغوّل الهويّة النجديّة بكل خصائصها المذهبية والمناطقية، الى حدّ عدوانها على الهويات الأخرى واحتقارها لها. والثانية، احتلال الهوية الفرعية النجدية مقعد الهوية الوطنية التي لا معالم ظاهرة لها، ولا خصائص مدعّمة تثبت وجودها وحضورها. وفوق هذا كله، لم يؤدّ التنكّر للهويات الفرعية الأخرى الى عدم حضورها أو ممارستها، بل قد يكون حرمانها من الظهور قد أدى الى التشبّث بها وتعميقها.

2 - بعد أن أوصدت الدولة والمذهب الرسمي الأبواب أمام استعلان الهويات الفرعية، وتأطيرها وطنياً، وقطع النتوءات التي يمكن أن تفرزها الممارسات، وجد الطرفان نفسيهما أمام واقع غير طبيعي. فما يخشى منه حقيقة اليوم، هو (تسييس) الممارسات الثقافية، وليس القبول بممارستها وحتى استعلانها. الخطر أن تؤدي تلك الممارسة - من وجهة نظر النخبة الحاكمة - الى أبعد من أغراضها النفسية أو الروحية للأفراد. فالتعبير عن الذات والهوية الخاصة يستجلبان بلا شك مشاعر الرضا الداخلي، والألفة والسلام في المحيط العام.

ولكن لأن ذلك التعبير لم يأت وفق رضا الدولة ولا برغبة منها،

ولا من حليفها الديني، وإنّما جرى انتزاعه منهما في صراع عنيف مستمر منذ عقود، ويجري التعبير عنه اليوم في ظرف سياسي معقد وعصيب يهدد الدولة السعودية بالإنفلاش والتفتت.. لهذا، هناك زاوية قد تبدو صحيحة، بأن الوضع في المملكة قد تخطّى مرحلة المطالبة بالتعبير عن الهوية الفرعية - فهذا قد كسر فعلاً - الى مرحلة المطالبة بتأطير ذلك التعبير سياسياً، على نحو تتعايش فيه الهويات جميعاً، على أن تُبنى في الوقت نفسه أُسس الهوية الوطنية الجامعة، وإلا فإن التعبيرات الخاصة للهوية ستتحول في النهاية لتصب في نهر الإنفصال.

إن المطالب التي تطرح اليوم، والتي تشير الى الهوية، وذلك في ثنايا الحديث عن ضرورة القبول بالتعددية الثقافية في المجتمع السعودي، تحمل الى السطح أسئلة ذات أهمية: فشئنا أم أبينا، فإن كل الهويات الفرعية، بما فيها الممارسة النجدية الثقافية والوهابية الدينية، تعمل كلها باتجاه معاكس لمصلحة الدولة وبقائها.

قد نكون دخلنا عصر انفجار للهويات المخنوقة، لا يفيد معه الإستمرار في منعها من التعبير، بل لم يعد ذلك المنع ممكناً، فقد انهارت السدود. ومادام قد تمّ ربط ممارسة التعبير عن الهوية - وبشكل مبكّر - بالعداء للدولة والنظام السياسي بل والنظام القيمي المفروض.. فهل التأطير للهويات الممنوعة رسمياً أمرٌ ممكن، وذلك عبر حصر دورها في الحدود (الأدنى) حسب برمداس في ممارسة الحكم المحلي، بدل أن تتجه المشاعر الى الإنفصال عن الدولة كلية؟

ما نشهده اليوم يشير الى وجود نزعات إنفصالية تدفعها مشاعر السخط من قمع الهوية الخاصة، الى التعبير عنها بشكل متحدّ. ولكن الأهداف السياسية الغائبة/ الحاضرة هي ما يهمنا. فهل النزعات الإنفصالية التي قد تكون وراءها حركات انفصالية - من نوع ما - تقبل بالحفاظ على خصوصيتها الثقافية، فحسب؟ أم يكفيها إدارة شؤونها المحليّة، إي أن تدير مناطقها عبر مجالس المناطق، وإبعاد الأمراء كليّة عنها؟ أم هي تريد محاصصة في السلطة على مستوى أعلى؟ أم أن كل هذا لا يعنيها أو لا يمكنها أن تحققه، لذا تختصر الطريق بالمطالبة بإعادة السعودية الى مكوناتها التاريخية: إمارات ودول مستقلة؟

إن التأكيد على الخصائص والهويات يوفّر: قدراً كبيراً من التلاحم الداخلي للجماعة، فتكون الهوية بمثابة الملجأ للجميع يستظلون به. كما توفر وسيلة حشد للظفر بحصّة مناسبة من السلطة والثروة، من المواقع والأجهزة، من الأهمية والمكانة الإقتصادية. أو بكلمة أخرى، تعديل حصّة الجماعات المهمّشة لكي تكون شريكاً ومنتفعاً حقيقياً من السلطة. كما أنها توفر وسيلة دفاع لها عمّا بأيدي أفرادها أمام الهجوم النجدي الكاسح في كل الإتجاهات، والذي يظهر وكأنه يستعجل تجريد المناطق من الفتات الذي كان بين أيديها. وأخيراً توفر الهويات الخاصة - إذا لم يفلح كلّ هذا - استثماراً بعيد المدى من أجل الإنفصال، فإن استخدام النزعة الإنفصالية كوسيلة ضغط من أجل الحصول على حصّة صغيرة من الحكم، لا يختلف - ميكانيكياً - عن استخدامها للمطالبة بما هو

أكبر: الإستقلال.

هذا هو المغزى الذي نفهمه مثلاً مما نشهده في الحجاز، فاستذكار تاريخ الحجاز، ورجالات الحجاز، وريادة الحجاز، وتقاليد الحجاز وعادات أبنائه. كل هذا يوظّف اليوم بشكل يعطي الفرد الحجازي شعوراً بالظلامة، وأن له حقاً قد سُلب وعليه استحصاله، إما بشكل مباشر مادي حاضر، أو عبر وسيلة أخرى: استعادة دولته الحجازية التي قضي عليها قبل أكثر من ثمانية عقود تحت (أقدام المحتلّين) النجديين.

مسؤولية الدولة في تنمية الدعوات الإنفصالية

لقد نمّت الدولة النزعات الإنفصالية بوسائل مختلفة: بانحيازها لهوية فرعية، وبتعميد تلك الهوية كهوية وطنية، وبالمبالغة في إخماد الأصوات المتنوعة المختلفة من أن تعبّر عن نفسها. وفوق هذا فإنها أخطأت حين احتكرت السلطة السياسية ولم تدخل عليها أية إصلاحات، مثلما لم يتغير شيء بشأن المذهبية والمناطقية والفئوية الحاكمة.

ولو أتينا الى مفردات رالف برمداس، والتي وضعها كعوامل ثانوية تنطلق منها قواعد الحركة الإنفصالية وتبني عليها، فهي كالتالي: التمييز، التجاهل، القمع، السيطرة! وهي كلها عوامل متوفرة – بل شائعة – في البيئة السياسية السعودية منذ قيام الدولة.

عدا في الفترة القليلة الأخيرة، التي ظهرت فيها بعض الدعوات

الى المساواة والمواطنة، في مقالات الصحف وحتى في بعض تصريحات وتلميحات المسؤولين.. لم تكن المساواة مقبولة مطلقاً حتى من الناحية النظرية، فضلاً عن أن تطبّق. لم يكن الرفض قائماً على أساس ديني/ مذهبي فقط، أي بدعوة من رموز المذهب الرسمي، وعلى أساس حرمة المساواة بين المواطنين الكفار: الشيعة والحجازيين وغيرهم وبين المسلمين الموحدين أهل نجد. ليس هذا فحسب، فالطاقم الحاكم لم يكن يؤمن بالمساواة، يدلنا على ذلك أن مواطنين تقدموا بعشرات الدعوات في عرائض تمتد من منتصف الخمسينيات الميلادية من القرن الماضي وحتى اليوم تسأل المساواة وتدعو لها، فلا يرد عليها أحدٌ من المسؤولين أصلاً. الآن فحسب، تظهر إشارات - وحتى الآن لا تعدو كونها مزاعم - بأن هناك استعداداً لأن يكون المواطنون متساوين، على أسس المواطنة ومستحقاتها وواجباتها وليس على أسس قبلية أو دينية أو مناطقية.

لكن التمييز الذي تعرضت له كل القوى الإجتماعية غير النجدية منذ أن قامت الدولة، سواء على صعيد ثقافي عام أو ديني أو اقتصادي أو سياسي أو مصلحي أنّى كان.. هذا التمييز الذي استطال زمانياً ومكانياً وعمقاً، أضعف ارتباطها بالدولة، كما جعلها زاهدة في نظام الحكم، على الأقل على صعيد المشاعر، وأصبح التمثيل الفئوي للعائلة المالكة واحدة من المخاطر التي لا يعلم كيف يمكن حتى اليوم التغلّب عليها. التمييز يؤدي الى العزل والإقصاء، كما يؤدي الى الحرمان والتفاضل في الحصول على منافع التنمية.

لقد طارت الطيور بأرزاقها، ولم يعد البقاء ضمن الوحدة القائمة يحمل - بالضرورة - منافع اقتصادية منظورة، بل قد تُحسب عكس ذلك.

لكن من الضروري التنبّه الى أن التمييز الطائفي والمناطقي والقبلي وغيره لازال مستمراً، بتعميمات من رؤوس الدولة أنفسهم، وأصبح عصيّاً على الإقتلاع بعد أن تجذّر في نفوس القابضين على السلطة والمواقع الرسمية العليا والوسيطة. ولهذا، فإن الضرر قد وقع، ومشاعر الخيبة تجاه الدولة والحكومة حادّة، لا يغيّر فيها كثيراً الإستجابة للمطالب العامة بإيقاف التمييز كما طالبت به عريضة الرؤية وعريضة شركاء في الوطن (الشيعية) وكذلك عريضة (الإسماعيليين).

تتغذى مشاعر الإنفصال على ممارسات الحكومة التمييزية في تعاملها مع مواطنيها. ولربما لا شيء يقنع بالإقلاع عن هذه السياسة المستديمة إلا ممارسة نقيضها فيما يعرف اليوم: بالتمييز الإيجابي. أي معاكسة السياسة القديمة لتعديل الحصص في المنافع كافة، ورفع مستوى المناطق الفقيرة والمحرومة، وتقليص الفجوة بينها وبين نظيراتها.

التجاهل.. القمع.. السيطرة! ثلاث مفردات أخرى تحوي مخزوناً هائلاً من التشطير.

التجاهل النجدي للجماعات المختلفة نابع من احتقار لهم ولثقافتهم، وفيه إظهار لتفاهتهم أو عدم أهميتهم واستضعافهم دونما

خوف من النتائج. وهذا النوع من المشاعر تجده عند أتباع المذهب الرسمي أكثر منه لدى السياسيين. فالأخيرون يبالغون في القمع لا بدوافع الخوف من الضحايا، بقدر ما هي دوافع الإستهانة بهم: بكرامتهم وبأعراضهم وبدمائهم. وتحكي قصص سجون السياسيين نماذج معبّرة عن هذه المشاعر. أما السيطرة Hegemony فتتطلب مشاعر تطغى على المسيطر بأنه الأقوى والأعلم، وأن ثقافته أكثر طهراً وسلامة ونقاءً، وأن المخالف القابع قباله يستحق القمع والسيطرة والتجاهل والحرمان من الحقوق، وقد تبلغ بالكثير منهم مشاعر تَحَقُّقْ (الإستخلاف الإلهي) لهم ضد الجماعات الأخرى. وحين تبلغ السيطرة مداها وفي كل أوجهها، تدخل الجماعات المقموعة - كما حدث في المملكة منذ السبعينيات- وبصورة تلقائية الى المناطق المحظورة في التفكير، حتى وإن كال هنالك عقلاً طارداً للأفكار (الهدّامة!) وفي مقدمتها الإنفصال.

الإنفصال، يعني فقدان الأمل في الإصلاح.

والإنفصال يعني الإعتقاد باستحالة التعايش.

والإنفصال تعبير عن الإختلاف الصاعق في الرؤى والتصورات والمصالح والتمثيل بين القاعدة والقيادة.

كانت وجهة نظر لينين تقول بأن أي من الجمهوريات السوفياتية يحق لها الإنفصال، فما بينها من إتحاد عبّر عنه بعقد زواج يستطيع أي من الطرفين (الجمهورية - أو السلطة المركزية) فسخه، وإن كان أي من الطرفين لا يتمنّى وصول الحال الى الطلاق!

طلاق الأفراد - كما طلاق الجماعات - يتسبب فيه الظلم والإعتداء، وغياب العدالة، وتفضيل وسائل القهر والسيطرة، والإبتزاز، والحرمان من الحقوق، وعدم الإحترام، وغير ذلك.

وكلما طالت المدة على هذه الممارسات، فإن القناعة باحتمال أن يقوم الطرف المضطهِد بتغييرها تتضاءل، كما تتضاءل معها فرص القدرة على الإستمرار والتعايش. ونحسب أن الأوضاع في السعودية قد وصلت الى هذا المنحدر.

الفصل الثالث: نخب غير وطنية

النخبة الحاكمة، هي الطبقة أو الجماعة أو الأفراد الحاكمين الذين يستشعرون بأنهم أحق بإدارة دفة الدولة من غيرهم، سواء كانوا منتخبين، أو لأن الأقدار ساقتهم لأن يكونوا على رأس الحكم. هذه النخبة لا تشكل سوى أقليّة تمارس دوراً مهيمناً على النشاط السياسي وتسيّر معها إرادة الأكثرية.

النخبة الحاكمة في المملكة صغيرة للغاية، فصناع القرار الرئيسيون لا يزيدون عن 4 أمراء كبار (الملك وولي عهده سلطان، ونايف وزير الداخلية، وسلمان أمير الرياض)، يليهم طبقة من الأمراء أيضاً يساهمون في صناعة القرار كأمراء المناطق وبعض الأمراء في الأجهزة العسكرية والأمنية والسياحية والرياضية والدبلوماسية وهم لا يزيدون عن خمسين شخصاً. ويلي ذلك طبقة التكنوقراط كالوزراء ووكلاء الوزارات إضافة الى طبقة الشخصيات الكبرى في المؤسسة الدينية كأعضاء هيئة كبار العلماء وكبار القضاة وغيرهم، ويمكن تقدير هؤلاء جميعاً بمائتي شخص فحسب.

لكن هذه المجموعة الأخيرة - في الجملة - لا تلعب دور الوسيط بين الطبقة القيادية العليا وبين الجمهور، وهي إما تعمل لنفسها بصورة جمعية كالمؤسسة الدينية، أو تعمل لذات أفرادها

ومصالحهم بشكل غير منظم، ولا يأمل هؤلاء أن يكونوا جزءً من صناعة القرار المباشر، بقدر ما يقوموا بأدوار وظيفية محضة، يطبقونها في بعض الأحيان خلاف رغباتهم، أو يتجاوزون القرارات فيمنعون تطبيقها وتموت دون إصدار شهادة وفاة.

الطبقة الدنيا من النخبة هذه ليست في الجملة - عدا بعضاً من رجال المؤسسة الدينية - حامية ولا مدافعة عن النخبة الملكية الحاكمة، ولا تستطيع حماية مواقعها، وهي ليست حاضنة تجديد «النخب» ولا مساهمة في «صناعتها». وهذا ما يجعل من النخبة الحاكمة من الأمراء معزولة بقدر لا يستهان به عن الجمهور، وغير قادرة على استشفاف تطلعاته وطموحاته وآرائه.

يضاف الى هذا، فإن صغر حجم النخبة الحاكمة يهدد سيطرتها، خاصة اذا ما ترافق ذلك مع ضعف قدرتها على التنظيم.. فكلنا يعلم بأن الخلافات داخل النخبة الحاكمة شديدة، بحيث أصبحت الدولة مجرد إقطاعات موزّعة الأشلاء. ميزة النخبة أنها قادرة على إدارة جمهور متشظٍ، عبر توحيد أعضائها وانسجامهم كقوّة موحدة ضاربة؛ وكلما ضعف التنظيم، وصغرت أعداد النخبة الحاكمة كانت قدرتها على إدارة الجمهور أضعف، وهذا واضح لكل من له عين بصيرة حين النظر الى الدولة السعودية التي أصبحت دولة (تسير بالبركة)!

يؤخذ على الجمهور عادة أنه متلقّي لا إبالي بالسياسة وهو لا يمارس فعلاً سياسياً إلا إذا تعرّضت مصالحه للخطر.. بمعنى آخر،

فإن الجمهور متذرّر غير طموح للقيادة، وأفراده محكومون ببيئتهم المحلية، ولا يمتلكون نظرة شاملة للأوضاع، وبالتالي فهم غير قادرين على العمل ضمن إرادة واحدة إلا في حالات صعبة للغاية واضطرارية. وهذا ما يعطي الفرصة للنخبة الحاكمة الموحدة أن تواجه التحديات بثقة واقتدار! وهي تقوم في الغالب بتكسير العصب القيادي لكل الأعمال الشعبية التي يأتي منها التحدّي بالإعتقال (نموذج ذلك اعتقال الناشطين الإصلاحيين في المملكة) أو عبر اجتذاب بعض رؤوس التحرّكات المعارضة او الإصلاحية وإغرائها لتكون ضمن الطبقة الدنيا في النخبة سياسياً، أو عبر الرشوة المالية.

العقيدة السياسية لنظام الحكم

النخبة الحاكمة في المملكة، وفي بلدان أخرى، محافظة، وتسعى لترسيخ قيم المحافظة الدينية والإجتماعية، وترتيب علاقات متوازية مع رجال الدين وقيادات المجتمع التقليدية لإبقائها غير بعيدة عن مركز النخبة الحاكمة ولكن دون أن تصل الى صلب عملية اتخاذ القرار السياسي.

السؤال: كيف يمكن للنخبة السعودية الحاكمة أن تتهرّب من سيطرة الأكثرية/ الشعبية؟.

بالنظر الى (وجود) سيطرة مسبقة على مراكز القوة في الدولة، فإن النخب تتمتع بحسّ تآمري للإستفراد بالسلطة، يدعمها في ذلك نوع من التنسيق والتنظيم فيما بين أعضائها، وربما توجد علاقات

قرابية بين المسيطرين، يتمتعون بالكفاءة واللياقة العملية والخبرة الشخصية بحيث يجعلهم ذلك في موقع ليس فقط يكونوا معه قادرين على استغلال الأكثرية والحفاظ على هيمنتهم عليها، بل بإمكانهم أن يعضدوا تلك السيطرة عبر توليد المزيد من القوة وتوسيعها، فالسلطة تجرّ الى مزيد من السلطة، والثروة تجر الى المزيد منها، خاصة اذا ما اقترنت بنخب نالت حظاً أكثر من التعليم ومن الخبرة.

تستطيع النخبة الحاكمة منع المشاركة الشعبية كوسيلة للحفاظ على السلطة، كما هو في المملكة اليوم، وتستطيع أن تهندس لها نظاماً انتخابياً محدوداً يكرّس لها السيطرة ويبقي الأكثرية تمارس دوراً هامشياً في صناعة القرار، كما هو واضح في أكثر من بلد في العالم، وتستطيع أن تتلاعب بمجرى العملية الإنتخابية بقمع الناخبين وتهديدهم أو منعهم (مصر في انتخاباتها النيابية مثالاً) كما تستطيع أن تستخدم الرشوة، والإعلام الرسمي بكفاءة لخدمة مصالحها. وفي حال تطوّرت الأوضاع لغير صالح الأقلية النخبوية، فإنها تحاول أن تسيطر على المفاصل الرئيسية فقط، وتدخل أحياناً أفراداً آخرين ضمن المستويات الدنيا، في عملية استيعابية، قد تنجح أو تفشل. وفي الجملة فإن النخب الحاكمة تتمتع بقدر كبير من مهارات السيطرة والخداع وتستخدم كل الأدوات المشروعة وغير المشروعة في البقاء مهيمنة على صناعة القرار ومفاصل الإقتصاد الوطني.

رغم هذا كله، لا تستطيع النخبة الحاكمة الإستمرار في الحكم بأدوات السيطرة المادية فحسب، فالنخب أياً كان توجهها وفي أي محيط وجدت فيه، تحتاج الى (عقيدة سياسية) تشرعن من خلالها سيطرتها واستحواذها على السلطة ومقدراتها. فائدة العقيدة السياسية أنها تسمح للجمهور بأن يعتبر نفسه محكوماً وفق مبادئ روحية ومعنوية، وهي بهذا - أي العقيدة السياسية - تقدّم مسكّناً ومضللاً للجمهور في آن واحد، بأنها تُحكم وفق الضوابط الأخلاقية ووفق القيم - المحافظة عادة - وكثيراً ما يتخذ هذا الخضوع تضليلاً متعمّداً للذات من قبل أفراد الجمهور، بقصد تحقيق الرضا الداخلي النفسي، وعدم الدخول في مواجهة مع السلطات قد تكون مكلفة.

وتصطنع النخب أو تستعير منتجات أيديولوجية مختلفة (دينية، اشتراكية، ليبرالية، ديمقراطية، قومية) تعمل على وضعها في إطار محلي يتناسب مع طبيعة (المستهلك). وفي المملكة، كانت الأيديولوجية دينية مذهبية/ وهابية يدخل في إطارها منظومة من القيم القبلية التي لا تتماشى بالضرورة مع المفاهيم الدينية، مع استبعاد كامل لكل المفاهيم الديمقراطية. في أفضل أحوالها، كانت الأيديولوجيا الوهابية غير كافية لشرعنة حكم النخبة العشائرية لكونها مذهباً غير وطني، وإنما يخص سكان منطقة بعينها. وفي أسوأ الأحوال، هو ما نراه اليوم، أن الوهابية قد تقوم بشرعنة الخروج على النظام بدل أن تكون وسيلة تخدم مشروع النخبة العشائرية السياسي.

ومشكلة النخبة الحاكمة في المملكة - العائلة المالكة - أنها لا تمتلك أيديولوجيا سياسية مقنعة، فضلاً عن أن تلتزم هي بها، ولذا فهي تعوّل على استخدام القوة والعنف أكثر ولكن بغطاء ديني (لاحظ التصريحات التي تكرر مقولة أن الأمراء أخذوا الحكم بالسيف وأنهم لن يتركوه إلا لمن يحمل سيفاً مماثلاً يقاتلهم به وينتصر به عليهم).

يفاقم من المشكلة أن أيديولوجيا سياسية بديلة بدأت تنتشر بين المواطنين كبديل لأيديولوجيا النظام، حيث يزداد الإقتناع بضرورة الديمقراطية والمشاركة الشعبية واحترام مفاهيم حقوق الإنسان. لكن الأيديولوجيا الشعبية (الديمقراطية) لاتزال أضعف من أن تواجه أيديولوجية الحكم (الوهابية) حتى وإن لم ترضخ النخب الملكية لمتطلبات الأخيرة. وهذا أدّى ويؤدي الى احتقان سياسي وأمني بين الجمهور ذي المحتوى الليبرالي أو الديني السلفي وبين النظام السياسي، ولا يوجد هناك من حلّ واضح لهذه المسألة في الوقت القريب، ولكن يمكن التوقع بأن شرعية النخبة الحاكمة وأيديولوجيتها الى انحدار متسارع، قد تسفر عن إنفجارات عنف متواصلة أكثر مما شهدناه حتى الآن، أو يتحول الهدف الى الدعوة الصريحة للإنفصال وتفكيك الدولة.

تجديد النخب في المملكة

نقطة ضعف النخبة الحاكمة تتجسد في مدى قدرتها على تجديد

نفسها، باستيعاب النخب الناشئة من خارج محيطها، وبمدى تعبيرها ولو جزئياً عن الطموحات الشعبية التي قد تفرز ثورات متتالية أو عنفاً يطيح بها ويأتي بغيرها. قوتها تقاس بقدرتها على إفساح الطريق لأعضاء جدد، ولو دونيين، وإدماج المختلف عبر تسويات ضمن الطبقة الحاكمة نفسها.. وتنبع أهمية التجديد من زاوية أخرى لا تقلّ أهمية، فالنخب قد تصبح معزولة مع الزمن، وما استيعاب الأعضاء الجدد إلا دليل على قدرة في التواصل مع الجمهور وطموحاته ورغباته عبر ذات الأعضاء الجدد الذين قد يكونوا قادرين على إشعال الثورة والإنتفاضة بوجه الحاكمين.

وهنا يدور النقاش حول حجم النخبة الحاكمة، والمؤثرين في صناعة القرار، فهل من الصالح أن تكون صغيرة الحجم أم كبيرة؟ وكيف يمكن قياس ذلك؟ هناك اختلاف في تحديد النخبة الحاكمة، فهل تشمل مجرد صناع القرار الرئيسيين، ام يكون معهم المؤثرون والمنفذون للقرار؟ ان ذلك يعتمد على رسم الحدود الفاصلة بين (المؤثرين سياسياً) و (الأقل تأثيراً) او بتعبير آخر بين المستويات (العليا والدنيا) لصناعة القرار.

في كثير من الأحيان، كلما تقلّصت دائرة النخبة الحاكمة، كلما كان ذلك إيذاناً باضمحلالها. فالمهم ليس صناعة القرار فحسب، بل المنفذون والمبررون له، وهؤلاء يقعون في الطبقة الأدنى لصناعة القرار.. وتنبع أهمية هذه الطبقة الدنيا أنها (عامل توصيل/ وسيط) بين النخبة العليا وبين المجتمع، بين الحاكم والمحكومين، وهي

تقوم بإيصال المعلومات وتوفير المبررات وشرح السياسات، وتنفيذ القرارات، وهي فوق هذا الطبقة التي يجب أن ترتفع من مستوياتها الأدنى لكي تحتل مواقع في أعلى سلم النخبة الحاكمة، وهذه إحدى وسائل تجديد الدماء في الدولة، بحيث تكون بوتقة التوظيف والنخل لأعضاء النخب الجديدة للصعود الى الأعلى.

حين لا ينظر الى الطبقة الأدنى (البيروقراطيين الكبار والتكنوقراطيين في الوزارات والمؤسسات الكبرى) كجزء من النخبة الحاكمة، ويتعاطى معها وظيفياً، كمجرد أداة، لا مشاركة حقيقية لها، وحين لا يُرتفع بدور أعضائها لتبوّء مقعد في صناعة القرار العلوي، كما هو الحال في المملكة، يختلّ الوضع، ولا تصبح الطبقة الأدنى موصلاً صالحاً لقرارات الأعلى، فلا تنفذها، أو لا تنفذ ما لا ترغب فيه، ولا تستطيع أو لا تتحمس لإيجاد مبررات للنظام، بل قد تفسد وتصبح عامل تخريب في جهاز الدولة بل قد تشلّه عن الفعل، فضلاً عن أنها قد تقوم بنفسها أو عبر أفعالها بتشكيل الرأي العام المحلي ضد الطبقة الحاكمة، ومن ثم لا تستطيع أن تتحول الى عامل حشد للجمهور خلف سياسات النظام السياسي، ونحن نشهد مثل هذا واضحاً في كثير من أجهزة الدولة السعودية اليوم.

وصناعة النخب الحاكمة، فيما يعرف بـ (تجديد النخب) أو (دورة النخب) تكون في بلادنا والبلدان غير الديمقراطية من خلال:

الثورات التي تأتي بنخب سياسية جديدة وتستبعد أو تقوم بتصفية النخب السابقة المنهزمة. كما أنها قد تنشأ من خلال الإحتلال والضم لمناطق جديدة، كما هو الحال في المملكة العربية السعودية، حيث تقوم النخبة المنتصرة عسكرياً بإفناء نظيرتها في المناطق المحتلة - قتلاً أو طرداً - وتسويد نفسها عليها (النخبة النجدية تفتك بالنخبة الحجازية والشيعية والجنوبية). ويمكن أن تنشأ النخب من خلال السيطرة على وسائل ومصادر الإنتاج التي عادة ما تثمّر قوتها الإقتصادية لتؤثر أو تشارك في صناعة القرار السياسي - حسب النظرية الماركسية؛ ذلك ان القدرة المالية العالية تبحث عن مظلّة سياسية للحماية من جهة، عبر المشاركة في صناعة القرار او التأثير المباشر فيه، كما أن صنّاع القرار السياسي يبحثون أيضاً عن تثمير لمواقعهم السياسية على شكل مردود مالي والسيطرة على وسائل إنتاجية أو ثروات طبيعية.

نشير هنا مثلاً الى أن الملك عبد العزيز - وحسب الأمير طلال - نصح أولاده الذين أصبحوا ملوكاً بأن يضعوا خطاً فاصلاً بين (السياسة والتجارة) وأمرهم بأن لا يتدخلوا في شؤون التجارة (التي كانت قبل النفط مصدر المال) حتى لا يتدخل التجار في شؤون السياسة التي هي حكر على الأمراء. ومثل هذه النصيحة نعلم أنه لا يمكن تطبيقها بالصورة التي نصح بها الملك العجوز، فقد جرى اختراق ميدان الإقتصاد من كل أبوابه من قبل الأمراء واستحوذوا

على الثروة، ولكنهم الى هذا اليوم لا يريدون أن يقترب أحدٌ من محيط سلطتهم السياسية، ويرفضون كل المبادرات التي تدعو الى المشاركة الشعبية، أو مشاركة الفئات الإقتصادية الكبرى في الشؤون السياسية للبلاد.

من جهة أخرى، يمكن وصف النخبة الحاكمة في المملكة/ رؤوس العائلة المالكة، بأنها (معتّقة)، أو يصفها البعض بأنها (محنّطة). إنها نخب معمّرة على المستويات كلها الدينية والسياسية والوظيفية، وهذا لا يحتاج الى أدلّة، إذ يكفينا معرفة أعمار الملك والأمراء الذين يمثلون قيادة المملكة العليا والمباشرة، ثم لنر كم هي أعمار رجال المؤسسة الدينية من المفتي الى أعضاء هيئة كبار العلماء، وبعدها نأتي الى الوزراء وموظفي الدرجة الخامسة عشرة والرابعة عشرة وأعمارهم والمدد التي بقوا فيها في مناصبهم. السياسات كما الأشخاص قديمة ومعمّرة وليست لها القدرة ولا القابليّة على التواصل مع الجمهور الشاب الذي يشكل أكثرية الشعب في المملكة (60% من الشعب السعودية أطفال، وأكثر 75% دون سن الخامسة والعشرين).

إذن كيف تتجدّد النخبة الحاكمة؟

الموت، هو عامل التجديد الأول. وحتى الموت لا يحلّ المشكلة، فطاقم الحكم الأساس هو جيل من المعمّرين وليس فرداً، وبالتالي فالموت أتى وسيأتي بمعمّر تلو الآخر، الى أن ينتهي جيل (اللجنة المركزية!) ويبدأ باللجنة المركزية التي تليها.

هناك تجديد يمكن أن نسميه بـ (الموضعي) ويعتمد في الطبقة العليا على إحالة بعض المهام لجيل الأبناء من الأمراء، وفي الجهاز الوظيفي العلوي قد يأتي ببعض الطاقات الشابّة دون تخطيط ممنهج، اما في المؤسسة الدينية فلم نرَ وجوهاً جديدة، والأجيال الشابة من رجال الدين السلفيين اختطّ كثيرٌ منها منهجاً مختلفاً ضمن النطاق المذهبي، وقد يميل الى الإستقلال عن المؤسسة الدينية أو معارضتها أحياناً. بيد أننا هنا نلفت الإنتباه الى أن تعزيز النخبة الحاكمة لسيطرتها والتجديد الموضعي المحدود لا يستهدف مجرد إبعاد الخطر عنها، بل وسلب ما تبقّى من سلطات (هامشية) أو (ديكورية) أُعطيت لأفراد من خارج الجماعة، وأبرز مثال لذلك، هو تقلّص دور النخبة الحجازية في صناعة القرار في مستوياته الدنيا بشكل واضح خلال الخمس والعشرين سنة الماضية.

لا يمكن أن يكون هناك تجديد حقيقي بدون إصلاح سياسي هيكلي. ونقصد بذلك المشاركة الشعبية عبر الإنتخابات وسيادة القانون وإنهاء سياسة التمييز الطائفي التي استطالت من حيث المدة الزمنية ومن حيث الحقول. الإصلاح السياسي وحده كفيل بضخ دماء جديدة للنخبة الحاكمة. لكن الأخيرة وبمختلف أطيافها ومستوياتها ترفض الإصلاح السياسي - كما هو واضح - حفاظاً على وحدة السلطة، ووحدة المنتفعين، وتعبيراً عن ضعف في الإمتصاص والدمج السياسيين، وقصوراً في فهم حركة المجتمعات وفلسفة التغيير.

العملية الديمقراطية تجدد الدماء في الدولة وتعيد لها حيويتها، وبقدر ما تمارس يكون لها نتاجها على دورة النخب. أما الرفض فلا يعني سوى الجمود ولا يعني سوى (حكم المعمّرين) واستمرار سيطرة الفئوية النخبوية (النجدية - الوهابية) على مقادير الدولة، كما يعني أن (حجم النخبة) الحاكمة سيكون - كما في الماضي - رهناً لأفراد قلائل، بما له من انعكاسات شديدة السلبية على العائلة المالكة والمؤسسة الدينية الوهابية بالتحديد. خيار رفض الإصلاح هو الراجح اليوم وفي المستقبل المنظور.

يرى موسكا أن ما يفرق بين النخب (الأوتوقراطية) و (الليبرالية) الحاكمة، أن صناعة النخب في البلدان الأوتوقراطية التسلطية تعتمد نسقاً في قراراتها التوظيفية من الأعلى الى الأدنى، بعكس نظيرتها الليبرالية. فالتعيين والإقالة في الأولى هي السمة البارزة، ويعتمد توظيف النخب في الأنظمة التسلطية على أعضاء متحدرين من نخب سابقة، عائلية أو وظيفية؛ في حين أن الأنظمة الليبرالية تعتمد على الإنتخاب من القواعد الأدنى. وفي المملكة نشهد شيئاً شبيهاً من هذا، فهناك اهتمام بين النخبة الحاكمة، أن تأتي بموظفين في المقامات الأدنى من محيطها النجدي، من العوائل المهمة التي كانت تحكم بلداتها، قبل قيام الدولة. هذه الطريقة تحفظ الإستقرار في المحيط النجدي، ولكنها لا تحفظه على مستوى المملكة، الذي لا بدّ وأن يتعرّض لاهتزازات عنيفة في التغيير من قبل المهمشين عبر تغييرات راديكالية.

وبالرغم أنه معهود عن الملكيات التسلطية ميلها الى الروابط العائلية والوجاهات الإجتماعية ضمن طاقم النخبة الأدنى، فتعين من أفرادها موظفين تمنحهم السلطة بصفتهم العائلية والوجهائية، وهذا واضح في دول الخليج عموماً والى حد ما في الأردن والمغرب اللتين تتمتعان بقدرة أكبر على الدمج السياسي للنخب من خارج الإطار الوراثي والقبلي والوجهائي. أما الحالة في المملكة فحصرت تصنيع النخب في العوائل والوجاهات والقبائل النجدية لتسنّم المناصب القيادية.

بسبب عدم القدرة على تجديد النخب بعد أن قضى على السابقة منها، إعداماً ونفياً.. ولما كان من الصعب أن لا توجد شخصيات أو تطلعات باتجاه السياسة في قمّة الهرم، سعت العائلة المالكة من جهة الى قطع دابر الرموز - حتى الحكومية، أي التي نشأت ضمن الجهاز الاداري - بإقالتها وإبعادها بمجرد أن يشعر الأمراء بأن تلك الشخصيات صعدت الى الواجهة السياسية، وحملت معها امتدادات اجتماعية وولاءات تنافس الولاء لهم. تلك النخب، من خارج العائلة المالكة، أرادت أن تتحول من دور الأقل تأثيراً في المستوى الأدنى من النخبة، الى دور أكثر تأثيراً (في المستوى الأعلى).

وللسبب ذاته، أي عدم تجديد النخبة الحاكمة، نشأت نخب معارضة سياسية تمثّل مجتمعاتها الخاصة في بعض الأحيان، أي أنها نخب (محليّة) تسعى لأن تكون جزءً من نخبة حاكمة أوسع (وطنيّة). ولأن النخبة الحاكمة لا تتحرّك على أساس تمثيل (وطني)

لا عبر الإنتخاب والمشاركة الشعبية، ولا عبر التمثيل الإنتقائي/ التعيين (في مجلس الشورى ومجالس المناطق مثلاً). . لم يكن أمام الحاكمين إلاّ استخدام القمع لتلك النخب غير المستوعبة، أو التي لا يراد استيعابها، سواء كانت دينية أو سياسية. ويمكن ملاحظة أن النخبة الدينية الوهابية - وهي جزء من النخبة الحاكمة - ليس فقط لم تفشل في استيعاب الآخر مذهبياً، بل أنها فشلت في استيعاب نتاجها من الشخصيات الدينية السلفية التي كان يمكن أن تجدد لها شبابها - في إطارها الخاص - مثلما فشلت العائلة الحاكمة في تجديد نفسها بأمراء منها.

الحالة الإقصائية كما تبدو عامّة، ولهذا فإن هناك نخباً سياسية تنتظر تحوّلا هيكلياً في الدولة وإدارتها يسمح لها بإعادة تشكيل النخبة الحاكمة، وكلما تأخّر موضوع الإصلاح السياسي، رجحت خيارات محلية ومناطقية النخب المعارضة، واستسلم أفرادها لمنطق الإنفصال عن كيان الدولة.

في الدول الديمقراطية بشكل عام، تتمتع النخب الحاكمة بالقدرة على الدمج للمخالف بل حتى المنافس في القيادة من التوجهات والأحزاب الأخرى، ومن هنا تنبع حيويتها، وهي لا تُخرج أحداً من دائرتها إلا تلك الرافضة للمشاركة ضمن نطاق النخبة الحاكمة، والتي لا تقبل بالمساومة، والتي ترفض النظام السياسي الحاكم بمجمله. في حين أن النخب في الدول التسلّطية ذات التنوع الثقافي أو الديني أو الأثني ليست عريضة، وليست لها القابلية على جذب

المخالف أو المختلف. وهي بسياسة الإقصاء إنما تقوم بتوسيع (الخارجين) على سلطانها.

ملخص القول، إن النخبة الحاكمة في المملكة (مغلقة) لا توظف - إلا النادر - من خارجها أو من المستويات الأدنى، وإن رفض النزعة الديمقراطية الإصلاحية سبب وراء (عزلة النخبة الحاكمة) فأضحت تجهل حركة المجتمع والتغيرات الجذرية فيه، كما أصبحت فاقدة لمهاراتها ومرونتها شيئاً فشيئاً في احتضان القوى الإجتماعية، وهذا يؤدي في المحصلة النهائية الى إزاحتها ليس التدرجية، وإنما ينذر بإزاحتها بشكل نهائي لتحل محلها نخبة حاكمة جديدة أخرى. هذه المراهنة في التحليل، لا تأخذها الأنظمة التسلطية بعين الإعتبار، لقراءتها المغلوطة لقوى المجتمع، حيث الميل كل الميل الى اعتبارها شراذم لا تمتلك القوة، وكذلك بسبب المبالغة في القوة الذاتية التي تعطيها الفرصة للتلاعب والتحرر من القيود وبالتالي الوقوع في الأخطاء.

صورة النخب المحلية وتطورها

أولاً - النخبة النجدية الحديثة: النخبة النجدية عشية قيام المملكة كانت تقليدية، وتتكون من العائلة المالكة ورجال الدين وبعض شيوخ القبائل، وهذه صُنعت في بوتقة الحرب وميادين المعارك، وهي لا تزال تواصل دورها وتأثيرها بأكثر مما تفعله النخب الحديثة في حشد الشارع واستمرار المعارك القديمة التي

كانت قبل قيام الدولة. في حين أن النخب الحديثة التي أفرزها التعليم لم تخرج من شرنقتها المناطقية، ومن جهة ثانية أتاح التعليم الديني الجامعي/ الوهابي فرصاً كبيرة في تخريج أجيالٍ متعاقبة من النخب حديثة المظهر ولكنها قديمة الجوهر.

حاولت النخب النجدية الحديثة التي تلقت تعليمها سواء في الداخل أو في الغرب، إيجاد موطء قدم لها في ماكنة السياسة والبيروقراطية الحكومية، فهي لم تطمح الى إزاحة النخب التقليدية، لا العائلة المالكة ولا رجال المؤسسة الدينية، ومع أن طموحها كان قاصراً على مجرد المشاركة في صناعة القرار - الذي هو في النهاية نجدي - إلاّ أنها اصطدمت ولاتزال بمنافسة النخب الدينية القديمة. لم يكن الخلاف بين الحداثيين والتقليديين يدور حول المنهج بالضرورة، فالجميع - فيما يبدو - يحاول تمثيل الشارع بتراثه القديم الخصامي والإقصائي. فهناك قبول من النخب الحديثة بمبدأ الإحتكار المناطقي للسلطة السياسية والدينية وأدواتهما العسكرية والاقتصادية والإعلامية. والخلاف يمكن اعتباره داخلياً في الأساس ضمن الجماعة الواحدة، والصراع إنما جاء على قاعدة من يمثل المنطقة وحجم ذلك التمثيل.

ولذلك فإن الخطاب السياسي الداخلي بين الجماعة لم يختلف أبداً بين التقليديين والحداثيين: لا على مرجعية السلطة، ولا على طرق استخدامها، ولم تعترض النخب الحديثة بشكل عام على سياسة الإقصاء المتبعة تجاه الخارج غير النجدي، بل وُجدَ من يُنظّر

لها بصورة أفضل من التقليديين. ولا ننس أن هذه النخب الحديثة هي نفسها التي تطبق في الغالب مخططات الإقصاء وتعزز نوازع الهيمنة، ولكنها تخرجها بصورة مختلفة، لا على أساس الإختلاف المذهبي أو المناطقي بالضرورة، وإن كانت تفعل ذلك أحياناً، ولكن على أساس أنها لا تملك القوة لمواجهة التقليديين!.

النخبة النجدية بكافة مشاربها، تبدو غير مهتمة بالمذهب إلا من جهة أنه يوفر وسيلة إضافية توحيدية للأفراد النجديين، وأنه يقدم مبرراً جيّداً لممارسة سياسة الإقصاء. بعض النخب الحديثة ترى ضرورة تقديم بعض التنازلات التي لا تمسّ صميم السلطة وامتيازاتها.. المهم أن لا يتم الإقتراب من موضوع الحقوق السياسية والإقتصادية، أي الى موضوع تحصيص السلطة عبر الديمقراطية أو غيرها، وأن لا تتحوّل الدعاوى المناطقية والمذهبية المساندة لها إلى أداة تهديد لتلك الإمتيازات.

ثانياً - النخبة الحجازية: أما النخب غير النجدية، فهي أيضاً جرت تنشأتها طائفياً ومناطقياً، وجاءت على الأرجح كردّ فعل على مناهج التربية والتعليم شديدة الإنحياز والهجوم على الهوية الخاصة، ورداً على احتكار السلطة.

حاول ابن سعود فور سيطرته على الحجاز القيام بخطوة وسطية مع النخب الحجازية لاستيعابها ضمن قِدْر (الصهر النجدي) فأعطي الحجازيون نوعاً من الإستقلال النظري، ضمن ما سمي مملكة الحجاز، بعاصمتها مكة المكرمة، ووضع للدولة الحجازية دستوراً

أملاه بنفسه، وأُسس مجلس شورى كان حجازياً كاملاً ليدير شؤون الحجاز، ثم احتل النجديون نصفه، ثم تحول إلى مجلس وكلاء، ثم أُلغي بدون إعلان.

كانت هناك حاجة لإشعار الحجازيين بأنهم مستقلون عن السيطرة النجدية، الا من سيطرة ابن سعود، وكأن الأخير أراد القول بأن نجد شيء، والعائلة المالكة شيء آخر. هذا (التكتيك) بالتحديد أزعج الإخوان ومشايخ نجد الذين أرادوا انتصاراً يسحق الخصم ويذيبه رغماً عنه بالعنف. وكانوا قد مهدوا ذلك بالمذابح في تربة والطائف، وبالفتاوى والكتب التي تكفر الحجازيين قبل أن يدخل الوهابيون إلى مكة ويحتلوا جدة والمدينة.

كان ابن سعود أكثر حكمة في حفظ ملك عائلته وديمومة سيطرة النجديين منطقة ومذهباً. كان يدرك بأن الوضع الإسلامي والدولي لا يساعد على امتصاص الحجاز، الذي كان مصيره غير مضمون بيد آل سعود، وكان مقدراً للصهر القسري أن ينفجر في وجه المحتلين، في وقت كانت فيه المعارضة الحجازية ممثلة في أعيان الحجاز الذين أسسوا لهم حزباً (الحزب الوطني الحجازي) مدعوماً من الهاشميين في الأردن يغرق بنشراته التي تصدر من القاهرة وحضرموت مدن الحجاز، ويطوف بالقوى الإقليمية العربية محرّضاً على سلطة الوهابيين.

عمل ابن سعود على امتصاص تلك النخبة الحجازية، وعلى إعادة أفرادها من المنفى الذي اضطروا اليه فور سيطرة الوهابيين

على الأماكن المقدسة، ومنحهم بعض المناصب الهامشية (ولو من منظور الحاجة إلى كفاءات متعلمة كانت غير متوفرة في نجد) كأن يكونوا سفراء وأعضاء في مجلس شورى الحجاز، ومسؤولي إدارات مالية وحكومية أخرى. وكان هؤلاء العنصر الأساس في تشكيل بنيان الدولة وقوننتها من خلال وضع أنظمة عصرية أو نصف عصرية، لاتزال تلك القوانين والأنظمة حاكمة في مجملها حتى اليوم، القليل منها أصابه التعديل، أو حتى التغيير من أساسه.

خضوعاً لبطش الوهابية السياسية، وتجاوباً مع الإغراء النجدي، وافقت قيادات الحجاز التي كرهت الأشراف لا لشيء غير أنهم لم يستطيعوا توفير الحماية لشعب الحجاز، وافقت على مجاراة الوهابية السياسية بالصمت والهدوء. وحاولت تطويع نفسها أكثر، وتحبيب ذوات عناصرها إلى العائلة المالكة، وهو أمرٌ لم يعرفه ولم يعهده النجديون من قبل، حتى أن الأخيرين كانوا يعتقدون - صادقين - بأن احتلال الحجاز أفسد زعامة نجد (العائلة المالكة) وربما زعامتها الدينية ونخبها. أيضاً كانت هناك غيرة لدى النخب النجدية من التودّد الحجازي جذباً للمناصب، فقامت النخبة النجدية باتقان لعبة الحجازيين، ربما شعوراً منهم بأن العائلة المالكة يمكن أن تحتوى من قبل منافسيهم أو أنه صار لديها بدائل حجازية، وهو شعور غير دقيق.

كان ابن سعود يدرك أن الحجاز وربما غيره يمكن أن يكون تابعاً سياسياً لنجد ضمن شروط، أما الثقافة والدين فمستحيل تغييرهما،

بل أن محاولات السيطرة والفرض الدينيين قد تؤديان إلى تفتيت السيطرة السياسية النجدية.

إن السيطرة السياسية لنجد على الحجاز كانت ولاتزال وستبقى في المستقبل مرهونة بحجم المنفعة المتأتية من الخضوع السياسي، وحين لا يجد الحجازيون منفعة ذات معنى من بقائهم تحت السيطرة الوهابية السياسية، فإنهم سيبوحون برغبتهم في الإنفصال علناً، وهو ما يفعلونه اليوم بوسائل تقترب الى العلنية.

ربما كان التفات آل سعود والنخب النجدية إلى هذه النقطة: الحاجة الحجازية إلى ثمن للبقاء تحت السيطرة النجدية، أو بتعبير بعض النجديين (العظم!) قاصراً في الماضي كما في الحاضر.. فالتنافس بين الكيانين البشريين أعمى القيادة النجدية وأغراها بتجريد الحجازيين مما لديهم، وكان يجب ان توضع نقاط حمراء حتى تبعد الخطر. ربما شعرت العائلة المالكة أن الخضوع النفعي الحجازي والذي استمر عقوداً طويلة ليس فقط لم يلغ الهوية الحجازية، بل انه لم يقنع الحجازيين أو يشعرهم بأن الزعامة النجدية، زعامة العائلة المالكة، صارت جزءً منهم ومن الواقع الذي يجب أن يتعاطوا معه بدون حساسية. شعور العائلة المالكة بأن علاقة المنفعة غير الكافية وغير مضمونة الإستمرار جعلها تميل بشدّة إلى محيطها وبيئتها النجدية وتفضيلها وتقويتها، ولعل ذلك استهدف إخضاع الزعامة الحجازية أو تهديدها أو تقليم أظافرها.

لكن النتائج قد تكون عكسية تماماً.

إن إقصاء النخب غير النجدية عامّة، أو عدم القدرة على احتوائها ضن جهاز الدولة والمؤسسة البيروقراطية مؤشر خطير لانفصالها.

مع تصاعد عملية التحديث ظهرت مشاكل واضحة بين نخبتي الحجاز ونجد. فمعدل التحديث وسرعته يجب أن يرافقهما استيعاب للنخب الحجازية المتعلمة المنتجة وطموحاتها، وإلاّ فإن وجود أشخاص لم يتم صهرهم أو استيعابهم يعد المؤشر الخام الأول لوجود أزمة بين الجماعات التي يتشكل منها كيان الدولة. إن كثيراً من النخب غير النجدية التي لم يتم احتواؤها في جهاز السلطة بسبب غياب المنافسة الشريفة، تطرق بوابة الإختلاف وتؤكد عليه بين أفراد جماعتها وتغذّيه بقصد أو بدون، ما يؤدي الى تصاعد الشعور بالمظلومية بين الطبقات الدنيا. وبالنسبة للبعض فإن العودة الى مربعات الإنتماءات الخاصة مقصود بذاته، فالعودة الى الإنتماءات الفرعية وتفعيلها سياسياً، هي إحدى الوسائل الرئيسية لتحطيم أسوار احتكار السلطة بغية المشاركة فيها، أو تدمير السلطة نفسها عبر الإنشقاق والتقسيم.

ما يفاقم الأزمة في الوقت الحالي، هو أن جهاز الدولة وهو المعوّل عليه في احتواء وامتصاص النخب الحجازية المتعلمة، أضحى عاجزاً عن فعل ذلك، إما بسبب تشبّعه بالعناصر، أو بسبب عدم قدرة الدولة الإقتصادية على استحداث وظائف ومواقع جديدة، أو بسبب غياب المنافسة الحرّة في شغر أجهزة الدولة منذ أن تأسست واعتمادها على المحسوبيات والقرابيات والإحتكار الفئوي.

ضمن هذا الإطار يمكن أن يشار الى أن حدّة الصراع والمنافسة- خاصة بين النجديين والحجازيين - على المواقع والوظائف العليا. فكل مجموعة تحاول تحصين مواقعها بجلب وتشجيع آخرين إليها لاقتطاع أكبر حصة ممكنة من ثمار التحديث، سواء كان لأفراد المجموعة أو للمجموعة نفسها، أو لحماية تلك المواقع من الإستلاب من قبل المجموعة الأخرى.. وهذا ما جعل التحديث في المملكة - على الأقل بين النجديين والحجازيين - محفّزاً للصراع والتنافس والتقاطع وتصاعد العداء، وهو الأمر نفسه الذي يجعل التأكيد على الهوية الخاصة أمراً مهماً في مثل هذه المعارك.

وزيادة على ذلك، فإن هناك عاملاً سياسياً تمثيلياً يلعب دوراً في غاية الأهمية، فالأفراد في المناصب الرفيعة حين يفشلون في كسب أرباح لمجتمعهم الخاص، قبيلة أو منطقة أو مدينة، كمنافع الخدمات مثلاً والتوظيف والحصول على الأراضي وتحسين الوضع العام مجملاً.. حين يفشل هؤلاء حتى وإن لم يخسروا مواقعهم الوظيفية، فإنهم يخسرون دعم وولاء مجتمعاتهم وتمثيلهم الرمزي لها، وهو أمرٌ لا تغامر الأكثرية بفعله، خاصة وأن أفراد الجماعة الخاصة، تتزايد تطلعاتهم وطموحاتهم لمزيد من القوة، ومزيد من المكاسب، ومزيد من المال في فترة تصاعد مشاريع التحديث - كما حدث أثناء ما كان يسمى بالطفرة النفطية. ولذا خلص بعض الباحثين الى نتيجة أن المطالبات المتشابهة من قبل الجماعات المختلفة هي التي تجعل من عملية التحديث مؤثرة في تصعيد

الأزمات بين الجماعات وما يرافقها من تعزيز للهوية الخاصة.

إن التقاتل الشديد بين النخب الحجازية والنجدية، عجّل بانحياز العائلة المالكة والدولة نفسها الى خندقها الفئوي، خاصة في عهد الملك فهد الذي دفع بالحجازيين للتقوقع في مناطقهم وجرّدهم بشكل منظّم من قواهم الحيّة في الجهاز البيروقراطي والعسكري والأمني للدولة. وهذه السياسة كانت ضربة قاصمة للتعايش بين نجد والحجاز، وأحد المسامير الأساسية التي دقّت في نعش الوحدة السياسية.

المسعى النخبوي النجدي لم يكن يدر بخلده موضوع قهر أو ما أشبه. الذي كان يجري حرباً صامتةً بين أمتين ومذهبين ومنطقتين بل ومنطقين ومصالح متضاربة.

النخب النجدية تعتقد أن آل سعود أخطأوا حين أفسحوا الطريق للحجازيين ليأخذوا المواقع بعد أن احتلت القوات النجدية وبقوة السلاح الحجاز، الأمر الذي أدى إلى صعوبة إزاحتهم. لا يهم النخبة النجدية موضوع الدمج والصهر والتوحيد.. إنما الإلحاق السياسي للحجاز وإن على مضض، وهم يخشون الحجازيين من أن يدفعوا نحو الإنفصال.. لكن هذه المواقف لم تترجم عملياً فيقدمون على إشراك الآخرين في المنافع لإسكاتهم. هم لم يفعلوا ذلك في فترة سابقة إلا تحت ضغط التهديد بالإنفصال وارتفاع حمّى الدعوة للثقافة والجذور الحجازية، وحتى هذه ما عادت اليوم تؤثر على مسلكهم وكأنهم في منحدر لا يستطيعون التراجع عنه.

النخبة النجدية تريد الحجازيين منتفعين دونيين من السلطة، لا مشاركين حقيقيين فيها، مقابل ثمن كبير هو: إبقاؤهم ملحقين ضمن الدولة النجدية والحكم النجدي.

ثالثاً - النخبة الشيعية: منذ استيلاء السعوديين على الأحساء والقطيف، جرى إقصاء النخب الشيعية التقليدية (رجال الدين، وعُمَدْ المدن والقرى، والتجار) من لعب دور في الدولة الجديدة. لقد كان إقصاؤها كلياً تقريباً وفي كل الميادين الإقتصادية والإجتماعية والثقافية. والإقصاء يوفّر أفضل الأجواء لنمو حالات الإنشقاق عن الدولة ونظام الحكم فيها، سواء عبر الدعوة لإسقاطه وتغييره، أو عبر الإنفصال عن جسد الدولة وتشكيل دولة خاصة بمواطني الشرق. إن الغلبة النجدية اليوم كما في الأمس - بالنسبة للعائلة المالكة والنخب الدينية والحديثة المسيطرة - تدفع بالتمادي في ممارسة سياسة الإقصاء هذه.

كانت إحدى جوانب مشكلة الشيعة في المملكة أنهم لا يمثلون نسبة ذات اعتبار في نخبة البلاد العلمية والثقافية، وبديهي أن أي تجمّع محلي لا يمكن أن يتبوّأ مكانة أو ينال حقه بدون بذل جهد حقيقي على صعيد (نخبة المجتمع) من سياسيين ورجال دين، وكتاب وصحافيين، وأساتذة الجامعات ومفاتيح المجتمع الأخرى من تجار وأعيان وأضرابهم.

المجتمع في المملكة، شأنه شأن أي مجتمع آخر.. تحكمه وتوجه أفكاره وتؤثر فيه آراء النخبة. والأزمة الطائفية لم تأت بها

وتنفخ فيها سوى النخبة، وقد استطاع الشيعة بفعل تطور المجتمع السعودي ككل، وشياع التعليم أن يكونوا جزءاً من تلك النخبة، جزءاً صغيراً محاصراً بالقيود.

كان هناك اهتمام من قبل النخبة الغالبة الحاكمة إبقاء المواطنين الشيعة يعملون في الأعمال التافهة أو الوسيطة فما دون، بحيث لا يصل أحدٌ منهم الى منصب ذي قيمة. وهذا بقدر ما كان يعبّر عن خشية تلك النخبة من طموح نظيرتها الشيعية في المشاركة الجادّة في الحياة العامة للبلاد، فإنه أعاق بشكل كبير عملية دمج المجتمع السعودي نفسه، وجعل الفواصل تتعمق أكثر.

ولعل من أسباب زيادة التهور الطائفي الرسمي، هو قلّة الأفراد الشيعة الذين سُمح لهم باجتياز الحواجز بما يتواءم مع ملكاتهم وقدراتهم وكفاءاتهم، فترك الحبل على الغارب لكل موالٍ أو طائفي، وهؤلاء في أكثر الأحيان يجرون السياسة التي يريدون، وقد تكون متناقضة في بعض الأحيان مع السياسة العامة التي يرسمها رجال الحكم انفسهم. والمعلوم أنه في بلد مثل المملكة، أن من لا يوجد له تمثيل في الجهاز البيروقراطي وغيره من الأجهزة فإنه لن يحصل على حقه، بل لن يحصل على وظيفة في منافسة صادقة.

تمّت إعاقة النمو الطبيعي لمنع تكوّن أو بروز نخبة من الكفاءات الشيعية ذات وزن يعتدّ به، فضلاً عن محاصرة وقمع أفرادها، وهذا أعاق عمل الحكومة أيضاً، لأن وجود تلك النخبة في مواقع رسمية كان سيساعدها على امتصاص المشاكل الحقيقية، ويسهّل من عملية

الدمج بين المجتمعات المتنافرة. ولكن يبدو أن من يحسبوا على النخبة الشيعية أصبحوا أنفسهم ضحايا النظام في أكثر الأحيان، لا يشعرون تجاهه بغير الأسى والألم، ولا يثير فيهم الحماس للدفاع عنه ومساعدته، إن كان رجاله يشعرون بالحاجة الى المساعدة أصلاً.

أما موقف السلطة من النخبة الشيعية، تقليدية أو حديثة، فهو الإستمرار في سياسة العزل. ولأن الضغط الحكومي - السلفي اتخذ طابعاً مذهبياً، فإن النخب الشيعية التقليدية (رجال الدين) حافظت على دورها الطليعي، ولأن علاقة الحكومة بها شديدة السوء، كان من المتوقع أن تسود حالة العداء للنظام السياسي وتتنامى الرغبة في التخلص منه بأيّ ثمن. وحتى النخب المتعلمة الحديثة، فإنها لم تستطع - والسلطة لم تساعدها - في إيجاد موطء قدم فاعل باتجاه قيادة السكان في المنطقة الشرقية باتجاه آخر. وقد لعبت سياسة التهميش للنخب الحديثة في ما يمكن تسميته بفرض العزلة القسرية عليها وتعطيل فاعليتها لصالح النخب القديمة، فارتدت كارهة للنظام وأدواتها، وبدأت تأخذ طريق العودة الى جذورها المناطقية والمذهبية.

السلطة الحاكمة قرّرت منذ البدء أن الشيعة في الأصل غير منافسين على حكم، وليس لهم القدرة السياسية والعسكرية على المواجهة مهما كان طمعهم في الإستقلال بأنفسهم عالياً - إن كان ذلك صحيحاً - ولذا بدا من السهل إقصاؤهم كلياً، وهناك إجماع

نجدي على تبني هذه السياسة، التي ستستمر على الأرجح في المستقبل بحجة أو بأخرى، إما بالقول إنهم مختلفون مذهباً، أو لأنهم معارضون دائبون للسلطة السياسية، أو لأنه لا يوثق بهم، أو لأنهم عملاء لليهود والنصارى، وغير ذلك من الدعاوى.

محليّة النخب ومناطقيتها

لم يَقُدْ قيام المملكة بشكلها الحديث، والتحوّل السياسي الكبير الذي طرأ فيها جرّاء التوسّع الإحتلالي/ النجدي الى تغيير في طبيعة النخبة، فقد تغيّر شكل النخبة من (المحليّة) الى (المناطقية). وقد تعني المحليّة هنا نوعاً من (الوطنيّة) كون النخب السياسية ما قبل قيام الكيان السعودي، كانت بشكل ما نخباً تقليدية، وتحكم على صعيد دولة مستقلة (الحجاز)، أو إمارات شبه مستقلّة (عسير والجنوب عموماً)، أو عبر مشاركة النخب السياسية (المحلية) مع نخب خارجية عثمانية، كما في نموذج الأحساء والقطيف.

في نجد كانت النخبة محلية عشائرية متحالفة مع قيادات مدينية. وحين جرى التوحيد القسري، عبر الضم، تغيّر وجه النخبة الحاكمة، ولكنها لم تخرج من الإطار المفهومي نفسه، بالرغم أننا هنا - والحديث عن الكيان السعودي - نناقش موضوع النخبة في إطار الدولة القطرية الحديث ومتطلباته المفهومية الجديدة. أيضاً، رغم التمجيد المبالغ في إيجابياته لـ (الوحدة القهرية) التي أدّت الى إفناء كل النخب السياسية الحاكمة السابقة في الدول والإمارات

المستقلة التي قام عليها بنيان الدولة السعودية، فإن النخبة الجديدة الحاكمة لم تتوسع لتكون (وطنيّة) تشمل مكوّنات المجتمع الجديد. فقد اتّسمت النخبة الجديدة بالإقصائية لمن تبقى من النخب السياسية المحلية السابقة (أي التي لم تقتل أو تجبر على الخروج الى المنفى)، كما اتّسمت النخبة الجديدة بنزعة شديدة للمحلية والمناطقية سواء في المستوى الأعلى لصناعة القرار أو في مستوياته الأدنى.

لم تكن النخبة الجديدة المنتصرة على قاعدة مذهبية أو مناطقية قادرة على أن تخلع ثيابها أو تغيّر من شكلها، والحقيقة فإن المطالبة بذلك أمرٌ غير واقعي في سني تأسيس الدولة الأولى. ذلك أن حروب تأسيس الكيان السعودي، كانت في جوهرها حروباً مناطقية مذهبية بكل ما تعنيه الكلمة، ولم تكن حرباً وطنيّة تحررية توحيدية، لأنّ الكيان السعودي مجرد كيان جديد يخلق لأول مرّة في التاريخ. لكن المشكلة الحقيقية، هي أن هذا الكيان الجديد لم يكن يسير - ولازال كذلك - وفق بوصلة وطنية واضحة يتطلبها استمرار الكيان نفسه. فكل ما يجري هو مجرد استبدال طبقة حكم محليّة، كانت في الغالب تتشكل من التجار والوجهاء وعشائر حاكمة، بنظيرتها، ولكن من منطقة مختلفة.

لننظر الى نوع النخبة الحاكمة اليوم في المملكة على مستويات صناعة القرار العلوي والأدنى. سنجد أنها في معظمها (نجدية/ وهابية) لا مبرر ولا منطق يعطيها الحق في تقرير مصير شعب متنوّع

الثقافة والتاريخ والمصالح. بدل أن تكون هناك عشيرة حاكمة في كل منطقة أو دولة أو إمارة مستقلة قبل (التوحيد السياسي) كالعائلة الشريفية في الحجاز، والإدريسية وغيرها في الجنوب، والشمرية في حائل، جاءت عشيرة (خارجية) لتنسف أولئك وتحتل مقعدهم جميعاً، وتلحق تلك الإمارات والدول عبر مسمّى إمارات يسيطر عليها الأمراء أبناء الملك المؤسس.

لننظر الى مجلس الوزراء من يسيطر عليه؟ وكذلك مجلس الشورى، والقيادات الدينية؟ ما هي انتماءات من يسيطر على المناطق؟ من يسيطر على قمة الجيش بمختلف أفرعه؟ وعلى قيادات المؤسسة الأمنية من مباحث واستخبارات؟ من يتحكم بالإعلام الرسمي وغيره؟ من يتحكم بالمال والإقتصاد وينتفع بهما؟.. كل المؤشرات تدفعنا الى القول بأن النخبة النجدية الحاكمة غارقة حتى النخاع في مناطقيتها ومذهبيتها.

الدولة مختطفة منذ نشأتها للمذهب والمنطقة، وما يجري على الأرض مجرد استمرار لحروب ما قبل الدولة وقيامها، والنخبة الحاكمة الحالية إنما هي تجسيد واضح لما ندّعيه، وما مشاركة أفراد قلائل من خارج الإطار المذهبي والمناطقي - وهو جدّ محدود على أية حال - إلا ديكوراً يخفف من اللون المناطقي والمذهبي الصارخ.

حسب جيمز ميزل، فإن النخبة الحاكمة تتمتع بصفات عديدة: الوعي بالذات، والإنسجام، وسيادة الروح التآمرية بين أعضائها.

هذه الصفات تنطبق في جزء كبير منها على النخبة الحاكمة في المملكة، وهي بالطبع ليست نخبة (سعودية) بمعنى أنها ليست (وطنية). النخبة المناطقية - العشائرية - المذهبية الحاكمة تتمتع بقدر عالٍ بوعي الذات، بل قد يكون متضخماً في النظرة الى الذات وحقّها في أن تحكم، كما من حقّها أن تقصي غيرها، وفق رؤية أيديولوجية قبلية دينية، ترى أن الحكم لمن غَلَبْ، فالنصر هو أساس الشرعية (السيف حسب تعبير آل سعود)، وترى بأن ما لديها من ثقافة دينية/ الوهابية حتى وإن لم تمارس على المستوى الشخصي، هي الأرقى والأصحّ، وهي تبرر الإقصائية من جهة، والتفرّد من جهة أخرى.

والنخبة الحاكمة في المملكة، إضافة الى شعورها المغالى فيه بالذات ووعي الذات المتميّز الذي يستخفّ بالآخر وما لديه ويطعن فيه كمبرر للإستحواذ القيادي والمنفعي، تتمتع أيضاً بانسجام كبير، خاصة بين جناحي السلطة الديني والمذهبي، هدفه الأساس التوحّد اللازم والضروري في صدّ أيّ اختراق على مستوى النخبة. هذا الإنسجام، رغم فوائده في صدّ الآخر، فإنه يمنع - من جهة أخرى - تجديد النخبة، ويمنع انسجام المجتمع، ويكرّس حكم الفئوية، ويعرّض الدولة الى انشقاق على نفس الأرضية المذهبية والمناطقية.

لا شك أن النخبة الحاكمة، حين تواجه عدواً خارجياً، أي خارج محيطها المناطقي والمذهبي، تتوحّد في الغالب، حسب التجارب التي مرّت على الدولة السعودية خلال العقود الماضية، ولكن الإنسجام يميل الى التحلّل والضعف فيما بينها بسبب المنافسة

الشديدة على صناعة القرار، واحتكار المنافع، لغياب الآلية لحل الخلاف، سواء بين النخبة العليا (الأمراء الكبار الحاكمون) أو بين الدنيا (رجال المؤسسة الدينية والتكنوقراط النجدي) وبين النخبة العليا.

أما الطبيعة التآمرية للنخبة الحاكمة فيجهلها الكثير من المواطنين، لكنها ليست موجودة فحسب، بل هي متمددة وتشمل كافة الحقول، حتى بين القطاعات الحكومية الصغيرة، والوظائف الدنيا، والدبلوماسيين المعتمدين لدى الدول الأجنبية. الحسّ التآمري عالٍ ومرهف، ومترافق دائماً مع الطمع والإحساس المبالغ فيه بالخطر من الآخر. وتمارس النخبة النجدية في مستوياتها الأدنى والأعلى ما يشبه بتقاسم الأدوار، حتى بين التكنوقراط والمتشددين الدينيين، فمعظم التبريرات التي تقدم على قاعدة الإقصاء غير صحيحة، وهي تقول بأنها لا تعبّر إلا عن رأي قسم من تلك النخبة. قد يصحّ هذا على مستوى الأفراد، ولكنه لا يمسّ المنهج. ولهذا يحمّل المتشددون السلفيون الجرم، فيزعم أنهم السبب في كل المشاكل والتجاوزات، ولكن الحقيقة أن الجميع يعمل وفق نسق محدد يحفظ مصلحة الجماعة من أن يدخل شركاء يتقاسمون المغنم والحكم. وكان يمكن قبول الأعذار لو أن السياسة لا تشمل كل جوانب الدولة ووزاراتها وأجهزتها، فهذا ليس عمل فرد أو جهة، وإنما هو فعل تتسم به النخبة الحاكمة - كجسد موحّد، ولولا ذلك لأمكننا بحق اعتبارهم مجرد Top Persons في محيط إداري

محدد، مثلما هم طبقة التجار على سبيل المثال.

من جهة أخرى، فإن التحديث يصنع النخب، وقد كان معتقداً لزمن طويل، فيما يتعلق بالعالم الثالث على نحو خاص، بأن النخب المحدّثة ستتغلب على النخب التقليدية من جهة، وستقود شعوبها بعيداً عن الإنتماءات التقليدية، ولكن هذه النخب، وُجدت على العكس من ذلك في مقدمة الصراع الأثني/ المناطقي/ المذهبي/ القبلي تقوده وتنظّر له. فالأحزاب التقليدية وجدت مبتغاها في تلك النخب المتعلمة، فانطلق العنف من المناطق المدنية، وانقسمت الجيوش ضمن خطوط التقسيمات المختلفة وقامت الإنقلابات وحقول القتل. وبذا يمكن الإستنتاج بأن المواجهات على أسس الروابط التقليدية إنما هي نتاج لتجذّر العداوات التاريخية الى الحد الذي لا تستطيع معه مفاعيل التحديث إذابتها.

بالنسبة للمملكة.. ليست هناك نخبٌ سياسية وطنيّة (أو حسب التسمية: سعودية).. بل هي نخبٌ في كلياتها تقع ضمن التصنيفات المناطقية والمذهبية. أما النخبة السياسية فهي مناطقية نجديّة أُنتجت بفعل التوسّع النجدي بقيادة العائلة المالكة، بحيث تمّ القضاء على النخب في المناطق التي تمّ ضمّها إما بالقتل أو بالطرد أو بالإقامة الجبرية في الرياض، وجرى استبدالها منذ ذلك الحين وحتى اليوم بنخبة مناطقية غالبة تعتقد بأن لها الحق أن تحكم وتقود ليس على أساس ديمقراطي أو الكفاءة، بل على أساس الحق التاريخي -

القبلي والديني - الذي صنعه انتصارها على نظيراتها الأخريات. وهذه النخبة، قامت وبعد السيطرة على مصادر الثروة بصناعة نخبها الحديثة ضمن إطار التواصل القديم، فتغيّرت الوجوه ولم تتغيّر السياسات الإحتكارية للسلطة وأدواتها.

التحديث في المملكة لم يصنع نخباً وطنيّة، فمناهج التعليم لم تكن ولم تزل ليس فقط قاصرة عن خلق نشء جديد يتسامى على الفواصل والإنقسامات، بل جاءت هذه المناهج لتزيد منها وتعمّقها أيضاً. يدور النقاش دائماً حول دور المواد الدينية والتاريخية في زيادة الشروخ الإجتماعية، فهي قد تؤكد الهويّة الخاصة في نجد، ولكنها تعطي ذات النتيجة بالنسبة للآخر الذي تتعرّض له المناهج بالإنتقاص والتحقير والإستخفاف والتكفير أيضاً.. حيث يرتدّ مواطنو المناطق غير النجدية الى جذورهم بدل أن تقلعهم المناهج عنها.

إن الصراع في المملكة بين المناطق والهويات تقوده النخب وليس الأفراد العاديون، وهذا معلوم بالضرورة، وله ما يماثله في بلدان عديدة تعاني من عدم الإنسجام الإجتماعي.. النخب المحلية هي التي تقود الحروب المذهبية والمناطقية والسياسية. منها نشأ الإحتكار السياسي وتعزّز، ومنها تنطلق دعوات تقسيم المملكة بصور مكشوفة او مبطّنة، وهي التي تتولى عملية بناء وتحصين الهوية الخاصة بالجماعة، وعلى يدها يقاد الجمهور بمختلف قطاعاته نحو الزوايا الحادّة. النخب في المملكة وبكل تصنيفاتها

تستخدم ذات الأدوات القاتلة: إحياء التراث، واستدعاء تاريخ ما قبل قيام الدولة، والبحث في مقاطعه عن أمجاد غابرة، والتذكير برجالات القبيلة والمذهب والمنطقة وأدوارهم المشرقة، وتسييس العلاقات الخاصة بين أفراد الجماعة وتفعيلها اقتصاديا، واستخدام مؤسسات الدولة لخدمة الجماعة.

لم نرَ بين هذه النخب السياسية والدينية والثقافية من يشير الى عمق المشكلة الوطنيّة، أو ينظّر لحلّها، أو مجرد يلفت الأنظار لمخاطرها. لا أحد يرغب في اقتحام التابو فيخرج ما يدور في الكواليس من مواضيع ومشاريع تآمر سرية على وجود الدولة الى العلن، فالإنفصال والتفتيت خيار جدّي يساهم فيه المنتفع والمتضرّر على حدّ سواء، كلٌّ بطريقته الخاصة.

مشكلة المملكة في رأسها. وبتحديد أكثر: مشكلتها في نخبتها السياسية.

يمكن الإدّعاء هنا، بأن المشاعر الإنفصالية في المملكة أكثر تبلوراً لدى الجمهور منها لدى أكثرية النخب المحلية، فهذه الأخيرة تخجل أحياناً من أن توصم بالإنفصالية، وتحسب خطواتها في هذا الإتجاه بحرص بالغ، كما يفعل أي سياسي حريص على ألاّ يدفع ثمناً يعلم أن المشاعر العامّة تميل إليه، وكأن تلك النخب تتمنّى أن يقوم غيرها بالجهد والإعلان عن خطاب إنفصالي شديد اللهجة لتستفيد هي منه في ضغوطها المطلبية على الحكم، وإذا ما حدث ذلك فإن مقولتها تتكرر: (لم آمر بها ولم تسؤني). أي لم آمر

بالإنفصال، ولن يسوءني إن حدث!

بالرغم من كل ذلك، لا يمكن أن تتعمق فكرة الإنفصال في شرائح اجتماعية عديدة، لولا أن هناك نخباً محلية تتبنّاها وتدفع بها وتنظّر إليها ولو من وراء الستار. هناك فئات نخبوية أكثر شجاعة في الإعلان عن رأيها، أو العمل على الفكرة الإنفصالية ولكن بصورة غير مباشرة، ولكن مخططة.

ما يدفع إلى الإعتقاد بأن مشاعر الإنفصال قوية لدى العامّة هو ما يظهر منها من تعليقات وعبارات وأمنيات ومشاعر والتي لا تجد نظيرها المعلن بين النخب المحلية نفسها، فهذه النخب أقدر من العامة على كبتها أو عدم البوح بها. لهذا قيل أن المشاعر الإنفصالية في المملكة (دفينة) و(حيّة) يعبر عنها رجل الشارع قبل النخبوي وقبل السياسي المعارض. وإذا كان السياسي لم يقتحم بوضوح - حتى الآن - ولازال يدور حول المفهوم دون أن يقع فيه بشكل علني، فهذا لا يعني أنه لا يساهم في بلورة تلك المشاعر في حركة فاعلة من أجل ان يقودها في المستقبل.

من الناحية العملية، تغضّ النخب المحلية النظر عن تطور تلك المشاعر الإنفصالية التي تطفح بها تعبيرات الجماهير، وقد تؤججها في المجالس المغلقة، بل قد تحرّض عليها من وراء الستار لأسباب تكتيكية، أي أنها من الناحية الفعلية ليست ضدّ مبدأ الإنفصال، ولا هي مدافعة عن الوحدة السياسية القائمة، بقدر ما تعتقد أن الوقت لم ينضج لإعلان الدعوة، أو نضج بالفعل ولكنها لا تريد أن تدفع ثمن

الإعلان، وقد تحاول بعض النخب المحلية أن تتشبّث بحلول أخرى حتى وإن كانت معطياتها لا تعينها، كالدعوة للإصلاح السياسي، وإعادة هيكلة الدولة السعودية من جديد، وهو أمرٌ لازال في رحم الغيب.

ومن هنا لا تجد مشاعر الإحباط والإنفصال لدى العامّة اعتراضات حقيقية أو جدّيّة في محيطها، الأمر الذي يسمح بنموها من خلال النقاش والطرح العلني الصريح، وتتغذّى على ما يرد من أخبار ومعلومات وأحداث تصيب الجماعة التي يتبلور فيها هذا الشعور. ولو قدّر لمؤسسة تقيس الرأي العام في المملكة، خاصة بين الشيعة في الشرق والحجازيين في الغرب، وفي جوّ من الحرية وبعيداً عن الإكراه او الخوف المستتبع لإبداء الرأي، فلربما وجدنا نسبة شعبية كبيرة تميل إلى الإنفصال بدون تحفّظ، خلافاً لرأي أكثرية النخبة المترددة.

هذا الإستنتاج - غير الناضج حتى الآن - يمنح الحكومة السعودية بعض الفرص لإبقاء النخب المحلية بعيدة عن جمهورها ذي النزعة (الإنفصالية).. ولكن الحكومة لا تمتلك الإرادة لتحقيق هذا الأمر، بل أنها قد لا تمتلك الآليّة الكافية أيضاً. فإبعاد (الرأس) عن ضغوط (الجسد) يتطلّب أمراً مهمّاً، وهو (دمج النخب) المهمّشة في ماكنة السلطة، إذ أن النخب لم تتخلّص - كما هو شأنها في كل الدنيا - من صفتها الإنتهازيّة، ولا يوجد إلاّ القليل بينها ممن يحمل صفة مؤدلجة (مبدئيّة) تجعله لصيقاً بمشروع

إنفصالي مبني على حسابات دينية أو تاريخية أو سياسية.

(دمج النخب) المذهبية والمناطقية المهمّشة، والتي تعيش على حافة السلطة، ممكن من الناحية النظرية، ولكن تعترضه قضيّتان مفصليتان:

الأولى - إنعدام الإطارات الجديدة التي تستوعب النخب المهمشة. فنحن نعلم أن جهاز الدولة قد استكمل وظيفياً ولا توجد به مواقع شاغرة تستوعب مجاميع كبيرة من النخب التي تجد نفسها مهمّشة لأسباب قبلية ومناطقية ومذهبية. والمملكة - وهذه إحدى مشكلاتها - تتوافر فيها أعداد كبيرة من النخب المتعلّمة والطامحة لدور تلعبه، تفوق في نسبتها دولاً عربية عريقة عديدة. وتزداد المشكلة، حين نعلم أن المقاعد المشغولة لا يمكن للجالسين عليها التفريط بها، فقد احتُلّت في بيئة ومناخ مختلفين عمّا هما عليه اليوم، وتجديد النخب أمرٌ صعب في المملكة، سواء بالموت أو الإحالة على التقاعد، أو الترقيات.

لن تقبل الفئة المستحوذة على جهاز الدولة (نجد بقصيمها ورياضها دون حائلها) أن تتنازل أو تخفّض نسبة احتكارها لجهاز الدولة لأيّ سبب كان، خاصة إذا كان لصالح فئات تعتبر (دخيلة) على الدولة - وإن كانت تمثل أكثرية المواطنين - بل وتنظر إليها (دونيّاً) على قاعدة المذهب أو العرق أو المنطقة. ربما تستطيع الدولة صناعة إطارات جديدة من خلال التطور الطبيعي لجهاز

الدولة، ولكن نتائج هذا محدودة للغاية، ولا يفي بتعديل كفّة الميزان، ولا يلغي شيئاً ذا بال من الإحتكار القائم.

وحتى الإستيعاب ضمن مشروع الإصلاح السياسي مشكوك فيه؛ فالجهاز المسيطر، لا شك أنه خطط أو يخطط، أن لا يأتي الإصلاح - إن أتى! - على حسابه، وسيقلل ما وسعه التقليل، حتى بالإعتماد على وسائل غير شرعية، من حجم ما يعتقد أنه خسارة. فالإنتخابات المناطقية والشوريّة إن قامت، يمكن أن تستوعب بعضاً من النخب المهمّشة، ولكن الإتجاه النجدي - الحكومي سيعمد إلى كل الوسائل لتقليص حصص غيره عبر التلاعب بالدوائر الإنتخابية وبالأصوات أيضاً، فضلاً عن تقليص قيمة المنتخبين والإنتخابات من خلال تقليص الصلاحيات.. وبوادر ذلك واضحة للمتابعين للإنتخابات البلدية والأنظمة التي وضعت لذلك.

الثانية - المشكلة الأخرى هي أن فكرة (الدمج) مؤدلجة دينيّاً/ مذهبياً/ وهّابيّاً؛ فالدولة قامت ولاتزال على سياسة الهيمنة والسيطرة الفئوية Domination - Hegemony وليس على قاعدة الإستيعاب والدمج Accommodation - Integration ومما لا شك فيه أن أي مبادرة لاستيعاب المختلف عموماً، لن تلقى إلا الإعتراض الشديد من قبل المؤسسة الدينية، ومن قبل النخبة النجدية المتعلّمة. ولذا، لا يعتقد أن فكرة دمج النخب المناطقية والمذهبية والقبلية وإبعادها

عن محيطها (الإنفصالي) أمراً ممكناً بالصورة المطلوبة؛ فقد يجري بعض التعديل - إن جرى! - بحيث يعني أنه مجرد إشارة إلى (الرغبة) الحكومية، وليس (تحقيقها) بالفعل على أرض الواقع.

لذا، لا يعتقد أن تبتعد النخب كثيراً عن إغراءات الدعوة الإنفصالية:

أولاً - لأنها ورقة قابلة للإستخدام والمساومة مع السلطة السياسية، بل هي أقوى الأوراق وأشدّها خطراً وتأثيراً لما لها من تأثيرات بعيدة المدى؛

وثانياً - لأن الحركة الإنفصالية لا تتوقف ولا تموت في مناخ مثل مناخ المملكة الذي يمنحها كل القوّة والعنفوان عبر منهجية الدولة وسياساتها من جهة، ويحرّم الإفصاح عنها بقوّة القانون وبعصا الأمن من جهة ثانية! الحركة الإنفصالية ستنتج - إن لم تكن قد أنتجت بعد، إذ أن الشك يساور المراقب بأن ما يجري في المملكة بعيدٌ عن ضلوع نخبٍ تطالب بالإنفصال - ستنتج قيادتها ورموزها في المستقبل، الأمر الذي يشكّل ضغطاً على من يمكن تسميتهم بالجناح المعتدل لتبنّي الخطاب الإنفصالي والدعوة إليه والإنخراط فيه بجدّ، أو يجدوا أنفسهم بدون جمهور حقيقي؛ إذ أن من شأن الحركة الإنفصالية - كما شهدت كل المناطق الإنفصالية الساخنة في العالم - قدرتها على تجاوز القيادات التقليدية والمعتدلة، وهي في الغالب تعمد إلى تحطيم كل من يقف أمامها كالسيل الجارف.

رأينا هذا في سيريلانكا، وفي قبرص، وفي جنوب السودان، وفي الفلبين وغيرها. وبمجرد أن تتهاون قيادة الحركة الإنفصالية - بعد أن تؤكد شرعيتها وتمثيلها لبني قومها - في الدعوة التي أسست بنيانها على أساسها، تظهر فيها الإنشقاقات من جديد. أي أن وحدة الحركة الإنفصالية رهين بنزوعها المتشدد في الإلتصاق ببرنامجها، ورهين بعدم المساومة، كما هو رهين أيضاً بمسائل أخرى ليس هنا مجال نقاشها.

المملكة أمام تحولات تاريخية، لم تنعكس على النخبة الحاكمة، أو بالأصح لم تستجب لها تلك النخبة. وقد ينظر الى هذا الإصرار في الرفض كدليل على القوة والمكنة، كرفض الإصلاحات التي تتيح تجديداً تدرجياً، وكاعتقال الإصلاحيين وإخماد أصواتهم. . لكن هذه الوسائل لا تغيّر السنن التاريخية، ولا تلغي حركة المجتمعات، ولا يمكن اعتبار الرفض دلالة قوة، بل هو جوهر الفشل، وجوهر الإنتقام من الذات. لم يخلق الله نخباً تحكم الى الأبد، ولم يخلق الله شعوباً تستعبد الى الأبد. إن لفظة (دولة) تعني التبدل والتغير، والنخب على مرّ التاريخ تتغير وتتبدل، وهذا درس بسيط، لكنه غير مقنع تماماً لمن يمسك زمام السلطة، فهو يعتقد بأنه مؤبد على كرسي الحكم، وأن لديه من الأدوات ما يكفي لبقائه.

اذا كانت النخب الحاكمة لا بدّ وأن تتغيّر وتتجدد، فالتغيير

التدرجي خيرٌ لها، ولأجيالها.. أما الرفض، فلا يعني إلا أمراً واحداً: ضرورة الإزاحة التامّة. درس نظن أن النخبة العشائرية المتمذهبة والمناطقية لا تفهمه ولا تدركه اليوم، ولكنها ستدركه يوماً ما، وقد يكون الأوان قد فات والزمن قد أفل.

الفصل الرابع: سيرورة وشرعنة الإنفصال

سأحاول في هذا الفصل تقديم صورة لسيرورة الحركة الإنفصالية وكيفية بزوغها وشرعنة نفسها، ومن ثمّ تمثيلها وتقدمها في دعوتها، وعوامل نجاحها وفشلها.

هناك قضيتنان مرتبطتان بمدى شرعيّة الإنفصال. أحدها يتعلق بسؤال: كيف تستطيع حركة إنفصالية ما، أن تقنع جمهورها به؟ ما هي أدوات تلك الشرعية، وما هي المدّعيات المفهومية التي تقنع ذلك الجمهور بخطوة مثل تلك، وكيف تساهم أخطاء الدولة في توفير تلك المشروعية؟. الإجابة على هذه الحزمة من الأسئلة يحلّ جزءاً من شرعية الحركة الإنفصالية في داخل بيئتها المحليّة، ولكنه ليس كافياً ما لم تتحقق الإجابة على سؤال آخر له علاقة بشرعية الحركة الإنفصالية في محيطها الإقليمي والدولي وهو: متى ولماذا يمنح الغطاء الإقليمي والدولي لحركة إنفصالية ما ويحجبه عن أخرى؟

يجدر بنا - ابتداءً - أن نوضح أن تحصيل الشرعية للحركة الإنفصالية في محيطها الأثني أو الديني أو المناطقي قد يبدو أكثر صعوبة من تحصيل نظيرها الخارجي؛ بيد أن نظرة مليّة للحالة الإنفصالية قد تعطي نتيجة مغايرة لذلك؛ أي أن تحصيل الشرعية

محلياً قد يكون أقلّ صعوبة بالنسبة للحركة الإنفصالية من تحصيل الشرعية الخارجية؛ فالحركة الإنفصالية تستطيع - وهي التي تعرف بيئتها - أن تستثمر كل أخطاء النظام في تأجيج المشاعر الإنفصالية، فنجاحها يعود بدرجة أساس إلى جهدها الإقناعي واستخدام الأخطاء التي تقترفها الحكومة المركزية في تعزيز خطابها. أما الشرعية الدولية، فتأتي لاحقاً لتطور ونجاح الحركة الإنفصالية محلياً، وهي لا ترتبط بالضرورة بقوّة الحركة الإنفصالية، ولا بإرادتها، فمصالح الدول الكبرى والقوى الإقليمية قد تدفع باتجاه الإعتراف بحركة انفصالية ضعيفة، وتوفّر لها الحماية والإعتراف الدولي، في حين قد تتجاهل حركة انفصالية قويّة، إن كان الإعتراف بها لا يخدم مصالح تلك القوى والدول.

تستند (شرعنة الإنفصال) بين جمهور الجماعة الإنفصالية إلى معطيات واقعية أكثر منها نظريّة. بمعنى أن قيادة الحركة السياسية الإنفصالية قد لا تستطيع أو لا تحبّذ في الأساس بل قد تتجنّب - خاصة في مراحلها الأولى - موضوع التنظير للإنفصال بناء على مفاهيم (غير مبيّأة) محلياً ولا يستطيع الجمهور استيعابها، كمفهوم (حق تقرير المصير) أو (الإستقلال) أو (الحكم الذاتي).

تطور الحركة الإنفصالية يبدأ على شكل مراحل تبدو متداخلة بعضها ببعض، فقد تأخذ هذا الإتجاه:

1 - تعميق الشعور لدى جمهورها بالحيف الواقع عليه، والذي لا تخفى أدلّته ووقائعه، كون تلك الأدلة والوقائع من الأمور

المعاشة والمكشوفة لدى جمهرة المضطهدين المستهدفين. لكن هذا التعميق لا يستهدف فحسب تعزيز الشعور بـ (المظلومية) بغرض تجنيد الأتباع ضمن برنامج سياسي.. بل أن أثر ذلك أعمق من هذا على صعيد الجماعة المستهدفة بالإنفصال وليس الحركة الإنفصالية وأتباعها فحسب، إذ يأتي ربط ذلك (الظلم) مباشرة أو غير مباشرة بـ (التميّز) لدى الجماعة سواء كان تميّزاً ثقافياً - دينياً أو لغوياً - أو تميّزاً عرقياً أو تميّزاً إقتصادياً أو غير ذلك. حيث يشعر المضطهدون عادةً بأنهم إنما اضطهدوا بسبب (تميّزهم) وليس لمجرد (اختلافهم) عن النسيج الثقافي العام مثلاً. هذا الشعور بالتميّز، هو المادّة الخام، الذي تبنى على أسسه قواعد الدعوة للإنفصال.

2 - تشييد الأسوار حول الذات، وذلك بالتفتيش عن مكامن التميّز الثقافي والسياسي والتاريخي والإقتصادي وتسييسه، وشحن الجمهور بجرعات زائدة منه بحيث تجعله ينظر إلى نفسه وكأنه أعلى مرتبة وقامة من مضطهديه وجلاّديه. ولهذا عادة ما تتهم الأقليّات ببناء الأسوار من حول أتباعها. ولكن ينسى المُتّهِمون أن عملية (بناء الأسوار) لا تقوم بها الأقلية أو الجماعة الإنفصالية، بل لا تستطيع ذلك لوحدها، وإن لم توفر لها الفئة المسيطرة (مواد البناء) اللازمة. فسياسة التهميش والإقصاء السياسي والإقتصادي والإجتماعي وغيره، توفر البيئة المناسبة لصناعة (الغيتوات) ورفع الأسوار عالية مع الآخر. ومن هنا فإنه يُنظر إلى تشييد الأسوار على أنها مجرد (رد فعل) وليس (فعلاً) بحدّ ذاته. فمتى شعرت الجماعة بأنها

مهددة في ثقافتها وفي كيانها الإجتماعي.. اجتمعت وانطوت على نفسها؛ فـ (القمع) وسياسة (التهميش) تولدان (العزل) الذي لا يحتاج معه كثير عناء لتأطيره بالأسوار، فهذا تحصيل حاصل.

3 - تبدأ الجماعة بعد هذا بما يمكن تسميته بـ (رد الفعل الإيجابي)، إذ ينخرط أفراد أو وجاهات من المجتمع للدفاع عن مصالح الفئة المغيّبة أو المضطهدة، وفي الغالب تبدي تلك القيادات استعدادها للإنخراط والمساهمة في العملية السياسية حتى ضمن الحدود الدنيا. أي أن الحركة الإنفصالية قد لا تبدأ - على الأرجح - بالدعوة إلى الإنفصال، إلا بعد فشل الخيارات المتاحة، فهي تطالب بـ (الإنضمام) إلى عملية سياسية واقتصادية قائمة حُرمت منها دون وجه حق.

لكن هذا المطلب قد يُرفض من الناحية العملية، فالقابضون على السلطة لا يريدون (شركاء) جدد يقاسمونهم السلطة والثروة، وإذا ما كانت الفئة المسيطرة فئوية وأقليّة هي الأخرى، كالحالة في السعودية، فإن رفضها يكون تلقائياً وبمبررات لا تقبل المساومة؛ فالإقصاء قد يجد مبرره في التفسير الديني الوهابي، وهو بمثابة غطاء، أو في التفسير المناطقي النجدي أو غيرهما.

هنا ما يلبث أن يتطور (رد الفعل الإيجابي) إلى (حركة سياسية) أو (حزباً معارضاً) إذا ما فشلت الجهود في تحقيق الحدود الدنيا من الأهداف، فالجماعة في سعيها للبحث عن حلول لمشاكلها، تتطور وسائلها كما تتطوّر أهدافها وآليّات عملها، وقد يلجأ بعض أفراد

الجماعة في ظل الصدّ والطرق المسدودة أو الفشل إلى التوسل بالعنف كأحد وسائل الحلّ.

4 - هنا يأتي الإرتداد ليس على سياسات النظام، وإنما ضد النظام السياسي بمجمله. أي أن الفشل في (إصلاح) سياسات النظام، على الأقل تجاه الجماعة المعنيّة، يدفع بها إلى تبنّي أهداف راديكالية ينظر اليها كحل جذري لأزمة العلاقة بين الدولة والجماعة المضطهدة، وهنا أمام الجماعة واحدٌ من خيارين: السعي إلى إسقاط النظام الذي لا تستطيعه، بسبب احتكاره لكل وسائل العنف والإكراه من جهة، وبسبب عزلة الجماعة عن الجهاز الحكومي مجملاً؛ فلا يبقى أمامها من خيار إلا الدعوة إلى الإنفصال، لأنّها تمتلك بعضاً من أدواته الأساسية، ولأنّ الخارج الدولي والإقليمي يمتلك بعضاً من تلك الأوراق. أي أن الجماعة الحاكمة لا تمتلك - في هذه الحالة - كل أوراق اللعبة السياسية. هكذا، تدخل الحركة الإنفصالية طوراً جديداً، بانتظار اقتناص فرصة تحوّل خارجي أو داخلي أو كليهما، كالذي شهدناه عشية أحداث 11/ 9/ 2001 لتستثمره أو لتستخدمه رصيداً وأحد الجسور نحو أهدافها.

وكما نلاحظ، فإن شرعية الحركة الإنفصالية بين جمهورها إنما تبنيها بمعاول وأدوات حكومية، فهذه هي التي توفّر مبررات (شرعية) سواء للخروج على نظام الحكم، أو لتفكيك الدولة نفسها وإعادتها الى مكوناتها التاريخية. وإذا ما أدركنا أن الحركة الإنفصالية - بطبعها - تخاطب العاطفة، وتعتمد في الإقناع على

المحسوسات، وعلى الإجابات السهلة، أدركنا أنها قادرة على تجنيد أتباع لا يستطيعون مقاومة إغراء الإنفصال عن المركز السعودي غير القابل - بنظرهم - للإصلاح والتغيير.

شرعية الحركة الإنفصالية

تقوم شرعية الحركة الإنفصالية على قاعدتين رئيسيتين لتحقيق تمثيلها لجمهورها:

القاعدة الأولى - هي فصل جمهورها وقطع ما تبقى من خيوط وأواصر مع المحيط الإجتماعي والسياسي الحاكم والمسيطر، وبالذات عن السلطة السياسية. وهذه الخطوة لا تمثل تحدّياً كبيراً. فالسلطة السياسية كما في المملكة ليست أثيرة لدى الجمهور، لا في الشرق ولا في الغرب ولا في الشمال ولا في الجنوب، وبالتالي بإمكان الحركة الإنفصالية أن تطرح نفسها (كبديل) عن سلطة (غير محبوبة). أي أنها تستطيع أن (تنازع) السلطة السعودية القائمة في مجال الشرعية (المعنوية) وإن بقيت (شرعية القوة والأمر الواقع) بيد السلطة - العائلة المالكة. هذه الشرعية الأخيرة هي مجرد (خضوع) أكثر منها شرعية حقيقية وصميمية.

القاعدة الثانية - هي أن تصبح الحركة الإنفصالية (الممثل الوحيد) أو الرئيسي للجمهور. فبعد إقصاء السلطة القائمة من لعبة الشرعية المحلية، يبقى التنافس بين القوى المحليّة. هنا لا تستطيع القوى المعتدلة المنافسة - على الأرجح - مقاومة مزاعم ودعاوى

خطاب الحركة الإنفصالية؛ فمن ينبري للدفاع عن الوحدة السياسية القائمة يُربط بشكل مباشر بـ (الدفاع عن نظام الحكم) أي عن الجلاد، ولن يسلم من يقول بذلك من اتهامات بالعمالة والخيانة ومناصرة الظالم ضد أهله.

ولأنّ الجدل لا يمكن أن يتخذ صفة منطقية بالضرورة في مثل هذه المواضيع (من جهة احتساب الأرباح والخسائر، ووضع الأيديولوجيات مقابل الأخرى، والمبادئ مقابل مبادئ مناقضة من أجل المقارنة) يتوقع أن لا تجد التحذيرات من قبل المعتدلين صدىً ذا بال لدى الجمهور، حيث يسود خطاب الدعوة الى الإنفصال خطاب المهادنة والهدوء والموادعة، ولن يعدم صانعو ذلك الخطاب الإنفصالي القدرة في تفنيد رأي المنافس - كما هو حاصل الآن في بعض حلقات النقاش - لأن (المعتدل الموادع) لا يمتلك مادّة يعتدّ بها في الدفاع عن رأيه؛ فالسلطة السياسية لا تعينه بممارساتها، ولا تنظر إليه في الأساس نظرة احترام وتقدير، إن لم تكن تتهمه هو الآخر بالإنفصالية والعمالة وغيرهما.

أي أن المعتدل يقع تحت ضغط الجمهور المطالب برفع سقف المطالب والمواجهة من جهة، وبطش الحكومة وأجهزتها الأمنية من جهة أخرى، فلا يجد أمامه، والحال هذه، إلا التراجع والإنعزال والإنكفاء، أو الإنخراط في تيار الإنفصالية. أما في حال استمر التراشق بين الإنفصاليين والمعتدلين الموادعين، فقد يتطور الأمر لاحقاً إلى مرحلة كسر عظم، لاثبات من منهما يحق له (تمثيل

الجماعة) كما حدث في مناطق عديدة من العالم.

باكتساح الخصوم السياسيين في دارها، تكون الحركة الإنفصالية قد حققت شرعيتها بين جمهورها من خلال تمثيله السياسي، والتعبير عن طموحاته وتطلعاته المستقبلية.

رواج ثقافة الإنفصال

في أكثر الأحيان، حين تشعر جماعة أثنية (دينية أو مناطقية أو عرقية) بأنها مهددة بالإمتصاص ثقافياً من جماعة أخرى، فإنها قد تستجيب لذلك بصورة عكسية عبر التأكيد على خصائصها الثقافية الفريدة، واستدعاء فصول من تاريخها المجيد، وفرض الفواصل مع الآخر وتدمير الجسور والروابط معه، في حركة يمكن تسميتها بـ: الحركة نحو التمايز/ Movement of Differentiation.

إن إحياء الثقافة الخاصة للجماعة نابع في الأساس من شعور الخطر بالتهديد الخارجي، والخوف من الذوبان والإمتصاص الذي يجرّ معه فقدان للهوية الخاصة. وحين يشعر قادة الجماعة بأن هويتهم مهددة، تبدأ عملية الإحياء الثقافي الخاص بتأكيد تاريخها الإستقلالي ما قبل الوحدة، وبتحفيز الهمم الداخلية وتوحيدها أمام العدو المفترض، كما وتستدعى ذكريات الإهانة التي تعرضت لها الجماعة على يد الجماعة المنافسة، والإجحاف الذي لحق بها، ليشكل كل ذلك الوقود الدافع نحو تعزيز الهوية الخاصة.

وفي بعض الأحيان يجري تنقية اللغة الخاصة أو اللهجة من

الشوائب الخارجية التي تسربت من الجماعة المجاورة، وحتى الممارسات الدينية تُطهّر بنفس الطريقة، بحجة العودة إلى الأصالة والطهر والصفاء والعقيدة الصحيحة. وبهذا تصنع الهويّة الفرعية من جديد، أو يعاد تشكيلها، جنباً إلى جنب الإحياء الثقافي، كما وتتم صناعة الحدود ورسمها بين الجماعة والجماعات الأخرى بالشكل الذي يجعل اختراقها أمراً صعباً للغاية على الأفراد. وينبغي ملاحظة أن الجماعة التي تصقل سيف اختلافاتها مع الآخر خوفاً من فقدان الهوية، تصبح في النهاية داعية للإنفصال بشكل قوي.

أيضاً فإن الجماعة التي تحقق أهدافها السياسية على أسس ثقافية (تشمل الدين) تميل على الأرجح إلى تأكيد تلك العناصر التي ساعدت على تحقيق الأهداف. فالوهابية مثلاً أصبحت دين الدولة الرسمي بعد أن تمّ تشكيل الدولة وتأسيسها، مثلما في بورما اعتبرت البوذية ديناً رسمياً، ومثلما في سري لانكا اعتبرت اللغة السنهالية لغة الدولة رغم أنها كانت لغة ميّتة مقابل التاميلية/ لغة المثقفين، ولكن جرى إحياء الأولى وتسويدها.

إن شعور سكان المناطق غير النجدية لم يتغير في الوقت الحالي كثيراً عن وضعه منذ أن قامت الدولة، بل قد يكون الشعور بالغربة داخل الدولة قد تصاعد بالنسبة لفئات اجتماعية عديدة ترى أنها غير معنية بدولة هي أقرب ما تكون في خصائصها إلى (النجدية) منها إلى (السعودية) بمعناها الوطني.

بديهي هنا أن الجو الأمني والسياسي في المملكة قد لا يتيح

اليوم تعبيراً عن حركة إنفصالية مشخّصة المعالم - حتى إن وجدت - فتواجدها لن يكون إلاّ سرّيّاً، أما انعكاسات ذلك الوجود فعلنيّة، لا يمكن مكافحتها أمنياً. أي لا يمكن منع النقاش في الموضوع، ولا تداول المواد الثقافية التنزيهية للذات عن المدينة والقبيلة والمنطقة والمذهب، وعن شخصيات تاريخية لم تحتوها ثقافة وطنية ولا تاريخ وطني. كما لا يمكن منع تفسير خطوات الحكومة وسياساتها المحلية بالصورة التي تخدم الوجهة الإنفصالية، ولا منع المواطنين العاديين من التعبير عن التطلعات والأحلام بقيام دولة (الخاصة) بعيداً عن تغوّل (المركز ودولته الخاصة هو الآخر) واحتكاره وفئويته، كما هو حادث اليوم بشكل واضح في أكثر من منطقة من المملكة.

الحركة الإنفصالية بنموها الحالي، في ظل وجود قبضة السلطة القويّة المتمكّنة، يكشف عن قدرة حكومية محدودة في (السيطرة على فضاء) الثقافة الإنفصالية ومتوالياتها، خاصة إذا ما كانت هذه السلطة - بحمقها وجهلها - تنحاز إلى ثقافة وهوية فئوية، وتدخل في معارك بالنيابة عن تلك الثقافة والهوية، بغرض إضعاف من تعتبرهم خصوماً وتجردهم من أسلحتهم الثقافية.

وفي كل الأحوال، بإمكان السلطات - السعودية - أن تلتف، كما فعلت دولٌ أخرى، على هذه الثقافة المولّدة لمشاعر الإنفصال، بتعطيلها عبر استيعابها، والسماح لها بالتعبير عن نفسها. فقيمة (الثقافة الخاصة) وخطورتها لا تنبعان بالضرورة من ذاتها ومن

مفرداتها ومحتوياتها، بقدر ما تستمد القوة من المحيط الخانق المفروض عليها، الأمر الذي يجعلها ذات قيمة كبيرة لأتباعها، ويجعل منها موضوعاً سياسياً خطيراً حين توضع إلى جانب قضايا أخرى عالقة، فتصبح نسيجاً ملغوماً.

بإفساح الطريق لها، نشراً وتوزيعا، تفقد الثقافة الخاصة أهم عناصر قوتها وهي كونها (ثقافة المتميّزين) أو (ثقافة المحرومين) أو (الثقافة الممنوعة والمضطهدة) والتي ما مُنعت إلا لقيمتها وأهميتها!

وبإفساح المجال لها، تصبح عناصر تلك الثقافة (مكشوفة) وعرضة للجدل والنقاش والطعن بين جمهورها كما بين أعدائها أو مخالفيها، فتؤسس بذلك عناصر (عقلنتها) والسيطرة عليها، وتخرج من كونها سلاحاً.

ولكن أنّى يكون ذلك في وضع مثل الوضع السعودي؟! وكيف يمكن مناقشة ثقافة انفصالية تدعم جدلها ممارسات السلطة وممارسات نخبها بالأمثلة التي لا تحصى؟ وكيف تحارب ثقافة انفصالية والسلطة تقوم بتسويد أخرى أقلّوية على الجميع، وبدون بناء ثقافة وطنية أولاً؟

شرعنة الإنفصال مقابل شرعنة الهيمنة

في الغالب لا يشرعن (الإنفصال) إلا إذا شرعنت (الهيمنة) من قبل فئة ما في الدولة. مقابل الإحتكار السياسي والديني والإقتصادي

والعسكري، يكون هناك من يطالب بالإنفصال عن دولة بهكذا مواصفات فئوية.

يتعدّى موضوع شرعنة الإنفصال موضوع (وجود حركة انفصالية) إلى شرعنة (الجماعة) نفسها والتي تقطن إقليماً معيّناً. فالإحتكار وسياسة الهيمنة يتضمنان إعلاناً فاقعاً بأن (الآخر) ليس موجوداً البتة.

ولقد مضى زمن على السعوديين - كأفراد - وهم لا يعرفون طبيعة النسيج الإجتماعي الذي تتشكل منه الدولة. فإلى وقت قريب لم يعرف كثيرون أن هناك شيعة في المنطقة الشرقية، أو إسماعيليين في الجنوب، أو متصوفين في الحجاز، أو أتباع المذاهب الأخرى السنيّة غير الوهابية. وحتى من أدرك شيئاً من هذا الوجود، فإنما كان إدراكاً لشيء ضئيل الأهمية، لم تسلّط عليه الأضواء، ولم يعطَ حجمه، بالنظر إلى سياسة الدولة في تغييب المخالف أو المختلف كليّاً عن فضائها وصورتها المحلية والخارجية، وتعمّدها إظهار صورة نمطية واحدة تتشكل منها الدولة.

الإحتكار من جهة، يعني (إلغاءً) لجهة أو جهات.. إلغاءً ثقافياً أو سياسياً أو غيرهما؛ إنه شطب - بكل ما في الكلمة من معنى - لذلك الوجود، ولحقّه في التعبير عن ذاته، ولحقوقه الأصيلة في دولة.

والإحتكار وسياسة الهيمنة تعنيان (العزل)، وهو أبعد أثراً من

(التهميش) والعيش على حافة المجتمع أو في أدنى درجاته الطبقية والوظيفية والإعتبارية.

بسبب هذا الإحتكار، اكتسبت الدولة السعودية وجهاً نجدياً منذ نشأتها؛ واكتسبت الوهابية تمثيلاً مزعوماً لمجتمع متعدد بدون منطق أو وجه حق، عدا الزعم بامتلاك الحقيقة الدينية التي لم يمتلكها أحدٌ من الأولين ولا الآخرين!

هذه الصورة للدولة من الخارج كان يجب أن تكشف للواعين عن مرض عضال قد أصابها وقد يودي بحياتها دونما مقدمات، كون هذه الصورة مزيّفة، لا يفيد الإدّعاء بأنها صحيحة، ولا يفيد إقناع الآخر الخارجي بأنها كذلك، طالما أن أكثرية المواطنين يعلمون علم اليقين أنها صورة ليست صحيحة.

ولذا، فإن الجماعات المشكلة للمجتمع السعودي، وإن خضعت لقهر السلطة ومذهبها، فإنها كانت تحتّ الخطى في الدفاع عن ذاتها (كجماعات) جرى إلغاؤها، وتحاول إثبات حضورها ووجودها بكل الوسائل الممكنة. إن من يُلغى في النشرة الجوية، ويلغى إسمه من خارطة المملكة الجغرافية، ويلغى وجوده في مؤسسات الدولة ولا يستطيع أن يبيح بهويته الخاصة ولا حتى بمكان سكناه وتولده، كما لا يستطيع أن يدافع عن حقه المنهوب جهاراً نهاراً، لا يمكن أن يوصف إلا بأنه يعيش (معركة وجود) و(تحدّي بقاء) سواء اتخذ الصفة المناطقية أو الثقافية أو غيرهما.

نجد (الرسالية) و (دروع الحماية)

تستطيع نجد أن تشرعن لجمهورها سياسات الهيمنة على نظيراتها من المناطق، بأنها المنطقة (ذات الرسالة) التوحيدية الدينية والسياسية؛ وأنها المنطقة التي تبنّت دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، تلك الدعوة التطهرية النجدية الصحيحة، التي لم يدرك قيمتها إلاّ أهل نجد، الذين يتولون الدفاع عنها وإدخال الناس فيها شاؤوا أم أبوا.

ليست (نجد) وحدها من يبرر السيطرة على الآخرين بمثل هذه المزاعم؛ فكثير من الجماعات في العالم فعلت ذات الشيء، واستناداً إلى الحقيقة الدينية، كما فعل الموارنة في لبنان الذين رأوا في لبنان (بيتاً للموارنة)، والأمهريون في أثيوبيا الذين روّجوا بأن أثيوبيا هي بيت المسيحية الأصلي في العالم، والسنهاليون في سيريلانكا الذين اعتبروا أنفسهم الوحيدين الذين يدافعون وينشرون ويحمون العقيدة البوذيّة.. كل هؤلاء، زعموا أن لهم (رسالة دينية خالدة) جرى من تحت غطائها الإستيلاء والإستحواذ على السلطة، أو على الأقل أن يكون لهم قصب السبق فيها كمواطنين درجة أولى لا يتمتع بها غيرهم. والغريب أن كل هؤلاء عاشوا حروباً أهلية، وبعضهم حروباً انفصالية، نجحت في أثيوبيا ولاتزال قائمة في سيريلانكا.

مقابل (الجماعة الرسالية النجديّة).. تتوسل الجماعات الأخرى في المملكة التي تعاني من (الإلغاء والشطب) بـ (دروع حمائية)؛

واحدة منها، التأكيد على شرعيتها من خلال الطرح المكثّف لما يمكن تسميته بـ (تأصيل الوجود) في مواقعها وأقاليمها.

تسمع - مثلاً - بين سكان المنطقة الشرقية جملة معتادة لدارسي الأثنيات وهي: (نحن السكان الأصليون). إن التأكيد على هذه الأصالوية Indigenousness مقابل (الأغراب) ظاهرة واضحة، وتمثل ردّاً تلقائياً على سياسة الإستحواذ والهيمنة التي تقوم بها الفئة المتسلّطة بالقوة، وإن لم تكن الأكبر حجماً وعدداً.

كلما تعرضت جماعة للخطر الديمغرافي أو الثقافي أو التهميش السياسي وغيره، صدّت العدوان بمقولات (أبناء الأرض) و(السكان الأصليون). وهذه التعبيرات تعني في أحد وجوهها (تملّكاً لإقليم معيّن)، و(استحقاقاً لتكوين دولة خاصة)، أو تملكاً للدولة القائمة / own the country كما بالنسبة للفيجيين الأصليين مقابل الفيجيين من أصل هندي، أو النجديين مقابل باقي فئات المجتمع السعودي، الأمر الذي يترتب عليه مطالب تحصيص وظائف عليا معيّنة بيد هؤلاء الأصلاء، وحقوقاً إضافية يرون أنهم جديرون بها.

في المنطقة الشرقية من المملكة، يُلحظ أن وجهاء الشيعة، ومنذ زمن بعيد في مراسلاتهم مع رموز الدولة، وهي منشورة على أية حال، استخدموا عبارة (السكان الأصليين)؛ وهم إذ لم يتجاوزوا الحقيقة في هذا، فإنهم إنما استخدموا ذلك للمطالبة بحقوقهم على قاعدة (الأصالة) و(التملك)، بالرغم من أن آل سعود يعتبرون البلاد

كلها ملكاً لهم، ورثوها من آبائهم وأجدادهم، وليس محض السلطة فحسب!

أي أن الدفاع عن حقوق أولئك - كشيعة - لم يتم بناء على قاعدة المواطنة بالضرورة، وهي قاعدة صلبة من حيث المفهوم، ولكنها في التطبيق لا يعتدّ بها البتة في بلد كالمملكة العربية السعودية. ولعلّ استخدام هذا التعبير (السكان الأصليين) يحمل في طياته (دفاعاً عن الذات)؛ فتغوّل الدعوات الوهابية المتطرّفة الداعية لـ (طرد) ملايين الشيعة خارج الحدود، أشعل رهبة في النفوس، وكأن الشيعة بتثبيت أصالتهم في مناطقهم وتحقيقها تاريخياً يريدون القول بأن الآخر (النجدي - الوهابي) هو (الطارئ) كما هو الحكم السعودي نفسه، وهو من يجب أن يرحل عنها حكماً ووجوداً.

ومما يؤسف له حقاً، أن الحكومة السعودية - في فورة الطائفية في الثمانينات - ألمحت إلى أن مواطنيها (الشيعة) ليسوا (أصلاء) أو (أصلاء) ولكن بدون حقوق، وإذا ما قاموا بمناهضة الحكم السعودي، فمن حق النظام (طردهم!).

منعاً للتقوّل، نسوق مثالين سريعين في هذا الإتجاه، لمجرد البرهنة، بأن الدعوة الإنفصالية في عمقها قد تكون (دفاعاً عن الجماعة وكيانها ككل).

الأول: قدمت لجنة من الأمم المتحدة خاصة بالتمييز على أُسس دينية تساؤلاً فيما يتعلق بمعاملة الحكومة السعودية لمواطنيها الشيعة، وما يتعرضون له من اعتقالات عشوائية، وقد جاء الجواب

السعودي المدهش في 14 نوفمبر 1990 على النحو التالي: (لا أحد مجبرٌ على العيش والعمل في السعودية برغم إرادته. وإذا كان كارهاً لقوانينها وضوابطها، فعليه أن لا يختارها للعيش فيها. أمّا إذا اختارها فعليه أن يحترم ويقبل - وبكل دق-ةّ - كل قوانينها وضوابطها، وإذا ما خالفها، فإنه معرّض للعقوبات الموجودة والقائمة)!

الثاني: بعد أحداث المحرم الدموية في المنطقة الشرقية سنة 1400هـ/ نوفمبر 1979م، أرسل وجهاء الشيعة برقية إلى الملك خالد، في الخامس من صفر 1400هـ، شرحوا فيها ما حدث: الإستفزاز الحكومي، القتل، الإعتقال، فرض حظر التجول، الطائرات وقصفها للمواطنين، الحرب الحقيقية في الشوارع، وتحدثوا عن أسباب الأزمة وجذورها. وفي 25 من الشهر نفسه رد الملك في برقية نفى فيها أن تكون القوات الحكومية قد قامت بتعديات، ونفى أن يكون هناك قتلى وجرحى. ومما جاء في برقية الملك جملة ذات دلالة تقول أن (من شاء البقاء فليبق). أي من أراد أن يبقى في هذه البلاد فليبق، أو فليخرج إن كان يريد المعارضة، أو لم تعجبه السياسة الرسمية. ولقد هزّت تلك العبارة الوجهاء الشيعة هزّاً عنيفاً وردوا في رسالة إلى ولي العهد - الملك السابق فهد - وذلك في 11 ربيع الأول 1400هـ/ 1980م، قالوا فيها: (وإننا لباقون في بلادنا، مهد أجدادنا وأحفادنا رغم كل ما يدبره المغرضون، ولن نخرج منها ولو أُرغمنا). عموماً لا تزال دعوات

الوهابيين بطرد الشيعة قائمة ومؤصلة وهي ليست جديدة في نوعها، ودعواتهم ازدادت في السنوات الأخيرة.

إن كلمة (بلادنا) لا تعني لدى الشيعي سوى (الإقليم) الذي يسكنه، وليس (المملكة).. فساحة (معركة الوجود) ليس في الحجاز أو نجد أو حائل أو الجوف أو نجران، وإنما في عمق المنطقة الشرقية ومدنها التاريخية.. بيد أن المنطق المدهش الخارج عن سياق التاريخ في معركة (إثبات الوجود) يكمن في حقيقة أن هناك فئة (وهابية) لا تزعم - ولا تستطيع أن تزعم - بأنها أصيلة في المناطق الشرقية، ولا أنها جاءت قبل الشيعة بقرون، فتاريخ الوهابية حديث، كما هو تاريخ آل سعود الذي يشرعنون حكمهم على خلفية (ملك الآباء والأجداد!).. ومع هذا ترى أن من حقها ليس الإستحواذ على الحكم فحسب، بل أن من يعترض على ذلك لا يحق له البقاء في الأماكن والمناطق التي يعيش على أرضها.

هذا النوع من التهديد لم يحدث - حسب علمنا - حتى في أسوء الدول التي تعيش حروباً داخلية وصراعات حادّة. ربما يكون اليأس من صهر الشيعة مذهبياً، وربما يكون لوجودهم في أغنى منطقة في المملكة، هو ما يحفّز هذا النوع من الدعوات الإستئصالية؛ إذ لم يتحدث أحد من الوهابيين مثلاً عن طرد الإسماعيليين في الجنوب (نجران) رغم الخصومة المذهبية، ولم تصل النظرة الدونيّة النجدية للحجازيين وأصولهم المختلطة إلى حدّ المطالبة أو التلويح -

رسمياً - بطردهم من البلاد، وإن ظهر من بعض متطرفي الوهابية مثل هذه الأقاويل.

إن (شرعنة وجود) الجماعة في هكذا محيط يقتضي - بل يفرض أحياناً - بروز نزعات إنفصالية حادّة، قد تخفيها عضلات السلطة عن السطح إلى حين؛ فالتأكيد على الهوية الخاصة والتاريخ الخاص والشخصيات الخاصة بالمنطقة ضرورة لتثبيت الأقدام أمام خصم لا يفتأ يهدد المجموعة كلّها بالطرد أو بالسحق أحياناً (أو بالإخصاء ربما! حيث طالب الشيخ الوهابي ناصر العمر بوضع حدّ لتكاثر الشيعة كما قال في مذكرته: واقع الرافضة في بلاد التوحيد!) وليس مجرد حرمانهم من حقوق صارت من البديهيات في عصر الدولة القطرية/ الوطنية.

درع الحق التاريخي في السيطرة والحكم

في الحجاز، تستقي الحركة الإنفصالية زخمها وشرعيتها من منابع مختلفة. فمنطقة نجد تظهر شرعيتها في الإستفراد بالسلطة بأثواب مختلفة، حسب طبيعة المنطقة المهيمن عليها، بل حتى بين المهمشين داخل نجد نفسها؛ فإقصاء سكان حائل لا يعتمد ذات المبررات، وفي الجنوب تظهر نجد نفسها ليس فقط حاملة رسالة دينية، بل ومبشرة بالتطوير والإنتعاش الإقتصادي، كون تلك المنطقة فقيرة، وأن أهلها بحاجة ماسّة إلى (الدين الصحيح) كما للمال والدعم القادم من الشمال. هنا تأخذ الهيمنة مبررات

الإستعمار الأوروبي، فهم ما جاؤوا إلا للتطوير، وخدمة السكان، الذين هم مجرد (قرود على حيود) أو (زيود يهود) كما يصفهم بعض عنصريي نجد، لا يحق لهم أن يساهموا في صناعة وطن، والمشاركة في قراراته كبيرة أو صغيرة، إذ (يكفيهم أن أكثر المغنين منهم) كما قال نجدي - قصيمي - علماني متعصّب ذات مرّة ساخراً، ردّاً على سؤال حول غياب مشاركة الجنوب في صناعة القرار السياسي والديني.

وبالنسبة للحجاز فإن نجد تحاول أن تطوّر خطاباً يمثّل قاعدة يستند إليها في التبرير والهيمنة السياسيين، فماذا عسى نخبها أن تزعم بغير الصفاء الديني، و(فتح) مكة كما فتحها رسول الله، وكيف أن الوهابيين هدموا القباب ومعابد الشرك، كما هدم رسول الله الأصنام وطهرها من الوثنيّة؟!

هي إذن (الرسالة الدينية) التي انتدبت نجد لها: تخليص الأماكن المقدسة من الشرك، ومن المتصوفة، ومن عبادة الأوثان كيما يعبد الرحمن حق عبادته.

هل انتهت المسألة عند هذا الفتح؟!

لا. فالرسالة الدينية تتواصل بتعمير الحرمين الشريفين وخدمة الحجاج! ثم ما يفيض من خير يأتي متسربلاً من نفط الشرق إلى الغرب ببركات الموصل الحراري النجدي لينعم به أهل الحجاز.

يفترض أن (الرسالة الدينية) قد حققت أهدافها بسيطرة الوهابيين على المناطق وفرض مذهبهم. ويفترض أن يكون حكم الأشراف

في ذمّة التاريخ، فقد خلّص الوهابيون أهل الحجاز من (ظلم وطغيان) الشريف وعائلته كما يقولون! ولكنهم احتلوا هم مقاعد الأشراف، وصاروا موزّعين لفتات السلطة والثروة كلّ حسب قربه من المركز!

هل ينتج هذا تبريراً كافياً لعلاقة الهيمنة السائدة بين الحجاز ونجد؟

هل تكفي القوّة والتبشير الديني - حتى مع افتراض تحوّل أهل الحجاز كلّهم إلى المذهب الوهابي - لإنهاء المشكلة؟

بالطبع لا. فقيادة نجد - آل سعود - لا تستطيع الإعتماد على (الحق التاريخي) في الحكم خارج إطار نجد. فالخارج يُحكم بمبررات أخرى لم يهضمها سكان تلك المناطق حتى الآن. فمنطق (ملك الآباء والأجداد) يجب أن يتغيّر، لأن لا أحد خارج نجد يقرّ لآل سعود ونخبة نجد السياسية والدينية بالحكم وفق هذه القاعدة، خاصة وأن الجميع يستطيع أن يستخدم نفس العبارة للدفاع عن حقه في حكم ذاته أو منطقته مقابل آل سعود.

ومن هنا تحديداً تستقي الإنفصالية في الحجاز زخمها؛ ومن هنا يبدأ الحجر الأساس في الدفاع عن الجماعة وهويّتها.

تحاول نجد أن تشرعن نفسها إضافة إلى ما ذكر سابقاً بأنها (الوريث) الشرعي لحكم (الأشراف) وغيرهم من العوائل المالكة في مختلف مناطق المملكة، أو الوريث للحكم العثماني (في الحجاز

والأحساء خصوصاً). لكن شرعنة الهيمنة بهذه الصورة لا تقف عند مرتكز سوى (القوّة - الإحتلال).

فحق (الفتح/ الإحتلال) هو جوهر الهيمنة النجدية، وما عداه من تبريرات دينية ليس سوى غطاء، قد يستخدم غيره - قبلياً أو عرقياً مثلاً - في حال كان السكان وهابيون (حائل مثلاً وبعض مناطق الجنوب).

ثم إن هذا التبرير يشرعن العنف ضد الدولة القائمة، وضدّ نجد عموماً، فضلاً عن أنه متهالك، لأنّ مناطق أيضاً احتلّت أجزاء من نجد تاريخياً، فليس من بنى إمبراطورية في الماضي يحقّ له الإستمرار لأنه كان محتلاً ذات يوم. وإلا فإن المنطق يدعونا اليوم إلى القول بأن آل سعود يمتلكون حقوقاً تاريخية في قطر والكويت والإمارات كلّها وعمان، كونها احتلتها كلها أو أجزاء كبيرة منها في فترات متقطعة من القرن التاسع عشر الميلادي.

نعلم أن بعض النجديين لازالوا يقولون بهذا، ويرون أن هناك خطأً تاريخياً ارتكب وكان ينبغي إزالة كل دول الخليج الأخرى لصالح المركز النجدي، وبنفس المنطق آنف الذكر.

لكن هل تنبّه هؤلاء إلى المنطق المعكوس أيضاً؟

فتلك الدول نفسها تستطيع المجادلة على قاعدة الحق التاريخي، كون بعضها احتلّ أو سيطر على مناطق الشرق.

هل يحقّ للحجازيين استعادة حكمهم الخاص بهم، بناء على منطق (ملك الآباء والأجداد) و(الحق التاريخي في الإمتداد إلى نجد

والجنوب والشمال)؟ هذا ليس مدّعىً صعباً، وقد مارسه ويمارسه كثيرون. فالسيخ إنّما يرتكزون على دعوتهم الإنفصالية على هذا الحق التاريخي، وعلى التمدد وإعادة الإمبراطورية التي بنوها «امبراطورية مارثا». وهناك مجموعة غير قليلة من الجماعات في غرب أفريقيا - خاصة نيجيريا - تتطلع إلى الفتوحات/ الإحتلال لتعيد أمجادها الغابرة.

(درع الحق التاريخي) في الحكم لا يمكن تخطئته في الحجاز، فهو يستخدم بصور شتى، في المقارنة بين حكم آل سعود والأشراف، وفي الشحن الداخلي الثقافي والتطلعات السياسية لاستعادة سيادة الحجاز واستقلاله؛ أو على الأقل في مواجهة الهيمنة النجدية.

لماذا يرث النجديون عرش الحجاز، وليس الحجازيون؟ تساءل مثقف حجازي ذات مرّة، وقد كان السؤال الإحتجاجي في مكانه؛ لماذا باؤكم تجرّ وباؤنا لا تجرّ؟ هل هي القوّة التي تمنح الشرعية؛ إذن لنبحث عنها، ولنستعد إلى المستقبل، ولنبحث عن الهوية الضائعة أو المستباحة في بطون التاريخ ونجلّيها عالية واضحة.

(الحق التاريخي) يمدّ الحركة الإنفصالية بجزء حيوي من مشروعيتها، أولاً في الإعتراف بكينونتها وخصائصها؛ وثانياً يمدّها بالمعنويّات الكافية لأن تدير شؤونها بنفسها، خاصة وأن شرعنة الحركة الإنفصالية خارجياً، أي في محيطها الإقليمي والدولي، يعتمد في كثير من جوانبه على تراث الجماعة الإنفصالية السياسي،

وما إذا كانت قد حكمت نفسها من قبل، وما تشير اليه من جهة قابليتها وإمكانيتها في حكم نفسها في الوضع الحالي، بمعنى أنها جرّبت واستطاعت حكم نفسها، بل والسيطرة على غيرها؛ وثالثاً يمدّ الحقّ التاريخي الحركة الإنفصالية أفراداً ومجتمعاً بزخم معنوي غير عادي تعتمد عليه في تمييز ذاتها وفي المطالبة بحقوق تعتقد أن لا مساومة فيها.

ربما من سوء الأقدار بالنسبة لمنطقة نجد، أنها سيطرت على مناطق متعددة المذاهب والثقافات والنشاط الإقتصادي.. ومن سوء حظها أن كل المناطق تقريباً تتمتع بإرث تاريخي لا يقبل الجدل، كما أنه ليس بعيداً عن الذاكرة، كون الدولة السعودية - النجدية - الوهابية حديثة المنشأ، وقريبة العهد بذلك التراث السياسي مزدحم الفصول وموضع التشابك.

ليس (الحجاز) وحده من يمتلك ذلك التراث، بل في الجنوب والشرق والى حدّ ما في الشمال، فالمركز النجدي لا يستطيع أن يبحث في تراثه السياسي الفاعل أبعد من قرنين، في حين يستطيع الحجازيون والشيعة وغيرهم الحديث عن قرون من الزعامة، وعن دول أقاموها وسادت، بالرغم من أن المركز النجدي يحاول أن يحطّ من ذلك، بالزعم - مثلاً - أن الأشراف لم يحكموا سوى تسع سنوات (بين عامي 1915-1924).

ومختصر القول هنا، أن هناك (شرعنة للتمايز والإنفصال بين المناطق مقابل شرعنة الإستفراد والهيمنة النجدي)، ولا يمكن

التخفيف من تلك الشرعنة إلاّ بالعودة إلى الحلول الجذرية: إبعاد الدولة عن فئويتها، والقبول بتعددية ثقافة مناطقها، وتحصيص السلطة والثروة بشكل أقرب إلى العدل، وبناء روح المواطنة القائمة على هوية وطنيّة لا تستثني أحداً ولا تسوّد فئة على أخرى.

شرعنة الذات من خلال شرعنة الآخر

بالطبع فإن كل منطقة من مناطق المملكة تستطيع شرعنة ذاتها مقابل المركز، وشرعنة المركز في الوقت ذاته ليست مبنيّة على أسس قويّة، فالجماعة النجدية (ذات الرسالة الدينية التطهرية الخالدة) فشلت في إقناع الآخر بأحقيتها في التسوّد. ولربما - نقول ربما - وجد بين الشيعة والحجازيين من يعتقد أنه يحمل رسالة خالدة؛ وهل يمكن أن تكون هناك رسالة دينية أقوى صدىً في حال انطلقت من الحجاز؟!

لا شك أن بعض الأسس المشرعنة للجماعات تختلف في قوتها، لكن ما يهم حقاً ليس شرعنة الجماعة (داخل حريمها وجغرافيتها)، فهذا لا يعدّ نجاحاً حقيقياً، فإذا استطاعت نجد مثلاً أن تقنع جمهورها وأتباع (رسالتها الدينية الصحيحة) بأحقيّة تميّزها السياسي وسيطرتها وإثرتها بالحكم والغنم، فإنها في الوقت نفسه- وهذا مؤكد - فشلت في إقناع الآخر المهيمن عليه بتلك الأحقيّة.

فالجماعات (الدونيّة) أو التي أريد لها أن تكون كذلك، لم تفشل - مثلها في ذلك مثل نجد - في إقناع جمهورها بتميزه، وأن له حقوقاً يجب أن تصان وأن يحصل عليها، أي أنها نجحت مثل

المركز الإقصائي، في شرعنة نفسها داخل إطارها الديني والجغرافي. هل نحتاج إلى أدلّة تثبت ذلك؟ لننظر إلى ما وراء مطالب الجماعات المهمّشة؛ الحجازيون يقولون بأن حصتهم في السلطة قليلة؛ والشيعة يقولون بأن خيرات البلد تأتي من مناطقهم وبالتالي فإن لهم حقاً مضاعفاً فيها، لا تجريداً لذلك الحق؛ وأهل الجنوب يعتقدون بأن المركز وربما الأطراف أيضاً قد تعمّدت إقصاءهم؛ وأهل الشمال - خاصة الجوف - يتميزون غضباً لإهمالهم وكأنهم سقط متاع. ترى، ألا تكمن وراء هذه المطالب قناعات قويّة بين جمهورها غير النجدي؟

ليس مهمّاً بدرجة ذات بال إن كانت هذه المطالب صحيحة أم سقيمة، وهي على الأرجح صحيحة جداً، ولكن المهم هو (قناعة) المواطنين المعنيين بها، بدرجة لا تستطيع الآلة الدعائية الحكومية إقناع الآخرين بعكس ذلك. هذا هو المهم، وهذا هو جوهر ردّة الفعل إزاء تميّز المركز النجدي. (الشعور بالمظلومية) أخطر هنا من (حقيقة وجود الظلم من عدمه)، لأن ذلك الشعور هو واحدٌ من مولّدات ومحفّزات الحركة الإنفصالية.

يطيب للمركز أحياناً - ويستطيب بمبالغة أحياناً - أن يعدد إنجازاته خارج إطاره الجغرافي، ربما كمحاولة إقناع للآخر بأنه على أحسن ما يرام، وأن المركز يعتني به جيداً، وفي هذا تضليل للذات أكثر منه تضليل للآخر. إن من يجب أن يُصدر صكوك نجاح المركز ليس هم القائمون على المركز، بل المحكومون به والتابعون له؛

وهذا يعني أن شرعية المركز لا تأتي فقط من أتباعه، بل الأهم والأكثر حسماً أن تأتي الشرعية من خارج إطاره الديني والسياسي والجغرافي. وإذا كان المركز النجدي يشرعن نفسه ونهجه الإقصائي اعتماداً على أتباعه فقط، فإنها في الحقيقة شرعية ناقصة لجماعة ترى أن الحكم حق خاص بها.

لا يجب أن يفوتنا حقيقة أن الشرعية ذات وجهين متقابلين: أن تشرعن الجماعة نفسها (مقابل أو عبر) شرعنة غيرها. فإذا لم تعترف الجماعة (المهيمنة) بشرعية وجود الجماعات الأخرى ومصالحها، خسرت هي أيضاً (شرعنة) تلك الجماعات لما تعتبره حقّها في السيادة والسيطرة. إنها كالدول، من لا يعترف بدولة ما، لا تعترف به تلك الدولة أيضاً.

بإمكان نجد أن تلغي الجماعات الأخرى وحقوقها من الأذهان، ولكن هذا يترتب عليه - كما هو حالياً - النظر اليها (كجماعة محتلّة مغتصبة لحقوق غيرها) ويصبح النضال ضدّها مشروعاً، إما عبر تقويض هيمنتها، أو عبر الإنفكاك والإنفصال عنها، أو عبر تعديل الموازين من خلال بوابة الإصلاح الشامل.

إن عدم إعتراف نجد بالآخر، بحقوقه السياسية والثقافية والإقتصادية، لا يضرّ (غير المعترف به) فحسب، بل يضرّ (الإقصائي) نفسه. إنه يضرّ بالقيادة السياسية - آل سعود، وبالمؤسسة الدينية - الوهابية كقيادة دينية أيضاً. وإذا وجدت هاتان القيادتان نفسيهما دونما حاجة لشرعنة نفسيهما (عبر الآخر المعترف

به والمتساوي في الحقوق) فإنهما تكونا قد (اختصرتا) - وبسهولة جداً - الطريق إلى الإنفصالية، وتفكيك سلطة المركز والدولة التي أقامها.

وأخيراً، فإن عدم شرعنة الجماعات والمناطق بثقافاتها المتعددة، وفي الوقت الذي ينتج حيفاً يقع عليها وعلى أتباعها، فإنه في نفس الوقت يسهّل من (شرعنة مطالبها الإنفصالية) ومن بث رسالتها الإنفصالية بين جمهورها، ومن ثمّ ما ينتج عنه لاحقاً من زيادة رصيد شرعية الجماعة الإنفصالية في الخارج الدولي والإقليمي. هنا ينبغي أن نؤكد، أن شرعية الجماعة المهمّشة، وسواء سارت باتجاه الإنفصال أو عدمه، قد أكّدت - تاريخياً - وجودها الشرعي بنظر الآخر خارج الدولة. فعدم الإعتراف بحقوق أو بوجود الجماعات المذهبية والمناطقية، لا يغير من حقيقة وجودها على الأرض، وأنّها معروفة لدى الخارج.

فالمركز النجدي - على سبيل المثال - لا يستطيع أن يلغي شيئاً إسمه الحجاز ونجران وحائل والجوف والأحساء والقطيف، وإن إلغاء وجود المختلف في هذه المناطق من ذهنيّة المركز النجدي، لا يلغيه من أذهان الآخرين في الخارج، فحضوره واضح تاريخاً وحاضراً؛ ولهذا، نجد أن الحكومة السعودية ضعيفة في دفاعها - هذه الأيام - تجاه الأسئلة المتعلقّة بالحقوق المدنية لجماعات ومناطق ترى أنها مهمّشة ومضطهدة.

شرعنة الإنفصال إقليمياً ودولياً

إذا كان صحيحاً القول بأن كثيراً من المواطنين ليست لديهم الرغبة في استمرار الوحدة السياسية القائمة، فيجب أن لا يصاب أحدٌ بالوهم أنهم جميعاً سيدافعون عنها، طالما وجد متضررون من أصل وجودها ومنذ قيامها، ممن خسروا (استقلالاً حقيقياً). وكما أن هناك منتفعون أساسيون - ولكن أقلّويّون - من وجود الدولة ووحدتها، كونها وضعتهم على قمة السلطة وهمّشت القوى الأخرى، فإن هناك أقلويون أو أكثريون يرفضونها، وبالتالي فإن النظرة تجاه (الوحدة السعودية القائمة) مختلف بشأنه من الأساس بين شرائح المجتمع السعودي.

إذا كان صحيحاً هذا، فإن من الصحيح أيضاً أن المزايدة وحدوياً وطنيّاً من قبل تلك الفئات المنتفعة لا يعكس وطنيّة حقيقية. فليس فخراً أن يدافع المنتفع من الوحدة عنها، خاصة إذا ما جعلته (سيّداً) فوق الجميع، ومنحته احتكاراً مطلقاً في حقل السياسة والإقتصاد والعسكر والتعليم والثقافة والإرشاد الديني والقضاء والأمن وغير ذلك.

إن الدفاع عن الوحدة هنا يحمل بعداً غير وطنيّ في الأساس.

إنه دفاع عن المصالح الخاصة الضيّقة قبل أي شيء آخر، وهو دفاع عن أهداف غير وطنيّة وغير دينية بغطاء وطني وديني.

أكثر من هذا يمكن قوله، إن هذا النوع من المدافعين عن الوحدة السياسية للمملكة هم في كثير من الأحوال المنتهكون بصدق لها،

وهم بممارساتهم وتغليبهم لمصالحهم الضيقة واحتكارهم لمنافعها وبتعاطيهم التقسيمي للمجتمع السعودي على أسس المنطقة والطائفة والقبيلة، هم بهذا النهج يجعلون من ديمومة الوحدة والرغبة فيها والدفاع عنها أمراً مستبعداً، إن لم يكن مستحيلاً.

وكما قلنا، فإنه حتى لو لم تكن هناك قوىً خارجية تدعم النزعات الإنفصالية الداخلية، أو تشير اليها بين الفينة والأخرى، أو تلوّح بها للضغط على النظام السياسي القائم في المملكة، فإن وجود مثل هذه المشاعر في حدّ ذاته آخذ بالتصاعد لوجود أسباب محليّة تغذّيه. ومع أنه من الممكن والمتوقّع - لأهداف سياسية ودعائيّة - أن توجّه التّهمة لكلّ خارج عن الدولة بأنه انفصالي يتآمر مع الخارج، سواء جاءت هذه التهمة من الحكومة أو من الفئة المنتفعة من الوحدة أو من الوطنيين الحقيقيين المخلصين.. فإنه من غير الممكن أن تحلّ المشكلة بمثل هذا النوع من المواجهات، خاصة وأننا سمعنا وقرأنا عن اتهامات بالتآمر توجّه للحجازيين ولسكان المنطقة الشرقية والشمالية بالإنفصال أو المطالبة بالحكم الذاتي، وبالتآمر مع الأميركيين واليهود، مما يشير إلى حقيقة كبرى هي أن الإنفصال في التاريخ المعاصر ظاهرة محلية الجذور.

حين تقرر جماعة مناطقية أو مذهبية أو قومية الإنفصال، فإن ذلك تحدّده على الأرجح العوامل الداخلية، والسياسات المحليّة، وعلاقات الجماعات التي تتشكل منها الدولة مع بعضها البعض.

ولكن هل تحقق تلك الجماعة هدفها بالإنسلاخ عن الدولة وتأسيس دولة مستقلة خاصة بها؟

الجواب: إن ذلك تحدده على الأرجح السياسات الإقليمية والدولية، التي تستطيع بقدر ما توفير الحماية السياسية والدعم المادي للحركة الإنفصالية. لكن لا يمكن فهم الدعوات الإنفصالية بدون فهم للسياسات المحلية وعلاقات الجماعات المختلفة التي تتشكل منها الدولة.

فإذا ما اجتمعت الرغبة الداخلية، والظرف الدولي الإقليمي المناسب لها، فإن أرجحية الإنفصال ونجاح دعاته يتحقق بشكل كبير.

لا يكفي - في الغالب - لتحقق الإنفصال أن تكون منطقة أو جماعة ما مهيّأة له إن لم تخدمها الظروف الاقليمية والدولية، ولا يمكن لدولة ما مهما بلغت من القوة أن تفرض من وراء الحدود واقعاً إنفصالياً خلاف رغبة السكان، أي بدون وجود أرض خصبة لذلك.

والمملكة التي كان توحّدها في جزء كبير منه اقتناصاً لظرف وغطاء دوليين، رجّح عائلة مالكة وألغى عوائل أخريات، وسمح لمنطقة بأن تسوّد نفسها على باقي المناطق في كل المجالات.. هذا الظرف الدولي بدأ يميل اليوم بتوفير غطاء مماثل للقيام بفعل معاكس.

فالظرف الدولي بمجمله ومنذ سقوط الإتحاد السوفياتي ألغى حواجز نفسية وعملية مستعصية أمام الجماعات الطامحة للإنفصال،

وقد ظهرت عدّة دول مستقلة منذئذ على أنقاض دولها المستقلة. وبانفجارات نيويورك (سبتمبر 2001) أصبح الغطاء السياسي الأميركي الحامي لوحدة المملكة مشكوكاً فيه لتحل محله الشكوك بأن الدور الأميركي القادم سيوفر الغطاء والمبرر وربما الدعم المادي والسياسي لتقسيم المملكة.

تكمن أهمية العامل الدولي والإقليمي في مسألتين أساسيتين:

الأولى، أن الحركة الداعية للإنفصال تتوسل في كثير من الأحيان بالعنف لمواجهة قوى الدولة وأجهزتها المنظمة.. ربما لهذا السبب بالتحديد، هناك ما يشبه الإطمئنان الداخلي بالنسبة للنخبة الحاكمة في المملكة وقاعدتها المناطقية - الطائفية من جهة كونها قادرة على مواجهة الدعوات العنفية للإنفصال فيما لو حدثت بعنف مضادّ، خاصة وأن الجهاز العسكري بمجمله ليس جهازاً وطنياً وتسيطر عليه المناطقية والفئوية التي تستبعد المواطنين الآخرين من الخدمة فيه.

في حالات قليلة ينجح الإنفصال بدون عنف، كأن ينهار النظام المركزي وتتفكك الدولة تلقائياً دون أن تستطيع قوى العسكر والأمن حفظ وحدتها، فيجري الإتفاق على الإنفصال دونما عنف، مثلما حدث للإتحاد السوفياتي، وكذلك في حالة تشيكوسلوفاكيا ذات الثنائية الأثنية. وفي كيوبك بكندا، فشلت محاولات الإنفصال عبر استخدام صناديق الإقتراع، لكن الحركة لم تنته بعد.

لكن الطابع العنفي هو الغالب على الحركات الإنفصالية، والأمثلة أكثر من أن تحصى: تقسيم الهند أولاً، تقسيم الباكستان

وانسلاخ بنغلاديش، قبرص، سيريلانكا، تيمور الشرقية وإقليم آتشيه في اندونيسيا، الشيشان، الأكراد في العراق وتركيا وإيران، حركة غارانغ في جنوب السودان، كوسوفو، وأمثلة عديدة أخرى يمكن طرحها.

الوجه الآخر لعنفية الحركات الداعية للإنفصال تعني الحاجة إلى دعم مباشر من دول الجوار أو من المحيط الأبعد (دعم الهند لبنغلاديش، تايلاند لولاية صباح الماليزية، ماليزيا بالنسبة لمسلمين جنوب تايلاند/ فطاني، تركيا بالنسبة لقبرص الشمالية..الخ). وإذا لم يتوفر الدعم العسكري والسياسي المباشرين، فإن القوى الإقليمية تستطيع بمساعدة الدولة المهددة تقليص خطر الإنفصال إلى أدنى حد ممكن، دون أن تلغيه نهائياً.

والثانية، يضاف إلى حاجة الحركة الإنفصالية إلى الفضاء الدولي والإقليمي للتنفس عسكرياً، فإنها بحاجة أيضاً إلى غطاء سياسي يمنح الشرعية للمطالب السياسية ويبرر استخدام العنف لتحقيقها. بمعنى آخر، فإن الحركة الإنفصالية بحاجة إلى (الإعتراف السياسي) بحيث يعترف بالجماعة الأثنية النازعة للإستقلال ككينونة سياسية مستقلة يحق لأتباعها تقرير مصيرها، أي أنها تندرج مطالبها ضمن مبدأ (حق تقرير المصير).

وحتى إذا ما فشلت الدعوة الإنفصالية عسكرياً، فإن الضغط السياسي الخارجي قادر - خاصة إذا ما جاء من دول كبرى قوية - على تعويض الخسائر العسكرية والدفع باتجاه الإستقلال (البوسنة

وتيمور الشرقية وكوسوفو كأمثلة). ونظراً لأن حالات التدخل الخارجي تكررت في السنوات الأخيرة، فإن عدداً من الدول التي تعاني من انشقاقات حادّة والتي أصابها القلق من هذا النوع من التدخلات، شعرت بأنها ليست مطلقة اليد في استخدام العنف ضد الإنفصاليين وقهرهم بالقوة، وانتهجت على اختلافها سياسات محاطة بقفازات حريرية تمنع (تدويل) مشكلات الإنشقاق المحلية والتي تستدعي عادة إثارات ومحاولات تدخل خارجية.

وما يقلق المسؤولين في المملكة بالتحديد ليس المشاعر الإنفصالية المحلية فحسب، رغم حدّتها والتي تتستّر أحياناً تحت ألف ثوب وثوب، ويجري التعبير عنها بالممارسة بأشكال صارخة في أحيان أخرى.. فهذا الخطر يمكن مواجهته بقوى الدولة الأمنية والعسكرية، ولكن ما لا يمكن مواجهته هو أن القوى الإقليمية والدولية بدأت بالتشابك مع العنصر المحلّي، الأمر الذي قد يجعل مؤسسة الدولة العسكرية غير ذات معنى، أي لا تكفي لدفع الخطر الناجم حتى مع وجود دعوة عنف إنفصالية في المملكة.

ويبدو أن المسؤولين في المملكة أصبحوا أكثر إدراكاً لأهمية العامل الخارجي، وأكثر شعوراً بالحساسية تجاهه، كما أنهم أكثر استعداداً للتعاطي معه والتنازل إن تطلب الأمر لدرئه، في حين أنهم، إطمئناناً منهم لديمومة الغطاء الواقي الغربي ربما، أو بسبب غرور القوة الطاغي، والشعور بالإستعلاء تجاه المجاميع السكانية في المملكة، لا يهتمون بالموضوع المحلّي وعلاقته بالعامل الخارجي، وكذلك بعلاقات الفئات الإجتماعية المناطقية والمذهبية

مع بعضها البعض، ولا يدركون ربما أهمية ترسيخ القيم الوطنية الجامعة، وبناء الهوية الوطنية، والدفع قدماً بالمساواة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية بين المواطنين.

في فترة ما بعد أحداث سبتمبر 2001، تسمّر قسم من الرأي العام في المملكة وجلاً من احتمالية تغيير واشنطن لموقفها الحمائي لنظام الحكم في المملكة، في ظل تصاعد وتكاثر التصريحات التي ينشرها الإعلام الأميركي من دعوات غير مسبوقة تبشّر بإعادة (المُلك النجدي) إلى حجمه الجغرافي الطبيعي ومحاصرة التطرّف الوهابي في الصحراء عبر إقامة دولة للمواطنين الشيعة في الشرق وأخرى للحجازيين في الغرب.

بيد أن الحديث عن الظرف الإقليمي يشمل دولاً عديدة ليست ممانعة من تفكيك المملكة، إن لم تكن صاحبة مصلحة فيها، أو هي تسعى للإنتقام والمعاملة بالمثل. فيقال بأنه حتى في محيط دول الخليج وجدت دول لا ترغب في ديمومة وحدة المملكة السياسية والترابية، حيث أن بعضها - في أفضل الظروف - غير مهتم لما يمكن أن يحدث في المملكة من تقسيم، وفي أسوء الأحوال جاءت إشارات مؤيدة أو غير ممانعة. قد ترى قطر والبحرين وربما عمان والإمارات منفعة ما سياسية أو اقتصادية في حال جرى تقسيم المملكة.. وقد وصلت إشارات إلى المسؤولين في المملكة بهذا المعنى أو قريبة منه من لسان مسؤولين كبار في بعض دول الخليج المتبرّمة - بحق أو بدون - من نمط العلاقة القائم بينها وبين الرياض.

والنقطة الجديرة بالإلفات هي أن دول الخليج لا تخشى (التقسيم لذاتها)، بل (الضمّ من قبل الجار الأكبر). فالكويت تخشى العراق، والأخريات الباقيات تخشى السعودية، وللأخيرة تجارب تاريخية سيطرت فيها على كل مناطق الخليج بمنطق القوة وعلى أرضية طائفية. والنخب الحاكمة في المملكة ما تفتأ تتحدث عن أحقية المملكة التاريخية في القضاء على ما تسميه بـ (الكيانات الهزيلة في الخليج) مما ولّد شعوراً بالغضب المترافق مع الخوف والرغبة في الإنتقام، والتخلّص من العبء السعودي في أقرب فرصة تتاح لها.

قد لا يهم اليمن مثلاً موضوع تقسيم المملكة، فالذاكرة اليمنية لمّا تنسى بعد موقف المملكة من وحدتها، حين وقفت ضد الوحدة منذ بدايتها، ثم شجعت على تفكيكها ودعمت أعداءها (شيوعيي الأمس) بالدبابات والمال كما هو معلوم. في تلك الحقبة طلبت المملكة بشكل ملحّ من واشنطن منع قيام الوحدة وبعد قيامها طلبت فسخها، ولكن كان لواشنطن أهدافها الخاصّة. فهل تستطيع النخبة الحاكمة في المملكة أن تضمن أن لا يردّ لها جارها اليمني المعاملة بالمثل؟ هذا إذا افترضنا أن لا أضرار ولا منافع أو طموحات له من تقسيم المملكة.

والسعودية حتى اليوم غير واثقة من أن طموحات الهاشميين في الحجاز قد توقفت. فالعائلة الهاشمية لا تزال ترى نفسها طريدة منفية من موطنها الأصلي - الحجاز - وهي العائلة المالكة الوحيدة في المشرق العربي التي كانت على الدوام المنافس العنيد للعائلة المالكة السعودية حتى بعد سقوط الملكية في العراق، وكلتا

العائلتين تتسابقان في إرضاء الغرب لتحقيق أغراض معينة أو لدفع شرور أخرى. حتى وإن كانت العائلة الهاشمية، أو ما تبقى من أفرادها، بعيدة عهد بالحجاز، ولو افترضنا أن المشاعر الحجازية النخبوية لا تميل بالضرورة للأشراف، وهو أمرٌ يحتاج إلى تأكيد، فإن الحجاز قد أنتج لنفسه نخباً قياديّة خاصّة به في العقود الماضية، وهو إن وضع بين خيارين، فعلى الأرجح أنه لن يختار الوضع القائم.

والخلاصة.. إن الدعوات الإنفصالية في المملكة لها جذورها المحلية وتصبح أقرب الى التحقق في حال وجدت البيئة الإقليمية والدولية المناسبة. وكما أن المملكة بدأت تنظر إلى الولايات المتحدة كمهدد لوحدتها، فإنها لا يجب أيضاً أن تطمئن إلى محيطها الإقليمي نفسه الذي ربما يكون مهيئاً هو الآخر لحدوث شرخ في وحدتها. وعليه فإن المطلوب في الأساس النظر إلى العوامل الداخلية المعززة للتقسيم بروح ناقدة وإيلائها اهتماماً يتوازى مع العامل الخارجي إن لم يولَ فعلاً أهمية أكبر منه.

* * *

وجهاء الشيعة الجدد

نقد للمسيرة والرؤية السياسية

د. حمزة الحسن

مؤسسة التاريخ العربي

جميع الحقوق محفوظة للناشر

فهرس محتويات الكتاب

مقدمة 5

الشيعة في السعودية بين منهجين 7

التمايز عن السلطة السعودية 19

ألف باء النضال: مقاطعة النظام 27

التيه السياسي، وتداعيات «اغتيال» المعارضة 37

الشيعة وغياب القيادة المسؤولة 51

منجزات 15 عاماً موادعة 67

الشيعة وعبث الدعوة لمفاهيم «وطنية» 83

حل سياسي «سعودي»، أم ديني «وهابي»؟ 111

المشكل الشيعي والخلاف حول توزيع الثروة 127

أوهام (التعايش) مع النظام والوهابية 149

مقدمة

لسنوات طويلة لم يُقتحم فضاء الوضع الشيعي السعودي الداخلي فيما يتعلق بالشأن السياسي، فيكتب فيه بالعلانية رغم إلحاح الحاجة لقراءة الحالة الداخلية وتصويبها. فالعلنية غير محبّذة عند كثير من الناس، وكأنها كشف للعورات أو نشر للغسيل السيء على وجه الملأ، أو هو إثارة لفتنة داخلية.

كما أن العلنية في طرق موضوع كهذا، قد تلامس بعض الأشخاص الذين ينظر اليهم بشيء قليل أو كثير من الإحترام، وبالتالي كان أي تطرّق للموضوع سينظر إليه وكأنه تسقيط للأشخاص أو محاكمتهم، في حين أن الغرض ليس الأشخاص بل قراءة التوجهات ومحاكمتها.

ومن المسائل التي منعت الكثيرين من الكتابة وتوجيه النقد الداخلي، أن العلنية في الطرح قد تُفسّر وكأنّها صراع مع أشخاص، أو من أجل قضايا شخصية، أو أن المراد منها إيجاد صراع داخلي لا يفيد إلا السلطة الظالمة.

زد على ذلك كان هناك مبرر مهم وهو أن الساحة الداخلية كانت مندفعة باتجاه «أحلام» لم تؤسس على أرض صلبة، فكان لا بدّ من

الإنتظار ريثما تتبخر بنسبة معقولة، حتى يتيح ذلك التبخّر هامشاً معقولاً أيضاً من الحرية في النقاش.

ولهذا السبب بالتحديد، تم تأجيل نشر العديد من الكتابات والكتب.

الآن هناك شيء من التحرّر في الحديث، إذ لا يوجد هنالك مشروع سياسي - بوصفهم - يخشى الإضرار به، ولا هنالك منجز أمامنا يُخشى عليه من الطيران بأجنحة سماوية، ولا الطريق أمام الشيعة في السعودية لتحصيل حقوقهم واضحة، فجاء هذا الباحث أو ذاك الكاتب ليلقي عليها الغَبَش والظُلمة.. كما لا يستطيع أحد أن يقول كما هي العادة بأن تصرفات فلان أو علان كانت سبباً في «تضييع فرص» عظيمة كانت قاب قوسين أو أدنى من اليد فجاء من جعل الطائفة الكريمة تخسرها.

ما يراد طرحه في هذا الكتاب لا يعدو مسائل متداولة منذ زمن بعيد في الدوائر المغلقة، وفي جلسات المشايخ والناشطين السياسيين في المجتمع، وبين الكتاب والمثقفين، ربما ولسبب أو آخر لم يكن بمقدور أكثرهم الإفصاح عنها، أو الكتابة حولها، أو تنوير المجتمع بها، أو مجرد طرحها بشيء من الشفافية والصراحة.

ما يتضمنه الكتاب من نقد يكشف في جانب من الجوانب مدى صدق إيماننا بمفاهيم مثل: احترام الرأي الآخر، القبول بالتعدد في الآراء، وغيرها، فموضوعات الكتاب في مجملها تقدّم رأياً وتحليلاً ولوناً ورؤية وصورة أخرى، علّها تفيد في تعديل مسار الطائفة ونضالها السياسي لتحقيق ما تصبو إليه.

الشيعة في السعودية
بين منهجين

إزاء السؤال المتكرر: ماذا أنجزنا وحققنا كطائفة وفق توجّه القائلين بـ «التواصل مع السلطة» واعتماد طريقة «الموادعة» معها، يطرح أصحاب هذا التوجّه سؤالاً مقابلاً: وماذا أنجزنا وفق توجّه ومنطق القائلين بضرورة المواجهة «والمعارضة» للسلطات القائمة؟

نحن هنا، إذن، أمام توجهين «أو خيارين، نقول ذلك تجاوزاً» واضحي المعالم، يمكن للجميع أن يناقشوهما، بأثمانهما وإنجازاتهما وآفاقهما.

هما توجهان «مجرّبان» أي تم تجريبهما طيلة تاريخ الشيعة في البلاد منذ احتلال آل سعود عام 1913م. أي أننا لا نتحدث عن شيء مجهول الهوية، ولا هما طريقتان مبتدعتان تاريخياً في العمل، لا على مستوى الطائفة في البلاد، ولا على مستوى الأمم والشعوب منذ فجر التاريخ. بيد أننا نذكر بما يلي:

أولاً، إن القائلين والمنظرين لـ «التواصل مع السلطة» مع استبعاد خيار المعارضة اليوم، كانوا هم أنفسهم ينظرون لـ «خيار المعارضة». وبالتالي فإنّ عليهم قبل غيرهم تبرير التحوّل

الدراماتيكي الجوهري الذي طرأ فجعلهم يتنقلون من «خيار مقاوم» الى «خيار موادع». لم يكن التحوّل من توجه الى آخر عملاً تكتيكياً، ولم يتم بصورة تدريجيّة، ولا بناء على معطيات متساوقة مع تطور على واقع الأرض في العلاقة بين الحكومة والطائفة الشيعية، بل كان أشبه ما يكون بـ «انقلاب» في التوجّه، لم تعرف الغالبية الساحقة من المواطنين الشيعة تعرف دوافعه ومبرراته وأهدافه حتى الآن.

هذا «الإنقلاب» في التوجّه بحاجة الى شرح ممن قام به وتبنّاه، خاصة وأنه جاء في وقت صُنّفت فيه الحركة السياسية المعارضة بأنها في أوج قوتها، وأنها كانت قاب قوسين أو أدنى من تحقيق تحوّل جذري في واقع الشيعة من خلال «الحوار» الذي تم مع السلطة عام 1993م. فلماذا جاء الإنقلاب في وقت كانت فيه كل المؤشرات تفيد بأهمية المعارضة وعملها وضرورة مواصلته؟ مالذي دفع دعاة التواصل والإقتراب والموادعة للسلطة أن يتحولوا من نهج واضح قادر على تحقيق منجز تاريخي الى توجّه آخر؟!

لو كان من يؤمن بهذا التوجّه لم يمارس المعارضة، ولم يع دورها وأهميتها، ولم يشارك فيها أو يساهم في قيادتها، لكان الأمر مقبولاً. ففي كل المجتمعات في العالم هناك من لا يعتقد بأهمية المقاومة والممانعة والرفض للظلم عبر الإحتجاج السياسي والإعلامي وحتى المسلح، ومثال ذلك الوجهاء القدامى الذين تراجع البعض منهم عن مواقفه في آخر الأمر، وأقرّوا بأن توجه

المعارضة هو الخيار الوحيد الباقي أمام الطائفة، وقد أوصلوا يومها (أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات الميلادية الماضية) آراءهم وتوجهاتهم بل ونصائحهم. فلماذا لم يأخذ أصحاب المعارضة بالأمس ذلك بعين الإعتبار، بل وينقلبوا على أنفسهم فيقوموا بتبديل دورهم واحتلال موقع الوجهاء القدامى الذين تغيّر بعضهم، ونصحوا فما نفع النصح، حسبما أعلم وما هو متوفر من وثائق؟!

هذه الأسئلة يجب أن يجاب عليها أولاً، لأننا قد لا نكون أمام اختلاف بين وجهتي نظر، بل قد تكون المسألة أعقد من ذلك!

من المفترض أن (يفنّد) أولئك المعارضون الذين غيّروا منهجهم بشكل كلي توجههم المعارض القديم ويبينوا مواقع خطئه ومبررات عدم فائدته، وعليهم بعد ذلك أن يقولوا للمواطنين أن ما كانوا يقومون به كان خطأ، وأنهم يعتذرون لهم: للشهداء والمعتقلين والمشردين ولكل ما ألمّ بأبنائنا وإخواننا وأهلينا من مصائب ولازال، لأنهم قادوا الجميع في طريق «الخطأ» إن كان هذا رأيهم في المعارضة.

وتالياً، عليهم إقناع الجمهور الشيعي مجدداً بأن يثق بهم مرة أخرى في هذا التوجّه الجديد «لم يعد جديداً» المقترب والموادع للسلطة، ولماذا يكون هذا التوجّه أصوب من غيره، رغم أنهم كانوا يعترضون عليه فيما مضى، فما هي الإيجابيات التي يحملها، وما هي الضمانات أن هذه الطريق ستحقق ما لم تحققه الأولى، من خلال تبيان نتائج التجربة التي يدعون إليها، والتي مضى عليها الآن

خمسة عشر عاماً، فضلا عن تجربة من رأى رأيهم فيما مضى من عقود؟

بل وعليهم أن يشرحوا للناس لماذا عليهم استبعاد آيات الجهاد ونصرة المستضعفين والهجرة من أجل الدفاع عن الحق والإستنفار والإعداد للقوة وغيرها، والتي كان يرددها هؤلاء على مسامع المواطنين، ليستبدلوها بنصوص وقصص من السيرة يراد إقحامها قسراً على الواقع الحالي كبديل «وليس للتكامل» مع النهج الماضي المعارض؟!.

ثانياً، قد يعترض أحدهم فيقول بأن عمل المعارضة في القديم صحيح، وأن الموادعة حالياً صحيحة أيضاً، وأن الذي حدث هو مجرد «تغيّر في المرحلة» استدعت تقديم توجّه على آخر، وأنه إذا استدعى الأمر وثبت خطأ التواصل وموادعة السلطة وأنه غير مفيد للطائفة الشيعية، فإن أصحاب هذا التوجّه سيعودون مجدداً الى المعارضة!

رائع جداً!.

إن هذه المظلّة «تغيرات المرحلة» تعني أنها حدثت ووجدت فاستدعى التغيير في التوجه. أي أن تبديل الموقف لم يكن مبنياً على أمور افتراضية «سـ» تحدث في المستقبل، ولا على آمال «سـ» تتحقق في المدى المنظور. فهل كان الأمر كذلك عشية «الإنقلاب» في التوجه في التسعينيات الميلادية الماضية؟!

ما هو كنه الظروف السياسية وغيرها، كما ظروف السلطة

السعودية، التي شكلت علامة في «تغيّر المرحلة» فاستدعى إزاءها أو مقابلها تغيير «الإستراتيجية» بشكل حاد باتجاه موادعة السلطة؟!

لم يكن شيئاً من هذا قد حدث أبداً ليبنى عليه ذلك «الإنقلاب» الكبير، الذي يستدعي حلّ الحركة السياسية لنفسها والتخلّي عن العمود الفقري لقوّتها. لم يكن قد حدث تغيّر جوهري يومئذ في توجّه السلطة لا على صعيد الشيعة، ولا على الصعيد السياسي المحلي، ولا على صعيد المؤسسة الدينية. كما لم تكن هناك من تغيرات في الظروف الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالوضع الداخلي، يمكن معها تبرير «الإنقلاب» الحاد في التوجهات.

نعم.. كان يمكن إطفاء «محرّك السيارة» لبرهة من الزمن إن كان هناك غبش وعدم وضوح في الرؤية، ريثما تتوضح الأمور، وليس استباق الأمور بـ «اقتلاع المحرك» والتوجه الى الخلف «مشياً على الأقدام»!.

نعم.. تغيّرت الظروف السياسية بعد أحداث سبتمبر 2001، وكان الأجدر بها أن تحفّز الناشطين السياسيين باتجاه المعارضة لا الموادعة. فالنظام كان في حالة ضعف، وقواه السلفية العنفية صارت موضع اتهام في الداخل والخارج، وكان الوضع الإقليمي يمثل فرصاً تاريخية لممارسة المزيد من الضغط والعمل السياسي المباشر لتحصيل حقوق الشيعة. ولكن الذي حدث، هو أن تلك الأحداث وما تلاها «سقوط صدام، وانتصار حزب الله في لبنان وغيرها» لم تجر الإستفادة منها، ومثلت فرصاً ضائعة للشيعة،

بحيث يمكن التأكيد بأن التسعينيات الميلادية الماضية لم تشهد «تغيراً في المرحلة» تستدعي تغيير النهج المقاوم والإنقلاب عليه، وأن فترة ما بعد أحداث سبتمبر أكّدت أهمية ذلك النهج المعارض، بينما وجدنا في الفعل عكس ذلك، أو تبين عدم قدرة نهج الموادعة على استثمار التطورات السياسية لصالح تحسين وضع الشيعة.. فلما مرّت المحنة عن النظام، إذا به يستأسد على الجميع محاولاً افتراسهم كما هو حاله الآن مع الشيعة ومع جميع المواطنين!

أما مسألة عودة أصحاب رأي الموادعة والتواصل مع السلطة عن توجههم إذا ما ثبت أنه خطأ، فهذه وإن كانت غير مستحيلة، إلا أنها صعبة جداً، وكلّما مضى الزمن على أصحابها، كلّما صارت عودتهم أبعد عن التحقّق.

فمع افتراض النيّة الحسنة فيهم، فإن هذه الطريق قد جرّبها كثيرون من قبل، ولم يستطيعوا العودة عنها، وكل ما أمكن أفضلهم وأصفاهم نيّة فعله هو التعاطف مع توجه المقاومة والمعارضة دون الإنفكاك عن توجهه والتوقف عنه.

ثم إننا نرى اليوم أن أصحاب هذا التوجّه الموادع ـ وربما الممالئ للسلطة ـ يغوصون فيه أكثر فأكثر، ولا نلحظ أية نيّة للمراجعة، بحيث أن المراقب العادي يستطيع أن يقول اليوم بأن أصحاب توجه الموادعة أقرب الى السلطة مما كانوا عليه قبل سنتين مثلاً، وأنهم قبل السنتين كانوا أكثر التصاقاً بنهج النظام مما كانوا عليه قبل خمس سنوات مثلاً، وهكذا.. ما يعني أن المسألة ليست

مرهونة فقط بحسن النيّة والرغبة ـ في حال تحققهما ـ وإنما في رهانات خاصة تحول دون تغيير النهج.

لم نرَ إشارة ولو صغيرة حتى الآن تفيد بالمراجعة والتراجع.

قد يقال بأن هذا النهج صائب حتى الآن، فلماذا التراجع عنه؟!

إذن، فليشرحوا ويوضحوا فوائد هذا النهج وما حققه حتى الآن، بحيث يمكن للجمهور فهم مبررات الإستمرار فيه. لا أن يقال بأنه سيحقق في المستقبل شيئاً ما، لأن 15 عاماً كافية في تقييم التجربة.

وقد يقال ـ وقد قيل مراراً وتكراراً ـ بأن التحوّل عن توجّه الى آخر «ليس لعب أطفال بحيث نغيّر بين ساعة وأخرى موقفنا!» كما كان يردد أحدهم. وفعلاً هو ليس كذلك!، وقد كان هناك من يلتمس بعض العذر لأصحاب هذا التوجه قبل أن تتوضح معالم نتائجه «المجهولة لديهم!» في العامين الأولين لتجربته، أما الآن فلا عذر، إذ كما تمت تجربة خيار المعارضة المباشرة 15 عاماً وجرى تحولهم عنه ـ بل والإنقلاب عليه دونما مبرر ـ فمالذي يمنعهم إن كانوا صادقين من الإنقلاب على توجههم الموادع بعد 15 عاماً من تجربته مع وجود مبررات لذلك؟. لا ننس أن أحد رموز التوجه الموادع قال بعد عودته للبلاد وفي محفل شبه عام، بأن على الجمهور الصبر وأن يعطيه الفرصة لخمسة عشر عاماً أخرى، ليجرب هذا النهج ولكي يؤتي أُكُله.

وقد يقال أيضاً وأيضاً، أن المعارضة السياسية المباشرة «تزرع الزرع» وأن الموادعة والتواصل مع السلطة يوفران شرائط «حصاد الزرع».

أيضاً، على من يؤمن بهذا القول أن يعدّد لنا ناتج ما حصده من ثمار للطائفة. ثم إن الحصاد «المستمر» لو كان هناك من حصاد، بحاجة الى «زرّاع مستمرين في الزراعة» ولا يمكن لأحد أن يقوم بفعل الحصاد دونما وجود زرّاع، فمن الذي يزرع اليوم، إن كانت واجهة الشيعة متخصصة في الحصاد «حصاد ماذا»؟!

ثم إذا كان هنالك من زرّاع حقيقيين، أليس من المعيب أن يحصد البعض زرع غيره، ثم لا يهب الحصاد الى الزارع، أو حتى يشير إليه بفضل؟.

هذا كلّه يفترض وجود زرع، مع أن من المؤكد أن هناك «مناجل» كثيرة مستعدة لعملية الحصاد لنفسها، دون وجود الحصاد نفسه.

ثالثاً، من المؤسف أن يكون هناك جدل في الأساس حول المفاضلة بين توجهين، أحدهما يقول بضرورة الدفاع عن النفس عبر مقاومة الظالم وظلمه، وآخر يقول بموادعته والإنفتاح عليه تحقيقاً لذات الغاية. مؤسف حقاً أن يكون النقاش في البديهيات. في أي سيرة في التاريخ تنازل طاغ عن طغيانه بدون مواجهة ومقاومة؟ وفي أي عرفٍ أو دينٍ أو شرعة أرضية تجد تجاوزاً لبديهية حق المظلوم «بل واجبه» في مقارعة جلاديه ومضطهديه؟ وهل وجد في التاريخ القديم والحديث أن حصل شعب مظلوم على حقّه دون أن يقاوم ويدافع عن نفسه؟ بل هل من المنطقي أن تجد أحداً في الخارج يدافع عن شعبٍ لا يبدأ بالدفاع عن نفسه؟ أو يدافع عن شعب يدين

متصدرو واجهته الصرخات التي تنطلق ضد النظام على ما يفعله بشعبه؟!

وهل هذا من سيرة المسلم أن يقبل بالجور، ويستبدله بالركوع والإنحناء؟ هل من سيرة الشيعي في بلادنا وفي بلاد غيرنا أن يمتدح ويثني على جلاديه ويرى شرعيتهم وضرورة الولاء لهم؟

سيقول لنا بعضهم: إن التواصل مع النظام وموادعته جزء من المقاومة! والجهاد! والدفاع عن الحقوق! ولا مانع لديهم من الإستناد على سيرة بعض الأئمة، وإسقاطها على الوضع القائم، مثلما فعلوا من قبل ولكن بصورة عكسية حين كانوا يركزون على الحسين وثورته وشهادته. فالتراث الإسلامي والشيعي أصبح مجرد ملعب كبير، يستطيع اللاعب فيه أن يغير أفعاله الى نقيضها، ومن ثم استلال شيء من التراث لتعضيد موقفه يميناً أو يساراً كلما تطلب الأمر ذلك. وإذا كان القرآن حمّال أوجه، فما بالك بالتراث الشيعي الضخم الذي يتعرض لمذبحة بحيث يقطّع اليوم بالسكاكين خدمة للفعل ونقيضه إن تطلّب الأمر؟

نعلم أن توجّه «الموادعة» يمثل الأسهل والأسلم، وكثير من الناس لا يريدون أن يدفعوا ثمن التغيير سجناً وتعذيباً وتشريداً ومنعاً من السفر وطرداً من الوظيفة وغير ذلك. هذا من طبيعة البشر جميعاً، فالمواجهة والمقاومة مسألة صعبة على النفس لا يقتحمها إلا الأقليّة الطليعية المضحية بنفسها، وقد تتزايد الأقلية في ظروف

معيّنة فتصبح خيار الأكثرية، بحيث يصبح كل الشعب مقاوماً ومستعداً لدفع ثمن تغيير واقعه.

لكن الأكثرية حتى وإن تلكّأت في دفع الثمن تبقى متعلقة بخيار المقاومة، وهي تتمنّى أن يقوم بالمهمة بعض الشعب، وهي مستعدة حسب الظروف للدعم المعنوي والمادي مثلاً. أي أنها تسعى لأن تكون في الخلف لا في الطليعة.

وهذا هو الفرد الشيعي اليوم يتحدث عن جهة ما تمثله وتدافع عنه وتواصل المواجهة والمقاومة لسياسات آل سعود التمييزية ضده، دون أن يعني ذلك أنه مستعد بالضرورة لأن يأتي في المقدمة، ولكن هذا أيضاً لا يعني أنه لا يريد أن يقدم دعماً من نوع ما.

ولقد رأينا في شعبنا كل الخير وكل الدعم للمعارضين. لقد قدّم أبناء شعبنا أموالهم وأبناءهم ودعاءهم وكانوا معهم بقلوبهم وعقولهم. النساء بعن حليهن، والرجال باعوا ما يمتلكونه خدمة لقضية مواطنينا، والجميع اعتبروا أولئك المعارضين ممثلين حقيقيين لهم ولآمالهم وتطلعاتهم. فكيف تم التخلّي عن كل هذا؟ وكيف يطيب لمن يضعوا أنفسهم قادةً لمثل هؤلاء أن يقولوا لهم: «ما ضربنا أحداً على يده» حين يطالبهم مواطنونا بتحمل مسؤولياتهم تجاه من كانوا يوماً رافعة لمكانتهم، ومساعداً لهم في معارضتهم؟ أهذا جزاء شعبنا أن وثق وقدّم وضحّى؟ أهذا هو الشكر وردّ الجميل؟! أهذا تصرف قادة أم تصرف انتهازيين نالوا مبتغاهم في مكان ولدى جهة أخرى؟!

حتى لو قيل اليوم تبريراً ـ وهو ليس صحيحاً ـ بأن الناس يميلون الى الموادعة أيضاً، فإن السؤال: بماذا يختلف القادة عن عامة الجمهور؟ أليس في رؤيتهم وشجاعتهم وممارستهم دور القيادة، فلماذا لا يقودوهم في الإتجاه الصحيح ـ إن كان الأمر كذلك، وهو ليس كذلك؟ لماذا لا يحفزوهم على النضال والصبر في طريق ذات الشوكة؟! وهل يجب أن تستغرب فئة ما توادع السلطة وتبرر لها، أن يكون بعض الجمهور مصدوماً بتوجهاتها وانقلابها على تراثها وماضيها، وبعض آخر يوادع السلطة ويتنكب عن مقاومتها ويعمل مثلما تعمل الجهة المتصدرة لقضيته؟!

* * *

التمايز عن السلطة السعودية

كيف هي العلاقة بين الشيعة كمجتمع وبين حكومة آل سعود؟

هذا سؤال بديهي، وجوابه بديهي، ولكننا بحاجة فيما يبدو إلى العودة إلى البديهيات والأسس الأولى حتى يمكننا فهم واقعنا والتفكير لمستقبلنا.

لو وجهت هذا السؤال إلى أية جهة سياسية أو بحثية أو حقوقية في العالم مهتمة بشؤون الشرق الأوسط لأجابتك بأنها «علاقة سيئة» وأن الشيعة فئة مضطهدة يجري التمييز الطائفي عليها بشكل منهجي. هذا لا نقوله نحن في توصيف علاقتنا مع آل سعود فحسب، بل وتقوله أيضاً حليفة آل سعود «أميركا» في تقارير خارجيتها السنوية، وتقوله كل المنظمات الحقوقية في تقاريرها، ويقوله الباحثون والكتاب الأجانب الكثر في مقالاتهم وأبحاثهم وكتبهم.

كيف ستكون «وكيف يجب أن تكون» العلاقة بين المضطهِد «بكسر الهاء» والمضطهَد «بفتحها»؟ بالطبع هي ليست علاقة محبّة وألفة وولاء، بل علاقة عداء وصدام ومواجهة «وإن تمّ تلطيف

مظهرها الخارجي في السنوات الأخيرة القليلة ولكنها في جوهرها لم تتغير». ولو جاء أحدهم وقال لنا بأن آل سعود لا يكنّون لنا العداء ولا يضطهدوننا بالتمييز، وأنهم يعاملوننا كمواطنين وكمسلمين، وأنه يجب علينا نحن أن نغيّر علاقتنا بهم فنمحضهم الحبّ والولاء، على أمل أن يغيروا هم سياستهم تجاهنا، إن كنّا نرى أنها غير عادلة.. لو جاء احدهم وقال هذا الكلام: ماذا سيكون جوابنا؟

أليس: «بلّط البحر»؟!

كيف يمكن أن تطلب من الضحيّة أن تحبّ جلادها وتعلن الولاء له، وربما تعتذر إليه على ما فعله ذلك الجلاد بها؟!

هل هذا من العقل في شيء؟

هل نريد أن نحرّر أنفسنا من طغيان آل سعود بالمزيد من الركوع لهم، وتقبيل أكتافهم، والجهر على رؤوس الأشهاد بأننا «موالون» لهم، وأنهم لم يفعلوا شيئاً سيئاً لنا، بل غيرهم «مشايخ الوهابية»، أما هم فمصلحون، قلوبهم على شعبهم ونحن من الشعب ـ كما قال أحد منظري الوجهاء الجدد؟!

إذا لم نستطع تشخيص نوعية العلاقة بين الظالم والمظلوم، وبين الجلاد والضحيّة، وضيّعنا الفوارق بين مقاومة الإضطهاد وبين الإنحناء للطغاة، وفرّطنا بكرامتنا، هل يحق لنا كطائفة أن نتحدث في الأساس عن شيء نفصح عنه عادة بعبارة: أننا مظلومون، وأن لنا حقوقاً وأننا نريد المواطنة والإندماج عبر الحوار؟

وكيف نقنع الآخرين بأن لنا حقّاً، اذا كان الآخرون لا يرون فاصلة بيننا وبين رؤوس النظام، وإذا ما رأوا أننا نمتدحهم؟

إذا ما أُزيلت الفوارق والفواصل بين الشيعة كطائفة مضطهدة وبين النظام الطاغي، نكون بهذا قد «أزلنا مبرر وجود قضية للشيعة»، بل ومبرر مقاومة ظلم السلطات السعودية. أي عاقل يريد أن يصل إلى هذا الوضع؟

وأي قائد سياسي حصيف يرسل الرسائل الخاطئة إلى العالم وإلى جمهوره عبر الإلتحام بالنظام وسياساته والدفاع عنه؟

العالم ينظر الينا كجماعة مضطهدة، فإذا ما رأى من يتصدّر تلك الجماعة ملتصقاً بالنظام، فإنه سيأخذ انطباعاً ويشكل رؤية مختلفة عن الوضع.

سيرى أن النظام الطائفي قد تخلّى عن طائفيته، وسيرى أننا نعيش بكرامتنا وعزتنا كمواطنين متساوين مع الآخرين.

إن مثل هذا الفعل «التواصل مع النظام» وإزاحة الفواصل بينه وبين من يضطهدهم، يعدّ من أكبر المكاسب التي حققها آل سعود في تاريخ حكمهم لنا ولمنطقتنا.

لننته من هذه القصة، ونقول بأن العلاقة الطبيعية بين الطائفة الشيعية وآل سعود هي علاقة سلبية سببها اعتداء النظام علينا، وإننا نرى أن من يعتدي علينا يمثل «العدو» مادام عدوانه قائماً. هنا لا نكون أخطأنا. وعلى هذه القاعدة ـ اعتبار النظام المعادي لنا عدواً ـ يمكننا التفكير فيما نفعل: كيف نتخلّص من ظلمه وجوره، والتأسيس لمرحلة قادمة.

أما إذا اختلفنا في تقرير هذه البديهة، فلا أظننا نتفق على شيء بعدها. لأن عدم اعتبار الشيعة آل سعود ونظامهم عدواً، يلغي في الأصل وجود قضية أو مشكلة شيعية.

الوجهة التي اتخذها الشيعة للدفاع أو المطالبة بحقوقهم كانت ـ عدا في السنوات الأخيرة ـ صريحة بدون خداع أو نفاق، فهم لم يعتبروا آل سعود أسياداً لهم يوماً ما، ولم يجاملوهم إلا في الحدود الدنيا، ولم يقولوا بغالبيتهم الساحقة أنهم يوالون آل سعود. وهذا طبيعي من مجتمع يعاني الإذلال والإضطهاد الطائفي في أبشع صوره. لكن هناك من جاء لنا بمقولة أو زعم يفيد بأن الشيعة لا بدّ «أن يعلنوا ولاءهم للنظام ورموزه» كمقدمة لإصلاح وضعهم وأخذ حقوقهم، واعتبروا ذلك ولاءً واندماجاً وطنيين، وما هما كذلك، وتصوروا أنهم حين يفعل الشيعة مثل ما يفعل آخرون من النفاق، فإن النظام سيشعر بـ «الإطمئنان» وسيستعيد ثقته بالشيعة، إن كان قد وثق بهم يوماً ما.

كان ذلك أشبه ما يكون بمساومة، كنا ولازلنا نسمعها من رموز السلطة: أثبتوا ولاءكم للوطن ـ أي الولاء لهم ـ ثم طالبوا بحقوقكم! ولقد مضى على هذا القول او الزعم أو السياسة ردحٌ من الزمن، لا صدّق فيها آل سعود أن الشيعة يحبونهم ويوالونهم «وأنّى لهم أن يصدّقوا، ولذا لم يغيروا أياً من سياساتهم»، ولا الشيعة أنفسهم أخذوا بجدّ مزاعم من يتحدثون بالنيابة عنهم في مسألة الولاء لنظام طاغ بغيض.

لا . . نحن لا نوالي آل سعود ولا نحبهم، ولا نستطيع ذلك وإن حاولنا، لا نقدر أن نحبّ من يضطهدنا ويظلمنا، ولا يهمنا ما يقال عنّا بأننا عديمي الوطنية أو أن ولاءنا للأجانب، فهذا كلام سمعناه فيما مضى، ونسمعه في الوقت الحاضر، وسنسمعه في المستقبل أيضاً، ونحن نعرف من هو العميل وبائع الوطن وثرواته.

إن من واجب من يدافع عن الشيعة أن يصدق قومه، وأن يصدق نفسه، فهكذا نحترم أنفسنا ونجبر الآخر على احترامنا، لأن نبتة الولاء تزرع وتنمو بالصدق والعدل والإحترام، وآل سعود لا يمكن أن ينمّوا ولاءً صادقاً، بل هم بأفعالهم يصنعون لأنفسهم الأعداء، ويجمعون حولهم الكثير من المنافقين والأفاكين، ونحن كشيعة لسنا من هؤلاء، ولا نريد أن نكون.

من البديهي أننا في حالة صراع مع آل سعود وأياديهم، ولكن من المستغرب أن يزعم بعض من وضع نفسه موقع تمثيل «الضحايا» أن من يمثلهم يحبّون جلاديهم، ويدافعون عنهم.

نحن بحاجة إلى تأكيد «تعريف» أنفسنا كشيعة، كجماعة مضطهدة تسعى لنيل حقوقها، وتواجه النظام السعودي وتعتبره عدواً مباشراً لها. وبدون هذا التعريف:

- لا نستطيع تحديد ماهيّة قضيتنا.
- ولا نستطيع تحديد أهدافنا.
- ولا نستطيع تحديد كيفية تحقيق تلك الأهداف.
- ولا نستطيع حتى التمييز بين أصدقائنا وأعدائنا، ولا حتى بين

أنفسنا كضحايا وبين عدونا الجلاد. ولا بين من يخدم قضيتنا ومن يضرّها.

مرة أخرى: نحن بالمعنى السياسي: «أمّة»، والنظام «أمّة أخرى».. وقد سالت بيننا الدماء لسنين طويلة، وهناك جثث لضحايانا لم نعرف قبورها حتى الآن.

الفاصلة بيننا كبيرة، حتى لو جاء هذا أو ذاك وأرادا تمييعها، خاصة وأن ممارسات النظام لازالت على ما هي عليه، تبقي النفوس متحفزة، والحدود والسدود بيننا وبينه قاطعة.

وأية حركة أو قيادة سياسية تأتي أو تسعى للتصدي فإنها لا يمكن إلا أن تكون معارضة للنظام، أو لنخفف الأمر على البعض: «متمايزة» عنه، شأنها شأن مجتمعها الذي تدافع عن حقوقه. ولا يمكن أن تكون هناك حركة سياسية شيعية أو قيادة سياسية شيعية «متداخلة» مع النظام، أو «متماهية» معه.. في حين أن جمهورها في أغلبيته الساحقة «معتزل» للنظام السعودي و «معارض» له ولو بلسانه وقلبه. حينها لا تكون هناك قيادة أو حركة سياسية في الأساس.

لأن الحركة السياسية المدافعة عن مجتمع ما «الشيعة في وطننا مثلاً» شأنها شأن أي حركة تنشأ في ظروف صراع تاريخي طويل الأمد هي حركة (متمايزة عن) و (متعارضة مع) النظام. أي أنها جهة مختلفة عن النظام، بل هي «نقيض» لنهجه في جزئية أو كليّة. فإذا ما اقتربت شخصية قيادية ما أو حركة سياسية ما من النظام،

لغير الحاجة والضرورة الماسّة، ولبرهة خاطفة من الزمن، فإنها بحاجة إلى تبرير ذلك لدى جماهيرها، حتى وإن لم توقف نشاطها المقاوم «نموذج ذلك مثلاً، لقاء القيادات الكردية لصدام حسين بعد حرب 1991م من أجل استثمار هزيمة النظام الصدامي، فلما رأت أن ليس هناك من تنازلات، عادت إلى قواعدها دون أن تغير شيئاً من معارضتها». أما إذا أطالت الحركة أمد «الإقتراب» فإنها قد تتهم بـ «الممالأة»، فإذا زادت على ذلك فإنه قد يتجرّأ عليها من يتجرّأ ويعتبرها «عميلة».

الفصل الحادّ، بين الحركة السياسية ومجتمعها من جهة، وبين النظام الذي تواجهه من جهة أخرى، لا يترك مجالاً للتقارب. الحركة السياسية تستهدف فيما تستهدف إبعاد وفصل الجمهور عن السلطة وليس تقريبه إليها، بل على العكس: تقريبه إلى خط المعارضة وبرامجها، لتكسب شرعية الجمهور من جهة ولتنزعها من جهة ثانية عن السلطة. فكيف والحال عندنا أننا نشهد ديمومة غير منقطعة من التواصل مع النظام ورموزه، بل جرت ولازالت محاولات لتقريب المجتمع من السلطة، وليس العكس، وبدون مقابل أو تنازل من الأخيرة؟.

ترى ماذا سيبقى من قضية الشيعة لو نجح هذا المنهج؟

* * *

ألف باء النضال: مقاطعة النظام

مادام النظام ينظر إلينا بعين العداء، ويمتهن اضطهادنا، ومادامت العلاقة المفترضة به سلبية مثلما هي علاقة الضحيّة بجلاده.. فإن أول خطوات مواجهته: اعتزاله ومقاطعته. هذه بديهية أخرى في العمل السياسي.

«إعتزال» النظام وأدواته قوّة وسلاح للمجتمع الشيعي، و«الإقتراب» منه بلا تثبّت وبلا خطّة وبلا رؤية وبلا تحصين، وتحت أي مسمّى كان ذلك الإقتراب «التواصل، الحوار» وتحت أي زعم مثل: شرح وجهة نظر الشيعة، إيصال التظلمات الى المسؤولين «وكأنهم لا يعرفون شيئاً من هذا، أو لم يكونوا وراء هذا كله».. إن الإقتراب هذا خطر، وتخلّي عن سلاح مهم. المجتمع الشيعي صار اليوم مكشوفاً أكثر بعشرات المرات مما كان عليه الحال قبل عقدين مثلاً. فالتحصينات النفسية، والمناعة الإجتماعية، بدأت بالتكسّر، واستطاعت أجهزة المباحث أن تخترق مجتمعنا بأكثر مما حدث في أي وقت مضى، بل أن بعض مفاهيم السلطة أو المفاهيم المعينة لها تم استزراعها في عقول ناشئتنا.

السياسي الرشيد الذي يدافع عن حقوق الشيعة يفهم حقاً أن اعتزال النظام «ولا نقول اعتزال المجتمع في منطقة ما بنخبها الثقافية والفكرية والسياسية» سلاح حقيقي، والتخلّي عنه بدون ثمن، يعد في عرف السياسة جهلاً.

«اعتزال ومقاطعة» النظام «أصل» يفترض أن يكون سياسة «دائمة»، لأنه تحصين للذات من فيروسات السلطة، إلى أن تتغيّر الأوضاع: إما بإصلاح النظام السياسي ككل، أو بالتراجع عن السياسات الطائفية ضد الشيعة، أو بالإنفكاك تماماً عن هذه الدولة القائمة.

والإعتزال أو المقاطعة لم يوضعا للمساومة السياسية السطحية، ولا هما بالسلاح البسيط الذي يفرّط به من أجل وعد حكومي/ ملكي/ أميري كاذب، فما أكثر الوعود التي سمعها آباؤنا وأجدادنا، وسمعناها نحن أيضاً، وإذا استمرّ الحال فسيسمعها أبناؤنا وأحفادنا!

ثم بعد هذا فإن الأصل هو «المواجهة» مع الطغيان والطغاة والظالمين من قبل الفئة المظلومة المهمّشة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ودينياً، وليس الأصل هو «التواصل والحوار» مع الطغاة. الحوار السياسي يأتي في النهاية. هو «الخطوة الأخيرة» التي تحصد الزرع بعد أن يتنازل النظام، وليس الحوار الى ما لا نهاية.

فإذا ثبت أن النظام لم يتراجع ولم يتنازل يتوقف الحوار وكل الإتصالات به، وتعود الأمور على حالها من التصعيد في العمل الشعبي والسياسي.

«الحوار مع آل سعود ليس مفتوحاً زمنياً»، ولا التواصل معهم «طريقة نضالية» كما يتصور البعض، ولا النظام يشعر ـ من جهته ـ بأنه تحت الضغط بهذه الوسيلة، بل يمكن القول بأن التواصل مع النظام والإقتراب منه قد لا يكون في الأصل «عملاً سياسياً» إلاّ في حال واحدة وهي أن تقوم المعارضة، وليس غيرها، بذلك، والى فترة زمنية ضيّقة، لا تتنازل خلالها عن عملها ولا أدواتها.

ولهذا نرى بصورة واضحة اليوم، كيف أن الإقتراب من النظام قد فرّغ العمل السياسي المدافع عن الشيعة وحقوقهم من مضمونه، كما نرى أيضاً كيف أن «المقتربين» يخسرون بسهولة شجاعتهم حتى في الجأر بالوجع والشكوى بعد أن فقدوا كل أوراق الضغط، وبعد أن سدّت الكوّة الوحيدة التي منها يتنفسون.

ولهذا ترى خطاب «المقتربين» أقرب الى الإعتذارية، وأقرب الى مديح النظام منه الى نقده «خادم الحرمين يتمتع بنقاء القلب، وصفاء الفكر، وصاحب نظرة ثاقبة ورؤية واسعة، وهو قريب من مشاكل الأمة. أو هو: صادق وقلبه على شعبه وفعل كذا، ودعوته لكذا كانت ممتازة ورائدة، وغير ذلك!». وهكذا، فمن يقترب من السلطة بلا وعي كاف وبلا نشاط معارض ضاغط، فإن عمله يتحول في النهاية الى التمسك بالتوافه من الأمور، ولا يبقى سوى إطار أو لافتة باهتة تقول: نحن ندافع عن حقوق الشيعة!

ماكنة التبشير بفوائد الإقتراب والتواصل مع السلطة لاتزال تتردد- وإن على خجل ـ بعد وصولها الى الطريق المسدود.

بالأمس كانت مقاطعة السلطة سلاحاً بيدنا كمجتمع أزعجت النظام كثيراً، واليوم يتم تعليمنا أولويات الولاء للنظام القائم، والبروتوكول السعودي الجميل! لا بل وزدنا أن علّمنا آخرين أن يترددوا على موائد اللئام، وصانعي مأساتنا.

اليوم يحرّضنا البعض بالقول أن مجتمعنا يجب ان ينفتح وأن يفك انغلاقه. على من ننفتح؟

أعلى آل سعود وأمرائهم، بحيث نعطيهم خبراً قبل أن نسافر، ونعلمهم بقدومنا بعد أن نأتي؟ نستقبلهم ونودعهم في المطارات، ونشرح لهم ما بنا فيستجيبون في «مجالسهم المفتوحة»؟. أننفتح على أناس لا يريدون أن يفتحوا بابهم ووجوههم لنا إلا في النادر وبعد الإلحاح وكأننا مجموعة من الشحاذين! وبعد الإستجداء يلقى لهم الكلام وتسلم الرسالة والسلام عليكم ورحمة الله، ولا شيء يتغير.

أهذا هو معنى الإنفتاح في عرف السياسة والإجتماع؟!

مضت سنوات طويلة أكثر من كافية لمراجعة نشاط الشيعة «السياسي تجاوزاً». أظن أن على كل الناشطين ممن يدعون الى التواصل مع السلطة أن يعيدوا تقييم المرحلة. فنحن صرفنا 15 عاماً قبلها «1978-1993» في المعارضة السياسية المكشوفة وأنجزنا شيئاً ما، قد لا يكون ضخماً ولكنه كان مفصلياً وهاماً. فليقل لنا دعاة الإقتراب والحوار مع السلطة «إن كان هناك من حوار أصلاً» ماذا حققوا حتى الآن في بعض رؤوس نقاط نقرؤها. ليقولوا لنا ماذا

أنجزوا في الخمس عشرة سنة الماضية، حتى نستطيع أن نقارن بين المنهجين من جهة، وحتى نستطيع من جهة أخرى معرفة ما إذا كان المجتمع الشيعي الذي يتعرّض لعملية «غسل دماغ» قد تقدم خطوة باتجاه تحصيل حقوقه، إما على قاعدة «المواطنة والإندماج» المزعومين، أو على قاعدة «الطائفة» المنكوبة بالتمييز الحادّ. لا نريد أن نقول بأنه لم تتحقق بعض المكاسب بتاتاً، ولكنها صغيرة بل قد تكون «تافهة» بالقياس الى حجم الخسائر والتنازلات التي قدّمها الشيعة والحركة المعارضة للنظام. وسوف نناقش موضوع «المنجزات» في صفحات قادمة.

نحن اليوم نعيش أذل أيامنا. لم يحدث أن تجرّأت السلطة علينا بمثل ما تجرّأت اليوم، حتى في عزّ المواجهة معها في الثمانينيات الميلادية الماضية. يكفيكم النظر لما جرى في موضوع القضاء، ولننظر الى ما يجري في الأحساء من قبل أميرها، ولنفتح الآذان كيما نسمع استهتار رموز السلطة البالغ بنا حين يتحدثون في مجالسهم ساخرين بما ينظّر له البعض من مفاهيم لا تغيّر حال الناس، وتشيع فيهم «الإنتظار» اللامسؤول.

لا تصدقوا القول بأن الإنفتاح على الآخر مفيد على إطلاقه.

هو مفيد ولكن ليس مع ال سعود، ولا مع معظم مشايخ الوهابية، ولا مع شخصيات تداخلت مع السلطة حتى صارت جزءً منها وإن بصورة غير رسمية. لننفتح على نظرائنا المضطهدين في جنوب البلاد وفي غربها وشمالها، ممن نتفق معهم على رؤية في

الدفاع عن النفس مقابل تغول أقلية طائفية تستأثر بخيرات السلطة وتحرم الجميع من أبسط الحقوق.

نعم.. نحن ندعو الى مقاطعة السلطة ورموزها، والإنغلاق على ذواتنا سياسياً حتى لا يزيد اختراق المباحث لنا، وحتى لا تتواصل عملية تشويه فكرنا، وحتى لا تضيع قضيتنا وراء الأوهام.

نحن اليوم بإزاء مرحلة أخرى جديدة، فلا يمكن أن يستمر ما يسمى بـ «الإنفتاح على السلطة» وتمجيد رموزها، وهو أمرٌ لم يفعله من قبلنا حتى أولئك «الوجهاء القدامى» منذ احتلال آل سعود لمناطقنا، من الذين كانوا يتهمون بالعمالة لمجرد ان التقوا مسؤولاً حكومياً، فما عدا مما بدا؟! ولماذا تصبح مصافحة الملك «فضيلة» اليوم، في حين كانت بالأمس تتطلب من أحدهم أن يأمر آخر بأن «يكسر رجله ويدخل المستشفى تفادياً لمقابلة الملك ـ فهد حينها»؟!

مالذي حول الرذيلة الى فضيلة. ومالذي حول «القطيعة» الى «انفتاح» و«شرعنة» للظلم الواقع على الشيعة؟! مالذي يدعو لمواصلة تخديرنا بمنجزات آتية من لقاءات الحكومة، طالما ثبت من خلال التجربة أن ثمر تلك اللقاءات متدن للغاية يكاد يكون صفراً.

كان يجب على الأقل: مقاطعة النظام واعتزاله بخيره ـ إن كان فيه خيراً ـ وشرّه.

هذا يمكن فعله، وهو أدنى من إعلان المعارضة المفتوحة. يمكن للموادعين اليوم أن يقولوا للجمهور الشيعي: نحن فشلنا ولم

نستطع أن نلغي التمييز القائم عليكم، ولا تحصيل حقوقكم، وأنتم أهلٌ للدفاع عن حقوقكم، دافعوا بالطريقة التي تعجبكم!

هذا أضعف الإيمان فيما يجب فعله.

للأسف فإن هذا الإقتراح «اعتزال النظام ومقاطعته» قد قدّم مبكراً المرة تلو الأخرى قبل نحو 13 عاماً لـ «بعضهم»، وتحديداً عام 1995 فصاعداً، ولكن لا حياة لمن تنادي. فماذا كانت النتيجة؟

النتيجة.. أننا قمنا بسنّ سنن باطلة، تعلّمها طلاب الوجاهة وحَمَلة البشوت، فزاد عدد المسارعين الى موائد الأمراء والمسؤولين، في حين ما كان أحدهم أو أمثالهم ليجرؤ على فعل ذلك في سنوات ماضية، إلا إذا كان مستعداً للعزل الإجتماعي حتى من أهله.

النتيجة.. أننا صببنا على شبابنا أكواماً من الثلج لكي يبردوا ويهدأوا، حتى أنه ليدهشك حقاً، أن الجبناء في أماكن وتجمعات سياسية أخرى صاروا أكثر شجاعة من كثير منا، بعد أن كان مجتمعنا في طليعة المقاومة والدفاع عن النفس.

وبعد أن كنّا نفخر بأننا نقاوم ولا نقبل الظلم، ظهر لنا الموادعون من الوجهاء الجدد ليرددوا لنا حجة تتناسب مع موقفهم: «لا نريد أن ندفع ثمناً! دع غيرنا يتحرك، لماذا نحن في الواجهة، وفي فوهة المدفع؟!».. متناسين أن من لا يدافع عن حقّه ويدفع الثمن لا يحصل على شيء من حقوقه. لن تتنزّل علينا مائدة من السماء.

هذه قضية لا تحتاج الى دليل ولا إلى شروح.

النتيجة.. أن بعضنا أخذ يزيف الحقائق، ويخترع التحليلات السياسية المضللة، ويزيد من جرعة صناعة الإنتصارات الوهمية، حتى أصبحنا نتغنى بمنجزات عظمى مثل طباعة كتاب، ولقاء مسؤول.

ما يجب قوله هنا هو أن «مجرد الإقتراب من السلطة قضية خاسرة»، فكيف إذا تحول الى منهج عمل؟

إفلاس هذا التوجه كان واضحاً منذ البداية، وما كان المرء بحاجة الى نبوءة، فكل الأمور كانت واضحة المعالم، حتى قبل ما يمكن تسميته بـ «التهدئة السياسية». والجاهل لم يكن جاهلاً بالفعل، إلا أنه ربما أراد أن «يتجاهل، أو يتغيشم!» لأنه جفل من دفع الثمن، وجفل مما يتبع الإعتراف بالفشل، لأنه سيكون أمام أحد أمرين: إما التراجع عن المنهج، أو اختيار المنهج النقيض، أي مواجهة السلطة الطائفية. وكلا الأمرين لم يكن في وسعه القيام بهما. وبالتالي لم يكن هناك من عمل إلا المضي في ذات الطريق الخطأ التي كلما زاد السائرون سرعتهم عليها، كلما ابتعدوا أكثر عن مجتمعهم وأهدافه.

هذه المرحلة يجب أن تطوى، فإذا لم يكن بالإمكان تحقيق منجز للشيعة اليوم، فعلى الأقل بإمكان مجتمعنا ممارسة «النضال السلبي»: مقاطعة الحكومة، ومقاطعة كل من يروج لها، ويدعو

اليها، ويبرر أفعالها، أو يضخم منجزاتها، ويعطي صورة كاذبة للعالم تفيد بأن مواطنينا الشيعة يعيشون أفضل الأحوال، وأن أمورهم قد صلحت، وأن الحكومة هي حكومة إصلاحية غير طائفية.

يجب أن نرسل رسالة الى آل سعود، ولعلماء الوهابية، ورؤوس الحكومة النجدية، عبر مقاطعتهم كما كنا نفعل من قبل، وكما فعل من هم قبلنا. لا نسلم عليهم، ولا نزورهم، ولا نلتقي بهم، ولا نودعهم، ولا نشير اليهم كولاة أمر من أعلى المنابر من قريب أو بعيد، ولا نحضر مؤتمراتهم، ولا نستقبل مبعوثيهم، ولا نقدم لهم رسائل ولا تعازي ولا نزور مرضى أمرائهم، ولا نكتب عنهم صدقاً أو كذباً!

هذا أضعف الإيمان، ولا أريد أن أزيد قائمة الأفعال إن كنّا أحياء حقاً.

لا نريد مشايخ ولا «أفندية» على أبواب الأمراء والسلاطين، بحجة الدفاع عن الطائفة. الطائفة غنيّة عن شعارات أكثرهم ومدّعياتهم: «ترى كم عدد أولئك المعممين الذين تقدموا للسلطة سرّاً وجهراً وأعلنوا استعدادهم لعمل ما تريده منهم في حال ولتهم منصب القضاء؟!».

على مجتمعنا أن يطالب هؤلاء بمثل هذه المقاطعة، وأما التوسطات من أجل بعض الأمور الخدمية والفردية فالمجتمع يتكفّل

بها بدون دفع أثمان سياسية تضرّنا كطائفة من الناحية الإستراتيجية.

لنقاطع سلطة الطغيان والظلم والطائفية، حتى لا تضيع قضيتنا السياسية. فعبر ما يسمونه «الإنفتاح والتواصل مع السلطة» يتم اختراق حصوننا، وتجنيد العملاء بيننا، والإلتفاف على قضيتنا، وكشف عوراتنا، وزيادة النفاق والمنافقين بيننا، وإشغالنا بالقضايا الجانبية، وتفكيك مجتمعنا، وتبريد مفاعيل الجهاد والمواجهة لنيل حقوقنا.

* * *

التيه السياسي وتداعيات «إغتيال» المعارضة

ليس هناك اليوم مشروع سياسي واضح للشيعة.

فلا وضوح في الأهداف «الكبرى» لما تبغيه الطائفة على وجه الدقّة.

ولا وضوح في الوسائل التي توصل الى تلك الأهداف.

ولا «وجود» حقيقي لجهة سياسية أو قيادة سياسية تدفع بالمجتمع وتحرّكه ضمن آليّة تنظيمية معيّنة ليحقق تلك الأهداف.

كل شيء أمامنا يشي بالغموض والإلتباس. وهو غموض حسب قراءتي لم تشهد الطائفة له مثيلاً في تاريخها الحديث.

أي مشروع سياسي يفترض أن ينطوي على أبعاد عديدة أهمها ثلاثة:

1) أن تكون لدينا معرفة تقترب من الحقيقة لجملة من الأمور، يندرج ضمنها:

معرفة الذات: أي معرفة أنفسنا وواقعنا كشيعة: إمكاناتنا وقدراتنا الحالية والمفترضة، نقاط ضعفنا وقوتنا، تحديد أهدافنا الجزئية والكلية «التكتيكية والإستراتيجية».

معرفة الدولة التي نعيش فيها: وهي تشمل معرفة النظام ومرتكزاته، ونقاط ضعفه وقوته، ومعرفة تحالفاته الداخلية، ورؤيته السياسية، وكذلك معرفة الوهابية كما هي وليس كما ينبغي أن تكون. وأيضاً معرفة المناطق الأخرى والقوى الفاعلة فيها والوضع الإقتصادي والسياسي العام في البلد.

معرفة الوضع الإقليمي والدولي، وتأثيراته على السعودية بشكل عام، وعلى منطقتنا وجمهورنا بشكل خاص، وآفاق الإستفادة منهما، ومن الأوضاع المستجدة، ومعرفة ما إذا كانت الأوضاع تخدم النظام القائم من عدمه.

2) بناء تصور لكيفية التغيير بناء على المعطيات القائمة، وكلما كان تشخيصنا صحيحاً لوضعنا كطائفة، وللسعودية كدولة، وللوضع الإقليمي، كلما كان بإمكاننا وضع استراتيجية للتغيير السياسي من أجل تحقيق الأهداف المرسومة، والفترة الزمنية التي تستلزم تنفيذ العمل، والعقبات التي تعترضه وكيفية حلها او تجاوزها او الإلتفاف عليها.

3) وسائل التنفيذ وآلياته، بحيث لا تستنفذ قوى المجتمع في مشاريع جانبية، ولا تضيّع فرص بسبب غياب الخطط والبرامج، لأن الوضوح في الأهداف ومعرفة النواقص والعقبات، يستدعي بناء تنظيم، وإعداد أجيال جديدة تواصل المسيرة وتحمل على كتفها عبء التغيير.

وهنا.. لا يكفي الاستظلال بمقولة أن الهدف هو «خدمة

الطائفة» أو «الدفاع عن الطائفة» فهذان عنوانان عامّان يغطّيان كل الأفعال والنشاطات في أي مجتمع. والسؤال هو: في أي أمرٍ تخدم الطائفة بالتحديد وكيف تُخدم ومتى؟ وأيضاً: كيف يُدافع عن الطائفة، عن أي مشكلة يُراد صدّها ومعالجتها؟ وهل الخدمة المذكورة لها، أو الشر الذي يراد دفعه عنها، مما له علاقة مباشرة بالموضوع السياسي أم لا، وهل تمثل الخدمة أو الدفاع الحاجة القصوى والملحّة في الوقت الراهن أم لا؟ وهل هما من النوع الجزئي أم الكلّي أي الذي يحلّ معه المشاكل الأخرى «الهامشي/ أم الإستراتيجي والمركزي».

حتى الآن، فإن أهداف الطائفة غير واضحة، لأن من يتصدرّها لا يمتلك رؤية واضحة تجاه الأهداف، بل يمكن القول بأن كل فرد من العاملين ترتسم في ذهنه أهداف معينة، وأولويات معيّنة، وكل فرد يعمل يكاد يضع سقف أهدافه بناء على معطياته الخاصة، أو ما يراه وفق قوته الفردية أو بالتعاون ممن هم حوله من المقربين.

ولأوضح الأمر هنا بهذا المثال: إذا ما قال أحدٌ ممن يتصدّر الساحة اليوم، وقد قال ذلك فعلاً، بأن الشيعة قد حققوا نحو 80% من أهدافهم، فإن معظم أو كل من هم حوله قد يختلفون معه في الرأي. إذ لا شك أن طبيعة «الأهداف» في دماغ القائل، وجداله من حيث تحققها من عدمه «أي نسبة تحققها» تختلف عما هي عليه لدى رفقائه. لا بدّ وأن يكون «سقف» أهداف القائل متدنٍّ للغاية، الأمر الذي أعطى نتيجة ثمانين بالمائة! ويمكن أن يكون هناك أشخاص ـ ولا بد أن هناك كثيراً منهم ـ لديهم سقف عالٍ من

الأهداف، بحيث يعتقدون بأن ما أُنجز لم يحقق إلا النزر اليسير يكاد يقترب من الصفر بالمائة.

هناك تصورات مختلفة لأهداف الطائفة، تبعاً لتقييم الأشخاص لأصل المشكلة بين الشيعة والحكومة السعودية. بعضهم يراها مشكلة خدمية، وبعضهم يراها مشكلة عقدية، وبعضهم يراها إقتصادية ومالية، وبعضهم يراها أمنية، وبعض آخر قد يراها سياسية وهكذا. وإذا كان عامة المواطنين الشيعة يريدون تحقيق كل ما يطمحون إليه من خلال حل كل المشاكل المذكورة أعلاه، ويعدون ذلك ضمن الأهداف، فإن المشتغلين للطائفة ويتصدرون قيادتها لا بدّ أن يحدّدوا دقيقاً الوجهة التي يمكن من خلالها حلّ المشكلات. لا بد أن يكون لهم تصور ما للأولويات في الأهداف، وتصور آخر في الوصول إليها.

هذا غير موجود الآن مع الأسف.

غير أن المواطنين الشيعة ـ كما هو واضح الآن ـ حين يريدون حل مشاكلهم أو تحقيق طموحاتهم، فإنهم يتوجهون الى «جهة أو أفراد سياسيين» أو الى «وجهاء خدمات» من أجل تحقيقها. هم لا يذهبون الى شيخ منغلق في صومعته ليحل لهم قضاياهم، ولا إلى مثقف يسكن في برج عاجي لا يسمع آلامهم ولا يرى أن من شغله القيام بذلك.

هاتان الجهتان: «السياسية» و «الخدمية» هما محط آمال الناس.

الأولى، أي الجهة السياسية، تهتم بالأهداف المركزية للطائفة

الشيعية، أي الأهداف التي إذا ما أُنجزت تحقق أهدافاً أخرى أقل منها. وحلول هذه الجهة طويلة الأمد، جذرية، غالية الثمن، تمثلها المعارضة.

أما الثانية، أي الجهة الخدمية، فتهتم بحل المشاكل الجزئية، فهذا معتقل بسبب طباعة كتاب فيتحرك من أجل إطلاق سراحه، وذاك يبحث عن وظيفة فيتوسط له هذا أو ذاك، وثالث لديه مشكلة المنع من السفر يتوسط له لتحصيل جواز سفره، وهكذا. وأحياناً يكون تحرك هذه الفئة الثانية «الخدمية» أكثر تنظيماً واتساعاً، فتبحث عن حلول خدمية لشرائح أكبر مثل ملاحقة قضايا مثل: طريق يُرصف، ومستشفى يبنى، وتوصيل ماء أو كهرباء لحي أو مدينة، أو متابعة قضية كتب شيعية ممنوعة، أو حسينيات قابلة للهدم على رؤوس أصحابها ولم تمنح حتى إجازة تعمير، أو مساجد يراد بناؤها.

هذا كان دأب «الوجهاء القدامى» منذ قامت الدولة السعودية، فقد ابتعدوا عن الشأن السياسي بشكل كبير، مع أنهم كانوا يتدخلون وبقوة في بعض الأحيان في مسائل لها علاقة بالسياسة، كالمطالبة بإطلاق سراح السجناء عبر العرائض والوفود. وعموماً فنشاط هذه الفئة الخدمية الثانية «الوجهاء» متداخل مع أجهزة الدولة، وهو أسرع في النتائج من الأولى، ولا يكلّف من يقوم به ثمناً باهظاً مثل الاعتقال والتشريد والقتل أحياناً تحت التعذيب. بل أن بعض هذه الفئة «كما بعض الوجهاء القدامى» كانوا قريبين جداً من السلطة إلى حدّ التماهي.

منذ عام 1993م، وهو تاريخ عودة المعارضة الى البلاد بأصنافها المختلفة، اختلط الحابل بالنابل: اختلطت المسائل السياسية بالخدمية، حتى نُسيت السياسة ولم تتحقق القضايا الجوهرية التي لا يمكن حلّها إلا بأدوات السياسة. والسبب أن الأهداف لم تكن واضحة، أو كانت واضحة لدى البعض فقرروا التحوّل جذرياً الى الشأن الخدمي دون أن يعلنوا للجمهور انفكاكهم عن الموضوع السياسي «فهم لازالوا يحبون أن ينظر إليهم كوجوه سياسية للطائفة»، ولذا لا يوجد لكثير منهم نشاط سياسي، وإنما السعي أحياناً لتحقيق بعض الخدمات الجزئية، تماماً مثلما كان يفعل الوجهاء القدامى، في حين أن تعليقات الجمهور تقرعهم: ماذا فعلتم؟ ولماذا لم تتحركوا لفعل كذا وكذا؟ وإين موقفكم من هذه القضية أو تلك؟

الجمهور لا يعلم أن هؤلاء تخلّوا ـ من الناحية الفعلية ـ عن الأهداف السياسية للطائفة وخياراتها الكبرى، وبالتالي صار المواطنون الشيعة يحمّلونهم ما لا يستطيعون حمله. هؤلاء الذين أسميهم بـ «الوجهاء الجدد» لا يعتبرون أنفسهم، ولا يريدوا أن يكونوا، معارضين، وفي تخلّيهم عن المعارضة تخلٍّ صريح عن أن يكونوا «ممثلين سياسيين» للطائفة.

ومن هنا نفهم لماذا تصبح مواضيع مثل: طباعة كتاب، أو السماح بتداوله، أو لقاء أمير، أو تشغيل موظف، أو الظهور في صحيفة أو في تلفزيون، أو ظهور في مؤتمر إنجازاً كبيراً للطائفة!

مثل هذه الإنجازات يمكن أن يدّعيها «وجيه!» أما أن يروّج لها «السياسي» فهذا تسقيط للطائفة ولأشخاص مدّعيها، كائناً من كانوا.

إنجاز السياسي يتحقق في الأهداف الكبرى، بعد أن يزول التمييز الطائفي، وينال الشيعة حصّتهم كاملة من السلطة وفي كل أجهزتها السياسية والعسكرية والأمنية والمالية والإقتصادية والدينية والثقافية والقضائية، ويصبحون، بحجمهم، عنصراً حقيقياً في «صناعة القرار السياسي» لهذه البلاد ومستقبلها.

«الشراكة» وفق الأحجام السكانية ومكانة المناطق، وليس «المشاركة» بسفير ضائع لا يعرف مجتمعه، أو عضو شورى لا يعرف خارطة منطقته. ونحن لم نحصل لا على الشراكة ولا على المشاركة، ولم نبتدئ بالخطوات الأولى لرفع التمييز الطائفي.

لهذا حق للمرء أن يصرخ بوجه المتصدرين اليوم وبعد تجربة 15 عاماً: الى أين تسيرون، وإلى أين تأخذون الطائفة، وبأي اتجاه أو هدف؟

نحن لا نرى نشاطاً يمكن توصيفه بأنه «سياسي».

بل نرى «فراغاً سياسياً» بكل معنى الكلمة.

لا نرى أحداً يتحرّك باتجاه تحقيق الأهداف السياسية الشيعية، ولا باتجاه الأهداف السياسية الوطنية التي يمكن أن تنعكس على الشيعة، خاصة وأن بعض منظري الوجهاء الجدد يذكر الشيعة بضرورة: النظر إلى مشكلات المجتمع الشيعي كجزء من المشكل الوطني العام، وأنه لا يمكن حله إلاّ بالإصلاح الوطني الذي تحدث

عنه «خادم الحرمين الشريفين!». والفلسفة وراء هذه الدعوة تقول بأن تحقيق الإصلاحات على المستوى الوطني ستلغي تلقائياً مشكلة التمييز الطائفي ضد الشيعة وغيرهم من المواطنين.

إذا كانت هذه المقاربة مقصودة فعلاً، وهي مقاربة جيّدة لا شك، فأين هي المساهمة الشيعية في النشاط الوطني العام خلال السنوات الخمس الماضية مثلاً. نحن نرى أن الآخرين يعتقلون في جدة والرياض والدمام، ولا نرى أحداً من أبناء طائفتنا؟! أولئك أصبحوا رموزاً «وطنية» ولا أحد ممن يقولون بأنهم يؤمنون بهذا الرأي «النضال الوطني الذي يؤدي الى تحقيق أهداف الشيعة» مهتم أصلاً بالنشاط السياسي الوطني، ويعيش عالماً آخر. المنجز الوحيد هو وثيقة «شركاء في الوطن» وقد جاءت في ظروف مساعدة عام 2003 وقبل خمس سنوات، وقع عليها نحو 450 شخصاً، لا تصنّف الأغلبية الساحقة منهم نفسها في خانة «الوجهاء الخدميين» ولا «القادة السياسيين». ومع هذا لا نجد أحداً يتابع مضامين تلك العريضة أو يلحّ عليها، أو يحولها الى مشروع وبرنامج للشيعة يحتشدون حوله لتحقيق ما تمت المطالبة به.

أسئلة ثلاثة لا بدّ لأي مشروع سياسي أن يجيب عليها مع تحديد الأولويات:

ماذا نريد كمواطنين شيعة؟

وكيف نصل لما نريد؟

ومن سيقود سفينة التغيير وحشد الطاقات لتحقيق ذلك؟

إذا كان صحيحاً أنه لا يوجد مشروع سياسي للطائفة الشيعية الكريمة، فما هو الموجود إذن، وكيف يمكن تصنيفه؟

هناك بين النشطين من يقول بأن خياره هو «الإقتراب والتواصل» مع السلطة، من أجل «إفهامها» و «إقناعها» بـ «الإصلاح الوطني العام» أو «بالتخلّي عن سياسة التمييز الطائفي» أو «بحلّ مشكلة صغيرة فردية هنا أو هناك». ولأننا لا نناقش في «التكتيك» ولكن في «الإستراتيجية»، ولأننا لا نتحدث عن «الأدوات» بل «الغايات»، ولأننا لا نتحدث عن مقدرة «شخص» بقدر ما نتحدث عن «طاقات مجتمع كامل يعدّ بالملايين» فإنه ليس من الجائز تحويل الجدل الى «هذا ما هو في مقدوري أن أفعله، وأن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها» ولا استخدام الآية الكريمة الأخرى: «قل كلٌّ يعمل على شاكلته» ولا التواضع في القول بأن «هذا هو مشروعي ومن لديه مشروع آخر فليتفضل»!.

هل حين يقترب فرد أو أفراد متفرقون من السلطة بحجة نصحها أو إقناعها بأمر ما، يعتبر في الأصل عملاً سياسياً؟ وأين السياسة من ذلك؟

إذا كان الأمر هكذا، فلمَ لم نعتبر الوجهاء القدامى سياسيين، وقد كان أداؤهم أفضل من أداء الوجهاء الجدد الحاليين، هل كان أولئك سياسيين ولهم مشروع سياسي أيضاً، أم ماذا؟!

وهل يعتبر هذا الفعل بمستوى يمكن تسميته بأنه «مشروع سياسي» للطائفة؟!

ثم إن هذا الفرد أو ذاك، كيف يصنف نفسه إن لم يكن معارضاً لسياسة السلطة؟ هل هو مبشر وناصح سياسي، وجيه جديد، وسيط بين المواطنين الشيعة والحكومة، أم هو مفكر يدعو الى التجديد الديني، أم هو خطيب حسيني يرشد الناس، أم هو كاتب؟ كما نصنّف الأعمال والنشاطات الثقافية والإجتماعية والسياسية، فإن الأفراد يصنّفون وفق أنشطتهم، فما هو تصنيف: «التواصل مع السلطة» هل هو فعل «أو لنضخم الأمر كثيراً فنقول هل هو مشروع» سياسي، أم اجتماعي، أم خدمي، أم ثقافي؟ وما هو بعد هذا، تصنيف من يقوم بذلك؟

في ضوء ما سبق، نزعم بأن «التواصل والإقتراب» من السلطة من قبل بضعة أفراد «لا يمثّل مشروعاً سياسياً» للطائفة الشيعية الكريمة، وإلا فقد سبقنا الى ذلك من هم أفضل منّا ضمن هذه الحال!. فالحجازيون أيضاً لديهم مشروع سياسي! قائم على الإقتراب من السلطة، والنجديون كذلك!، وكل واحد من حملة البشوت يمكن له أن يزعم بأن لديه مشروعاً سياسياً، بمن فيهم هؤلاء الذين نراهم يتسابقون للقاءات المسؤولين. فما هو الفارق بين صاحب المشروع وغير صاحب المشروع إذن؟.

إن كلمة «مشروع» كبيرة جداً في توصيف الفعل القائم، حتى لو

نفخنا فيه ليل نهار. ويمكن ربما وصفه، رغم صعوبة ذلك، بأنه «توجّه خدمي» عام وغائم.

إذن. نحن لا نتحدث عن مشروع سياسي في الأساس، بل لا علاقة له بالسياسة، ولا بحركة المجتمع الشيعي الأصليّة والصحيحة، أو المفترضة على الأقل، والتي درج عليها والقائمة على التمايز بينه «كضحية» وبين «الجلاد»، أي آل سعود وأدواتهم.

بمعنى آخر، ليس هناك اليوم على أرض الواقع شيء إسمه مشروع سياسي للطائفة، بل علاقات فردية لها دوافع عامة وخاصة نضعها في حدودها، دون تهويل بأنها ستأتي لنا بما لم تأت به الأُوَل، ودون النفخ فيها والقول بأنها ستفتح علينا بركات السماء.

ثم إن «التواصل والانفتاح» مع السلطة يمكن اعتباره في حدوده القصوى مجرد «تكتيك» أو «آلية» لتحقيق أمرٍ ما غير واضح المعالم، يوضع تجاوزاً تحت عنوان عريض: «خدمة الطائفة»، وربما يكون غير ذلك. والآلية أو التكتيك ليس «خياراً».. وفوق هذا هو تكتيك يضرّ بـ «خيار الطائفة الجهادي وأهدافها الإستراتيجية» في مواجهتها للعدوان الحكومي السعودي الوهابي. أي أنه من الوسائل الضارّة بمجتمعنا «على الأقل في الظروف الحالية». بمعنى ثان، أنه بدل أن يفيدك يضرّك، وهو وسيلة تفتك بالضحيّة وليس بالخصم.

لهذا فهو أي التواصل «يروق» للسلطة السعودية ولا يكلّفها شيئاً سوى بعض الوعود وربما بعض الفتات، وهذا لا يزعجها بتاتاً، بل

يريد ربابنتها الإكثار منه، والإكثار من المشتغلين فيه وبه، وفي بعض الأحيان يعاقبون من لا يقوم به، فهو أشبه ما يكون بالبروتوكول تؤدى من خلاله فروض الطاعة والولاء.

تحدّث خطيب منبرٍ «ليس له مشروع!» كيف أن المباحث استدعته وطلبت منه مديح النظام ورموزه على المنبر، كما يفعل فلان وعلان. أي أن فعل أصحاب المشاريع يمكن استخدامه من قبل السلطة كوسيلة ضغط وحجة ضد من لا مشروع لهم، ممن لا يجارون السلطة في توجهاتها، أو هم محايدون ولا علاقة لهم بالسياسة أصلاً. فالحكومة تريد أن تُدخل «شخصيات» كثيرة ضمن حاشيتها وبروتوكولها ودائرتها الرديئة، التي تسحب من الإنسان روحه، وتسلخه عن قضيته، وقد تحوّله الى مجرد «طبّال» ضمن فرقة السلطة.

إن التواصل والتفاهم الذي لازال البعض يبشرنا به غير محدد بوقت، وغير محدد بنتيجة، وغير مكلف، بل فيه منافع شخصية وعامة مختلطة، وهو أيضاً غير معني بالإجابة عن سؤال: ماذا بعد التواصل إن لم يحقق مراد الشيعة ويخفف عنهم المعاناة؟ والأخطر أنه تكتيك يغلق كل الخيارات الأخرى، ولا يتيح لمن يمارسه التمرّد والعودة المشرفة الى قواعده القديمة. هو طريق واحد لا نهاية له إلا الإنسداد. وقد يكون ـ أقول قد ـ هذا التكتيك أو الآلية «خيار من لا خيار له» وقد يكون خيار من يبحث عن المجد توهماً بأبسط الطرق

وأقلّ الكلف، وقد يكون خيار من يريد حرق السفن دون العودة، لا شجاعة وإنما ربما جهلاً وطمعاً.

لا غرو إذن أن يصل هذا المشروع الغريب الى طريق مسدود، ولا غرو أن يتفرّق الناس عنه بعد انتظار مملّ، كما لا عجب أن ينأى عدد كبير من عناصر النخبة الدينية والثقافية عنه بخيره وشرّه، وكأنه لا يعنيهم أو لا يعني لهم شيئاً. بالإضافة الى ذلك، لا يتملكنا العجب من الخسائر الباهظة التي يتكلفها أصحاب هذا المشروع العجيب من مكانتهم واحترامهم بين الناس، بحيث استهلكوا رصيدهم الذي كان في يوم ما كبيراً في مراهنات سياسية خاسرة، ولم يبق منه إلا القليل قابل للضياع والإحتراق النهائي بنيران «التواصل والتفاهم» مع آل سعود.

أيضاً، فإن التواضع المفتعل من بعضهم أحياناً، والذي يقول بأنّ الطائفة بحاجة الى كل الخيارات، وكل أنواع التحرّك، و«كل يعمل على شاكلته».. هذا القول غير دقيق، وغير صحيح، أو هو كلمة حق يراد بها باطل.

فنحن في البداية لسنا أمام خيار، فكما قلنا فإن الإتصال بالسلطة من قبل أفراد لا يشكل مشروعاً سياسياً، بل لا علاقة له ـ فيما أظن ـ بالعمل السياسي. ومن الجهة الثانية، فإن هؤلاء الذين يتصلون ويقتربون من السلطة يسدّون الأبواب على الآخرين، أي أن ما يقومون به ليس عملاً معزولاً عن حركة المجتمع الشيعي، كما أن السلطة ليست غافلة عن تعميم نموذج ترغب فيه. زد على ذلك،

فإن بعض ـ مرة أخرى أقول بعض ـ من هم في واجهة الشيعة، لا يستطيعون تحمّل ـ وحسب التجربة المتكررة ـ عملاً يخالف توجههم، وقد سعوا في الماضي، وسيسعون في المستقبل لإحباط التوجهات الأخرى. بمعنى آخر، لقد جرّبت مسألة كل يعمل وفق طريقته، وفشلت، وليتها لم تفشل.

يحقّ لدعاة نهج الموادعة أن يدافعوا عن رأيهم وأن يفنّدوا رأي القائلين بالمعارضة، ويحق للأخيرين أن يفنّدوا منهج الموادعة وأن يقولوا بأنه منهج تريده السلطة وتشجّع عليه، وأنه ضار بالشيعة، وانه ليس مشروعاً سياسياً، بل لم نرَ في الكون كلّه مشروعاً كهذا يدخل أساساً في «التصنيف السياسي».

كان لدينا مشروعاً سياسياً به قدر كبير من الوضوح، مع وجود فريق قوي محترف قادر على الإطلاع به والسير نحو أهداف واضحة وكبيرة. هذا المشروع «اغتيل» واستبدل بالذي هو أدنى، فأصبحت الطائفة تعيش تيهاً سياسياً قلّ نظيره في تاريخها.

* * *

الشيعة وغياب القيادة المسؤولة

مجتمعنا مع شديد الأسف ليس ولاّداً للقيادات. لا أريد أن أخوض في نقاش هذا الموضوع بالتفصيل. لكن ما أودّ قوله هو أن «القيادة السياسية» إنما تصنع في بيئة سياسية، ومن خلال ممارسة السياسة من منظور المعارضة، لأنه لا يمكن، في ظروفنا الحالية، توفير قيادة إلا عبر هذه الطريق.

فالولاء السياسي للنظام لا يصنع سياسيين، وإنما مصفقين وطبّالين حتى ولو صاروا وزراء!، وقد رأينا بعض الوزراء لا يفهم ألف باء السياسة.

من ناحية أخرى، لا تستطيع أن تظهر قيادة سياسية في جو غير سياسي، حتى وإن كانت الشخصية المعنية «سياسية»، إذ يلزم المجتمع أن يتعرف عليها ويؤمن بها وبقدراتها، وهذا ـ في بلدنا ـ لا يمكن تجريبه إلا عبر المعارضة للسلطة الطائفية القائمة، وليس عبر الإلتصاق بها. كما لا يمكن أن تنضج قيادة سياسية دون ممارسة السياسة على الأرض.

هذا بديهي، فيما أظن. فمن لا يمارس السياسة لا يمكنه أن يكون سياسياً.

وفي مجتمعنا، فإن القيادة السياسية تصنعها «الحركة السياسية» المعارضة. وأوضح دليل هو أن من كانوا يتعاطون المعارضة صاروا واجهات سياسية، بالرغم من أنهم تخلّوا عن النشاط السياسي المباشر.

لكن بقاءهم في الواجهة السياسية لا يستمر طويلاً لسبب بسيط أوضحناه آنفاً، وهو: إن القيادة السياسية تتعاطى مع الأهداف الكبيرة والإستراتيجية للطائفة. ولأن الجمهور ينتظر منها إنجازاً بحجم نظرته إليها وتوقعه منها، وبحجم المقام الذي ترنو إليه تلك القيادة، والرداء الذي تلبسه.. فإذا لم يظهر من تلك الواجهات من العمل والإنجاز ما يتناسب مع ما تدّعيه من مقام، فإن الجمهور لا يلبث أن ينفضّ عنها.

إذا تخلّت القيادة عن السياسة فإنها لا تستطيع إلا أن تقدّم منجزات صغيرة، وقد تكون صغيرة للغاية لا تحل المشكلة الأعظم. ولكنها إذا ما مارستها، فإن الأهداف الكبيرة حتى وإن تأخّر تحقّقها، يبقى أمل الجمهور قائماً بانتظارها. الجمهور لا يفقد الأمل سريعاً، كما هو واضح لمن يراقب الحركات السياسية من حوله، وفي كثير من الأحيان تتعب القيادات وتتراجع قبل أن يتعب الجمهور، ولذا فهو يستبدل قادته السابقين الذين هم دون المسؤولية، وقد يحطمهم تحطيماً شديداً.

لم تكن القيادة التي عادت الى المملكة بعد الحوار مع السلطة عام 1993 بمستوى المسؤولية أبداً. وأقصد بالقيادة ليس الرؤوس فقط بل وطبقة الكوادر الأولى التي لم تنزل الى الداخل بعد، وهذا يشمل كاتب هذه المقالة. فقد قررت تلك الطبقة القيادية ـ عدا اثنين من أفرادها ـ ومنذ البدء إحراق السفينة، حيث ألغت وجود الحركة السياسية من أساسه في عملية استئصالية، أي قامت بحلّها، دون أن تطلب السلطة ذلك منها «هكذا تبرّعاً لوجه الله!».

وحتى لو طلبت السلطة ذلك، وهو أمرٌ لم يحدث، فإنه كان بإمكاننا: الرفض. وبإلغاء الحركة السياسية تم القضاء على الأوكسجين الذي يبقي قيادتها حيّة، وقضي على أمل تغيير توجّه السلطة، وتم التخلّي عن الأوراق الضاغطة، فتقلصت البدائل أو انعدمت، وكل ما نراه الآن، كان نتيجة حتميّة لقرار «خائب» تمّ بموجبه تدمير بناء ساهم في صنعه آلاف البشر ولسنين طويلة، بجهودهم ودموعهم ودمائهم ومعاناتهم وأموالهم.

كأنك تريد أن تسافر من الدمام الى الأحساء بسيارة ولكن لا محرّك فيها «والمحرّك كان الحركة».

وكأنك تريد أن تصول دفاعاً عن الطائفة بسيف من خشب، وبلا رجال. لأن الرابطة بين الرجال «الكوادر القيادية» قد تفككت بسبب غياب الحركة، وانتهاء «العقد» و «الهدف المشترك».

من هم في الواجهة السياسية اليوم «نقول سياسية تجاوزاً» لا يزيدون عن بضعة أفراد. معظم الكوادر والقيادات الوسيطة، التي لا

يعرفها أو يعرف موقعيتها معظم القراء ولا حتى الحكومة، والتي كانت عماد الحركة، ابتعدت بصمت عن الساحة السياسية، فيما بقيت بعض الرؤوس التي سلطت عليها الأضواء واستقطبت الألق تتحرك لتثبت جدارتها أمام جمهورها. والجمهور يرى الصورة والواجهة، ولا يرى ما وراءها، ولا يعرف الصنّاع والمفكرين والمهرة العديدين الذين كانوا وراءها.

النتيجة كانت واضحة على مستوى التنظير للمستقبل، حيث لا رؤية خلاّقة، ولا روح نابضة، ولا أفق واسع يفتح مغاليق الأبواب. لا خطط ولا برامج صحيحة، وكانت معظم الأمور تعتمد التجربة والخطأ، ففشلت أكثر المشاريع واندثرت، خاصة مع غياب من يستطيع القيام بأحمالها وأعبائها.

لم يبق إلا التنظير في الهواء، ولازال!

وكانت النتيجة واضحة أيضاً على مستوى الفعل، إذ لا يمكن تأسيس عمل صحيح في ظل غياب الرؤية الصحيحة، فضلاً عن الأشخاص الفاعلين.

بانحلال الحركة، لم يبق سوى بضعة أفراد قياديين يصولون بيد جذّاء «أي مقطوعة» تحوّلوا الى (وجهاء جدد) يحاولون إنجاز بعض الخدمات للجمهور.

حين يخسر القائد العسكري الكوادر التي طُبخت في قدر مضغوط سنين طويلة فنضجت، فإنه يدرك بأنه خسر المعركة حتى قبل أن تبدأ. لأن قيادة أي جيش لا تستطيع أن تفعل شيئاً ذا أهمية

بدون جنرالات. كذلك الحال مع الحركة، فلا يفيد وجود تيار بدون كوادر، وما يلبث أن يتفكك التيّار لابتعاد الكوادر الضابطة له. هكذا هو الحال منذ 15 عاماً. البداية كانت مفعمة بالمعنويات، وكانت الأمور تسير وفق الامال والأحلام قبل أن تتبخر. لكن المرض كان قاتلاً، وكانت أية قيادة تفهم بأن قطع الجذع الذي تقف عليه يعني سقوطها من الأعلى وبشكل حاد.

كان الجمهور مربكاً، فرحاً بقدوم الحلّ، ولأنه أعطي مقدمات خاطئة وربما مضللة، كانت مخرجاته كذلك، فضللت تلك المخرجات ما تبقى من «القيادة». فإذا ما قام أحدٌ بتضليل الجمهور أو إعطائه أنصاف الحقائق، فإن الجمهور بمواقفه المبنيّة على معطيات خاطئة يعود فيضلّل ويعمي من لقّمه المعلومات أو التقديرات الخاطئة. ومن تصوّر أن المجتمع يمتلك طاقات طيّعة مطيعة يمكن استخدامها كـ «كوادر/ جنرالات»، بدل جنرالات الحركة السابقين الذين تم الإستغناء عن خدمات بعضهم، وبعض فضّل الإستقالة، وبعض ثالث رفض المضي في الطريق الجديد «التواصل مع السلطة».. من تصوّر ذلك اكتشف أنه كان يجري وراء سراب.

ماذا بقي وأنت تواجه نظاماً خبيثاً مثل نظام آل سعود، اذا حلّت الحركة وضاعت كوادرها القيادية؟ هل تبقى هنالك من قيادة سياسية؟

لا غرو أن تضيع قضيّة الشيعة وتتقزّم.

ولا غرو أن تتحول الواجهة السياسية للشيعة الى «وجهاء خدمات».

لا غرو أن نصل الى طريق مسدود، بعد أن تخلينا عن كرامتنا وعزّتنا.

القيادة السياسية التي تمثل الشيعة يفترض أن تكون صاحبة رؤية واضحة ومشروع وهدف واضحين، عينها مثبتة على الهدف، وعلى جمهورها المعبّأ والمحشّد والذي يمثل الأداة الحاسمة في تنفيذه. فإذا وجدنا جمهوراً ضائعاً مفككاً غير محشّد لقضية، لا ينزل الى الشارع، ولا يشارك في اعتصام ولا في احتجاج، ولا حتى في عريضة، ولا يستطيع أن يردّ على سياسات الإذلال اليومية حتى بالكلمة، فاعلم أن ليس هناك من قيادة.

والقيادة التي يفترض أن تمثل الشيعة ليست «وسيطاً» بين جمهورها والسلطة، بل هي منحازة الى جمهورها. هي تخاطب «الجمهور» فهو ذراعها وسلاحها وغايتها وهو من يحل المعضلات، فتدفعه للتحرك «وتتقدمه» باتجاه الهدف. وليست القيادة تلك التي تعتمد مخاطبة «السلطة» كاستراتيجية حلّ، لأن هذا الفعل في حد ذاته «كفر» بالجمهور، وهو يعني أن القيادة لا تثق بجمهورها في تحقيق أهدافه.

والقيادة التي يفترض أن تمثل الشيعة ـ كما أي قيادة جهادية في الدنيا ـ تمنح جمهورها الثقة والشجاعة، لا أن «تجبّنه» وترمي عليه بالمياه المثلّجة، فيصبح جمهورها أشجع منها.

والقيادة التي تمثل الشيعة حقاً «لا تجلد» جمهورها، بل «تجلد» جلاّديه.

وهي التي لا ترى في شعبها وكوادرها «عبئاً» تريد إزاحته عن كاهلها، بل «رافعة» حقيقية وداعماً لها.

وهي التي تبادر الى الفعل، لا أن تنتظر أحداً آخر يقوم به لكي تكون مهمتها «استثماره»!

حقاً إن المجتمع الشيعي يفتقد اليوم للقيادة السياسية المسؤولة. ولكنه قادر على استنباتها عبر حركة سياسية وبيئة سياسية تصنع قيادات سياسية جديدة غير تلك التي تعبت وتراجعت أو غيّرت نهجها كليّاً فطلقت المعارضة السياسية، ومن يطلق المعارضة «علناً» يكون قد طلّق السياسة «وبالثلاث». لأنه حينها لن يكون سياسياً مدافعاً «ولا يمكنه البقاء على الحياد والإمساك بالعصا من وسطها، فالسلطة لا تقبل بذلك» بل سيصبح «وجيهاً جديداً» أقرب ما يكون الى السلطة منه الى المجتمع. وفي هذا النهاية والإنكسار: ﴿إِلاَّ تَنفِرُواْ يُعَذِّبْكُمْ عَذَاباً أَلِيماً وَيَسْتَبْدِلْ قَوْماً غَيْرَكُمْ وَلاَ تَضُرُّوهُ شَيْئاً وَاللّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

وسطاء.. وجهاء، أم قادة؟

من يعمل للطائفة المنكوبة بالتمييز الطائفي ليس «وسيطاً» بينها وبين السلطة، بل يفترض أن يكون «منحازاً» إليها دائماً وأبداً، يحسّ بآلامها، ويسبر غور تطلّعاتها، ويعيش أحلامها، ويسمع

نبضها مهما كان خفيفاً، ويلتمس العذر لما يقوم به بعض أفرادها من نشاطات محقّة لا ترضى عنها السلطة، أو القيام بنشاطات قابلة للجدل بين أبناء الطائفة، أو حتى لو كانت نشاطات سيئة نعلم جميعاً أنها ردّة فعل بائسة على جرائم السلطة وتعدياتها. هذا ما كان يقوم به «المخلصون» من الوجهاء القدامى، ويكفي للتدليل على ذلك رسائلهم الى الملك خالد وفهد في فترة الصراع الحاد مع الحكومة في الثمانينيات الميلادية الماضية.

أما حين يتخلّى الناشط أو الوجيه «الجديد» عن انحيازه لطائفته، فإنه لا يصبح «وسيطاً» وإن تظاهر بذلك، لأنه، بالقطع، سيكون أقرب الى منطق السلطة وتحليلها، خاصة مع ملاحظة أن السلطة لا تقبل «وسيطاً» ولا تتعاطى مع القضايا بغير منطقها الخاص، ولغتها الخاصة، ومسلماتها الخاصة. وهكذا يجد الوجيه الجديد نفسه مضطراً للتعامل مع آلية السلطة، فتجبره أن يتحول من مدافع عن طائفته، الى مدافع عن السلطة في أية قضية تحدث، وما عليه إلا أن يبرر موقفه بحجج مثل: «تقليص الأضرار عن المجتمع الذي لا يجب أن يتحمّل مسؤولية فعل هذا أو ذاك» أو بتكرار ما تقوله السلطة نفسها من مزاعم قبل التحقق منها. وفي أفضل الحالات يصبح «الوجيه الجديد» وعلى الأقل أمام مريديه «قاضياً» وقد يعطي السلطة حقّها الكامل بتبرير ردود فعلها، ويعطي المدافع عن نفسه وحقه وطائفته النقد اللاذع، أو يقوم بنقد الطرفين على طريقة «كل واحد يصلّح سيارته»!

حين يكون الإنقسام حاداً بين السلطة والمجتمع، أو طائفة من المجتمع، كما هو حال الشيعة بالأمس واليوم، ليس هناك من «حياد» بين طرفين: واحدهما أنت وأهلك وطائفتك ومصالحك، والآخر يمثل عدوّك ومضطهدك. ولن نكون حينها بحاجة الى «وسطاء» ولا إلى «قضاة» يقدمون تحليلات «منصفة جداً!» بين طرفي الشعب والسلطة يقف «الوجيه الجديد» على مسافة واحدة بينهما، ولا الى «دعاة تهدئة» وتبريد للشارع بدون أفق وثمن تدفعه سلطة التمييز الطائفي، ولا حتى الى من يمثل دور «الإطفائي» فهذه مهمة السلطة وليس ضحاياها. هذا لا يقوم به السياسي المدافع عن حقوق الطائفة الكريمة، إلا حين تلوح تنازلات السلطة عن سياساتها.

لم يكن الوجهاء القدامى، في كثير منهم، رغم علاّتهم المعروفة «وسطاء» بالمعنى الذي نتحدث عنه. ولم يكونوا، في مجملهم، يعذرون السلطة على أفعالها، بل كانوا في أكثر الأحيان شديدي النقد لها، حتى أنك اليوم، وبالمقارنة مع الموجودين، تلمس الفرق الشاسع في الشجاعة وحتى الحماسة. ولم يكن «مجمل» أولئك ينظرون الى السلطة ورضاها كأداة لتحصيل «مغنم» بقدر ما كانوا يخشون من سياساتها السيئة التي تفقدهم مكانتهم الإجتماعية، كونهم لم يستطيعوا مواجهتها والدفاع عمّن يمثلّونهم. نقول هذا في الإجمال بدون تفصيل.

وجهاء اليوم يتحدثون كثيراً عن «الدفاع عن الناس» ولكن بدون

فعل حقيقي، وبياناتهم ومعاريضهم قليلة «صرنا نقارن حتى في هذه الأمور التافهة» بالقياس الى نظرائهم، وخطابهم أكثر مجاملة من نظرائهم القدامى، وأقل ثمرة، وتغلب على رسائلهم، حسبما اطلعت على بعضها، المجاملات والثناء غير المحمود.

لا نريد من «الوجهاء الجدد» أن يتحولوا الى وسطاء بين السلطة والطائفة الكريمة، لأن هذا يضعهم في موقع أقرب ما يكون الى السلطة، ولا أظن أن مجتمعنا يريد وسطاء في «الموضوع السياسي»، ولكن لهم الحق في أن يصنّفوا أنفسهم كوجهاء خدمات، ويقولوا: هذا ما في مقدورنا.

بالمختصر المفيد: هؤلاء الوجهاء الجدد الذين يقفون اليوم في موقع مترجرج بين سلطة التمييز الطائفي ومجتمعنا الشيعي، لا نقبل منهم إلاّ أن يلتحموا مع الناس ومطالبهم. وعلامة الإلتحام: مقدار الشجاعة الذي يبدوه في قضايا الشيعة الرئيسية، ومقدار النقد الذي يظهروه لسياسات آل سعود الطائفية. لاحظ هنا أننا لا نقبل تحميل الوهابية وحدها المسؤولية، فبعض هؤلاء لا مانع لديه من ملامسة النقد لمشايخ الوهابية، طالما أن مساحة نقد هؤلاء متاحة للجميع حتى في الصحف المحلية، ولكنه في ذات الوقت يكيل المديح لأمراء السلطة.

نريد صوتاً صريحاً يتضمن ولو قليلاً من النقد وإعلان الإمتعاض والرفض، أو على الأقل أن نقرأ لهم عرائض من نوعية عرائض الوجهاء القدامى، تحمل بعض شجاعتهم، وتكرر بعض صرخاتهم بوجه دعاة الطغيان.

مثقفون أم قادة سياسيون؟

منذ سنوات طويلة ونحن نتحدث وندعو ونبشّر بالحرية واحترام التنوع والتعدد والإصلاح والمواطنة والمساواة والإندماج وغيرها من المفردات. وحتى هذا اليوم لم يتحقق شيء ذو بال منها، إن كان قد تحقّق منها شيء أصلاً. هذه المفاهيم ليست خطأ، والدعوة إليها ليست خطيئة، ولكن فات الداعين والمبشرين والمنظّرين، أن ما يدعون إليه لا توجد تربة لقبوله لدى صانعي القرار وحلفائهم الوهابيين، لا الآن ولا في المستقبل المنظور. لأن تطبيق تلك المفاهيم على أرض الواقع يعني تغييراً جذرياً في هيكلية السلطة السعودية والماسكين بها والمنتفعين منها.

لا أحد من الوهابيين، وربما نوسّع الأمر الى علية القوم النجديين ومعهم آل سعود، يقبل بمبدأ المواطنة، لأن ذلك يعني بصريح العبارة: المساواة على أسس غير دينية أو لنقل غير طائفية. ومساواة المواطنين تعني بالتحديد: حصولهم على حقوق متساوية أو متقاربة في أقل الأحوال، بما يعني في النهاية: إعادة حصحصة السلطة والثروة. وهذا لا يقبل به من يمسك مفاصل السلطة ويحتكر خيراتها ومغانمها.

لم تكن المشكلة في الجمهور الشيعي، فهو يتمنّى تطبيق ما يُطرح من مفاهيم الحرية وحقوق الإنسان والمحاسبة والمشاركة الشعبية في القرار السياسي والمواطنة والإندماج الوطني واحترام

التنوع وغيرها. المشكلة تكمن في معارضة الطبقة النجدية الحاكمة بأجنحتها الثلاثة «العائلة المالكة، والمؤسسة الدينية، ومسؤولي الدولة النجديين من تكنوقراط وغيرهم» لمثل هذه المفاهيم.

هل هناك أحد من أمراء العائلة المالكة، أو من رجال المؤسسة الدينية، أو من علية القوم الحاكمين في نجد، مستعداً أن يقبل بالتنازل «طوعاً!» لتلك المفاهيم الكبيرة، وهي تعني تخفيض حصته من السلطة الى أقل من 25%، هي المعادل لحجمه الديمغرافي؟.

والسؤال الذي يواجه الدعاة والمبشرين للمواطنة والتنوع والحقوق ومتوالياتها هو: ماذا أنتم صانعون بعد أن فشلتم، كما فشل غيركم، في إقناع السلطة السياسية والدينية بتلك المفاهيم؟ الواضح أن آل سعود لن يتنازلوا حتى عن التافه من السلطة، ولن يتخلوا عنها، ولا أظن أحداً يعتقد بأنه سينجح عما قريب في إقناع أولئك الأقطاب ـ إن كان يسعى في الأصل ـ بذلك. فماذا أنتم فاعلون إن كنتم تعتقدون أن هذا هو الطريق الذي سيوصل الشيعة وغيرهم من المهمشين في المناطق الأخرى الى حقوقهم «على أساس قيم الدولة الحديثة»؟

المفاهيم والأفكار ليست للتبشير فحسب، بل للتطبيق.

المفكرون ينتجون الأفكار. وقد أُنتجت هذه المفاهيم والأفكار قبل قرون، وليس عقود من السنين!، ولازال بعض المفكرين يضيف إليها أو يشتق منها مفاهيم وأفكاراً جديدة.

أما المثقفون فيقوموا بـ «تبيئة» الأفكار والمفاهيم و«إيصالها» الى الجماهير.

في حين تكون مهمة القادة السياسيين تحشيد الجماهير حول الأفكار والمفاهيم ـ أياً كان شكلها ونوعها ـ وتفعيل وتنظيم وإدارة جهودها في الشارع كأداة ضغط من أجل التغيير السياسي.

يمكن للقائد السياسي أن يمارس دور المفكر أو المثقف، ولكنه لا يتخلّى عن مهمته الأساسية وهي العمل السياسي بين الجمهور.. وهناك العديد من الأشخاص في العالم يمكن الإشارة اليهم كقادة سياسيين وكمفكرين ومثقفين.

أما أن يتخلّى القائد السياسي عن مهمته الأساسية ـ دون أن يعلن ذلك ـ ويصبح همّه الأساس ممارسة دور المثقف، ويكتفي بالمحاضرة أو الكتابة عن مفاهيم وأفكار سبقه غيره بإنتاجها وحتى تبيئتها، فهذا في واقعه ليس قائداً حقيقياً.

القائد يقود الجمهور. ومَن لا يقود الجمهور ليس قائداً.

من يتصدّر وجه الطائفة السياسي، ليس مثقفاً، مهمته التنظير، ولا يعيبه أن لا يؤدي دور المثقف أو المفكر، كما لا يعيبه إن لم يكن كاتباً أو خطيباً، بل يعيبه حقاً أن يتخلّى عن مهمة القائد السياسي، وهي «الدفاع» عن حقوق أهله وجمهوره و«إدارة» جهدهم باتجاه تطلعاتهم وأهدافهم. فالتنظير ـ وحده ـ هو شغل المثقفين والمفكرين وحتى بعض السياسيين، أما التنظير «و» الدفع من أجل التطبيق، فهو عمل «القادة» في الطائفة.

هل انتهت المهمّة: الجمهور ينتظر مرحلة الفعل لتطبيق ما تم الإقتناع به من مفاهيم، في حين ترفض السلطة التسليم بها فضلاً

عن أن «تتطوّع لتطبقها»؟ أم أن على الجمهور الشيعي أن يأخذ المبادرة ويقوم بالضغط شعبياً وسياسياً على الحكومة من أجل تحصيل حقوقه عبر اجبارها على تطبيق تلك المفاهيم على أرض الواقع؟

هؤلاء الذين نظّروا لا مشكلة معهم، فنحن جميعاً نقوم بالتنظير والكتابة، وآلاف البشر يفعلون الشيء عينه، اللهم إلا إذا كانوا ينظرون الى أنفسهم كقادة سياسيين للطائفة، وإلا إذا كانوا يعتقدون بأن الدعوة لتطبيق بعض مفاهيم الدولة الحديثة تمثل مشروعاً مستمراً أبدياً «لا يتبعه فعل».

الدعوة الى مفاهيم مجردة بدون قوّة مطالبة ضاغطة مستعدة للتضحية والمواجهة لا تنتج شيئاً. فالحاكمون ليسوا جهلة بتلك المفاهيم، وهم يعلنون أنهم لا يقبلونها، اعتماداً على ما يسمونه «الخصوصية». أو اعتماداً على تفسير وهابي مقيت لا يرى بأن للشيعي «وغيره غير الوهابي» حقاً في أن يصل الى منصب مهم، لأنه كافر مشرك، ولا ولاية لمشرك أو كافر، ولا يمكن مساواته بالمواطن من «أهل التوحيد!!» في نجد، ويستدلون بالآية الكريمة: أفنجعل المسلمين كالمجرمين!

وهم يعتقدون بأن الأرض ملكهم، وما تحت الأرض من ثروة لهم، وأننا مجرد «رعية» ولسنا «مواطنين». . والرعية كمفهوم يختلف عن المواطنة لأنه لا تترتب عليه حقوق متساوية وواجبات متساوية، بل تعني أن لنا حق «حمايتهم لنا!» من «الذئاب

غيرهم!»، إضافة الى شيء من «العلف»، شأننا شأن الدواب، بحيث لا نموت جوعاً، ولكن بدون كرامة ولا عزّة ولا قيمة لنا حتى كبشر.

لسنا نحن من رفض المواطنة، ولسنا نحن من رفض الإندماج، بل هم، وهذه وظيفة الدولة وليست وظيفة الأفراد. وبدل أن نبشر بها نحن في اسطوانة مشروخة مكررة، دعوا الحكومة وجناحها النجدي/ الوهابي يبشر بها إن كانوا صادقين. دعوهم ينظّروا للمواطنة والإندماج كيف يكون. ودعوهم يرونا الخطوات والخطط العملية لتحقيق قيم المواطنة والإندماج!

هذا لن يتم. فآل سعود لا يريدوننا مندمجين. باختصار: لأن الإندماج الوطني لا يحصّن حكم الأقليّة النجدي، ولا يحمي استئثاره بمغانم السلطة.

الدعوة الى المفاهيم الصحيحة أمرٌ جيد بالنسبة للقائد السياسي، شرط أن لا يعتبر ذلك مشروعاً بحد ذاته، أو يستخدمه كبديل عن العمل الحقيقي الذي يجبر السلطة على القبول بتلك المفاهيم. أي أن لا تكون الدعوة لتلك المفاهيم مبرراً لاستبعاد العمل الحقيقي المعارض، ولا الطعن فيه وفي من يقوم به. إذ ليس من مسؤوليتنا، وإن قمنا بذلك: «التنظير» لمفاهيم بالنيابة عن السلطة وعن مجمل سكان المملكة، بل المسؤولية الحقيقية تكمن في التصدي و«الدفاع» عن حقوق الشيعة بأعلى صوت ممكن، سواء من خلال الدعوة الى هذه المفاهيم، أو حتى الى غيرها. ومسؤولية المدافع عن حقوق

الشيعة ليست «إقناع» السلطة بمفاهيم الدولة الحديثة، إن كان يسعى الى ذلك، بل «إقناع» الجمهور الشيعي بالمواجهة مع السلطة من أجل تطبيقها، أو تطبيق مفاهيم مناقضة لها، إن كان يعتبر ذلك طريقاً صحيحاً لتحقيق ما يصبو إليه مواطنونا.

* * *

منجزات 15 عاماً موادعة

ماذا أنجزنا؟ سؤال ليس صعباً الإجابة عليه، وإن كان من غير السهل (قياس) مقدار الإنجاز بالدقّة المطلوبة، كما هو من غير السهل تقدير أهمية ما أُنجز أيضاً، نظراً لغياب المقاييس التي تحدّد قيمة المنجز، وتعريفه، كما في تحديد من يقف وراءه.

من وجهة نظري يمكن وضع مقاييس لمثل هذه المنجزات (الحقيقية أو المتوهّمة).

يجب أولاً أن نضع نصب أعيننا الأهداف الكبرى للطائفة، وبقدر الإقتراب من تلك الأهداف وتحقيقها تقيّم الأفعال والنشاطات، ولكن لا يجب أن نربط كل فعل صغير بالهدف الكبير، بل وأحياناً نضخمه حتى يكاد يغطي تماماً عليه. وهنا يطرح التساؤل التالي: ماذا نريد أن ننجز ـ كطائفة ـ من خلال نشاطاتنا السياسية وغيرها؟ الإجابة على هذا السؤال تحدد مكانة النشاطات وقيمتها، بل وتصنيفها من حيث الضرر أحياناً، وقد تعد منجزاً وهي ليست كذلك.

في نظري إن أهداف الشيعة في البلاد تنضوي تحت عنوانين كبيرين:

الأول ـ العنوان المذهبي، ويهتم بتحقيق أمرين: اعتراف الدولة رسمياً بأن الشيعة ـ في المملكة على الأقل! ـ مسلمون، وأن لهم حقوقاً تتفرّع من ذلك وهي حرية العبادة والتعبير عن الخصوصية المذهبية.

الثاني ـ العنوان السياسي، ويهتم بحقوق الشيعة المدنية، بحيث يصبحوا (شركاء في السلطة والثروة) أي أن تكون لهم مساهمة حقيقية، بنسبتهم، في صنع القرار السياسي والإقتصادي والثقافي والديني في الدولة، وبحيث يتمتعوا بحقوقهم دون تمييز طائفي في شتى المجالات.

بالطبع، لو كانت الدولة قائمة على أساس المواطنة، ولو كانت المواطنة غير مرتبطة بالولاء المذهبي، كما هي الحال الآن، حيث أصبح المواطن الصالح، بنظر السلطة، هو الأقرب مذهبياً الى الوهابية، والأقرب مناطقياً (أن يكون من نجد)، وبالتالي أعطيت له السلطة كاملة (مكافأة)! أما غيره، فبمجرد انتمائه الى منطقة أخرى، أو مذهب مختلف، فإنه تنتقص حقوقه كإنسان، وكمسلم، وكمواطن. أقول لو كانت المواطنة هي الأساس لحلّت المشكلة في بعديها المذهبي والسياسي، أي لانتهت مسألة التمييز الطائفي، ولحلّت أزمة التعبير عن الخصوصيات المذهبية ضمن سقف الإنتماء الوطني. ولكن المسألة أكثر تعقيداً، فالمواطنة ليست مقياساً لدى آل سعود، وإنما المذهب الوهابي والمناطقية النجدية، وحتى الآن لا يعترف الوهابيون بإسلام أكثر المواطنين ـ وليس الشيعة فحسب ـ

وبمبرر عدم الإعتراف بإسلامهم يجري استنقاصهم واحتقارهم والتمييز ضدهم وابعادهم عن عملية صنع القرار.

أظن أننا ـ كشيعة نتفق ـ بأننا لم نحقق الهدفين، وإن اختلف بعضنا حول ما إذا كانت بعض النشاطات وما يعتبر منجزات تقترب منهما أم لا. علينا أن نعرض (المنجزات) بإزاء (الأهداف) ثم نحكم عليها، ونقدرها في موضعها دون بخس لمن قام بها وبدون تضخيم أيضاً.

هذا يدخلنا الى الحديث عن ماهية المنجز، فكثير من الكلام يقال عن أن هذا الفعل أو ذاك يمثل منجزاً، في حين يراه آخرون فعلاً عادياً، أو نشاطاً ضارّاً في الأساس بالأهداف الحقيقية ويبعد المجتمع أكثر عن تحقيقها بدل أن يقرّبه منها.

المنجز ليس هو (الفعل) بحدّ ذاته، وإنما (ما يترتب عليه) من تحقيق للهدف أو الإقتراب منه. فمثلاً، إذا ما اعتبر أحدهم أن (لقاء وجيه أو وجهاء بالملك) يمثل منجزاً، فإنه يرد عليه بأن مجرد اللقاء لا يعدّ منجزاً إلا إذا كان قد ترتّب على ذلك اللقاء (ثمرة) من نوع ما. وهنا يأتي السؤال: ماذا طرح من نقاش، وماذا قدّمت من مطالب، وماذا وعد الملك، وبماذا أوفى من وعود لها علاقة بالأهداف الحقيقية للشيعة أو الأهداف الثانوية التي توصل الى الأهداف الكبرى؟ فإذا تحقّق منها شيء: قلنا، أن منجزاً ما قد تحقق إما على صعيد الهدف الثانوي أو الرئيسي/ الكلي.

أما مجرد اللقاء فلا يعد منجزاً، وإذا ما فشل اللقاء في تحقيق

شيء، فقد يسبب الإستمرار في هذا الطريق ضرراً للشيعة، لأن الجهة المسؤولة التي تمت مقابلتها: الملك أو أي أمير كبير، لم تقابل الوجيه أو الوجهاء إلا لغرض في نفسها، فإما أن يكون غرضها: تحقيق مطالب من جاءهم من الوجهاء أو بعضها، أو أن الغرض لا يعدو أن يكون امتصاص النقمة، أو تضليل المجتمع والعالم، أو التسويف أو غير ذلك. وهذا هو الذي يحدث عادة للأسف.

إذن، المنجز له علاقة بـ (النهايات والغايات والنتائج) وليس بالضرورة بـ (الأدوات والوسائل) بحيث تصبح الوسيلة هي الغاية، وبمجرد استخدامها تصبح منجزاً. فلقاء شيخ من المؤسسة الرسمية وسيلة لتحقيق هدف (ولنقل أنه: ترطيب العلاقات وإزالة الشكوك بغرض تمهيد الطريق للإعتراف بالمذهب الشيعي أو بمجرد أن الشيعة مسلمون) فإذا لم يتحقق هذا، أو ظهر عكس ذلك، أو ظهر أن هذه الوسيلة غير مجدية، فإن مجرد اللقاء ليس (منجزاً).

والمنجز الذي نتحدث عنه ليس (تافهاً) بحيث يتم التطبيل له ووضعه كـ (فتح عظيم). فكلمة (منجز) كبيرة حين تطلق على معظم ـ إن لم يكن كل ـ ما يدّعى الآن ويطلق عليه (منجزات). ومن شأن هذا التعميم في الإطلاق تضليل المواطنين الشيعة، وتقزيم أهدافهم، والحطّ من مكانتهم وقدرهم لدى السلطة السعودية ومشايخها، ولدى العالم من حولنا. ففي الوقت الذي نرى فيه الآخرين من خارج بلدنا يتفاخرون بتحقيق حريات حقيقية في التعبير

والمشاركة السياسية، وفي الوقت الذي نرى فيه البعض قد تحولوا الى مشاركين في السلطة بدل أن يكونوا مجرد متفرجين عليها، وفي الوقت الذي تحظى به المعارضات والأقليات السياسية بحقوقها في جوانبها المختلفة وتسجّل تغييراً جذرياً في هيكل السلطة (وبعضهم صارت له دول مستقلة).. يأتي بعضنا ليفاخر بلقاء مسؤول، واستضافة مثقف، وطباعة كتاب، ومشاركة في مؤتمر، وإجازة بناء مسجد، أو إصلاح بناء حسينية، وغير ذلك.

هذا تزييف وتقزيم للوعي وبيعٌ للوهم، وتحقير للطائفة وأبنائها.

أهذا ما جاهد الشيعة من أجله لعقود طويلة، فدخلوا السجون، وتشرّدوا في المنافي، وقضوا نحبهم تحت التعذيب أو بالرصاص في الشوارع بل وفي المنازل ومن الطائرات؟!

تخيّلوا أن أحدكم قال لنظرائه من الشيعة في أي بلد آخر، بل ولغيرهم من المسلمين، بل ولأي إنسان في العالم، بأن وضع الشيعة في السعودية ممتاز، وأنه يتطور الى الأحسن، فقد (سُمح) لهم بطباعة كتاب مثلاً؟ ترى ألن يستسخف هذا المنجز وقائله ومن يؤمن به؟! ألن يتساءل: بعد كم قرن، إن شاء الله!، ستحصلون على حقوقكم المدنية والسياسية والإقتصادية، بل حتى حقوقكم الأولية كبشر؟! ألن يتساءل: وماذا تغيّر طباعة كتاب من وضعكم؟ هل هناك نقص في نسخ الكتاب في هذا الزمن الذي تتوافر فيه كل وسائل الطباعة والتهريب والإنترنت وغيرها؟!

أهذه هي الصورة التي نريد أن نقدّمها الى أنفسنا فنضللها،

ونضلل العالم من حولنا، بحيث نصنع لأنفسنا منجزات مضخمة، تشاركنا فيها السلطة الطاغية أيضاً، باعتبارها متسامحة مؤمنة بحرية التعبير والنشر؟!

من جهة أخرى، فإن (بعض) ما يطلق عليه منجزات ليس في واقعه منجزاً، ليس فقط لأنه (ضئيل) من حيث القيمة ومن حيث تأثيره على واقع الشيعة الحالي، بل لأن مثل تلك المنجزات تعيدنا الى وضع ما قبل أربعين سنة على الأقل، وبعضها الى ما يقرب من مائة سنة (قرن).

فلقاء وجيه أو وجهاء بالملوك والأمراء، لم ينقطع في تاريخ الشيعة، وقد كانت استجابة الحكام فيما مضى لمطالب الشيعة المتعلقة بالضغوط الإقتصادية وتخفيف الضرائب عن المواطنين، ومثل توفير الخدمات الحياتية الأولية، أكبر مما هي عليه الحال اليوم، حيث تعتبر استجابتهم اليوم الأسوأ في تاريخ الشيعة، رغم أنها لا تتجاوز القضايا الجزئية والخدمية.

ولو أخذنا موضوع المساجد، والسماح ببنائها، فإن هذا الموضوع مجرد (عرض) لمرض، وليس هو جذر المرض. وإلا فإن الشيعة لم يشكوا من منعهم من بناء المساجد إلا أواخر عهد الملك فيصل (1964-1975)، ولم تكن هناك فيما مضى من مشكلة في موضوع بناء الحسينيات وتعميرها، فما الذي جعل تحقيق شيء كان متوفراً قبل أربعة عقود (منجزاً)؟!

لم تنشأ معارضة الشيعة في مختلف مراحلهم فتستهدف بشكل

حصري بناء مسجد أو من أجل حسينية، ولا من أجل إدخال كتاب أو تربة، وإن كانت مثل هذه الأمور ضاغطة نفسياً واستخدمتها السلطة للإهانة بالضغط على عصب الهوية الشيعية الخاصة. هذه الأمور كانت مجرد دوافع ومحفزات للشيعة من أجل مواجهة السلطة، ولا يعني تحقق جزء منها إلا خطوة باتجاه رفع التمييز الطائفي كلياً وخاصة في الشأن السياسي.

فمنذ أصبحنا على هامش النظام السياسي، ضاعت قضايانا، وبدون أن تكون لنا كلمة في القرار السياسي وتسنّم المناصب العليا، فستبقى الحكومة تلهينا بقضية هنا أو هناك.

لماذا، إذن، تركنا الأهداف الكبيرة، أي جذر المرض، وجئنا فحصرنا أنفسنا في هذه المسائل؟.. مع العلم أن الحكومة لم تفسح ببناء المساجد إلا بعد نحو خمس سنوات من عودة المعارضة، وحين أفسحت الأمر، وضعت شروطها الخاصة بها، وأجبرت من يريد البناء على أن يوقّع على شروطها، بحيث تستطيع في أي لحظة أن تغلق المساجد بالشمع الأحمر بحجة أو أخرى.

إن أكثر ما يطلق عليه (منجزات) اليوم، ليست منجزات في حقيقتها، ومع هذا فهي لم تأت في مجملها بجهد (التواصل مع السلطة) مع عدم انكارنا أن التواصل أفاد في هذا الجانب بصورة من الصور، بقدر ما هي محصّلة لمجمل الجهد الشيعي الداخلي العام، وانعكاسات الظرف الإقليمي حيث النهوض الشيعي في أكثر من

بلد، وبعضه له علاقة بالضغوط السياسية والحقوقية والإعلامية في الخارج، وبعض منه له علاقة بتراكمات عمل المعارضة قبل عودتها.

السلطة لا تنظر الى الأشخاص بقدر ما تنظر الى المجتمع الشيعي ككل وحركته ونشاطه في ميادينه المختلفة.. وتنظر الى تأثير التطورات الإقليمية عليه، كما تنظر الى ما يقال عنها في الخارج في القنوات الفضائية وفي المحافل الحقوقية. وهي حين تغض النظر عن (وليس تفسح أو تسمح أو تجيز أو تشرعن قانونياً لـ) أمرٍ ما فإنها لا تفعل ذلك بناء على رغبة (أشخاص) أو (تواصلهم معها) أو (اقتناعها بكلامهم) إن كانت تسمع الكلام أصلاً وتقبل النصح.

لنأخذ وضع المملكة العام الذي تطور فيه هامش الحرية بعد أحداث 9/ 11. هل هناك أحد من المواطنين العقلاء يستطيع أن ينسب ذلك الهامش الى نشاطه الخاص، أو ينسبه الى تطور في السلطة (تفكيراً وممارسة).. بمعنى أنها اقتنعت بأهمية الحرية والتعددية، واحترام الرأي الآخر، والمشاركة الشعبية، وغير ذلك؟!

لا أحد عاقل يقول ذلك، وإنما كان هناك ظرف إقليمي ودولي، وشعور بالضعف لدى السلطة مقابل حراك اجتماعي عام أخذ في النمو واقتحم بعض الخطوط الحمر، فـ (غضّت) السلطة النظر عنه مؤقتاً، وكبحت تمظهراته قدر الإمكان، فلما توفّرت لها الفرصة

هجمت عليه وقلّصته الى أدنى حد، ووضعت الإصلاحيين في السجون وتحت الرقابة دون أن تبالي، بعدما أمّنت الغطاء الأميركي الأوروبي، وبعد أن دفعت رشواتها على شكل صفقات متنوعة لهذه الدولة أو تلك.

في وضعنا الشيعي، رأت الحكومة في أحداث سبتمبر وما تلاها من أحداث في العراق ولبنان وغيرهما، قدراً من التحرر النفسي لدى الشيعة، وخشيت أن يفجّروا السدّ بعد أن تراكم خلفه كثير من الماء، فنفّست الأمر بهامش ضئيل من حرية التعبير الديني، دون أن تشرعنه، ودون أن تتخلّى عن رقابتها الصارمة، أو التذكير للشيعة بأنها صاحبة اليد العليا، وذلك من خلال الإعتقالات العشوائية، والتحقيقات في المباحث وغيرها. وعليه فإن ما نشهده من ذلك الهامش الضئيل ليس منجزاً للسلطة، إذ لم تقبل به إلا مضطرّة. كما أنه ليس منجزاً لأفراد بعينهم، بقدر ما هي الحالة الإقليمة المتداخلة بنشاط عام داخلي ساهمت فيه كل قوى المجتمع الشيعي الحيّة، كلٌّ في مجالها واختصاصها.

وإذا ما زعم أحدنا بأنه وراء تحقيق نجاح جزئي هنا أو هناك، فإنه قد يكون صادقاً، شرط أن يتنبّه للظرف الذي يتحدّث عنه: ظرف المجتمع، ووضع الدولة، وتأثيرات الوضع الإقليمي عليها.

بيد أنه يجب القول هنا، بأن ما يعتبر نجاحات جزئية في مواضيع

ثانوية، غير محصور بجهة أو أفراد بعينهم، خاصة إذا ما عرفنا أن كثيراً من الأفراد يقومون بدور الوجهاء الخدماتي، وإن من يزعم نسبة الأمور (كلها) اليه، قد ينطبق عليه قول القرآن الكريم بأنه من (الذين يحبّون أن يحمدوا بما لم يفعلوا).

ترى كم واحدٍ منّا يعرف أصحاب الجهد الرئيسي في طباعة وإدخال عشرات الكتب الشيعية، أو حتى التفت اليهم؟ كم مؤلف أصدر كتباً وأدخلها بطريقة التهريب أو بطباعتها في الداخل عبر طرق ملتوية، ولكن أحداً منا لم ينظر الى ما جرى على أنه منجز حققته الطائفة بناء على علاقة تواصل مع السلطة.

كم شخصاً منا يعلم أن العديد من الحسينيات لم تمنح إجازة إصلاحها إلا بجهود مضنية قام بها أفراد رأوا الإنسداد فتحركوا ليقوموا بعمل (الوجهاء) الخدماتي؟ في حين لم (يستثمروا) هم جهدهم في الدعاية لأنفسهم، وسرعان ما نُسب جهدهم الى غيرهم؟

كم شخصاً (مجهولاً) قابل مسؤولين صغاراً وكباراً، والتقى شخصيات من مناطق مختلفة، في حين لم يتحدث أكثرهم عن ذلك فضلاً أن يعتبروه كمنجز يشار اليه فيه بالبنان؟

كم شخصاً ظهر على شاشات التلفزيون أو كتب في الصحافة أو أصدر كتباً، وقال أو كتب كلاماً، ولكنه لم يقم بالدعاية لنفسه فيصبح من أصحاب (المنجزات)؟

من المؤكد أن النجاحات القليلة والصغيرة في السنوات الأخيرة كانت محصلة تحرّك الشيعة وانطلاقتهم في الشارع وتجاوزهم للسلطة وقوانينها، وفي المقابل كان أيضاً بسبب خشية السلطة أن تفلت قبضتها على الوضع الداخلي الشيعي الى حد (المطالبة بالإنفصال)، خاصة بعد النهوض الشيعي الإقليمي. لم يحدث هذا بتفضّل من السلطة ولا بالتفاهم معها ـ في معظمه على الأقل.

على أننا ينبغي التذكير بأنه حتى وجهاء الخدمات القدامى والذين اهتموا بحل بعض القضايا الصغيرة على الأرض، لم يكونوا، وحسب علمي القاصر، يفاخرون بأن ما حصّلوه كان منجزاً شخصياً لهم، ولم يكونوا يؤكدون على ذلك، بالرغم من الإختلاط الواضح بين المنجز الشخصي ومنجز الطائفة، مثلما هو الحال في موضوع الحضور الإعلامي في القنوات الرسمية وغيرها وفي الصحافة المحلية أيضاً، الذي هو في مجمله حضور (لشخص ولسلطة) أكثر من كونه حضوراً (لقضية) مثل قضية الشيعة. نقصد بحضور السلطة أنها تعطي رسالة الى العالم بأنها أفسحت المجال للشيعة بحرية التعبير وأنها لا تقوم بشيء يضايقهم.

ما يجب على الناشطين السياسيين أن يعملوا من أجله هو تحقيق منجز في القضايا الكبرى التي تحلّ المشكل الشيعي من جذوره، وليس الإنشغال بالقضايا الثانوية التي يعمل من أجلها الوجهاء. أو على الأقل بإمكانهم الإنشغال بحل بعض القضايا التي كان يمارسها

الوجهاء القدامى مثل المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وإرسال العرائض وتسيير الوفود من أجل ذلك. مع ملاحظة ما يقال بأننا نعيش عصر الإنفتاح والتواصل، في حين أن عهد أولئك القدامى عهد صدام وتشنّج وتحدّي للسلطة، ومع هذا لم يبق في السجن معتقلون سياسيون لمدد طويلة مثلما هو الحال عندنا اليوم.

وبإمكان هؤلاء الناشطين، إن لم يستطيعوا إنجاز شيء في الأهداف الكبرى، أن يسعوا لتحصين ما يعتبرونه منجزاً لهم أو لغيرهم. فمعظم النشاط الذي يقوم به الشيعة، بما فيه نشاط الحوزة التعليمي، وأنشطة الزواج الجماعي، وبعض المؤسسات الإجتماعية والخيرية والإرشادية، وحتى نشاطات الحسينيات نفسها.. معظم هذا النشاط غير محصّن بقانون، وإنما بسياسة (غض النظر). وهذه السياسة قابلة للإنقلاب كما عودنا تاريخ آل سعود، وهم يعرفون ذلك ونحن أيضاً. فهلاّ أنجز المنجزون لمواطنيهم شيئاً من الإعتراف القانوني لهذه النشاطات؟

وهلاّ توقّف نشطاؤنا قليلاً عند ما تفعله السلطة من أعمال مضادّة كاعتقال المواطنين بسبب تعليق صورة لرمز ديني، أو بسبب رفع الأذان بالطريقة الشيعية، أو لأن أحدهم روّج لمطويّة أو لكتاب. هلاّ أنجزوا لنا شيئاً فيما يتعلق بمصليات الخبر مثلاً، وهي مجرد منازل يجتمع فيها الناس للصلاة جماعة، أو حققوا شيئاً يتعلق بالحسينيات والمساجد العديدة التي تم إغلاقها في الدمام والأحساء. وفي أدنى الأحوال، هلاّ كتبوا عريضة، أو تفوهوا

بجملة اعتراض في ندوة أو من على المنبر أو في مقالة (عابرة) ضد ما جرى للقضاء والقضاة الشيعة، والذي يمثل قمّة الإهانة لمجتمعنا. الوجهاء القدامى بنوا صرح القضاء الشيعي شبه المستقل وإن كان ناقص الصلاحيات، وجاء من هم بعدهم من المخضرمين فقلّص آل سعود صلاحياته، ليأتي أخيراً عصر الوجهاء الجدد فيدق آل سعود ووهابيوهم المسامير الأخير في نعشه مع الإهانات.

ليست المشكلة أن نهج الموادعة لا يستطيع تقديم حلول حقيقية لوضع الشيعة، بل المشكلة الحقيقية في أمرين أساسيين: إن تضخيم ما يعتبر منجزات يجعلنا نخدع أنفسنا وجمهورنا، في حين أن السياسي يقوم بعكس ذلك، حتى لو كان المنجز كبيراً، اي أنه يركز على (ما لم يُنجز)، وليس على (ما أُنجز). في التركيز على (ما لم ينجز) تحفيزٌ للطاقات، وتصعيد في الضغط على النظام من أجل أن يغير نهجه وتقديم بعض التنازلات، في حين أن التركيز على (ما أُنجز) يُعنى بتمجيد الذات، أو تبرئتها من الإتهامات بالفشل، وهو فوق هذا يعتبر مخدراً للمجتمع لأن رسالة (ما أُنجز) سواء كان كثيراً أم قليلاً تطمئن الناس الى أن حالهم على أفضل ما يرام، وأنه لا داعي للقلق على المستقبل، وأنه لا حاجة للتضحية والمواجهة، فالأمور تتحسن ـ ولله الحمد ـ وهي على السكّة الصحيحة!.

زد على هذا، فإن من أسوأ ما حققه الحديث حول (ما أُنجز) هو التالي: في سياق دفع تهمة الفشل عن الذات يجري تضخيم المكتسبات، فتصبح مادّة دعائية للنظام السعودي، الذي أصبح

معتدلاً متسامحاً، مقترباً من مواطنيه الشيعه، وهو قد شارف على إلغاء التمييز الطائفي عنهم! . بهذا المعنى كسب النظام دعاية مجانية ـ وقد تكون غير مقصودة ـ وتعاطفاً مع سياساته. وإذا ما سمع هؤلاء الذين تمّت تحشية أدمغتهم بالمنجزات الضخمة، خاصة بين الشيعة من غير المواطنين. . إذا ما سمعوا بأخبار الإعتقالات والضغوط وحتى النقد للنظام، فإنّهم يقولون بأن هذا مجرد مبالغات، ودعايات يقوم بها المتشددون، والدليل أننا التقينا هذا العام بفلان وعلان وأبلغونا أن هناك 24 حوزة علمية، وأنه سمح للشيعة بالكتابة في الصحف المحلية، وأنه صار للشيعة دور نشر!! وغير ذلك.

إن مثل هذا الترويج السيء يرتدّ بالضرورة على تعاطف الآخرين مع قضيتنا، ويضعهم في أقل الإحتمالات أمام حيرة حقيقية، ففي الوقت الذي يقول فيه متصدرو وجه الطائفة بـ (الإنجازات) فإنهم يقرأون ويسمعون أخباراً أخرى مختلفة ومناقضة، ولعلهم يتساءلون: هل يعقل أن أقطاب النظام السعودي ووهابيته قد بدّلوا جلدتهم، فيما جرائمهم وفتنهم تعدّت حدود ديار المسلمين؟!

هل ترانا عرّفنا بقضيتنا العالم اليوم، فنعد ذلك منجزاً، بأكثر مما كنا فعلنا في الماضي؟ هل العالم يرانا اليوم مثلما كان يرانا بالأمس؟ هل من الحكمة أن نظهر للعالم بأننا لسنا ضحايا للنظام السعودي ولوهابيته؟

ما نخلص إليه هو أن نهج الموادعة، ومهما استثمر فيه من

طاقات، غير قادر (تكوينياً) على تحقيق اختراق حقيقي يحل مشكلة الشيعة بحيث يقدم منجزاً كبيراً لازالت الطائفة الكريمة تتطلع اليه.

هذا النهج، وسواء استخدم عندنا أو في بلدان أخرى، ليس الإستثمار الأفضل لمن يريد أن يتحرر من طغيان آل سعود أو من يماثلهم في بلدان أخرى، حتى لو أعطي النهج عقوداً من السنوات من التجربة. أقصى ما يمكن لهذا النهج أن يقدّمه من منجزات، هو ما نسمعه وتسمعونه، وما أشرنا إليه في الصفحات السابقة.

* * *

الشيعة وعبث الدعوة لمفاهيم «وطنية»

مدهشٌ الى حدّ الصعق أن الشيعة في بلدنا هم أكثر من كتب عن مفردات: الوطنية/ الوطن/ الوحدة الوطنية/ الهوية الوطنية/ الإندماج الوطني/ الولاء الوطني/ الإنتماء الوطني/ الثقافة الوطنية. أجزم بأنه لا توجد جماعة في المملكة كتبت ونظّرت لهذه المفاهيم بحجم ما أنتج كتاب ومثقفو وناشطو الشيعة.

هذه قضية تبعث على الإدهاش حقاً، خاصة وأنها تأتي من فئة كانت ولاتزال «وستبقى!!» الأكثر عرضة للإتهام في وطنيتها، فهي على الدوام توصم بـ «العمالة» للنصارى واليهود والفرس، أو بتعبير آخر هي متهمة بالعمالة لأميركا ودول الغرب، ولإسرائيل، ولإيران!!

ألا يبعث هذا على الإدهاش والتساؤل؟!

لا يوجد جواب على هذا النزوع في الحديث عن هذه المفاهيم إلاّ واحداً أو أكثر من ثلاثة أمور:

* إما أن الشيعة يعيشون هاجساً نفسياً إزاء الإتهامات الموجّهة إليهم من آل سعود والوهابية بالعمالة والتواطؤ مع الأجنبي، فكانت

كتاباتهم تميل الى إثبات عكس ذلك بالتأكيد على كل المفاهيم ذات الجذر «الوطني».

* وإمّا أنهم يعتقدون بأن تلك المفاهيم التي يدعون ويروجون إليها تمثل خشبة خلاص للشيعة من المحنة التي يعيشونها، كما هي خشبة خلاص للمجاميع السكانية الأخرى في المملكة والتي تعاني هي الأخرى من التهميش والتمييز.

* وإمّا أن يكون بعض من يكتب حول هذه المفاهيم معتقداً بها، ولكنه يريد أن يوصل رسالة بأن الحكومة السعودية والنخبة النجدية غير معنيين بها وبالتالي فإن تطبيقها طواعية أمرٌ مستحيل الحدوث.

ولأني، وأخي الدكتور فؤاد ابراهيم، معنيّان بصورة مباشرة وعميقة بالتحليل الثالث، وكتبنا عشرات المقالات والأبحاث في هذا الإتجاه، أحصر الحديث في السببين الأولين.

إن كان الشيعة يعيشون هاجس الإتهام باللاوطنية، فانعكس ذلك على تعاطيهم مع المفاهيم ذات الجذر الوطني كوسيلة لدرء التهم، فإن هذا يؤسس، وربما أسّس، لحالة يصبح فيها المواطن الشيعي في «حالة دفاع» عن النفس إزاء الإتهامات، محشوراً في الزاوية، وعليه أن يثبت براءته من التهم، وينشغل بذلك عن الدفاع عن حقوقه من أيدي الجلادين الذين يروجون لها.

لا شك أن الإنكباب على تلك المفاهيم الوطنية قد يفهم منه مزايدة لا تفيد ولا تغيّر من موقف الآخر الذي أخذ كرسي الإتهام، ونجح في وضع نشطاء الشيعة في الزاوية، وجعلهم يعتقدون بأن

المشكلة فيهم، وأنهم غير وطنيين، بل مجرد مجموعة عميلة للخارج!. ويمكن للوهابية وآل سعود أن ينتجوا تبريرهم للنزوع الشيعي باتجاه المفاهيم الوطنية، فيقولوا بأنه مجرد «تقيّة ونفاق»، خاصة إذا ما أخذت تلك المفاهيم التفسيرات المغلوطة التي يريدها الحاكم وبطانته النجدية/ الوهابية.

يلاحظ هنا أن الكتابات الشيعية المنشورة في الصحافة المحلية أو في كتب حول تلك المفاهيم، تأخذ طابعاً واضحاً: فهي تمجّد في المفاهيم من جهة أهميتها وعصرنتها وتماشيها مع المعطيات الفكرية الكونية ومعطيات الدولة الحديثة؛ وهي في نفس الوقت مفاهيم تقدّم حلولاً لأزمة الدولة السعودية والمجتمع - وإن لم يكن بصريح العبارة - مثل مشاكل العنف، والإنقسام المجتمعي، وغلبة النزعة الطائفية بل والصراع الطائفي، ودعوات التقسيم، ليشاد بها أخيراً باعتبارها صمام الأمان لمنع التدخل الخارجي في الشأن الداخلي، وغير ذلك من المحاسن التي يعددها كتاب الشيعة حول هذه الأمور.

بالنسبة لهؤلاء الكتاب، فإن الوحدة الوطنية والإندماج الوطني وغير ذلك، أمرٌ ممكن. المهم أن تقتنع السلطة بذلك، وتتيقن بأن تلك المفاهيم تفيد استقرار السلطة السياسية. ولذا فإن الخطاب السائد يميل الى القول بأن الشيعة وغيرهم من المواطنين المهمّشين يقبلون بتلك المفاهيم كحلّ في إعادة انتاج السلطة، وإعادة تجسير الفوارق بين المجتمعات مناطقياً ومذهبياً. لم يبق إذن، إلا موافقة

السلطان حتى تستنبت تلك المفاهيم.

في اعتقادي، إن هذه المقاربة خاطئة:

فهي أولاً قائمة على تأسيس باطل يقول به النظام نفسه، حيث يضع الأخير نفسه وأتباعه والمنتفعين منه في خانة الوطنية، ويضع من سواهم في خانة الخيانة والعدو، لمجرد أنه يختلف معهم مذهبياً أو مناطقياً، وكل هدفه من الإتهامات هو: الاستمرار في احتكار السلطة ومنع مشاركة غير النجديين فيها.

لا أحد يستطيع أن يمنح صكوك الوطنية في دولة لم تقم على أسس وطنية، ولا تحمل غايات وطنية.

كيف يصبح نظام مثل النظام السعودي وطنياً، وهو يمزّق الوحدة الوطنية بانتهاج سياسة التمييز الطائفي والمناطقي والقبلي؟

كيف يصبح نظام مثل نظام آل سعود وطنياً، وهو يرى في المفاهيم الوطنية التي أشرنا اليها خطراً وجودياً عليه؟. النظام القائم لا يؤمن بهوية وطنية، ولا هو صاحب مشروع سياسي وطني، ولا هو حريص على الوحدة الوطنية، ولا هو يروّج لثقافة وطنية في الأساس، ولم يطرح هذا النظام مشروعاً وطنيّاً تخلّف عنه الشيعة أو غيرهم. بل هو نظام قائم ومنذ ولادته على مشروع مناطقي مذهبي ضيّق، خنق الدولة والمواطنين معاً، وعوّق نموّهما الطبيعي، وسيبقى على حاله في المستقبل، على الأرجح.

إن الإستغراق في الكتابة حول المفاهيم الوطنية يضيع جهود الشيعة بلا طائل، حتى التهم السيئة لا تدفع عنها تلك الكتابات.

وبدل أن ينحصر الشيعة في رد اتهامات النظام وأنصاره بلا طائل، علينا نحن الشيعة كما نظرائنا المهمشين الكثر في الدولة، أن نتهم النظام والقائمين عليه باللاوطنية، أي أن نمارس سياسة «الهجوم بدل الدفاع عن النفس بشأن تهم باطلة». . فهذا الفعل أقرب الى الحقيقة، وأقرب الى تحقيق المنفعة.

لسنا نحن من يجب أن نبرئ أنفسنا من تهمة العمالة للأجنبي في ظل نظام ولد واستمر ولازال محمياً بمساعدة الأجنبي الذي يتهمنا بالعمالة إليه.

لسنا نحن من باع الوطنية، بل النظام وأعوانه هم من أسّس لها بنيانها بطغيانهم، ولازالوا يمارسونها بشكل منهجي. ولذا يجب أن لا ننشغل بمفاهيم وطنية لم تنل أية حظوة عند النظام في تاريخه القديم ولا في واقعه الحديث.

ولعلنا نشير هنا، الى أن لفظة «الوطنية/ الوطني» لم تكن ضمن الخطاب السياسي والإعلامي السعودي طيلة عمره، بل كانت اللفظة محرّمة الإستخدام، ولم يتم تداولها وفك الحصار عنها إلا بعد تغوّل العنف الوهابي منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي، وزادت الجرعة أكثر بعد حوادث سبتمبر 2001، ثم تقلص استخدامها في الوقت الحالي بعد أن قضى آل سعود منها وطراً. ولعلنا نتذكر مسألة مناهج التربية الوطنية، متى ظهرت، ولماذا ظهرت، وكيف أن أول من كتب في الموضوع الوطني هم عتاة الوهابية/ النجدية المتطرفين!

نحن لسنا في دولة بالمفهوم الوطني، بل في مزرعة بكل ما في الكلمة من معنى، ولا تنطبق عليها، بحسب الوضع الحالي، مفاهيم الدولة الحديثة. ومن يعتبر نفسه مالكاً للمزرعة يعلم مسبقاً بأن وحدة الساكنين فيها تمثل ضرراً له ولمن يشاركه المغنم فيها، وبالتالي لا هو يريد «وحدة وطنية» ولا تسالم داخلي، وإن كان لا يريد «انشقاقاً حاداً» بين الساكنين في المزرعة يفضي الى تهديد مصالحه. ولا هو يريد «هوية وطنية» تجمع الناس من مذاهبهم ومناطقهم المختلفة بحيث يحتمل اتفاقهم على شيء او أمر في غير صالحه. وفوق هذا هو لا يريد «الإصلاح السياسي» ولا «الإصلاح الديني» مثلما هو لا يريد «الإندماج الوطني» لأنه يقضي على استئثاره بمنافع المزرعة!

هذا هو حالنا مبسّطاً.

ملخص القول هو أنه إذا كنا بطرحنا للمواضيع الوطنية نقصد الدفاع عن أنفسنا وتبرئتها من «تهمة» العمالة والولاء للأجنبي، فبئس ما نفعل، ويا لبؤس ما سنجني!

أما إذا كان الغرض هو الأمر الثاني، أي الإعتقاد بأن تلك المفاهيم تدخل ضمن إطار «الحل الوطني» لمشكلة الدولة والمجتمع، ففيه تفصيل آخر.

ابتداءًا فإن الدولة هي المسؤولة عن طرح مشاريع «الوحدة الوطنية» لا أن تمزقها بتبني سياسة التمييز الطائفي والمناطقي، وبسياسة الإحتكار المناطقي الفاقعة لمغانم السلطة.

والدولة هي المسؤولة عن الترويج للثقافة الوطنية، لا أن تروج لثقافة التكفير والقتل والإحتكار الثقافي «الثقافة الأحادية» وترويج الثقافة المناطقية، وتسويد المذهب المناطقي، والعادات المناطقية كالعرضة النجدية وتجعلها جزءًا من ثقافة الشعب فتفرضها على المناطق والمذاهب الأخرى.

والدولة هي المسؤولة عن بناء هوية وطنية، وهي التي تتحمل الفشل إن لم تفعل، لا أن تروج لهوية نجدية طائفية عنصرية تسوّدها على أكثرية السكان باعتبارها هوية سعوديّة مسعودة.

والدولة هي المسؤولة عن الترويج للإنتماء والولاء الوطني عبر سياساتها العادلة والتصالحية، لا أن تدفع بمجاميع من سكانها الى الإختناق الى حدّ المطالبة بالإنفصال عن الدولة نفسها كحل للأزمة.

كل هذا من مسؤولية الدولة لا تضاهيها جهة أخرى في تحمل مسؤوليتها. فإذا ما تخلّت عنها، فإن أحداً لا يستطيع الترقيع ولا أن يحل محلها، أو يقوم بما يجب عليها هي أن تقوم به، مهما أوتي من طاقات وإمكانات. فمثل هذه القضايا أكبر بكثير من أن يتحمل مسؤولية استزراعها وتنميتها فرد أو مجموعة أو منطقة، لأن سياسة الدولة وإمكاناتها هي الأساس في صناعة تلك المفاهيم ووضعها موضع التطبيق.

إن جهداً يبذل لسنوات طويلة قابل للإحتراق في ساعة واحدة بقرار واحد من الحكومة نفسها. كل ما تستطيع أن تبنيه في سنوات من دعوات للتسامح والعيش المشترك والوحدة الوطنية وغيرها

يضيع بفتوى شيخ تكفيري، أو بقرار حكومي يفتح جبهة الصراع إقليمياً مع إيران، أو الشيعة في العراق، أو حزب الله في لبنان على خلفية طائفية وبلغة طائفية. فما ان يفشل آل سعود في سياستهم الخارجية حتى يبادروا الى السلاح الطائفي، وإذا بالمعركة تجدها قد التهمت خباء دعاة المفاهيم الوطنية، وضاع جهدهم في لمحة بصر!

الحكومة حين تتبنّى الحرب الطائفية في الخارج، تعلم بأن لها انعكاسات في الداخل. ونحن جميعاً نعلم أن سلاح الحكومة الحالي مع كل أعدائها الإقليميين قائم على مواجهة الشيعة والترويج لخطرهم المزعوم، وهم بوهابيتهم من يحتضن كل أصوات الشقاق ومساوئ الأخلاق. فلماذا لا ننظر الى الصورة مكبرة لنكتشف أن الدعوة للمفاهيم الوطنية ليست على بال آل سعود، ولا على بال الوهابية ومثقفي المنطقة المدللة. هؤلاء جميعاً مشغولون بالصراع الطائفي حتى ولو احترقنا نحن بناره مراراً وتكراراً.

هذا ليس سلوك دولة تهتم بقضايا وطنية. هذا ليس سلوك من يريد أن يحمي وطناً، أو يدعو الى مساواة، أو يبحث عن مشتركات، أو يريد أن يبني وطناً موحّداً.

هذا سلوك عصابة طائفية مناطقية لا يقعدها شيء عن ممارسة النقيض لكل الشعارات والمفاهيم الوطنية إن كان ذلك يخدم مصالحها الفئوية.

بالإضافة الى ذلك، علينا أن نتنبّه الى عدم الوقوع في شرك تفسير المفاهيم. فلآل سعود والمنتفعين منهم تعريفات خاصة بهم

للمفاهيم الوطنية إذا ما أرادوا استخدامها، مختلفة عما هو موجود في كل الدنيا.

فالولاء الوطني، بالنسبة لهم، ليس ولاءً للدولة، بل هو ولاءٌ لآل سعود، وإذعان للفئوية والطائفية النجدية.

والوطنية ليست هي حماية وحب الوطن والدفاع عن كرامة كل فرد من أبنائه، بل هي بنظر آل سعود ووهابيتهم، الدخول في جوقة المهرجين والدفاع عن النظام وسياساته، حتى تلك التي تمتهن كرامة المواطن. وفي حين كان المنظرون الغربيون القدامى يقولون بأن واحدة من تجسيدات الوطنية هي الوقوف ضد النظام السياسي والحاكمين إن هو اعتدى على حقوق أحد من المواطنين، تصبح معارضة النظام السعودي وسياساته الفاسدة خارج اطار الوطنية.

والإندماج الوطني عند آل سعود ووهابيتهم لا يعني سوى التخلّي عن هويتك الخاصة ومعتقدك وعاداتك لصالح هويتهم ومذهبهم ومناطقيتهم، والتخلي عن مصالحك كمواطن أو كجماعة لصالح استئثارهم واستبدادهم.

فحتى لو تحدثنا كشيعة بنفس المفاهيم، فإن الطرف الحكومي المناطقي الطائفي له تفسير خاص. فيصبح الدفاع عن النفس والمطالبة بالحقوق المشروعة عمالة للأجنبي، أما ما يفعلونه هم، فقمّة في الوطنية! وفي التسامح! وفي العدالة! وفي الإنسانية! ولهذا نجد أن البعض لا يطرح قضية الشيعة ومطالبهم، ويقول ذلك علناً، ويصرح بأنه يؤجل المطالبة، لأنه مهتم بالموضوع الوطني العام،

وحرصاً على الوحدة الوطنية. وبهذا تكون الدعوة لتلك المفاهيم وسيلة - شعرنا أم لم نشعر - لإقصاء حقوقنا، والسكوت عن المطالبة بها، في حين لازال الطرف الوهابي في أوج طغيانه الطائفي، سواء على صعيد المملكة أو البلدان ذات التوتر الطائفي العالي.

هل نحن مضطرون لقبول تفسيرات الحكومة ووهابيتها للمفاهيم، وأن نعمل وفقها لنرضي آل سعود والوهابية العمياء؟! هل من المنطقي أن نضيّع قضايانا حرصا على وطنيّة عمياء لا يحترمها الحاكم ولا المنتفع والأجير، وكأننا وحدنا من يؤمن بها في هذا البلد؟ وماذا نستفيد، في أفضل الأحوال، لو اعترف بعض مواطني البلد بأننا وطنيّون، في حين سياسة التمييز والإذلال لنا قائمة؟!

تبقى مسألة تطبيق تلك المفاهيم. وقد ذكرت في صفحات سابقة بأن الدعوة اليها ليست خطأ ولا خطيئة، ولكنها لا تمثل مشروعاً سياسياً، اللهم إلا إذا دفع بالشارع للتحرك والضغط من أجل تطبيقها. وإلا فهناك مئات إن لم يكن الآلاف من المنظمات الدولية تتبنّى ذات المفاهيم وتسعى لترويجها على مستوى العالم.

حالنا يمكن أن يصوره المثال التالي: شخص يريد أن يستثمر مليون دولاراً، فقيل له: وهل تملك المليون دولاراً؟ قال: لا! فهل ستقترضه؟ قال: لا أحد يقرضني إياه. قيل له: هل لك مالٌ عند أحدهم يمكن استرداده؟ قال: أعتقد أنني شريك مع شخص في

المبلغ، ولكنه لا يعترف بأن لي فيه حقاً، ولكني سأحاول أن أقنعه بشراكتي معه.

المفاهيم الوطنية التي أشرنا اليها مشاع بين المواطنين، فإما أن نتبناها جميعاً، وفي مقدمتهم آل سعود ووهابيوهم ونخبة المنطقة المدللة، وإما أن نفكّ أنفسنا عن هذا الأمر ولا نصرف جهداً عليه. أما أن ندعو وحدنا في صحراء قاحلة، لا يرتد علينا إلا المزيد من التكفير والتهميش والتخوين، فهذا لا يقوم به واع. وكأننا نريد أن نقنع آل سعود بأن لنا حقاً عندهم عبر إقناعهم بتلك المفاهيم. والحال، فإنهم بداهة، لن يقتنعوا بدون عصا معارضة قويّة تجعلهم يتنازلون، وبدون ذلك، لن يقبلوا بالمفاهيم ولا بالتنازل عما يترتب عليها.

حين تكون معارضاً فأنت تعلم حجم قوّتك وإمكاناتك، وبالتالي تتحرّك وفق ما لديك من رصيد قوّة. أما حين تبني استراتيجيتك على أساس شيء لم تملكه بعد، ووفق منطق لا يشاركك فيه أحدٌ غيرك، ثم تريد ممن حرَمَك حقّك أن يتنازل عن ذلك طواعية، فهذا من المستحيلات، ولا يوصل الى نتيجة. المشروع السياسي ليس في تبني المفهوم، وإنما في العمل الذي يؤدي الى تطبيق ذلك المفهوم، عبر الضغط، وليس الإستجداء المذل الذي لا يوصل مع هذا الى شيء. وواحدة من طرق الإستجداء: إعلان الولاء للنظام، والدعاء لرموزه من على المنابر، والمزايدة في استخدام المفردات الوطنية.

من يؤسس للتمييز الطائفي ويعتبره منهجاً لا يحيد عنه ليس وطنياً حتى تكافئه بالولاء له، وتعتبر ذلك ولاءً وطنياً! على العكس، إن أردت ردعه، فعليك أن تقول له بأنك لا تستحق ولاءً ولا يمكنني إلا أن أكون معارضاً معادياً لك.

ومن يكفّرك على رؤوس الأشهاد، ليس داعية وطنياً، حتى تأخذه بالأحضان، وترجوه أن يغفر لك خطاياك، وتلتمس منه أن يعترف بإسلامك أو بمواطنيتك. بل يجب أن تقابله بنفس وسيلته التي ما برحها منذ تأسست الدولة، ولا يبدو أنه سيبرحها في المستقبل، وهي النبذ والمواجهة والخشونة، خاصة إذا ما كانت الليونة لا تفيد، ويساء تفسيرها في غير صالحك «ضعفاً أو تقية أو تآمراً ونفاقاً»، بحيث يستمر فيما هو فيه من ظلم لك، وليس في إمكانك إلا رفع سلاح العاجز من شعارات الأخوة والتعايش التي لا يؤمن أنك معنيّ بها لأنك غير مسلم، وأقل من أن تكون مواطناً.

ومن يحتكر السلطة ومنافعها ليس وطنياً، ولا النظام الذي يغطي ذلك قانونياً ويمارسها منهجياً، حتى تخاف من أن يتهمك باللاوطنية! ولا الحل مع هكذا نظام أو جماعة محتكرة إلا أن تهددها بأنك لن تقبل بالتعايش معها إن استمرت فيما هي عليه، وإن لم ترتدع فعليك أن تدعو للإنفصال الشعوري والنفسي والواقعي عنهما.

فمن هو العاقل الذي يريد أن يعيش مع هكذا بشر مضى عليهم في السلطة قرنٌ من الزمان، ولازلنا بنظرهم كفاراً، وأقل من أن نحظى بالمواطنية في أرض آبائنا وأجدادنا، لأن المواطنة بنظرهم مربوطة بالبعد العقدي، فالكافر لا يمكن أن يكون مواطناً؟ لنقل لهم نحن لا نستطيع أن نتعايش معكم إن كان هذا حالكم، وعلينا أن نفكر في البدائل، ومن بينها «الدعوة صريحة للإنفصال» لا أن نطأطئ الرؤوس.

أفكار في مكان والفعل في مكان آخر

إن المفاهيم الكثيرة التي أشرنا إليها، صار لها زمن وهي تطرح على أبناء مجتمعنا الشيعي، وهي كما هو واضح من الحجم الكبير، يراد منها ظاهراً توعية المواطنين بأحقيّة تلك المفاهيم وضرورة نشرها، ولكنها «قد» تؤدي الى «جرّهم» الى مستنقع البطالة السياسية والجمود عند أبواب السلطة.

لنأخذ مثلاً، مفهوم «الإندماج الوطني».. فلا أحد منّا، فيما أظن، يرفضه بشكل عام، حتى ولو لم يعرف تفاصيله وآليات تطبيقه، وحتى لو لم يستطع التمييز بين «الترحيب» بالمفهوم، وبين الأفعال والنشاطات التي تجري تحت غطائه، أو معرفة الصلة بين المفهوم وتلك النشاطات.

يفترض أن تقترن الدعوة الى مفهوم معيّن، بنشاط يدفع باتجاه

تطبيقه، بحيث تصب النشاطات والأعمال في اتجاه خدمة المفهوم وتحقيقه على الأرض. وما نراه، على سبيل المثال لا الحصر، في موضوع «الإندماج الوطني/ كمثال»، هو أن المفهوم في مكان، والعمل في مكان آخر لا علاقة وثيقة به، أو ليست له علاقة به بالمرّة.

إذا أرادت مجموعة من الناشطين «العمل» من أجل الإندماج الوطني، فيفترض فيهم معرفة التالي:

1/ الدمج الوطني يعني بالمفهوم السياسي «بناء الأمّة» بعد أن يتم «بناء الدولة». والدولة السعودية ابتنيت من أساسها عوجاء مائلة «طائفية مناطقية عنصرية». فلكي يتحقق الدمج الوطني يجب أولا «إعادة بناء الدولة، أو إعادة هيكلة الدولة» لأنها بوضعها الحالي لا تستطيع أن تحقق «الإندماج الوطني» لأنه يمثل «النقيض» لمصالح القائمين عليه مادياً ومعنوياً.

2/ الدمج الوطني عملٌ يقوم بالجهد الرئيسي فيه الدول لا الأفراد ولا بعض مكونات المجتمع الذي تتشكل منه الدولة. وهو عملٌ يقوم به من يسيطر على السلطة وليس «الرعية». وفي السعودية، ينزع الخيار الرسمي القائم الى التهميش والفصل والعزل إما بحجّة دينية أو مناطقية أو قبلية، والغاية هي «الإستئثار» و «احتكار» السلطة لفئة أو منطقة أو مذهب «نجد». ولو أردنا نحن الشيعة أن نندمج وعرضنا أنفسنا عليهم، فهم لا يقبلون بذلك، لأنهم في الأساس لا

يقبلون بمبدأ تقاسم كعكة السلطة - التي هي أحد أهم مؤشرات الدمج - سواء جاء الأمر/ التقاسم في سياق الإصلاح السياسي - الإنتخابات مثلاً - أو عبر المحاصصة وفق حجم الجماعات التي تتشكل منها الدولة.

3/ إذا فهمنا أن الدولة هي المسؤولة، وهي لا تستطيع بوضعها الحالي، أن تقوم بالدمج وأن هناك مقدمات اليه كثيرة، وأن الإستئثار بالسلطة نقيض للدمج الوطني، فإن علينا أن نعي أيضاً بأن الدمج الوطني معني بمسألة حساسة ومركزية وهي: مشاركة الفئات التي يتشكل منها المجتمع في «صنع القرار» في موضوع محدد أو على مستوى السلطة وأجهزتها كلها.

أي أن هناك دمجاً كلياً ودمجاً جزئياً، فبعض الدول تقبل بالدمج في الميدان الإقتصادي، ولا تقبل به في السياسي. أو تقبل به في المجال العسكري، ولا تقبل به في المجال السياسي أو الإقتصادي. وفي السعودية فإن كل مسارب الدمج الوطني مغلقة، خاصة بالنسبة للشيعة، حيث يراد لهم التهميش الكامل فلا يكون لهم أدنى مشاركة في صنع أي قرار وفي أي جهاز من أجهزة الدولة ومؤسساتها.

والإندماج له مسارب مختلفة: فهناك دمج سياسي غرضه أن تشارك الجماعات المكونة للدولة في إدارتها وفق «المحاصصة أو النسبية» أو وفق «الكفاءة مع مراعاة التوازن الفئوي في المجتمع»، وهناك دمج إقتصادي يعنى بتوزيع الثروة والخدمات وتوازنها بين

المناطق، وهناك دمج إجتماعي يمكن قياسه بالتداخل بين الطوائف «وخاصة في موضوع التزواج». وهناك دمج ثقافي يؤسس لبناء ثقافة وطنية تدخل كل الثقافات المحلية كـ «مشارك» في إنتاجها، وليس تسويد ثقافة نجدية أو مذهب نجدي.

4/ لا يعني الإندماج إنسلاخ المواطنين الشيعة أو غيرهم عن ثقافتهم وموروثهم الديني، ولا يعني، كما يفعل البعض، التنازل المسبق عن أفكار الجماعة وتوجهاتها الثقافية والعقدية الخاصة كشرط أولي للإندماج، لأننا نتحدث عن مجتمع متعدد، وثقافة متنوعة، وعن تأسيس للدولة وفق شروط المواطنة وليس وفق شروط الإنتماءات الفرعية. ولذا لا معنى أن يظهر المتحمّسون بيننا فيمتطون صهوة «الإصلاح الديني المسيّس» الذي يستثير عامة الشيعة ويشقّ صفوفهم، في حين أن الطرف الآخر «السياسي والمذهبي الرسمي» لم يعترفا حتى بأن المواطنين الشيعة «مسلمون». ليس هكذا تورد الإبل. صحيح أن الإصلاح والتجديد الديني ضروريان لكل مذهب وفئة، ولكن أن يقوم السياسي بذلك تحبّباً ومقدمة لما يعتقد أنه اندماج وطني، فإن ذلك ليس فقط لا يؤدي الى نتيجة، بل أنه طريق خاطئ، وفهم مغلوط لمسألة الإندماج الوطني وشرائطها.

5/ والإندماج الوطني يتعاطى مع «مواطنين متساوين» في الحقوق والواجبات بغض النظر عن انتماءاتهم. وإلا كيف تدمج، من منظار الوهابي، بين الموحد النجدي، والمشرك الصوفي الحجازي، والكافر الشيعي: إسماعيلياً أو زيدياً أو جعفرياً؟! وكيف

تدمج من منظار النجدي العنصري، مواطني الدرجة الأولى «01» الذين يأخذون أكثر من حقهم، وبين مواطني الدرجات المختلفة الأخرى «02، 03، 04، 05، 06»؟! وكيف تدمج بين مواطنين يقولون أخذناها، وآل سعود، بالسيف وصارت الدولة لنا، ومن يريد حقه فما له إلا السيف.. أن تدمجهم بمواطنين آخرين لا يؤمنون بمنطق الغلبة، ولا بشرعية القوة، ولا بالتمييز المناطقي والطائفي وغيرهما كوسيلة عقابية أو كوسيلة ضغط من أجل «الصهر القسري في بوتقة الوهابية ونجد مذهباً وثقافة وولاءاً»؟

والإندماج لا يعني «تقديم الولاء» للنظام السياسي ورجاله، إلا في حال كان الشيعة جزءً أساسياً من ذلك النظام، «ومشاركين فيه وفي تأسيس شرعيته»، ومساهمين في صنع قرار الدولة وفق قواعد ودستور واضح. في غير هذه الحالة يعتبر «إعلان الولاء» تنازلاً وعبثاً بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

ترى هل هؤلاء الذين يطرقون رؤوسنا بفكرة الإندماج الوطني يعون ماذا تعني هذه المفردة؟ وهل ما يقومون به من أعمال وإثارات لها علاقة بتطبيق الفكرة؟

الشيعة والدمج السياسي

لكي يتحقق الإندماج الوطني، فإن الخطوات الواجب اتخاذها على الأرض تستهدف «إشراك» الفئات المهمشة والتي تمثل الأكثرية في البلاد في صناعة القرارات الكبرى المتعلقة بالدولة وإدارتها.

وفيما يخص المواطنين الشيعة، فإن من يروجون لموضوع الإندماج الوطني مدعوون لتوجيه خطابهم الى آل سعود والسلطة النجدية بدرجة أساس، وأن يكشفوا للجمهور حجم الإستئثار بالسلطة والتلاعب بها من قبل أقلية لا يصل تعدادها ربع سكان البلاد، ومقدار الغبن الذي لحق ويلحق بباقي المواطنين.

لو أخذنا مفردة واحدة من الموضوع وتحدثنا عن «الدمج السياسي» فقط، فإن دعاة الدمج مدعوون لتفهّم الطريق المؤدية إليه، ومعرفة بعض التفاصيل فيه، حتى يتمكنوا من «التبشير» بأفكارهم على بيّنة من أمرهم، قبل أن يبدأوا بالعمل، وحتى لا تضيع قضايا الشيعة في حمّى الشعارات والتعميمات.

حين نقول احتكار السلطة السياسية، فإننا نعني من ذلك استحواذ فئة مذهبية/ مناطقية على كامل أو معظم السلطة، ونعني انحياز آل سعود التام تجاه تلك الفئة أو الشريحة من السكان، وأنها في المقابل تضطهد وتميّز ضد البقية. لنأخذ بعض الأمثلة:

حسب معلومات «2005م»: ماذا يعني أن يكون «كل» موظفي الديوان الملكي الأساسيين «وعددهم 7» من نجد. وكذلك «كل» الموظفين الكبار في ديوان ولي العهد «وعددهم 3». وأن من بين مستشاري الملك الـ «13» يوجد «7» من نجد هم المديرون الحقيقيون للديوان واليد الضاربة للملك، في حين لا يوجد بينهم شيعي واحد. وبالنسبة لولي العهد آنئذ «الملك الحالي» كان «كل» المستشارين لديه وعددهم «6» من نجد.

هذا في الدائرة الصغيرة لصنع القرار.

على مستوى الوزارات، فإنه منذ تأسست الدولة لم يعيّن شيعي واحد لا وزيراً ولا وكيلاً للوزارة ولا مديراً عاماً. أيضاً المنطقة الشمالية لم يعين منها وزير واحد منذ تأسيس الدولة، في حين عيّن وزير واحد من المنطقة الجنوبية عام 2004م.

التشكيلة الوزارية عام 2005م، والتي تكاد تكون نفسها القائمة الآن، فإن منطقة نجد حصلت منها على «68%» من عدد الوزارات، بل وأهم الوزارات، وكان النجديون بداية تأسيس مجلس الوزراء يستأثرون بكامل الحصة «100%». وحتى بالنسبة لعمر الوزراء في وزاراتهم، فإن النجديين مجملاً هم الأطول بقاءً في وزاراتهم.

لن نتحدث عن وكلاء الوزارات والمدراء العامين، فأغلبهم من نجد، وهم الذين يديرون الوزارات عملياً حتى وإن كان الوزير من غير نجد، ولكن لننظر الى سلّم الدرجات الوظيفية:

* في عام 2005م، كان عدد من مُنحوا درجات «مرتبة وزير» خمسين شخصاً، حصل النجديون على 42 منها أي «84%» من مجموع من يحملون «مرتبة وزير بدون وزارة». واحد فقط من عائلة الجبر/ وهو ليس بشيعي، حصل على المرتبة من الشرقية، ولم يحصل أحد عليها من المنطقتين الشمالية والجنوبية.

* في المرتبة الممتازة تقول إحصاءات عام 2005م، أن النجديين حصلوا على «84%» من مجموع أعداد من يحملها، وحصل

الحجازيون على «12%»، وحصلت المنطقتان الشمالية والجنوبية على «2%» لكل منهما، ولم تحصل الشرقية على شيء، لا للسنّة ولا للشيعة.

* في المرتبة الخامسة عشرة وزّعت عام 2003م - حسب د. الصنيتان في كتابه عن النخب السعودية - على 600 شخص، كانت حصة النجديين منها 326 «54%» والحجازيين 234 «39%» والقبائل 27 «4،5%» وبقية المناطق 31 «2%» ولم يكن هناك من مواطن شيعي واحد!

وفي مجلس الشورى، سنرى نفس المحاباة لنجد، والتهميش للآخرين. لنتحدث عن مجلس شورى 2005م، حيث عدد الأعضاء 150 عضواً، تم تعيينهم وتصنيفهم على النحو التالي:

- عدد سكان نجد حسب الإحصاء الحكومي الذي لا نثق به هو 32،2% ولكنهم أخذوا 48% من مجموع الأعضاء أي 72 عضواً.

- وعدد سكان الحجاز 30،2% من مجموع السكان حصلوا على 30% من المقاعد أي 45 مقعداً.

- والمنطقة الشرقية تمثل، حسب إحصاء الحكومة الذي لا نثق به، 15،5% من السكان، أخذت فقط 6% من المقاعد، أي 9 مقاعد «4 للشيعة، و5 للسنّة».

- والمنطقة الجنوبية التي تعتبر خزّان البلاد من الثروة البشرية، زعمت إحصاءات الحكومة أنها تمثل 18،8% من مجموع السكان،

وقد حصلت على 12% من المقاعد، أي 18 مقعداً. ومع أن الشيعة الإسماعيليين يمثلون وحسب احصاءات الحكومة، وفي الحدود الدنيا، 6% من السكان، فإن عدد المقاعد التي حصلوا عليها ضمن المنطقة الجنوبية إثنان أي 1،3%.

- أما المنطقة الشمالية فهي تمثل 3.3% من السكان، وحصلت على 4% من المقاعد أي 6.

لماذا يكون الشيعة في الشرقية وفي الجنوب هم الأقل تمثيلاً في مجلس معيّن من قبل آل سعود أنفسهم؟!

لن نتحدث هنا بالطبع عن أن عدداً غير قليل من المعينين من المناطق الأخرى هم من ذوي الأصول النجدية الواضحة، وهم يعتبرون أنفسهم نجديين. كما لن نتحدث عمن يرأس المجلس ولا اللجان في داخله. فمنذ تأسيس المجلس البائس عام ١٩٩٢م لم يترأسه سوى شخص من أصحاب الدماء الزرقاء «نجدي»، في حين يكون النائب حجازي، وكل من تعاقب على سكرتارية المجلس هم من نجد.

لنذهب الى موضوع آخر وهو «الدبلوماسية» وموظفي وزارة الخارجية، فحسب معطيات عام 2005 المنشورة في موقع وزارة الخارجية السعودية، فإن عدد السفراء السعوديين كانوا 77 سفيراً، هوياتهم المناطقية على النحو التالي:

39 سفيراً كانوا من نجد، و 35 منهم كانوا من الحجاز «الذي

كان يسيطر على هذا الحقل حتى السبعينيات الميلادية»، و 3 سفراء من الجنوب، في حين لم تمثل المنطقة الشرقية بسنتها وشيعتها، ولا المنطقة الشمالية بأي سفير. وقد كان هناك سفير شيعي في طهران، وهو أول سفير يعيّن في تاريخ السعودية، وقد استقال وتقاعد، فأراح واستراح.

من جهة أخرى، هناك 30 عنصراً «بمن فيهم الوزير» يمثلون عماد وزارة الخارجية وكبار مسؤوليها في شتى الأقسام والحقول الإدارية، بينهم 24 نجدياً، و 6 حجازيين، أما نصيب باقي المناطق فـ «صفر%»!

فهل هذا هو الإندماج الوطني؟!

إذا كان دعاة الإندماج يبحثون عن عمل حقيقي، فليعملوا على كسر الإحتكار النجدي للسلطة السياسية.

إن القائمة تطول كثيراً في البحث، ولكن لا مانع من الإستزادة. خذوا هذه الأمثلة الإضافية.

من المعلوم أن المناطق المختلفة منذ احتلالها «نجدياً/ وهابياً/ سعودياً» تدار بصورة مباشرة من قبل المركز النجدي. حيث يولّى على كل منطقة رجل من العائلة المالكة أو من العوائل النجدية المقربة من دائرة آل سعود مثل: السويلم، السديري، الثنيان، الإبراهيم. وحتى وقت قريب، بداية التسعينيات الميلادية، كان هناك أمير صغير لكل بلدة تقريباً، وكان المولّون في معظمهم ينتمون الى منطقة نجد، الأمر الذي يوضح أن البلد جميعها تعيش

ما يسميه بعض الباحثين «إحتلالاً داخلياً». أي تقوم منطقة بالسيطرة على كل المناطق الأخرى، من شرطتها واماراتها وأمنها واقتصادها وكل شيء فيها، حتى أسماء شوارعها، إن دخلها التنظيم البلدي وصار لها أسماء!.

وحين يأتي أمير الى منطقة، فإنه يجلب معه كل الطاقم الذي يديرها، ومعظمهم، إن لم يكن كلهم، من نجد، وهذا واضح من خلال متابعة من يدير إمارة المنطقة الشرقية، وغيرها، وما علينا إلا التدقيق في الأسماء، وملاحقة من يقفون في الظل ويديرون الأمور بالإسم الصريح في وظيفة صريحة أو من خلال «مدراء مكاتب الأمراء، ومدراء مكاتب الموظفين الكبار».

لتوضيح الأمر، فإنه منذ احتلال مكة المكرمة عام 1924م، تولى إمارتها 7 كلهم من نجد «من آل سعود». والمدينة منذ احتلالها في يناير 1926م تعاقب عليها 6 أمراء كلهم من نجد. والأحساء منذ احتلالها عام 1913 تناوب عليها 4 أمراء كلهم نجديون، والقطيف منذ احتلالها في نفس التاريخ تعاقب عليها 17 أميراً كلهم من نجد. وهكذا بقية المناطق.

واضافة الى السيطرة النجدية المباشرة على المناطق، هناك السيطرة على جميع أجهزة وتنظيمات «القمع والإكراه» للدولة كقوى الأمن عامة التابعة لوزارة الداخلية، ووزارة الدفاع، ورئاسة الحرس الوطني، والمباحث العامة وغيرها. لتوضيح حجم السيطرة النجدية

في هذا المجال، وحسب معطيات مايو 2005م، اليكم هذا الجدول:

قياس حجم الإندماج الوطني في أجهزة الأمن والدفاع

	العدد	نجد	الحجاز	الشرقية	الجنوبية	الشمالية
أعلى المراتب في الإمارات جميعا	33	30	2	0	1	0
(تشمل الأمير ونائبه ووكيله)	%100	%90،9	%6،08	0	%3،03	0
أعلى المراتب في وزارة الداخلية	24	19	4	0	1	0
	%100	%79،16	%16،7	0	%4،17	0
أعلى المراتب في وزارة الدفاع	26	21	3	0	2	0
	%100	%80،8	%11،5	0	%7،7	0
أعلى المراتب في الحرس الوطني	12	12	0	0	0	0
	%100	%100	0	0	0	0
أعلى المراتب في جهاز الاستخبارات	3	3	0	0	0	0
	%100	%100	0	0	0	0
المجموع	98	85	9	0	4	0
	%100	%87	%9	0	%4	0

إن هذه الأرقام، توضح بصورة لا لبس فيها أن الحديث عن اندماج وطني مجرد خرافة، وأن مناطق المملكة تعيش تحت الإحتلال النجدي المباشر، وليس في ظل دولة تتكافأ فيها المناطق ويتساوى فيها المواطنون.

والأهم، أنه حين شكّلت الدولة مجالس للمناطق، عيّنت نجديين في كل مجالس المناطق غير النجدية وبنسب متفاوتة، في حين لم يعيّن غير النجديين في نجد. وأحياناً، ويا للعجب من هذه الدولة، تزيد فيها حصة أعضاء مجالس المناطق المعينين من الأصول النجدية حصة السكان المحليين، كما هو الحال في المنطقة الشرقية مثلاً.

في مجلس المنطقة الشرقية لعام 2003م، فإن عدد الأعضاء 15، بينهم «5 نجديين، 6 من سنّة المنطقة، وإثنان من شيعة المنطقة، وإثنان من مكان آخر». وفي مجلس منطقة 2005 «لم تنته مدته بعد» فإن الوضع أصبح أكثر سوءً، فمن بين 15 عضواً كان هناك «10 نجديين أو من أصول نجدية، و3 من سنّة المنطقة، و 1 من الشيعة، وواحد آخر من عائلة كانو التي تقطن البحرين»! لا ننسى هنا أن هناك 15 عضواً آخر يعتبرون ممثلين للأجهزة الحكومية معظمهم من نجد، ويمكنكم قراءة الأسماء من موقع أمارة الشرقية.

أليس هذا مجلس نجدي؟ وهل يتوقع من مثل هذه المجالس أن تكون لها فائدة؟!

ملخص ما أشرنا إليه في موضوع الدمج السياسي والبيروقراطي والأمني في جهاز الدولة للشيعة أو للمناطق غير النجدية عامة، يوضحه الجدول التالي:

	نجد	الحجاز	الشرقية	الجنوبية	الشمالية
% من مجموع السكان	%32،2	%30،2	%15،5	%18،8	%3،3
% من الوزارة	%68،97	%13،79	%13،79	%3،45	0
% من مجلس الشورى	%48	%30	%6	%12	%4
% من (مرتبة وزير)	%84	%14	%2	0	0
% من (المرتبة الممتازة)	%83،67	%12،24	0	%2،04	%2،04
% من مراتب الأمن والعسكر	%87	%9	0	%4	0
% من الجهاز الدبلوماسي	%58،9	%38،3	0	%2،8	0

فهل تريدون بعد هذا «اندماجاً وطنياً» بالطريقة السعودية؟! مع العلم أن من يعيّنهم آل سعود مجرد أدوات بيدهم، ويخدمون الفئوية النجدية بأكثر مما يخدمون مناطقهم والجماعات التي ينتمون اليها.

إذن.. حاربوا هذه الهيمنة البشعة التي لا تبقي مجالاً حتى للشعارات وترديد المفاهيم الوطنية. فها هنا مربط الفرس. هنا يكون الإدماج لمن يريد أن يعمل على تحقيقه، ومن هنا يبدأ الفعل لإعادة التوازن في مكونات السلطة. فلا إدماج وطني بدون مشاركة

في صنع القرار السياسي، ولا إدماج وطني مع وجود هذا النوع البشع من الإحتكار المهين للآخر.

ليس المهم أن ندعو الى مفاهيم وطنية مثل الإندماج الوطني ونتخذها يافطة عامة، في وقت لا نعرف معناها ولا نهتم بمفرداتها، ولا بكيفية الوصول اليها وطريقة تحقيقها، فنحسب أن لقاء شخص أو استضافة شخصية قد حقق اختراقاً ومنجزاً، وليكون نصيبنا من الدولة، في النهاية، مجرد «طباعة كتاب ديني» أما نصيب المنطقة المدلّلة فهو: «كل الدولة بحمولتها السياسية والمعنوية والإقتصادية». إنها قسمة ضيزى!

لنترك المفاهيم، فلا فائدة من التبشير بها وحدنا، ولنطالب بالعدالة في توزيع السلطة والثروة، وليتحرك الجمهور بهذا الإتجاه، فهذا هو طريق من يريد تحصيل حقّه وحق طائفته. هذا طريق من يريد الدفاع عن الطائفة الكريمة.

ألم نقل بأن الدمج الوطني من عمل الدولة في الأساس؟ ألم نقل بأن الحكومة ونخبتها النجدية/ الوهابية لا تريد الدمج الوطني، ولا الإصلاح الوطني، ولا حتى الوحدة الوطنية، لأن مؤدّى ذلك هو القضاء على الفئوية المسيطرة على الدولة؟.

* * *

حل سياسي «سعودي» أم حل ديني «وهابي»!

كما لاحظنا سابقاً، فإن من يتصدرون وجه الطائفة الشيعية اليوم، والذين ما فتئوا يتحدثون عن «الإندماج الوطني»، لا يجدون أنفسهم معنيين كثيراً بالدمج السياسي، ولا يطالبون بحقوق الطائفة سياسياً، ولا إشراكهم في المستويات العليا لجهاز الدولة البيروقراطي، بحيث يتخذون من ذلك مركزاً لمطالبهم ونواة لمشروع سياسي قابل للنمو. ربما قيلت جملة من أحدهم ذات مرة وكانت خارج سياق الرؤية المنهجية لوضع الشيعة في الدولة ولم تتكرر، وهي تشير الى عدم توزير أيٍّ من المواطنين الشيعة. عدم التأكيد على الدمج السياسي الذي يعني مشاركة الشيعة في صنع قرار الدولة، هو ما أسس الى التمييز الطائفي والمناطقي ضد الشيعة وضد غيرهم من المواطنين. فهل هناك مقاربة أخرى لدى هؤلاء لحلّ أزمة الشيعة، بل أزمة مكوّنات سكان المملكة جميعهم، بل أزمة الدولة نفسها؟

من خلال مراقبة التوجهات القائمة نرى أن المتصدرين لوضع الشيعة يعوّلون كثيراً على «التقارب الديني» مع الوهابية كمفتاح أساس لحل المشكلة الشيعية. هذا يعني ضمناً - أو يرجح ضمناً -

الرؤية القائلة بأن المشكلة في جوهرها «دينية» وليست «سياسية»، وبالتالي فإن العمل يتجه نحو تحقيق اختراق «عقدي» في العلاقة مع مشايخ السلطة والمؤسسة الدينية الرسمية، وهو اختراق لم يحدث حتى الآن، ولا يبدو في الأفق أنه سيحدث في المدى المنظور، حيث لم تتغير وجهة نظر التيار الوهابي المسيطر تجاه إسلام المختلف مذهبياً، كما لم تتغير رؤيته لهم على أساس السياسة والمصلحة الوطنية. وقد فشلت الدعوة الى توقيع ميثاق مشترك بين الشيعة والوهابيين، حيث رفض ذلك حتى من يحسبون على خط الإعتدال، فيما يعتقد كثيرون أن ليس هناك اعتدال بين الوهابيين فيما يخص الموضوع الشيعي، فكلهم متفقون على أن الشيعة كفار في الأساس، وبالتالي لا حقوق لهم على أساس المواطنة التي لا يعترفون بها أصلاً كمعيار في العلاقات بين مكونات المجتمع المختلفة.

ويبدو من خلال مراقبة النشاط الشيعي القائم، أن الإنسداد السياسي وحل القضية الشيعية عبر البوابة السياسية ممثلة بآل سعود، وبسبب عدم النيّة في «التصعيد» أو حتى «الإلحاح» على السلطة، اتجهت أنظار الوجهاء الجدد الى الطريق الأسهل، أو ما اعتُقد أنه أسهل، وهو تحويل المشكلة الشيعية الى الجانب الخطأ، أي الى التيار الوهابي، وكأن الحل بيد رموز هذا التيار، وعبر هؤلاء يمكن العودة ثانية الى البوابة السياسية بعد تحصيل التوافق على أساس ديني/ إسلامي بين الوهابية والشيعة، تحت يافطة الوحدة

الإسلامية، أو تحت سقف المصلحة المشتركة، أو تحت سقف المفاهيم الجديدة غير المغرية للوهابية مثل: التقارب، التسامح، الإعتراف بالرأي الآخر، وما أشبه.

بمعنى ثان، كأنّ متصدري الطائفة يبحثون عن اندماج أو مشتركات في البعد العقدي والثقافي يكون مقدّمة للإندماج السياسي، أي تحصيل الشيعة لحقوقهم المدنية بعد أن يحصلوا على حقوقهم الدينية باعتراف من رموز الوهابية.

في ظنّي أن هذه المقاربة خاطئة من أساسها.

فموضوع الدمج الوطني بشكل عام، بما فيه الدمج الثقافي/ الديني مسألة سياسية، وهي مهمّة الدولة ورجالها السياسيين بالدرجة الأساس. مفتاح الدمج بيد القيادة السياسية وليس الدينية، والسياسي هو الذي يقوم باستخدام التشدد الديني الوهابي كذريعة لاضطهاد الآخر وحرمانه من حقه، ولإبقاء السلطة كاملة بيد نخبة المنطقة الحاكمة والمدللة.

ثم إن مشكلة الشيعة «سياسية» وليست «دينية».. والأصح: حتى لو تغطّت بالبراقع الدينية. ولا أدلك على ذلك، أن الذي صدر ويصدر الأوامر التنفيذية التمييزية ضد الشيعة، وأن الذي طبّق ويطبّق تلك الأوامر، هي الجهات السياسية والبيروقراطية النجدية المتحكّمة «ذات الهوية الوهابية» وإن كانت في معظمها غير ملتزمة دينياً، بل أن بعضها يتمسّح بالليبرالية. وإذا قيل لهم: لم تفعلون هذا؟! يجيبون: ماذا نصنع؟ علينا ضغط من المتشددين!. كان هذا

دأبهم منذ أيام الملك عبدالعزيز حين اشتكى الشيعة من شيطنة جيشه الإخواني، ولازالوا في النهج نفسه. فهم يبتكرون ويطبقون السياسات الطائفية والاحتكارية للسلطة، ويرجعون التشدد الذي يقومون به الى ضغط مشايخهم فقط!

زد على ذلك، فإن كل أجهزة الدولة طائفية، وضد الآخر في كل المناطق وعدا المنطقة المدلّلة، أي أن التمييز ليس محصوراً في جانب واحد «ديني» فحسب، ولا تمارسه جهة واحدة هي المؤسسة الدينية وحاشيتها، بل يمارسه الجميع باعتبار السلطة ملكاً نجدياً مشاعاً «وإن لم يشمل هذا أهل حائل، فكل ما نقوله عن نجد لا يشملهم باعتبارهم فئة مضطهدة محرومة». هذه حقيقة يجب أن لا تغيب عن بالنا، وهي تقودنا الى موضوع التشابك الشديد فيمن يقوم بالتمييز الطائفي والمناطقي والقبلي، ولا يمكن إلقاء اللوم على - ومن ثم الإعتقاد بالحل عند - الجهات الدينية الوهابية، فهي مجرد لاعب واحد. وهي لاعب غير مستقلّ، بل يديره ويتحكم في تصرفاته - مجملاً - النجدي غير المتدين.

ثم إن من السهولة بمكان لمن اطلع على تراث الوهابية الماضي والحاضر أن يكتشف بأن اعتراف الحكومة بالشيعة كمسلمين أو كمواطنين تدخل ضمن اختصاص الدولة. وإذا كان من الصحيح أن المؤسسة الدينية الوهابية جزءٌ وشريك أساس في الدولة «بناءاً وإدارة»، فهذا لا يلغي حقيقة أن المسؤولية تقف عند أعتاب الحاكم الفعلي، أي السياسي، أي آل سعود، وليس المشايخ.

وعليه فإن الطمع في أن تعترف الوهابية بإسلام الشيعة، أو بمنع التمييز عنهم، إغراق في الوهم. فإذا كان من الصعب إقناع آل سعود بأن الشيعة مسلمون أو حتى مواطنين، فإن من الإستحالة إقناع مشايخ الوهابية بذلك نظراً لتراث الوهابية العدواني ضدّ الشيعة وغيرهم من المسلمين. يستطيع آل سعود أن يحيلوا المشكلة الى مشايخ الوهابية - وهم يفعلون ذلك دائماً - لكن هذا لا يبعد عنهم المسؤولية المباشرة، خاصة وأنهم وحدهم القادرون على ممارسة الضغط المناسب على مشايخهم لتحقيق أية أمرٍ لو أرادوا.

ولهذا، فإن الدخول في متاهة التقارب الديني بين الوهابية والشيعة (وليس بين الشيعة والسنّة في مناطق المملكة المختلفة، فالوهابية لا تمثل السنّة حتى في المملكة نفسها) كمقدمة لحل مشكلة الشيعة يعتبر بحق «مضيعة للوقت». ينبغي هنا أن نؤكد بأننا لسنا ضد التقارب في حدّ ذاته، ولكن لا يجب التعويل عليه واعتباره منهجاً وخياراً لحل مشكلة الشيعة ولا غيرهم من المجتمعات التي تتشكل منها الدولة.

بيد أن الأمور لا تخلو من غرابة، فمن يتحدث ويروّج لـ «مفاهيم وطنية»، ولحلول وطنية/ أي سياسية للموضوع الشيعي، يفترض فيه آنئذٍ أن يطلب تلك الحلول من آل سعود. وأن «يجادلهم وفق منطق الدولة، وليس منطق الدين والمذهب». أما إذا اعتبر المشكل الشيعي مسألة دينية/ عقدية بالدرجة الأساس، وأن سياسة التمييز الطائفي وغيرها مجرد انعكاس للإختلاف العقدي، فحينئذ

يمكن طرق المفاتيح الدينية. بيد أننا نعود دائماً الى الدولة، باعتبارها القوة السياسية الحاكمة التي ليس فوقها قوة أخرى، وباعتبارها المسؤولة أمامنا وأمام العالم قبل غيرها عن الوطن وسكانه، وباعتبارها صاحبة الفعل والأمر والتنفيذ. وتحميلنا للدولة المسؤولية، يعني أننا نتعاطى مع الموضوع سياسياً، حتى ولو كان المفتي هو ملك الدولة ورئيسها، فما بالك من أناس يحكمون والدين لعق على ألسنتهم، ويستخدمونه بالطريقة التي تحفظ سلطانهم، ويضعون المؤسسة الدينية تحت تصرفهم، ويوجهونها وفق أوامرهم؟

إذن.. لا يجب أن «نضيّع المسؤولية» فننزيحها عن كاهل الحكومة وآل سعود، ونلصقها بمشايخ الوهابية، حتى وإن كان لهؤلاء الأخيرين صولة وجولة وكلمة في الدولة. فليست مشكلتنا أن مشايخ الوهابية يكفروننا، ويريدون قتلنا، ويميّزون ضدنا، بل هي مشكلة الدولة ومؤسساتها حين تتبنّى وجهة نظرهم، وتطبّقها على أرض الواقع. ليست مشكلتنا إن كان آل سعود وحكومتهم يخشون المشايخ أم لا، وإنما هي مشكلتهم وحدهم وعليهم حلّها، لا أن يعتبروا الشيعة وأكثرية الشعب: الحائط الهابط الذي يجري عليه القمع إرضاءً للوهابية المتطرفة، هذا إن كانت الوهابية تتحرك من تلقاء نفسها وليس بتوجيه من الحاكمين.

فلماذا إذن تركنا آل سعود الذين هم بحق غرماء وأعداء الشيعة، وعلى يديهم يجري القمع والإرهاب والتمييز، وذهبنا الى الأدوات

الوهابية التي يستخدمها آل سعود؟ لماذا ترك متصدرو الطائفة المفاهيم الوطنية التي يرفعونها التي تعني أن قضية الشيعة سياسية وحلولها سياسية، وتوجّهوا عوضاً عن ذلك الى بحر متلاطم من المفاهيم الدينية الوهابية التي لا أُفق لتغييرها؟

لا يمكن التعويل مطلقاً على أن الوهابية ستغيّر رأيها في الشيعة من الناحية العقدية، ولا يمكن لها أن تقبل بوحدة لا على أساس ديني ولا على أساس وطني، فالوطن عندها وثن، والوطنية وثنية، والوطن الذي لا يكون حكراً على أتباعها ليس وطناً، فالوحدة الوطنية قائمة من وجهة نظرها على المشترك المذهبي الوهابي دونما سواه. وبالتالي فإن العلاقة مع الوهابية عاجزة حتى عن ترطيب الأجواء، وامتصاص فائض العصبيات الطائفية الوهابية التي تمّ تصدير الكثير منها الى الخارج المسلم وغير المسلم، ولازال الإنتاج مستمراً!

الوهابية لا تؤمن بتنوّع ولا بتعدد ثقافي أو مذهبي، بل بنسخة ورؤية واحدة، على الجميع الإنصهار فيها. فإذا كان البعض منا يريد من الوهابيين موقفاً مؤيداً للدمج الثقافي/ ديني، بمعنى مشاركة المتنوعين في إنتاج ثقافة وطنية أو ثقافة دينية جامعة تكون جزءً من الثقافة الوطنية، فإنه يجهل خصائص الوهابية وتراثها، ويجهل عقليّة الحاكمين وغاياتهم.

ربما يقال بأن مفتاح الموضوع الشيعي وإن كان بيد السياسيين «آل سعود» إلا أنه لن يستخدم إلا بموافقة مشايخ الوهابية. هذا

التحليل سقيم أيضاً، ومقاربة خاطئة في العمق. ولا يسعنا هنا إلا أن ننصح من يقول بهذا الرأي، بأن يعيد قراءته للدولة السعودية وبنيتها وطبيعة تحالفاتها مع مشايخ الوهابية. فإذا كان آل سعود غير قادرين على إقناع مشايخهم بأمر أو بسياسة سواء من زاوية عقدية أو من زاوية المصلحة لنجد ولوهابيتها ولآل سعود، فإن الشيعة المصنّفين كعدو، لا يمكنهم بداهةً القيام بالمهمّة. والصحيح أن النخبة النجدية بقضّها وقضيضها لا تريد ولا تسعى الى حلّ للمشكل الشيعي وبالصورة الجذرية، اللهم إلا إذا تعرضوا للضرب بالمطارق، وتحت رهبة الخوف من خسارة الحكم بأكمله، عبر تفكيك الدولة من أساسها لتعود المناطق كما كانت قبل قيام الدولة النجدية.

إن المواطنين الشيعة، كما بقية المواطنين غير النجديين، لا يمانعون، بل ويرغبون، في قيام دمج في المجال السياسي والإقتصادي والبيروقراطي، ولكن الدمج الثقافي المنحصر في الموضوع المذهبي والذي يراد منه تذويب الخصائص المذهبية للشيعة أو غيرهم في بوتقة المذهب والثقافة النجدية هو المرفوض. آل سعود والوهابية يريدون «صهراً وتذويباً» للشيعة ولغيرهم. هم لا يريدون دمجاً ثقافياً أو دينياً، بمعنى أن يشترك الجميع، كل بجزء من ثقافته الخاصة في تكوين الثقافة الوطنية العامة. بمعنى آخر، إن آل سعود وحليفهم الديني لهم تفسير مختلف لموضوع الدمج الديني، أو لنوسّعه فنقول الثقافي، وهم يرون تذويب الآخر مقدمة

متساوية، بل لزيادة الإحتكار النجدي للسلطة. أي أن القول بأن التقارب الديني أو الدمج الثقافي سيؤديان الى إدماج ومشاركة سياسيين وتوسيع صناعة القرار بالنسبة للفئات المهمشة في البلاد وبينهم الشيعة، مجرد حلم ووهم.

الدمج الثقافي/ الديني يُعنى بتقريب الآخر، ويعتمد سياسات «احتواء» عبر الشراكة السياسية والتوازن في تحصيل منافع متساوية بين المواطنين والمناطق المختلفة، وأيضاً عبر إيجاد نظام قانوني يساوي بين المواطنين فيمنع التمييز العرقي والديني والقبلي. والذي نجده في النظام السعودي ووهابيته أنهما لا يريدان دمجاً ثقافياً لتأسيس ثقافة وطنية عليا تتشكل مكوناتها من الثقافات المجتمعية عامة، بل يريدان صهراً للثقافات والمذاهب في «قِدْر» الوهابية والثقافة الفرعية الخاصة لنجد، دون أن يضمن ذلك - فيما لو حصل الصهر - أن يتبعه مساواة بين المواطنين، وإيقاف مهزلة احتكار السلطة فئوياً.

بمعنى آخر: حتى لو حدث الإعتراف بإسلام غير الوهابي - الشيعي والصوفي والإسماعيلي والزيدي - وهو مستحيل في المدى المنظور، فإنه لا يعني شيئاً كثيراً - من وجهة نظري - إلا في حال تغيّر تعاطي السلطة النجدية سياسياً مع المجموعات السكانية الأخرى، بحيث تصبح شريكاً في صناعة قرار الدولة.

وحتى لو تحوّل كل الشيعة الى وهابيين - نقول هذا جدلاً - فإنهم لن يحصلوا على المساواة، لأن الوهابية ذات صبغة مناطقية

فاقعة - كما هو واضح لكل من قرأ تراثها الماضي والحالي - وهي فعّالة في بناء السدود مع الآخر. ولنا أن نقرأ الخارطة على الأرض: كم شخصاً تحوّل الى الوهابية من المناطق الأخرى غير النجدية وحصل على موقع يليق به في الجهاز الديني الرسمي، أو في جهاز الدولة نفسه؟

الوهابية لم تُخلَق إلا لشدّ العصبية النجدية وزيادة تلاحمها بغرض عزل الآخر وتهميشه للحفاظ على السلطة وتسويد المذهب. وهذا من المتفق عليه بين النخبة النجدية عامة. أي أن الوهابية لم تُخلق من أجل دمج الآخر، وإعطاء حقوق متساوية معه، بل صهره وإضعافه عبر الصهر، ومن ثم ديمومة سيطرة الفئوية النجدية على منافع الدولة وخيراتها. الوهابية لا تقبل بأقلّ من الصهر الكامل. هذا هو مكوّن الثقافة النجدية الأساس، وبالتالي تصبح المناطقية النجدية والوهابية عنصران متلاحمان لا يقبلان إلا بالإستئثار على أرضية المذهب أو المنطقة.

وحين يتحدث بعض المتصدرين للشأن الشيعي عن الإندماج الثقافي، فإن عليهم أن لا يتحدثوا عن العناصر الناشزة في ثقافة الشيعي المضطهَد «بالفتح» والمهمَّش «بالفتح» من أجل تشذيبها، ففضلاً عن أن كل المذاهب تتضمن عناصر ثقافية ناشزة، فإن التمسّك باللباب أو بالقشور يعتبر وسيلة «حمائية» للذات من عملية التذويب والصهر التي تريدها الحكومة السعودية وحليفها الديني. هي رد فعل، ولا تؤثر في النهاية على سلطة الدولة بشكل مباشر.

أما من يمسك أدوات الثقافة والإعلام والنشر ويعممها على الآخر، رغم أقليته، فإنه هو بالذات المطالب بأن يفك عناصر شذوذه وتشدده، لأن ذلك الشذوذ والتشدد لا يؤثران عليه لوحده بل على كل المواطنين الذين هم في أكثرهم غير وهابيين. وبالتالي فإن مسؤولية الدمج مرتبطة بمن يمتلك القرار، وبمقدار ما تبديه الثقافة النجدية الرسمية من تسامح، لا بمقدار ما يبديه المستضعَف «بالفتح» من تنازل عن بعض جوانب أفكاره وثقافته.

لهذا نحن نعترض على ما يقوم به بعض وجوه الشيعة من الترويج للإندماج عبر تغيير الثقافة الشيعية الفرعية الخاصة، واستخدام ذلك سياسياً حتى يقبل الشيخ الوهابي مجرد الإعتراف بالشيعة أو بالصوفية في الحجاز أو بالإسماعيلية في الجنوب كمسلمين.

هذا لن يحدث.. والركض وراءه سراب بقيعة.

لهذا فإن مقاربة حل المشكل الشيعي من زاويته الدينية/ العقدية أو الثقافية خاطئة جداً، كما هو واضح من نتائجها اليوم. من يريد دمجاً وطنياً فليبدأ بالإندماج السياسي ومن ثم الإقتصادي، ففيهما يكمن الحل كما تكمن العلل. المقاربة الصحيحة هي أنه حين يتحقق الدمج في المجال السياسي والبيروقراطي والإقتصادي، فإن الدمج الثقافي أو الديني يكون أقلّ إلحاحاً، ويمكن أن يعوض الدمج في مجال السياسة، الضعف في الجوانب الثقافية والدينية والإجتماعية التي تحتاج الى زمن طويل لتعزيزها.

من يتصدر وجه الطائفة يضيع الوقت في نقاش «حقوق المواطنة» على أسس «مذهبية» مع المشايخ الوهابيين. إذا كان المتصدرون يؤمنون بالمواطنة ويتخذونها شعاراً، فليطالبوا بحقوق مواطنيهم الشيعة على أساسها، وليس على أساس مذهبهم وانتمائهم الثقافي، وبالتالي عليهم التوجّه لآل سعود بالخطاب والضغط، وليس الى مشايخهم الذين هم في معظمهم مجرد أدوات يستخدمونها في سياستهم الداخلية وحروبهم الخارجية.

عليهم أن يحصلوا على اعتراف من السلطة وليس من المشايخ بأنهم مسلمون - حسب توصيف الشيعة لأنفسهم - أو كجماعة دينية لها حقوق الأقليات، زائداً حقوق المواطنة. ولنرَ كيف ستصبح السعودية دولة تسكنها أكثرية «غير مسلمة» حسب التصنيف الوهابي!

إن لم يعترف النظام بالشيعة لا كمسلمين ولا كمواطنين، بعد قرن من احتلال مناطقهم!، فهل نعترف به نظاماً إسلامياً!، أو نظاماً وطنياً!، أم ماذا؟! نحن أيضاً نستطيع أن نقول بأن النظام السعودي غير شرعي لأنه لا يمثل الشعب، وإنما يمثل أقليّة فيه، وبالتالي فإننا لسنا معنيين به ولا بسياساته، وأنه يحق لنا مقاومته بكل الطرق باعتباره نظاماً عدوانياً ظالماً يفتقد الحدود الدنيا من الوطنية. حين لا يعترف النظام بحقوق أكثرية مواطنيه، ويظلمهم، فإنه يجب على المظلوم أن لا يعترف بمن يفعل ذلك، بل ويقاومه، فلا يعترف بشرعيته ولا بتمثيله للمواطنين. المسألة متبادلة وليست ذات وجه واحد.

لقد أصبح التنوّع المذهبي في المملكة موضوعاً متفجراً، لأنه «العنوان» لخلاف أكبر بين المجاميع السكانية حول حصصها في السلطة، وتمثيلها في مؤسسات الدولة، بما فيها المؤسسة الدينية التي فشلت في تمثيل ذلك التنوّع، وعمدت الى قتله. ومن وجهة نظرها، إما أن يؤدي ذلك التهميش والضغط الى إضعاف المذاهب الأخرى، ولو الى حين، كما في الحجاز، أو يؤدي الى إيجاد مرجعيات دينية خارج نسق السلطة كما بالنسبة للشيعة في الشرق والجنوب، حتى وإن لم يعترف بها رسمياً.

وكما احتكرت نجد السياسة والأمن والجهاز البيروقراطي للدولة، فإنها احتكرت الجهاز الديني رغم أنها وأتباعها «يمثلون أقلية» داخل المملكة.

بأي حق يكون كل المفتين منذ تأسيس الدولة ينتمون الى تلك الأقلية؟

ولماذا كل وزراء العدل منذ تأسيس الوزارة عام 1975 «وعددهم 3» وكذلك كل وزراء الأوقاف والشؤون الإسلامية وموظفيها الكبار من نجد؟

ولماذا «كل» أعضاء مجلس القضاء الأعلى نجديون «عام 2005»؟

ولماذا معظم أعضاء هيئة كبار العلماء (2005) نجديون «22 عضواً من أصل 25، وواحد من الحجاز، وإثنان من أصول غير سعودية»؟

والأمر نفسه ينطبق على القضاة الذين ملأوا الدنيا بفسادهم وطغيانهم وطائفيتهم.

ولماذا رئيس ووكلاء هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر نجديون، وكل مدراء فروعها الـ 466 وهابيون، أكثرهم من نجد؟

ولماذا يكون أئمة نحو سبعين ألف مسجد وهابيون حتى في مكة نفسها، أكثرهم إن لم يكن معظمهم من نجد؟

ولماذا يكون مدرسو المواد الدينية في معظمهم وهابيين ومن نجد، ويدرّسون الرؤية الوهابية دون غيرها، في حين لا يسمح للشيعي حتى بتدريس المواد الدينية الوهابية؟

ولماذا يكون لأتباع مذهب أقلية محطات تلفزة وراديو ومجلات اسبوعية ودورية ومطابع وغير ذلك، في حين أن الشيعة لا يسمح لهم حتى بطباعة كتاب، ولا بإدخال مجلّة ثقافية مثل «الكلمة» أو مجلة تراثية مثل «الواحة»؟

ما يمكن قوله ختاماً التالي:

التواصل مع مشايخ السلطة لا ثمرة له في المدى المنظور، والتواصل معهم لا يمثل مشروعاً سياسياً يوصل الشيعة الى حقوقهم. ومن يتصدر وجه الطائفة مطالب بعدم تضييع الوقت في هذا الجانب إن كان يريد الضنّ بطاقات الطائفة الشيعية، حيث يجب صبّها في مكان آخر.

المطالبة بحقوق الشيعة يجب أن تتوجه الى السلطة السياسية وليس لأداتها الدينية. وعلى «قاعدة المواطنة» وليس على «قاعدة تغيير الذات مذهبياً» من أجل إرضاء الآخر الذي لا يعترف حتى بإسلام الشيعة «ولن يعترف».

مقاربة حل مشكل الشيعة عبر البوابة المذهبية خاطئ، والصحيح هو البوابة السياسية والمطالب السياسية. لأن مشكلة الشيعة ليست طائفية - وإن اتخذت ذلك مظهراً - بل هي سياسية في العمق. والإندماج الثقافي/ الديني مستحيل، وتحقيق تقارب ملموس فيه شبه مستحيل أيضاً، إن لم يتم حل موضوع المشاركة في صناعة قرار الدولة من أعلى سياسياً واقتصادياً وبيروقراطياً.

حتى من لا يريد التعرض لموضوع الإندماج السياسي، عليه أن يضغط على السلطات السياسية وليس الدينية، من أجل الإعتراف بمرجعية دينية للشيعة، إما أن تكون «مندمجة» ضمن المؤسسة الرسمية - وهذا صعب أو مستحيل - أو عبر تنظيم مرجعية الشيعة الخاصة بهم رسمياً، بحيث تكون لهم حقوق موازية لما تتمتع به المؤسسة الدينية الرسمية التي تمثل هي الأخرى أقلية في الدولة. هذا الأمر يتطلب قراراً سياسياً وليس دينياً.

المشكل الشيعي والخلاف حول توزيع الثروة

هل هي مصادفة أن الطبقة النجدية لا تدير الدولة فحسب، بل وتتملك معظم ثرواتها أيضاً، وأنها أكثر المنتفعين من خدماتها؟

في إدارة اقتصاد الدولة، هل كانت مصادفة أن حصل النجديون على حصة الأسد في السيطرة على معظم المناصب لرفيعة فيها، كما في وزارة المالية ومؤسسة النقد، والهيئة العامة للإستثمار، والمجلس الإقتصادي الأعلى.

هل هي صدفة أن «كل» مناصب وزارة المالية العليا «حسب معلومات 2005» وعددها 13، بما فيها منصب الوزير، يحتكرها نجديون؟

وهل هي صدفة أن «كل» المناصب العليا في مؤسسة النقد/ ساما «وحسب معلومات 2005» وعددها 7، يحتكرها النجديون؟

وهل هي صدفة أن أكبر مناصب الهيئة العامة للإستثمار «إحصاءات 2004» تشكل حصة النجديين فيها 76% 19 منصباً من 25 وكانت حصة الحجاز «4» والشمالية «1» والجنوبية «1»، أما المنطقة الشرقية بشيعتها وسنّتها فنصيبها «صفر»؟

أم هي صدفة أيضاً، أن الـ «13 منصباً رفيعاً» في المجلس الإقتصادي الأعلى، استحوذ النجديون على أعلى عشرة منها «77%» وحصلت كل من الشرقية والجنوبية والحجاز على مقعد واحد لكل منها. وكان النعيمي رئيس أرامكو هو الوحيد من سنّة الشرقية كعضو مجلس. في حين أن الرئيس ونائب الرئيس والأمين العام من نجد؟.

وهل هي صدفة أن اللجنة الدائمة للمجلس الإقتصادي الأعلى «احصاءات 2004» والتي تتكون من 10 أشخاص، تتضمن ثمانية نجديين بينهم رئيس اللجنة ونائبه، إضافة الى عضوين من الحجاز؟.

وهل كانت الصدفة وراء حقيقة أن 14 من 16 عضواً للهيئة الإستشارية للمجلس الإقتصادي الأعلى كانوا نجديين، وواحد حجازي، وواحد شيعي، هو المرحوم باسم الابراهيم، وذلك حسب احصاءات 2004.

وهل هي مصادفة أن النجديين يسيطرون على صناعة القرار فيما يتعلق بالنفط، ويحتكرون السيطرة على وزارة البترول رغم أن وزيرها من الشرقية، كما على شركة أرامكو نفسها؟

تقول معلومات عام 2005 التالي:

يسيطر النجديون على أعلى ثمانية مناصب من أحد عشر منصباً في المجلس الأعلى للنفط، وحصل اثنان من سنّة المنطقة الشرقية

على شرف العضوية - وزير النفط ورئيس أرامكو، وكذلك المنطقة الجنوبية حصلت على عضوية شخص واحد.

وفي وزارة النفط، فإن أعلى مناصبها الستة سيطر عليها النجديون، ولم يبق إلا منصب الوزير للنعيمي. ومعلوم أن من يدير الوزارة من الناحية الفعلية ليس الوزير بل من هم تحته.

وفي مجلس ادارة أرامكو هناك 11 عضواً، حصل النجديون على ستة منها، وواحد لسنّة الشرقية، وواحد للحجاز، وثلاثة مناصب عليا أعطيت لأجانب.

وفي المجلس التنفيذي لأرامكو، هناك سبعة مناصب، كانت حصة نجد «2» وبقية المناطق حصلت على مقعد واحد لكل منها «الشرقية والحجاز والجنوب والشمال» إضافة الى كرسي أعطي لأجنبي.

أما في القطاع المالي، فالهيمنة النجدية واضحة أيضاً: فحسب معطيات 2005 تزيد تلك الهيمنة على 90% يوضح ذلك أن عشرة بنوك من أحد عشر بنكاً تدار من قبل مدراء نجديين؛ و72% من أعضاء مجالس الإدارة السعوديين للبنوك هم نجديون. وفي سوق الأسهم «البورصة» نرى السيطرة واضحة أيضاً: ففي كل القطاعات حسب معطيات 2005 نرى أن أعضاء مجالس إدارة الشركات - والذين يمتلكون في العادة أكثرية الأسهم - هم من النجديين. زد على ذلك فإن ملاك أكبر مائة شركة سعودية، أو الذين يملكون نسبة

تفوق على الخمسين بالمائة منها هم من النجديين.

للتفصيل:

عدد أعضاء مجالس إدارة البنوك السعودية، وحسب معطيات 2005م: «112» عضواً، بينهم «17 أجنبياً»، وحصلت نجد على «69 عضواً» أي ما نسبته 61%، والحجاز على 22 «20%» وكان نصيب الشرقية سنة وشيعة 3 أعضاء «2،5%» والجنوبية عضو واحد، والشمالية «صفر».

وحسب معطيات 2004، فإن النجديين تملكوا «36» شركة من بين أكبر 50 شركة سعودية، أي أن حصتهم كانت نحو 72%، والحجازيون تملكوا 4 شركات «8%»، أما الشرقية والجنوبية والشمالية فنصيبها «صفر»؛ وتملّك سعوديون من أصول أجنبية 3 شركات «6%» وهناك 3 شركات أخرى تملّكها آخرون من ذوي الهويات المختلطة، إضافة الى 4 شركات تمتلكها الحكومة.

وأيضاً في نفس العام 2004، كانت حصة نجد من أكبر مائة شركة سعودية: 68 شركة، أي 68%، والحجاز كانت حصته شركة واحدة «1%»، وسنّة الشرقية «1%»، والجنوبية «1%»، والشمالية «صفر»، وتمتلك الحكومة 4 شركات، أي «4%»، وتملّك السعوديون من أصول أجنبية 5 شركات «5%»، وهناك 7 شركات مختلطة الهوية.

وفيما يلي جدول يوضح السيطرة النجدية على سوق الأسهم السعودية، حسب معطيات 2005:

شركات يرأسها نجديون مجالس إدارة شركات بأكثرية نجدية

القطاع	عدد الشركات	الحجم السوقي	العدد	%	العدد	%
الصناعة	27	%38،03	17	%62،96	20	74،07
البنوك	10	%31،81	9	%90	9	%90
الاتصالات	2	%17،23	1	%50	2	%100
الكهرباء	1	%5،46	1	%100	1	%100
الإسمنت	8	%3،94	8	%100	8	%100
الخدمات	18	%2،86	13	%72،22	13	%72،22
الزراعة	9	%0،38	5	%55،55	8	%88،89
التأمين	1	%0،29	1	%100	1	%100
الكلي	76	%100	55	%72،36	62	% 81

وفيما يتعلق بالتناسب بين المناطق في مجال توزيع خدمات الدولة، فإن الدكتور متروك الفالح في بحثه الموسوم «المستقبل السياسي في السعودية في ضوء أحداث 11 سبتمبر 2001م» ربط بين فشل الإندماج وبين سيطرة عوائل وقرى نجدية والتي تدير الدولة بالفعل على أجهزة الدولة وعلى سياساتها الخدمية؛ ورأى أن تلك العوائل مسؤولة عن إضعاف الحس الوطني وتعويق عملية الإصلاح، الأمر الذي يجعلها المساهم الأكبر في إيصال البلاد الى مشروع التقسيم والتفتيت.

إن المركز النجدي يستحوذ على النسبة العليا من مشروعات التعليم والجامعات والمستشفيات والطرق وخدمات الإعمار وغيرها مثل المشروعات الإعلامية وأدوات توجيه الرأي العام «صحف وتلفزيونات ومجلات».

وتوضح مسألة توزيع وتقسيم البلديات كما أفرع بنوك التنمية والزراعة والإسكان وغيرها بين المناطق، مسارب الصرف الحكومي وعدم توازن التنمية، فيما يتعلق بتقديم قروض الإسكان والصناعة والزراعة. فقد حظيت منطقة نجد بتمثيل فاق غيرها من المناطق؛ كما أن مدراء البنوك الحكومية «كالبنك العقاري، والبنك الزراعي السعودي، صندوق التنمية الصناعي، البنك السعودي للتسليف والإدخار» وكلها خاضعة لوزارة المالية، هم من النجديين «2005». وبالنسبة لصندوق التنمية الصناعي، فإن ثلاثة من خمسة أعضاء «مجلس الإدارة» نجديون وإثنان من الحجاز، كما أن سبعة من عشرة أعضاء مجلس إدارة البنك الزراعي نجديون، وثلاثة من المناطق الأخرى. ولهذا كان من الطبيعي أن لا تكون الخدمات متوازنة، خاصة وأن نجد استحوذت على ما يقرب من 59% من مجموع مراكز وفروع هذه البنوك الأربعة «احصاءات 2001».

ولكي تكتمل حلقات السبطرة، كان على النخبة النجدية أن تسيطر على التعليم من مراحله الأولى وللجنسين، وكذا التعليم العالي وما يتبعه من سيطرة على الجامعات، ومن ثم على

الإبتعاث، حتى أصبحت نجد خلال عقود قليلة تحوي أكبر عدد من الحاصلين على الدكتوراة، حسب الإحصاءات الحكومية، كما أنها الأدنى من حيث الأميّة. وإذا كان النجدي أولى بالمناصب، فكيف به إذا كان يحمل شهادة عليا؟!

في وزارة التربية والتعليم، فإنها كانت على الدوام كما وزارة التعليم العالي ومنذ تأسيسهما بيد النجديين، وحسب معطيات عام 2005، فإن وزير التعليم ونائبيه، والمديرين العامين، والسكرتير العام، كلهم من نجد. أي أنهم يسيطرون على الوزارة كاملاً وبنسبة 100%. وفي وزارة التعليم العالي «معطيات 2005» فإن الهيمنة النجدية واضحة أيضاً، ابتداءً من الوزير «نجدي»، ووكلائه السبعة كلهم من نجد، ومن عشرة مدراء أقسام ومدراء عامون هناك ثمانية نجديين، وفي التعليم التقني هناك أربعة مسؤولين كلهم من نجد، ويوجد للوزير مستشار واحد هو من فئة الدم الأزرق أيضاً «نجدي».

وبالنسبة للجامعات «معطيات 2005» فإن مدراء 7 جامعات من عشر نجديون، ونصف وكلاء الجامعات الـ22 نجديون.

ترى ما هي حصّة الشيعة من كل ما ذكر من مناصب الدولة السياسية والبيروقراطية والدينية؟

إنه الصفر أو ما يقرب من الصفر، حسبما تقتضي العدالة النجدية السعودية الوهابية.

ولكي نضيف شيئاً من الملح الى الجرح، هذه قرية «البكيرية» إحدى قرى القصيم، والتي لا يصل عدد سكانها الى عشرين ألفاً -

حسب الاحصاءات الحكومية لسكانها عام 2004 - تمثل نموذجاً صغيراً للسيطرة النجدية على الدولة بحمولتها. يستعرض موقع البكيرية شخصيات القرية التي تولت أو تتولى مناصب رسمية فكانت على النحو التالي:

1/ أصحاب الفضيله العلماء والمشايخ :

- الشيخ/ عبدالله البليهد، وكان أهم شخصية دينية في العشرينيات والثلاثينيات الميلادية، وكبير المشائخ في عهد الملك عبدالعزيز.

- الشيخ/ صالح بن محمد اللحيدان، الرئيس الحالي لمجلس القضاء الأعلى، وعضو هيئه كبار العلماء.

- الشيخ/ علي بن عبدالله الحديثي، رئيس ديوان المظالم.

- الشيخ/ عبدالله بن محمد الخليفي، وقد كان إمام وخطيب المسجد الحرام.

- الشيخ/ محمد بن عبدالله السبيّل، خطيب وإمام المسجد الحرام والرئيس العام لشؤون الحرمين الشريفين وعضو هيئة كبار العلماء.

- الشيخ/ عبدالله بن عبدالعزيز الخضيري، قاضي محكمة مدينة عفيف.

- الشيخ/ إبراهيم بن عبدالعزيز الخضيري، قاضي محاكم القصيم سابقاً.

- الشيخ/ عبدالرحمن بن محمد المقوشي، كان قاضي محكة الرياض، القويعية، الحريق.

- الشيخ/ محمد بن صالح الخزيم، قاضي.

- الشيخ/ سليمان بن صالح الخزيم، قاضي سابق.

- الشيخ/ عبدالله بن حمد البليهد، قاضي سابق.

- الشيخ/ محمد بن مقبل، قاضي سابق.

- الشيخ/ سليمان بن علي الدخيّل، قاضي محكمة التمييز.

- الشيخ/ صالح بن حمود اللحيدان، رئيس محاكم المنطقة الشرقية السابق.

- الشيخ/ يوسف بن منصور اليوسف، قاضي محكمة الدمام بالشرقية.

- الشيخ الدكتور/ عبدالرحمن بن عبدالعزيز السديس، إمام وخطيب المسجد الحرام، وعضو هيئة التدريس في جامعة أم القرى.

- الشيخ/ إبراهيم بن راشد الحديثي، رئيس محاكم منطقة عسير سابقا.

- الشيخ/ محمد بن ابراهيم بن راشد الحديثي، رئيس محاكم منطقه عسير سابقاً.

- الشيخ/ سليمان بن إبراهيم الحديثي، قاضي محكمة بالرياض.

- الشيخ/ محمد بن صالح الحديثي، قاضي محكه عفيف سابقا.

- الشيخ/ محمد الشاوي، أحد قضاة الملك عبدالعزيز.

- الشيخ/ محمد بن صالح الشاوي، رئيس كتابة العدل بالرياض سابقاً.

- الشيخ/ علي بن عبدالله السديس، قاضي محكمة حائل.

- الشيخ/ علي بن عبدالعزيز السديس، قاضي بالمدينة المنورة.

- الشيخ/ سليمان بن محمد المحمود، قاضي.

2/ المناصب الحكومية:

- الدكتور/ علي بن إبراهيم النمله، وزير الشؤون الإجتماعية السابق.

- الفريق أول/ عبدالله بن راشد البصيلي، قائد الحرس الملكي السابق في عهد الملك فيصل والملك خالد.

- الفريق أول ركن/ محمد بن عبدالله العمرو، مدير الجهاز العسكري بالحرس الوطني.

- الفريق أول ركن/ عبدالله بن علي النملة، قائد سابق للحرس الملكي.

- اللواء/ محمد بن سليمان النملة، قائد الحرس الملكي في عهد الملك سعود.

- الفريق/ صالح بن محمد المحمود، مدير عام حرس الحدود سابقاً.

- اللواء/ سليمان بن عبدالرحمن الخضير، مدير شؤون الضباط بوزارة الدفاع.

- الاستاذ/ عبدالله ماضي الربيعان، وكيل إماره مدينة الطائف.

- الأستاذ/ حمد بن محمد الشاوي، وكيل أمارة منطقة مكة المكرمة سابقاً.

- الاستاذ/ علي بن سليمان السويلم، وكيل أمارة منطقة القصيم المساعد.

- المهندس/ علي بن عبدالله الحسون، وكيل وزارة الشؤون البلدية والقروية سابقاً، وعضو مجلس الشورى حالياً.

- الدكتور/ علي بن عبدالعزيز الخضيري، وكيل الرئيس العام لتعليم البنات سابقاً، وعضو مجلس الشورى حاليا.

- الاستاذ/ عبدالكريم الخليفي، وكيل وزارة المالية في عهد الملك سعود.

- الاستاذ/ علي بن عبدالعزيز العمير، وكيل وزارة المالية سابقاً.

- الاستاذ/ محمد عبدالعزيز العمير، نائب وزير الماليه سابقاً.

- الاستاذ/ صالح بن علي البراك، مدير عام الجمارك.

- الاستاذ/ صالح بن عبدالله الخليفي، مدير الهاتف السعودي سابقاً.

- الاستاذ/ صالح بن ناصر اللحيدان، رئيس قصر الإمارة بالرياض في عهد الملك عبدالعزيز.

- المهندس/ عبدالعزيز بن سليمان الحديثي، مدير عام شركة الغاز.

- اللواء/ علي بن محمد الفريح، مدير عام التموين بحرس الحدود.

- اللواء/ علي بن عبدالرحمن المحمود، أحد كبار الضباط بحرس الحدود.

- اللواء/ عبدالرحمن بن صالح المحمود، مدير ادارة المتابعة بالمديرية العامة للجوازات.

- الفريق/ منصور الشعيبي، قائم مقام جده في عهد الملك سعود.

- الاستاذ/ محمد الشاوي، مدير مكتب صاحب السمو الملكي وزير الداخلية.

- الاستاذ/ علي بن ابراهيم الحديثي، مدير عام الخزن الاستراتيجي ومستشار ولي العهد ووزير الدفاع سلطان.

- علي بن ابراهيم الحديثي، مدير عام محطة راديو وتلفزيون الشرق الاوسط MBC.

- الاستاذ/ محمد بن ابراهيم الحديثي، مدير عام الأسلحة والمدخرات.

- الاستاذ/ سليمان بن صالح الخضير، محافظ محافظة البكيرية.

- الاستاذ/ سليمان أبا الخيل، وكيل جامعة الإمام محمد بن سعود.

- الاستاذ/ صالح بن علي النمله، مدير عام شؤون الموظفين بوزارة الدفاع.

- اللواء/ عثمان الحسون، مدير عام إدارة أمن المنشآت.

- صالح بن علي اللحيدان، محافظ مهد الذهب.

- علي بن صالح اللحيدان، مدير عام تعليم البنات بعفيف.

- محمد بن عبدالله بن حمود اللحيدان، مدير عام تعليم بتبوك.

3/ رجال الأعمال:

- آل الراجحي: صالح بن عبدالعزيز الراجحي، وسليمان بن عبدالعزيز الراجحي، ومحمد بن عبدالعزيز الراجحي.

- حمود بن إبراهيم الذياب.

- ناصر بن عبدالله الناصر.

- إبراهيم بن محمد النجران.

- آل النملة: محمد النمله، وعلي النمله، وعبدالله النمله، وابراهيم بن علي النمله.

- محمد بن علي السويلم.

- عبدالرحمن بن محمد العواد.

- عبدالرحمن بن محمد المحمود.

آل الحديثي: راشد بن ابراهيم بن راشد الحديثي، عبدالله بن ابراهيم بن راشد الحديثي، عبدالرحمن بن ابراهيم الحديثي، ابراهيم بن محمد بن سليمان الحديثي.

- حمد العيوني.

آل اللحيدان: عبدالله بن ابراهيم اللحيدان، ومحمد بن عبدالكريم اللحيدان، وعلي بن عبدالكريم اللحيدان، وعبدالله بن عبدالكريم اللحيدان «انتهى».

لقد حصدت هذه القرية النجدية - والتي هي أصغر من العوامية وأصغر من القديح، وأكبر قليلاً من أم الحمام أو عنك - حصدت من المناصب الحكومية الدينية والعسكرية والسياسية والتنفيذية والبيروقراطية، كما حصدت من الثراء والمال، مئات أضعاف ما حصل عليه الشيعة في الشرقية وحائل نجد والإسماعيليون في الجنوب، بل كل أهل الجنوب، مضافاً إليهم أهل الشمال مجتمعون!

حسب تقديراتي الخاصة، فإن منطقتي القصيم والرياض، واللتان تمثلان نجد، وتخرجان حائل منها، تستحوذان على ما يزيد عن 90% من المناصب الحكومية العليا والوسيطة، المدنية أو العسكرية، وتسيطران فعلاً على كل أجهزة الدولة ووزاراتها، وتعتبر نفسها «الدولة» ولا أحد آخر يشاركها فيها (تشير احصاءات تعداد السكان لعام 2004، أن عدد سكان القصيم كان 817492، أي ما

نسبته 4،94% من مجموع السكان، أي أقل من 5%؛ وأن عدد سكان منطقة الرياض المختلطة من كل مدن ومناطق المملكة بلغ 3726523، أي ما نسبته 22،54% من مجموع السكان).

ماذا تعني لنا هذه الأسماء والأرقام؟

1/ تعني أن هناك تمييزاً بجحاً، واستئثاراً غير معقول بالدولة من قبل أقليّة. وتعني تهميشاً للشيعة في كل ميادين الحياة العامة السياسية والاقتصادية والبيروقراطية والاعلامية والدينية والأمنية والعسكرية وغيرها. هذا الإستئثار الحاد يمثّل إهانة لكل المواطنين المضطهدين، ويمثل دعوة مفتوحة للتمرّد على النظام والمنتفعين منه، أو الدعوة الصريحة للإنفكاك والإنفصال عنه، كونه الباب المفتوح الوحيد لإصلاح هذا الخلل الكبير. وللعلم فقط، فإن عشرات الثورات، بل والدعوات الإنفصالية القائمة أو التي نجحت في تأسيس دول مستقلة، لم يكن بها عُشر ما يحدث في مملكة آل سعود النجدية.

2/ هذه الأرقام تعني أننا لسنا في دولة بل في مزرعة، كما ذكرنا في صفحات سابقة، ومن يحكمنا ليس حكومة، بل عصابة مستبدة محتكرة شديدة التطرف دينياً ومناطقياً. هذه الطبقة الحاكمة التي توزّع شهادات الوطنيّة على من تحبّ، وتحجبها عمّن تكره، هي المتهمة في وطنيتها. فمن يستأثر بهذا الشكل، ويحرم مثيله من المواطنين حتى من حق التعبير عن خصوصيته الدينية، هو آخر من يحق له التكلّم في الموضوع الوطني، فضلاً عن أن ينصّب نفسه

حاكماً على وطنيّة أو ولاء غيره. ومن البديهي هنا أن «الوطنيّة» والمفاهيم المتعلّقة بها، يربطها المنتفعون بالولاء للنظام السياسي الذي منحهم كل هذا الإستئثار والبجاحة، ويريدون تفصيل مقاس للوطنية حسب مصالحهم الضيقة. وإذا كان المنتفعون النجديون من النظام ومن الدولة التي يسيطرون عليها يرون من مصلحتهم بقاء «الوحدة السياسية» وكيان الدولة، فلأنهم المنتفع الأكبر منها، مع أنهم بأعمالهم يهدّون أركان الوحدة السياسية التي منها ينتفعون؛ أما المحرومون فما هي مبررات بقائهم تحت ظل هكذا نظام غير وطني وطائفي ومناطقي؟!

3/ وتعني هذه الأرقام أن طريق تحقيق المساواة والمواطنة وحقوقها طويل، ولا يتحقق بالكلام ولكن بالصراع المباشر، فمثل ما يجري يشيب لهوله الولدان، وما يشكو منه الشيعة اليوم مجرد عرض لهذه الأزمة التي نتحدث عنها. الحلول لا تكمن في دعوات الوطنية والوحدة المفرغة التي لا يؤمن بها النجدي المستبد، بل في الكفاح والجهاد المستمر.. ومن لا يدافع عن حقّه، فليس جديراً بأن يحصل حتى على الفتات. لن يكون له من الدولة سوى يد تصفق، وفم يدعو لولي الأمر، ومغنم طباعة كتاب، وقبر يلحد فيه بعد أن تضيق به الدنيا.

4/ إن أقل من مستوى هذا التمييز الذي يجري في مملكة آل سعود النجدية، خلق صراعات وحروب ودعوات تقسيم في بلدان اخرى، حتى الديمقراطية منها، خاصة في المناطق أو الولايات

الغنية. فالولايات النفطية الهندية والتي يعمل فيها نحو 45 الف مواطن، ظهرت فيها نزعات انفصالية لم تحلها الحكومة إلا بالمزيد من الإهتمام الإقتصادي وإعطاء الأولوية لها في الوظائف والخدمات. وفي إقليم أتشيه الأندونيسي، ظهرت حركات انفصالية مسلّحة مطالبة بالإستقلال، ولم تحل إلا مؤخراً بتنازل من الحكومة المركزية. وحين ظهر نفط بحر الشمال، اتسعت الدعوات الإنفصالية في بريطانيا بين الأسكوتلنديين، لم يحل إلا قبل بضع سنوات أيضاً من خلال إعطاء ما يشبه الحكم الذاتي لهم، مع امتيازات اقتصادية. وفي سيريلانكا كان التمييز العرقي والديني والإقتصادي والتعليمي بين السنهاليين والتاميل سبباً في تفجر الحرب الأهلية، ودعوات الإنفصال. ذات الأمر يمكن قوله بالنسبة للكاتلان في أسبانيا، وقد حلّت مشكلتهم في جوانبها الثقافية والإقتصادية الى حد كبير في السنوات الأخيرة، فيما لاتزال قبرص مقسّمة بسبب الإختلاف على الحصص السياسية وتوابعها. هذا هو الحال في بلدان ديمقراطية أو نصف ديمقراطية، فكيف بالحال عندنا في ظل التمييز الطائفي والعرقي والمناطقي الحاد والذي أخذ أشكالاً أفقية وعمودية واسعة؟ كيف يمكن للمرء أن لا يفكر في موضوع الإنفصال كأحد الحلول للتخلص من هذه الهيمنة المشينة؟

مرة أخرى، لا أظن أن هناك بين كل دول العالم قاطبة، احتكار مهين للسلطة وبجميع مفاصلها من قبل أقلية، مثلما هو موجود في مملكة آل سعود. إن اختلالاً قليلاً في توزيع الثروة فضلاً عن

المناصب، بين مكونات المجتمع وفئاته، سبّب حروباً أهليّة في دول عديدة. في حين أن ما يجري في مملكة آل سعود يعتبرونه عين العدالة السعودية، وإذا ما تحركت فئة مطالبة بحقوقها خاصة وأن معظم الثروة تنتج من مناطقها يستغرب الجلادون ودعاتهم الطائفيون المناطقيون، ويتساءلون: «لماذا تعارضون الدولة؟ الدولة ما هي مقصرة معاكم»!

5/ بالرغم من أن التمييز شامل لمعظم سكان المملكة النجدية، كما في الغرب والشمال والجنوب، فإن التمييز في الإقتصاد يصبح أكثر إهانة حين يكون هدف التمييز موجهاً ضد منتجي الثروة في الشرق، أو حتى في الغرب «بالنظر الى مداخيل الحج». أليس مهيناً للشيعة الذين ينتجون ثروة البلاد، وتطفو منازلهم على حقول النفط، فلا يحصلون منه إلا على بيوت الصفيح والأدخنة المسببة للسرطانات، المتداخلة مع غبار اليورانيوم المنضب؟ الشمس لم نعد نراها واضحة، والسماء لم تعد زرقاء بسبب تلك الأدخنة.

في كل بقاع العالم، تعتبر المنطقة الغنيّة التي تنتج الثروة: «المنطقة المدلّلة» لأن اقتصاد الدولة قائم عليها، فهي البطّة التي تبيض ذهباً!، ولذا فمدنها أكثر جمالاً وترتيباً، وخدمات الحكومة أكثر حضوراً، وسكانها الأقل فقراً. هذا لا يحدث في الدولة السعودية، بل العكس منه، فالمنطقة الغنية المنتجة هي المنطقة الأكثر عرضة للمهانة والإذلال والتحقير الذي لا يليق بالآدميين، فضلاً عن أن سكانها هم الأكثر عرضة لضروب التمييز.

6/ إن الله لم يعط النجدي عشرة أدمغة مقابل دماغ واحد لكل منا. ولكنه الطغيان والإستبداد الديني المتعاضد مع الإستبداد السياسي، المؤسس على الإحتكار والهيمنة والغطرسة وكل مفردات البشاعة التي جاء بها المتسلطون. ولم يمنح الله سبحانه وتعالى تفويضاً إلهياً للمتسلطين على أمثالنا كيما يحكموننا بنظرية التفويض الإلهي، ولكنها سنن الله في الكون، ومن سننه سبحانه أنه أعطانا العقل والإرادة كيما نستجمع القوة لنقف مدافعين عن حقوقنا وحقوق أجيالنا القادمة، وحتى نورّثهم عزّاً ومجداً، لا ذلاً وخنوعاً واستسلاماً. لا معنى لخضوعنا لأقلية تستهلك معظم خيرات الوطن، في حين تنتج تلك الثروة أقلية أخرى هي نحن، فيما ينظر فقراء المناطق الأخرى الى الثروة بعين الأسى وهي تنهب داخلياً وتوزّع خارجياً وتكدّس في بنوك الغرب لأمراء آل سعود وجوقتهم النجدية (اعترف وزير الشؤون الإجتماعية بأن هناك مليوني مواطن يعيشون تحت خط الفقر. ويفترض أن يكون هناك ما لا يقل عن ضعف العدد من الفقراء ممن يعيشون وطأة أقل من زملائهم المليونين)!

7/ الإستبداد السياسي والسيطرة بالقوة والسلاح على الأرض والبشر وشرعنة ذلك وهابياً، مهّد الطريق لاحتكار الثروة والخدمات وصار التمييز في ظاهره «دينياً» وفي واقعه أبعد ما يكون عن الدين والإنسانية. بمعنى آخر، فإن احتكار خيرات الوطن لأقلية جاء نتيجة تلقائية لاحتكار مناصب الدولة السياسية والعسكرية والبيروقراطية

والدينية والإعلامية. ولذا فالطريق طويل للتخلص من هذا الإحتكار، ولا بد من ثمن يدفع لكي يصبح الشيعة أصحاب قرار، ومن لا يدافع عن مصالحه سيعيش ذليلاً فقيراً «مضافاً إليه أنه كافر وعميل وغير وطني!». ومن يعتقد بأن الطريق السهل، وهو التواصل مع السلطة، سينتج حلاً، فإنه يكون قد باعنا وهماً، ويريد آل سعود لنا أن نعيش الوهم وأن نستمر فيه. وأيضاً من يعتقد بأن هكذا نظام يؤمن بالدمج الوطني، فهذا البعد الإقتصادي يكشف عن احتكار مريع، والإحتكار نقيض تماماً لمفهوم الدمج. لأن العلاقة بين المحتكر والمنهوب ليست علاقة دمج بل علاقة استغلال وسيطرة.

إن شئتم - أيها المواطنون الشيعة - فاقبلوا بوضعكم الراهن، والتمسوا لكم «وسطاء» حتى يحصل المحظوظ منكم على علاج في مستشفى، أو كرسي في جامعة، أو وظيفة بألفي ريال! أو قرضاً من البنك العقاري بعد انتظار عشرين سنة! ليقبل سكنة بيوت الصفيح أو المنازل غير الصالحة للسكن الآدمي بالعيش فوق بحيرات النفط، وليلوذوا بالصمت واستجداء الوسطاء الذين يقولون بأن لهم حدوداً في نقل المطالب والتوسطات، إذ يجري نخلها وفلترتها، فهذه وساطة «شفاعة!» محمودة، لأنها تتفق مع القانون! وتلك مذمومة لأنها خلاف القانون، أو ليست من صلاحيات الوسيط الحديث فيها. لو كان لدى الحكام والمنتفعين حسّ وطني ولو في حدوده الدنيا، ولو كان لديهم حسّ إنساني في الأساس، ولو كان هناك

قانون ولو كان أعوجاً، ولولا هذا الإحتكار والإستئثار الهابط بمغانم الدولة، هل كنا بحاجة أصلاً لوسيط بيننا وبين نيل حقوقنا الأوّلية؟!

لم يبق لكم يا أهل الأرض وأبناءها، يا سكان البلد الأصليين، شيء. لا أرض، ولا عمل، ولا مال، ولا حرية تعبير ديني، ولا حرية سياسية، ولا كرامة. لا أنتم مواطنون تتمتعون بحقوق المواطنة، ولا أنتم مسلمون لكم حقوق المسلم. ما أنتم عند آل سعود ووهابيتهم إلا أقل من البهائم.

أثبتوا لهم أنكم عكس ذلك.

* * *

أوهام (التعايش) مع النظام والوهابية

فكرة التعايش من الأفكار الجميلة التي اقتحمت فضاءنا الشيعي، فصرنا - كالعادة - أكثر من يبشّر بها، شأنها شأن الأفكار الأخرى كالوحدة الوطنية والإندماج واحترام الرأي الآخر وأضرابها. والتعايش كفكرة في معناها المبسط تعنى بمدى قدرة الجماعات والأفراد ضمن محيط دولة معينة، أو إقليم أو حتى قارة معينة، على العيش بألفة بعيداً عن الحروب والإقتتال والصراع، وبعيداً عن التمايزات في اللون والعرق والدين وغيرها، وذلك عبر تنظيم الخلاف، وتوسيع رقعة المصالح المشتركة، ووضع آليات قانونية يحتكم إليها.

وبعيداً عن الدعوة الى (والتمجيد بـ) فكرة التعايش بين الأمم والأقوام والجماعات المختلفة، فإن ما يشغل بال المواطن الشيعي في هذه البلاد (المسعودة) أبعد من ذلك. هناك أسئلة تشغل ذهن المواطن الشيعي مثل:

* هل الجماعات والأفراد ضمن المسكونية السعودية يؤمنون بفكرة التعايش في معناها المبسط، ويسعون اليها، أم أننا وحدنا من

يمسك بعصا الطبلة ويدقّ عليها ويغني ألحان التعايش؟. مَن مِن تلك الجماعات لا يريد أو لا يستطيع أن يتعايش مع الآخر ضمن محيط الدولة السعودية، ولماذا؟.

* ما هي وظيفة الدولة لجعل التعايش ممكناً أو غير ممكن؟ وما هي وظيفتها إذا ما وجدت أن جماعات بعينها غير قادرة على التعايش، وأن الحرب بينها وشيكة أو قائمة؟

* ما هو الحل أو البديل لفكرة عدم قدرة مجتمعات السعودية على التعايش فيما بينها؟

بديهي، أن التعايش حاجة تشمل الجميع. فمن منّا لا يريد أن يعيش بسلام وأمان، وهذا هو الحد الأدنى لما يمكن أن يجلبه القبول بالتعايش؟ ولكن الحاجة الى الأمن تختلف في المجتمعات المتنوعة ثقافياً وعرقياً ودينياً، سواء من حيث الحجم، كما يختلف تبعاً لتلك الحاجة مقدار الرغبة والحرص والاهتمام والإصرار على التعايش.

لهذا نجد أن الجماعات الأقلويّة المهمشة التي لا تمتلك مصادر القوة، والمهددة في ثقافتها او حتى في وجودها، هي الأكثر حاجة للتعايش، من تلك التي تمتلك زمام السلطة، والتي تشعر بالإطمئنان كونها تمتلك الأداة العسكرية والمالية والإعلامية وأسباب القوة الأخرى. فهذه الجماعات حتى ولو كانت أقليّة (كما هي الأقليّة النجدية الحاكمة) يهمها ويعنيها أن تبقي مصادر اطمئنانها بيدها، وهي القوة والسلطة بشتى أشكالها، حتى وإن أدّى تكديسها بيدها

الى إخافة الآخرين، وحتى لو سببت شعوراً بالقلق لدى الأكثرية المهمّشة المكوّنة من جماعات عديدة.

ولهذا السبب نجد أن المهدّد (بفتح الدال) أو الذي يشعر بالقلق على مستقبله وأمنه، كما هم الشيعة في المملكة النجدية، يتبنّى خيار (التعايش) لعلّه يجد فيه وسيلة اطمئنان وأمان بالدرجة الأولى، وبالتالي لا غرو أن يكون أكثر المرحبين بمفهوم التعايش وغيره من المفاهيم.

السؤال: لماذا لم يطرح الشيعة موضوع التعايش قبل اليوم؟ فنحن نعلم أن هذا المفهوم جديد في الطرح، فهل هو تماشٍ مع موضة عالمية (مع أننا لا نسمع هذا المفهوم يتردد بشكل كبير وقد يكون مغالى فيه إلا في البلدان التي تدار فيها الحرب الأهلية كالعراق)؟ أم أن هذا المفهوم مكتشف جديد نسيناه ثلاثة عشر قرناً، فلما وجدناه وضعناه في مقدمة كراساتنا: (صلاح شأن الناس التعايش) كما يقول الإمام الباقر، في إسقاط مقيت لمعنى لا علاقة له بالمعنى الحديث فضلاً عن اختلاف الزمن والمكان والناس؟!

الحقيقة هي أن متصدري الطائفة طرحوا المفهوم الجديد (التعايش) بعد أن قرروا إغلاق المسارات الأخرى الجالبة للطمأنينة والسلام والأمان. من يشعر بالخطر يتهدد وجوده، فرداً أو جماعة، فإنه ينزع للبحث عن القوة بشتى صورها حتى بين الأفراد (انظروا كم هو منتشر اقتناء السلاح هذه الأيام). وهذا هو خيار معظم الفئات المهمشة في الكون، فهي تبحث عن مصادر القوة، فتنظم

نفسها وتبني قواها لتواجه في مرحلة لاحقة طغيان مستعبديها وانتزاع حقوقها. وهذا بالضبط ما كان يفعله الشيعة في مملكة الوهابيين النجدية.

بيد أن الإنتكاس عن هذا النهج، وتهديم ما هو قائم من بناء، واعتبار مجمل الحراك السياسي الجهادي عقيماً، هو الذي دفع في الأساس الى تبنّي خطاب (التعايش) وكأنه عمل ديني ووطني سيحقق المقصود بأمن وسلام! ولكن أنّى يكون ذلك؟

لنقرّب الصورة أكثر. لو استمرّ الشيعة في منهجهم الجهادي المقاوم لطغيان الحكم النجدي، فإن النتيجة في النهاية - وكما حدث في بلدان عديدة أخرى - ستكون في احتمالات مرجحة أن تبادر السلطة الى الدعوة الى (التعايش) بعد أن تفقد الأمل في السيطرة على الوضع الشيعي بالوسائل الأمنية. حدث هذا في سريلانكا، ولكن التاميل (الأقليّة) هي من يرفض التعايش ويطالب بالإستقلال في جزيرة جفنة شمال البلاد. وحدث نفس الأمر في أندونيسيا في إقليم آتشيه وفي تيمور الشرقية التي مُنحت استقلالاً (زائداً التعايش!). وهو نفسه الذي سيحدث على الأرجح للقبارصة الأتراك مقابل الأكثرية القبرصية ذات الأصول اليونانية. هنا يكون (التعايش محصلة للنضال)، وهنا يكون (التعايش دعوة من الممسك بالسلطة أو الأقوى أو الأكثري وليس من المستضعف).

أما الحال عندنا، وكالعادة، فإن الفرو لازال يُلبس مقلوباً.

سددنا بوابة الجهاد والمقاومة (المكلفة ولكن الصحيحة) وفتحنا

نافذة التعايش الضيقة متوهمين أنها ستكون (خشبة انقاذ سهلة) لا تكلف ثمناً. لا دماً ولا مواجع ولا نضال ولا سجون، فإن نجحت كان بها، وإن لم تنجح الدعوة إلى التعايش فلا يوجد ما يمكن خسارته، اللهم إلاّ تكريس الأوهام لدى الشيعة، أو على الأقل إضاعة سنوات طويلة في تجارب اعتباطية.

لم يبقَ لمتصدري الطائفة سوى تسطير الكتابات حول فوائد (التعايش) وحضارية الفكرة. فيما الأمور باقية على حالها: أقليّة تحكم وتهيمن على الدولة وخيراتها، وأقليّة أخرى تواجه جلاديها بسيف من شعارات الحوار والتعايش والوحدة الوطنية!

لماذا التعايش؟

اعتاد بعض مثقفي الشيعة الإجابة على هذا السؤال من خلال مقاربة الموضوع من الزاوية الدينية: فالإسلام يحث على التعايش! ومصلحة المسلمين تعضد ذلك! ثم إن وحدة الوطن مهمة (يا جماعة الخير!) وتحتاج الى التمسك بخيار التعايش.

لكن دعونا نقرأ السؤال من منظور مختلف: لماذا يطرح التعايش في المملكة ولا يطرح في اليمن أو الإمارات أو عُمان، أو الكويت، أو حتى البحرين التي تواجه بين الفينة والأخرى خضّات طائفية منشؤها وهابي مستورد؟!

السبب هو أن في المملكة النجدية مشكلة بين سكانها. مشكلة مقيمة منذ قامت الدولة النجدية.

من صنع المشكلة؟ أليسوا هم: آل سعود، الحكومة، النخبة النجدية بشقيها المدني والديني؟.

ومن هو المسؤول عن الحلّ؟ أليس هو من صنع المشكلة، ومن بيده أزمّة الحكم والقرار؟ أم هل نحن مسؤولون عن مشكلة التعايش هذه المرّة، مثلما نحن مسؤولون عن حل مشكلة الوحدة الوطنية والإندماج الوطني وغيرها، كم يروّج لذلك (الوجهاء الجدد) الذين يضعون المسؤولية في معظم القضايا على الناس والحكومة على حدّ سواء (قسمة ضيزى كالعادة)؟!

مشكلة الشيعة أن الحكومة النجدية - شاملاً ذلك الوهابية - لا تريد التعايش. وهذه بالمناسبة ليست مشكلتنا وحدنا مع هذه الفئة الحاكمة الطاغية، بل هي مشكلة كل مكوّنات المجتمع معها.

وكما تلاحظون فإن فكرة التعايش لا تنطلق إلا من عندنا نحن الشيعة، لم نسمع أن الحجازيين يتحدثون عنها، ولا النجرانيين الإسماعيليين، ولا نحن - كشيعة - أصخنا السمع الى هؤلاء في كيفية رؤيتهم لمشكلتهم.. هل يرونها سياسية مع النظام وأدواته النجدية الوهابية، أم يرونها أزمة عقدية تحتاج الى تعايش كما يعتقد (الوجهاء الجدد) عندنا؟ ولا نعلم ما إذا كان لأولئك حلّ غير هذا الحل التعايشي العجيب.

متصدرو الطائفة حالياً صمّموا ثقافة خاصة - ولكنها فاشلة - في التعاطي مع النظام ومع الوهابية، وإلاّ فهل نحن لدينا مشكلة تعايش مع غير الوهابية من سكان المملكة النجدية؟ هل حين نزور الحجاز

ونلتقي بأهله نشعر بأزمة التعايش؟ وهل نعتبر لقاءاتنا برجالات الحجاز اختراقاً أو إنجازاً؟ كلا. إذن فأزمتنا مرتبطة بالسياسة وبالأيديولوجية التي تتبناها الدولة السعودية، وبالفئة النجدية المنتفعة المدللة.

هناك من يصرّ على استزراع وهم في عقول ناشئتنا بأن مشكلة الشيعة هي مع الوهابية فحسب وليس مع النظام الحامي والمروج لها، فإذا فتح الباب معه قادة الوهابيين عبر التعايش!، فتحت الأبواب السياسية مع آل سعود، ومع بقية شرائح المجتمع المُسعوَد. والحال أن مشكلة التعايش سياسية، وأن أكثرية الشعب لديها مشكلة مع الأقلية النجدية الوهابية التي ترفض التعايش لأسبابها كما سيأتي، وليست المشكلة بين فئات المجتمع الأخرى كما هو واضح.

إن فكرة التعايش تجرّ الشيعة جرّاً الى فكرة الحلول العقدية للمشكلة الشيعية، وهي حلول عقيمة ومستحيلة الحدوث. والتعايش نفسه من مسؤولية الدولة مثله مثل الإندماج والوحدة وغيرهما، ولكن الدولة السعودية لا ترى نفسها معنية بهذا الموضوع لا في الماضي ولا في الحاضر. الدولة السعودية ليست لديها بنية تحتية للتعايش، ولم تؤسس لثقافة التعايش ولم تحاول حتى صناعتها أو البدء بها أو أدنى من ذلك: (الترويج لها). على العكس من ذلك، فالدولة معنية بالترويج لثقافة القطيعة في الإعلام ومناهج التعليم وترك الحبل على الغارب للمفتين المكفرين للمواطنين ولغيرهم في

الخارج. باختصار: ثقافة الدولة كانت ولاتزال ثقافة قطيعة وتشنّج، والحكم القائم يعتاش على القطيعة وتقسيم المجتمع، وأداته المعروفة هي الوهابية والنخبة النجدية.

وعليه مالذي جاء بوجهائنا الجدد الى هذا المفهوم؟

إالى من يريدون توجيهه؟

هل مقاربتهم للتعايش: سياسية، أم هي اجتماعية، أم ثقافية دينية؟

إن التغنّي بالمفهوم في إطاره العام لا قيمة له على الأرض، ما لم نعرف بالتحديد أية مشكلة يريد حلّها حلال المشاكل هذا (أقصد مفهوم التعايش)؟!

بمعنى آخر: هل أولوياتنا كشيعة مضطهدين هي في هذا (التعايش)؟ ولماذا؟ وهل سيكون التعايش مع النظام أم مع الوهابية أم الإثنين، ولماذا؟ ثم هل قاعدة التعايش سياسية أم مذهبية أم اجتماعية، أي هل هو تعايش سياسي، أم تعايش اجتماعي، أم تعايش مذهبي ديني؟

لا يطرح لنا منظرو التعايش إجابات، في معظم ما يكتب لا توجد رسالة سياسية واضحة، فيما الرسالة التي يراد إيصالها للمواطن الشيعي سطحيّة مبسّطة: التعايش حلو وجميل ومفيد ولا غنى عنه! أما كيف يكون؟ ومع من؟ وعلى أي أساس؟ ووفق أي منهج؟ وغير ذلك، فهي اسئلة مؤجلة.

لهذا أصبح التعايش كمفهوم قيداً سياسياً ودينياً على المضطَهَد الشيعي، وليس على الطاغية الحاكم، ولا على المتفلّت من عقاله من التكفيريين الوهابيين.

لماذا هذا الإصرار إذن؟

هل هو إبداع خاص من عندنا أن وجدنا الحل في (التعايش) الذي لا أب له سوانا؟!

أم هي مقاربتنا الخاطئة في حل مشاكل التمييز والظلم الفظيع الواقع على مواطنينا، فلم نجد سوى الشعارات البلهاء نعزفها على أسماع المضطهدين فيما الطغاة يتلهون ويسخرون منّا؟!

ثمن التعايش

ليس الشيعة ولا أية فئة اجتماعية أخرى في المملكة ترفض التعايش، إلا الفئة النجدية، المسيطرة على السلطة والتي تحيطها بمفاهيم ودعاوى مذهبية مناطقية متطرّفة.

المشكلة مع النجديين أنهم لا يريدون التعايش مع الآخرين، وهم لا يزعمون أنهم يريدون ذلك، لا سلطتهم السياسية ولا الدينية، فمفردة التعايش لا توجد في قاموس السلطة ولا قاموس المشايخ الوهابيين، ولا حتى النخب النجدية القابضة على السلطة من تكنوقراط وغيرهم. لماذا؟

باختصار لأنهم لا يريدون دفع ثمن التعايش.

فالتعايش شأنه شأن كل الأفكار الجميلة الأخرى غير مقبولة نجدياً/ سعودياً/ وهابياً، لأن نجد بوضعها الحالي المستأثر بالسلطة ومنافعها تريد ديمومة الحال، وتلك الأفكار والمفاهيم تعمل على نقيض ذلك.

الطرف النجدي الماسك بالسلطة كاملة لا يريد أن يتنازل عن شيء منها، فهو لا تغرّه الشعارات الديمقراطية، ولا الحريات العامة، لا الإنتخابات، ولا المفاهيم الوطنية، ولا حتى الشعار الديني كوحدة المسلمين أو وحدة المواطنين. هو يفهم شيئاً واحداً: (السلطة ما تزال باليد كاملة، ولن نقبل بالتنازل عن شيء منها تحت أي معنى أو مسمى أو شعار). ولهذا، فالقابض على السلطة لا يجاري المهمّش الشيعي في شعاراته ودعواته بل يواجهها بأذن صماء.

الحكم النجدي يفهم ما يريد. هو يعلم أن فكرة التعايش مكلفة بالنسبة له، ولا يوجد شيء حالياً (فعل أو مواجهة) تجبره على إعادة حسابات الربح والخسارة.

لماذا هي مكلفة؟

ابتداءاً لأنه يعلم بأن فكرة التعايش تعني (الاعتراف بوجود الآخر المختلف). الإعتراف به إمّا على أساس أنه مواطن، حتى وإن لم يعترف به أنه مسلم - ومعظم سكان المملكة يدخلون ضمن هذا التصنيف. لكن هذا الإعتراف بأصل (وجود) فئة من المواطنين المنتمين الى مذهب التشيّع فُرض على النجدي وليس برغبة منه.

ولولا انتفاضة المنطقة عام 1400 هـ التي أظهرت الوجود الشيعي في العالم، لما قبل النظام، ولا النجدي غير المتدين، ولا الوهابي المتمذهب المتطرف أن يعترف بأن هناك شيعة يسكنون في السعودية.

بيد أن الإعتراف بوجود الآخر لا يكفي. فأن تقول بان هناك شيعة أو صوفية او اسماعيلية أو سنّة غير وهابيين.. شيء، وأن (تعترف بحقوقهم شيء آخر)، سواء تم تأسيس تلك الحقوق على قاعدة المواطنة أو على قاعدة الدين/ الإسلام. والوهابية لا تريد أن تعترف أن للآخر المختلف حقوقاً على أي من القاعدتين آنفتي الذكر.

ثانياً، إن فكرة التعايش تتناقض مع فكرة الاستئثار بالسلطة. فحين تعيش مع الآخر في مكان محدد، فإن من الطبيعي أن يحكمك نمط مصالح مشترك، وأن تكون هناك مسؤويات مشتركة يحتمها المكان والمصالح والحفاظ على السلم، وأن هناك حقوقاً مشتركة. وآل سعود والنجدية الوهابية يفهمون جيداً أن فكرة التعايش تبدأ بالإعتراف بالآخر وتنتهي الى الإعتراف بحقوقه، وبالتالي لا بدّ أن يؤثر ذلك على السلطة وتحصيص منافعها، في حين أن الوهابية ترفض حتى أن يشتري الشيعي أرضاً أو منزلاً في مكان مختلط، وتعتبر ذلك نذير خطر، كما في الفتوى الوهابية الحديثة.

ثالثاً، المحتكر النجدي، ورغم أنه يمتلك كامل السلطة ويحتكر

منافعها، إلا أنه يجد نفسه بحاجة الى تبرير ذلك الاحتكار والمحافظة عليه لنفسه ولأتباعه، وذلك عبر الدخول في مواجهة دائمة مع الآخرين تحت مسميات عديدة (كفار، عملاء) ولكن عينه على السلطة ويداه قابضتان بتلابيبها، فهي الحريم المقدس ولا شيء سواه. هو بحاجة الى صراع يبقي أتباعه واعين لمسألة احتكار السلطة وإبعادها عن العدو الكافر.. فالمواطن الشيعي والحجازي والإسماعيلي وغيرهم أعداء عملاء للخارج وهم كفار في الأساس، وخطرهم أكثر من خطر اليهود والنصارى.

لهذا يظهر التعايش وكأنه - بعين النجدي - مجرد فكرة مجرمة عدوانية، بمعنى أنها تسوّغ للمواطنين غير النجديين حقوقاً وتؤسس لدعاوى حقوق فيما يعتبر ملكاً نجدياً خاصاً، وهي بهذا تمثل اعتداءً صارخاً على الحقوق النجدية.

رابعاً، وهذا يقود الى فكرة أخرى، هي أن النجدي لم يقبل وهو الممسك بكامل السلطة بأن يكف - مجرد الكف - عن الإعتداء على غيره من الذين يسكنون معه، أي يقبل بالتعايش معهم. أي أن عدوانيته مستمرة تستهدف إبقاء المهمّشين تحت الضرب المستمر وفي موقع رد الهجوم الوهابي الذي لم يتوقف منذ احتلال آل سعود، فلا يسع المضطهد إلا أن يواجه أو يضمحل.

لماذا يقوم محتكر السلطة بمواصلة الصراع مع فئات اجتماعية عديدة تمثل أكثرية البلد المحكوم وهابياً، الى الحدّ أنه أيقظ النائمين الى ما بيد المهاجم المتطرف من ثروة وسلطة؟

إن هذا لا تفعله الأقليات الحاكمة في كل الدنيا، بل حتى الأكثريات لا تتظاهر بأنها تفعل ذلك.. فلماذا لا يتوقف النجدي عن توتير الوضع منذ احتلاله لمناطق الآخرين وتأسيس ملكه على أنقاض ممالك وإمارات غيره؟

رأينا أقليات تحكم بشعارات وطنية وقومية، كما كان في عراق صدام حسين، ولكنها في العمق تمارس سياسات طائفية عنصرية ضد الشيعة العرب وضد الأكراد السنّة. إن المظلة التي تحتمي بها تلك الأقليات غرضها البحث عن أيديولوجيا أوسع تعطي للأقلوي شعوراً بالقوة بأنه ينتمي الى فضاء أوسع ديني أو قومي عروبي.

عكس هذا نراه لدى الحكم النجدي. فهو حكم أقلوي.

وهو لا يحكم ضمن مفهوم عروبي قومي.

ولا بأيديولوجيا دينية إسلامية واسعة، تدخل أكثرية المواطنين في دائرة الإسلام.

ولا هو بالحكم الوطني الذي يحترم البشر كمواطنين في إطار الدولة، بل يرى الوطنية وثنية، ويحرم استخدامها كما فعل لعقود من الزمن.

إنه حكم قائم على أسس مناطقية ضيقة، وعلى مذهبية وهابية أكثر ضيقاً، لا يوجد في محيط المملكة ولا في المحيط العربي من يتفاعل معها أو يقبل بها (اللهم إلا في قطر سابقاً!).

حكم أقلّوي نجدي كهذا يفترض فيه أن يكون أكثر حرصاً على استقرار حكمه، وعدم إثارة الجماعات الأخرى التي هي في

مجموعها تمثل أكثرية البلد، وبعضها أكثر حجماً سكانياً من نجد نفسها.

فلماذا تثير النجدية الآخر، ليس فقط عبر رفض التعايش معه، بل والهجوم المستمر عليه منذ وطأت القوات النجدية أراضيه؟ لماذا يصر القادة النجديون على أن دولتهم سلفية، كما يقول الأمير نايف مراراً، بعد أن كانوا يتغنّون بأنها الدولة الإسلامية الوحيدة؟

إن مثل هذه السياسات الهابطة تفرض على الشيعي وعلى غيره أن يبحث عن الإنفصال عن الدولة النجدية، وتجعله يؤمن بأن لا مكان للتعايش، لا مع النظام ولا مع الوهابية، ولا مع النخبة النجدية العنصرية.

خامساً، إذا كانت الأقلية النجدية الحاكمة ترفض التعايش مع من تحكمهم وهم الأكثرية، فماذا تريد أن تصنع بهم؟ ليس هناك من خيارات كثيرة: (قتلهم وتصفيتهم/ طردهم من وطنهم/ إبقاءهم تحت الخضوع الى ما لا نهاية بلا حقوق دينية أو وطنية عبر القوة العسكرية). كل هذه الخيارات مفتوحة ويهدد النجديون بها، حتى بين الأمراء المسؤولين فإنه تظهر منهم بين الفينة والأخرى عبارات التهديد بالقتل والطرد.

لم يكن ما قاله الملك للوجهاء الشيعة بعيد الإنتفاضة عام 1400 هـ: (من شاء البقاء فليبق) التهديد النافر الوحيد، كما لم تكن مقولة سفر الحوالي بأن الشيعي يحيا ويموت شيعياً مسألة جديدة. وفي العموم فإن التهديد بالقتل والطرد وحتى القصف بمدافع الميدان،

كما هدد الملك فهد - ولي العهد آنئذ - موجودة في التراث السياسي السعودي كما التراث الوهابي الحديث، فهما ينضحان بحقيقة وجود استعداد لدى الحكم ومحازبيه النجديين لتبنّي خيارات العنف والدموية وليس التعايش.

حتى الآن، نحن في الخيار الثالث (الخضوع الى القوة والصلف النجدي).. فإذا ثبت أن هذا الخضوع غير ممكن، فإن العنف سيتصاعد، وكذلك حدّة الكراهية. المطلوب من الشيعي أن (يتعايش) مع الظلم ومع التمييز الطائفي، ومع القمع المستديم؛ وليس (التعايش) مع مجتمع نجدي على المستوى الثقافي أو الإجتماعي، ولا التعايش مع النظام السعودي على المستوى السياسي.

والغريب، بل المدهش في الغرابة، أن مجتمعنا الشيعي وغيرنا من المجتمعات المهمشة، إن أبدى السكون السياسي فهو لا يسلم من ظلم السلطات وتمييزها، ولا يسلم أيضاً من طغيان وتكفير الوهابية وتنغيص حياة أفراده؛ وحين يعترض الشيعة، تقوم قيامة الحكومة والوهابية فتزيدان من جرعات الضغط، والقسوة والعنف الأمني عليهم (أنتِ مسبيّةٌ على كلّ حال)! في كل الأحوال هم لا يريدون تعايشاً مع الشيعة أو غيرهم، سواء هدأ الأخيرون كما هو الحال الآن ومنذ 15 عاماً موادعة، أو ثاروا. وإذا لم يكن من الموتِ بدٌّ/ فمن العجز أن تموتَ جبانا!

ليسوا هم من يفرض علينا خياراتنا. نحن يجب أن نختار أن لا

نتعايش مع نظام كهذا النظام الظالم. ونحن من يجب أن يقرّر أن لا نتعايش مع هؤلاء التكفيريين.

سادساً، إن فقدان المجتمعات التي تتشكل منها الدولة السعودية - كما أية دولة أخرى - القدرة على التعايش والتواصل وتقاسم المصالح، وضبط آليات الخلاف ضمن أنساق قانونية، يؤدي في النهاية الى معارك مفتوحة وتوترات متواصلة، تنتهي بالطلاق من طرف واحد أو من طرفين، ولقد وصل الشيعة وغيرهم الى هذه النتيجة منذ زمن، ولكنهم كابروا، وحملوا النظام والوهابية على ألف محمل حسن، ولكن النتيجة هي استمرار الطغيان والتوترات الأهلية، ولم يؤدّ الأمر الى شيء غير تأكيد حتمية الطلاق. فالسلطة الطائفية المناطقية النجدية لم تقدم تنازلات تؤدي الى اعادة بناء المجتمع والدولة على أسس جديدة تقبل بها الأطراف المتنازعة أو المختلفة.

لو كانت السعودية مجتمعاً منسجماً، أي تتشكل من نسيج ثقافي/ عرقي/ ديني واحد، فإن الفوارق بين الأفراد تكون محدودة، غير حادة، ويكون موضوع التعايش من نافل القول، وتظهر اختلافات محدودة في جوانب أخرى لا تتخذ صفة القطيعة الحادّة، ولا يحتمل معها التحارب وتعويق السلم الداخلي الأهلي. ولكن السعودية دولة غير متجانسة مجتمعياً، أي أنها حسب التعبير السياسي heterogeneous states، والتعايش في هكذا دولة قائمة على عصبوية حادة يفترض أن يكون ضرورة قصوى، وفكرة

مركزية يدور حولها عمل الدولة، وإلا فلا استقرار بل مواجهات مفتوحة تكون على حسابها أو بسببها، أي حين تدخل الدولة طرفاً في النزاع، فضلاً عن أن تكون مؤسسة له كما في دولة آل سعود.

إن حجم التنوع في الدولة النجدية، وعمقه، يستدعي الإلتفات. في أكثر الدول يعتبر التنوع (اللغوي) من أكبر المشاكل، والذي يعكس بدوره في كثير من الأحيان تنوعاً (عرقياً). . فاللغة حاجب ومانع للتواصل بين الفئات المجتمعية التي يراد لها التعايش مع بعضها البعض. وفي بعض الدول يتخذ التنوع صفة عرقية/ غير لغوية، أو عرقية/ دينية، أي أن هناك اختلافات قومية، واختلافات ثقافية/ دينية/ طائفية. القومية المختلفة في البلدان المؤدلجة قومياً مشكلة. والاختلاف الديني أوالطائفي في البلدان ذات الأيديولوجية الدينية تمثل مشكلة أكبر من غيرها.

وفي بعض الأحيان، كما في نجد، تتمظهر القومية على نحو مصغر فتتخذ صفة (مناطقية) متعاضدة مع المذهب المختلف، لتشكل جزيرة مستقلة وإن حكمت دولة.

الشرق يختلف عن الوسط النجدي مذهبيا (طائفياً) ومناطقياً (في بعض الأحيان يشار الى الاختلاف العرقي وهو غير صحيح باعتبار الجميع عرباً ومن قبائل محليّة انتهت فاعلية القبيلة فيها في تشكيل الهوية الخاصة). في حين أن الاختلاف بين الحجاز والمركز النجدي يأخذ مديات أوسع، فهناك الاختلاف المذهبي - وإن كان أقل عمقاً مما هو عليه مع الشرق الشيعي أو الجنوب النجراني

الإسماعيلي - وهناك الاختلاف المناطقي، وهناك الاختلاف العرقي الذي يصر المركز النجدي عليه لتحقير سكان الحجاز ناعتاً اياهم بأنهم مجرد (طرش بحر). وهكذا.

وزيادة على ذلك، هناك خصائص ثقافية غير مذهبية تتعلق بتراث وفولكلور السكان، وبتاريخهم السياسي المنفصل عن تاريخ آل سعود وحكمهم، حيث قامت دول وأمارات مستقلة قبل أن يقضي عليها النجديون.

نحن لسنا بإزاء مجتمعين مختلفين: أكثرية وأقلية، كما يرى البعض القليل واهماً فيضع الشيعة في المملكة مقابل السنّة، بل الحقيقة هي أن الشيعة يقفون قبالة الوهابية، والسنّة في الشرق كما في الغرب يقفون في قبال الوهابية نفسها.

إدارة التنوع ووضع أسس للتعايش مسألة غاية في الأهمية كلما زاد عدد المتنوعين. والدولة - كما أشرنا - فشلت في إدارة التنوع، ولا ينتظر منها حلّه رغم مضي نحو تسعة عقود على قيامها. إن فكرة الدولة السعودية قائمة على التناقض والحرب مع التنوع، سواء كان ثقافة أو مذهباً أو سياسة أو مصلحة؛ بل إن أهم مبررات قيام الدولة السعودية النجدية وتوسعها هو ضرورة القضاء على التنوع الثقافي (المشرك بنظرها) في الإمارات المجاورة التي صارت جزءً من الدولة الآن.

بمعنى آخر، فإن احتلال المناطق، وحسب توصيف الدكتور فؤاد ابراهيم، جاء على قاعدة (أيديولوجية الفتح) ترى أن مجرد وجود

التنوع الثقافي/ المذهبي محفّزاً لغزو وهابي للمختلف واحتلال أرضه، وقتله والقضاء عليه قضاءً مبرما. وبالتالي فإن (القضاء على التنوع) كان جزء أصيلاً من تكوين أيديولوجية الدولة وقيامها، ولازالت تلك الأيديولوجية قائمة قيد الممارسة حتى اليوم، ما يجعل فكرة التعايش مستحيلة، حتى ولو انسحق الطرف الشيعي أو الحجازي أو الإسماعيلي انسحاقاً تاماً، فهدير مدافع دولة آل سعود الوهابية لن تتوقف عن قصف الموتى!

ملخص ما نريده قوله هنا هو التالي:

فكرة التعايش لا أرض لها عند الحاكمين، وليس بالإمكان اعتبارها طريقاً لتحصيل الشيعة لحقوقهم، وهي فكرة أو مفهوم غامض أو غير معرّف لا يدافع عنه أحد في المملكة سوى الشيعة، ولا يقبل به النظام والنخبة الحاكمة النجدية الوهابية لأنه يؤدي في النهاية الى محاصصة السلطة أو التنازل عن بعضها.

إن الدولة السعودية ابتنيت على أيديولوجيا مناقضة لقبول التنوع، أي على رفض التعايش حتى بعد أن تأسست، والوهابية لا تقبل التعايش حتى لو انسحق الشيعة وكل المهمشين في المملكة، بل هي ومنذ عقود طويلة تواصل إطلاق مدافعها سواء دافع الشيعة عن حقوقهم أم لم يدافعوا.

خيار الموادعين للسلطة من الوجهاء الجدد كان الترويج لمفاهيم عامة لا توصل الشيعة الى حقوقهم؛ وقد تم تبنّي مقولات الوطنية وغيرها، كما مقولة التعايش، كبديل عن العمل الجهادي الحقيقي الذي تمّ التخلّي عنه.

ليس بين الشيعة وغيرهم من مكونات المجتمع أزمة تعايش، فالأزمة منحصرة بينهم وبين الأقلية النجدية الحاكمة وقياداتها السياسية والدينية والبيروقراطية. هذه الأزمة ليست عند الشيعة فحسب، بل عند المكونات الأخرى للمجتمع المسعود.

إن فكرة التعايش تجرّ الشيعة جرّاً الى فكرة الحلول العقدية للمشكلة الشيعية، وهي حلول عقيمة ومستحيلة الحدوث. وهي فوق هذا فكرة مخدّرة لا يتغنّى بها في طول المملكة وعرضها إلا وجهاؤنا الجدد.

ليس أمام الشيعة من حلول سوى الدفاع عن أنفسهم، وعدم الإلتفات الى الأفكار التي هي رغم حقانيتها الظاهرية تشبه (كلام حق يراد به باطل). طريق الشيعة الصحيح هو أن يقاوموا الطغيان لا أن يتوسلوا بالشعارات غير المقبولة من قبل الطغاة وأعوانهم. ومن لا يريد أن يتعايش مع الشيعة، فالشيعة أيضاً لا يريدون ولا يشرفهم التعايش مع أمثاله أو أمثالهم، وبالتالي عليهم أن يفكروا في المستقبل في دولتهم الخاصّة بهم بعيداً عن آل سعود، وبعيداً عن الوهابية، والنخب النجدية الطائفية المزيّفة.

* * *